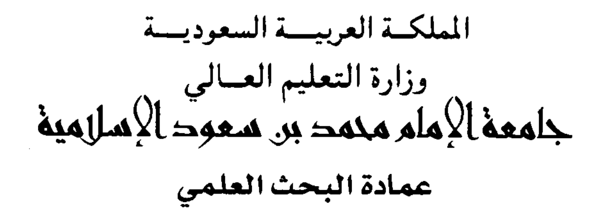

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



سلسلة الرسائل الجامعية
(٥٣)

مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي

إعداد
الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن عبدالله السبيهين

١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م

ⓒ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

السبيهين، محمد عبد الرحمن

مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. /

محمد عبد الرحمن السبيهين. - الرياض، ١٤٢٦هـ

٥٧٨ص، ١٧×٢٤سم. - (سلسلة الرسائل الجامعية؛ ٥٣)

ردمك : ٢- ٥٧٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠

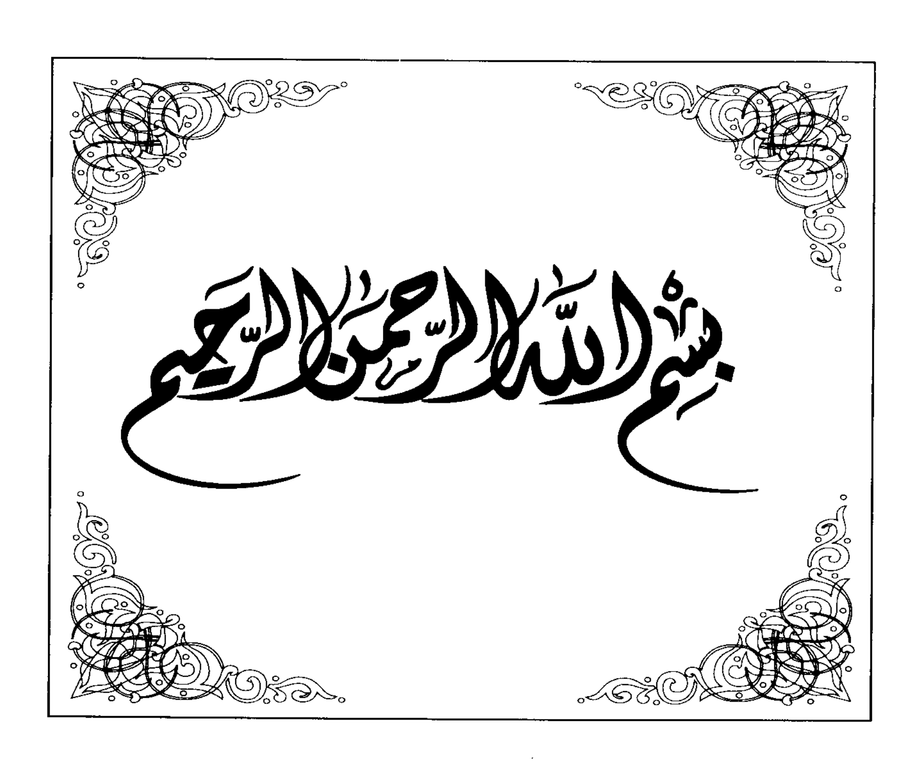
١ - اللغة العربية - النحو ٢. اللغة العربية - الصرف أ. العنوان

ب. السلسلة

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٦/٣٧٠٠

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٣٧٠٠

ردمك : ٢- ٥٧٢ - ٠٤ - ٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين أما بعد :

فهذه رسالة من سلسلة الرسائل الجامعية التي تحرص الجامعة ممثلة بعمادة البحث العلمي على العناية بها ، والاهتمام بالجيِّد الرصين ، والسعي إلى بذله للعلماء المختصين ، ولطلاب العلم الجادين الراغبين في معرفة المتميز من هذه الأعمال ، وما زالت الجامعة على مختلف المستويات والأقسام والمجالس تولي هذا الأمر ما يستحقه من تقدير ، وإخضاعه للتحكيم والتقويم ، فما كان منها مستحقاً للنشر فإن الجامعة لا تتأخر في ذلك نهائياً ، ولم تؤجل رسالة واحدة مجازة من المجالس العلمية ، بل تعطيها من الأهمية ما تستحقها ، وهو أمر يسجل للجامعة ويقدر لمسؤوليها فجزاهم الله خيراً .

أما تقديمي لهذه الرسالة فهو أمر يختلف عن تقديمي لغيرها لأسباب كثيرة من أهمها أنني أقدم رسالة زميل عزيز, نحن معاً ننتمي إلى قسم علميٍّ واحدٍ ، هو قسم النحو والصرف وفقه اللغة ، وهذه الرسالة بالذات عاصرتُ تسجيلها من أول الأمر ، وعرفت معاناة أخي د. محمد السبيهين في مكابدة مشاقها من أول الأمر حتى مناقشتها ، فلم يدخر وسعاً وجهداً في إيلائه إياها .

الاعتراض على الأدلة قديم قدم الأدلة نفسها ، وما من أصحاب رأي في مسألة إلا ساقوا لها ما يعضدها ، وما خالفهم مخالف إلا اعترض أدلة الآخرين بما يظهر له من اعتراض، سواء أكانت هذه الأدلة نقليةً أم عقليَّةً ، وهذه الاعتراضات مهما كانت ستبقى اجتهادات لعلماء نحسب أنهم اجتهدوا فيما يرونه صواباً أو

راجحاً ، أو أنه أولى بالقبول من غيره ، بناء على أسس في المذهب، أو منطلقات في اختيار هذا الإمام أو ذاك ، وهي بالتالي لا تتأبى على النقد أو التقويم ، أو القدح أو الاعتراض ، فجاء هذا العمل ليدرس جانباً مهماً من هذه الجوانب، وهو الاعتراض على الدليل العقلي، متخذاً من مسائل الخلاف أساساً لدراسة الدليل وما يعترض عليه به، مرجِّحاً ما يرى أنه يمكن أن يكون منطلقاً صحيحاً لهذا الاعتراض ، أو ما يمكن أن يسقط به الاعتراض .

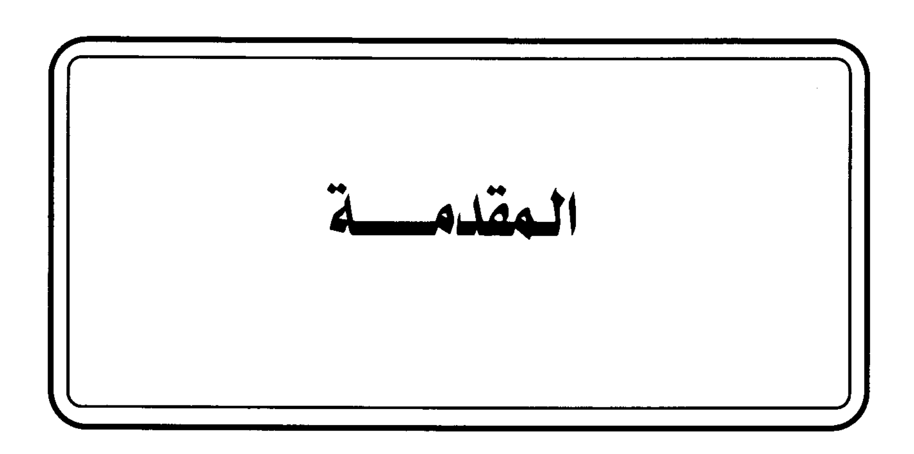
إن عناية الأسلاف باللغة ونقلها ، ونقل ما سمعوه عن العرب ، وتشدُّدهم في الرواية لأمر يدعو إلى اعتزاز بتلك الجهود، والاعتراض على شيء منها لا يخرجها عن كونها كنوزاً لغوية ، ومكاسب لهذه اللغة، ستبقى منارات نحتاجها بين وآخر لا للاستدلال على حكمٍ نحوي فقط ، وإنما مادةٌ لغوية تدعو الحاجة إليها دائماً.

درس د. محمد بن عبدالرحمن السبيهين في رسالته لنيل درجة الماجستير هذه الاعتراض على الدليل النقلي ، وصنَّف هذه الاعتراضات ، ودرسها من خلال مسائلها ، وبيَّن ما يظهر له رجحانه منها ، وخلص إلى نتائج دوَّنها في خاتمة بحثه ، أسأل الله سبحانه وتعالى له التوفيق والسداد ، وأن يمده بعونه وفضله وتوفيقه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تركي بن سهو العتيبي


المقدمـــة

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على صفوته من خلقه، الذي أرسله رحمة للعالمين، أما بعد:

فإني لما كنت بصدد البحث عن موضوع أجعله مجالاً لهذه الدراسة، وكنت راغباً في درس أدلة المسائل الخلافية وبيان الراجح منها ليكون العمدة في درس المسائل النحوية وقفت طويلاً عند أمرٍ ذي قيمة يتعلق بما يحتج به كل فريق من شواهد ألا وهو طبيعة ما يرد من اعتراضات وقوادح على هذه الأدلة والإجابة عما يمكن الإجابة عنه من هذه الاعتراضات. وعجبت من الاهتمام الكبير من علماء الجدل والأصول بمثل هذه الاعتراضات والجواب عنها، وانصراف الدراسات النحوية - إلا ما ندر - عن دراستها، مع أنها تمس صلب الدراسة النحوية وهو الدليل النحوي وتمحيص المعلول منه الثابتة علته مما دخله الاعتراض وهو منه بريء.

فاستهواني هذا الموضوع، وبخاصة بعد أن أَمْسَكْتُ بطرفٍ منه كتب النحو المتأخرة التي تعنى بتفصيل أدلة الفريقين المختلفين ونقض كل فريق أدلة خصمه، فيممت وجهي شطر كتب علماء الجدل والأصول لاستقصاء وجوه الاعتراض على الدليل النقلي، فألفيت الوجوه كثيرة، ولكل وجه اعتراضي سبلاً للجواب عنه.

وشرعت في أخذ أمثلة من الأدلة النحوية المعترض عليها، وصنفت الاعتراضات الواردة عليها بحسب ما ذكره أصحاب المناظرة والجدل، فوجدت الأمر شائقاً وثمرته باهرة، ذلك أنه سيقود إلى حصر أبرز الأدلة النحوية التي يرد عليها الاعتراض وتصنيفها والجواب عما يمكن الجواب عنه منها بما ذب به العلماء عن بعض

الأدلة، وبما تهدي إليه الحجة من الجواب عن شيء منها، ومن ثم بيان أرجح الرأيين وأقوى المذهبين.

ولقد كان ما سبق هو الحادي الأكبر لخوض هذا البحث، ناهيك عن دوافع أخرى أبرزها ما يلي:

١ - حاجتنا اليوم إلى اصطفاء الراجح من المذاهب النحوية بدليله لتقديمه إلى غير المختصين واضحاً بيناً تجتمع الآراء عليه.

٢ - الاستفادة من المبادئ التي وضعها علماء الجدل وأصول الفقه في قبول الاعتراض على الدليل أو الجواب عنه، وتطبيقه على الأدلة النحوية.

٣ - أنه لم ترقني الطريقة التي سلكها من تصدى للفصل في مسائل الخلاف بين النحويين، فمنهم من يقدم رأيه على مناقشته للأدلة ثم يقضي على مخالفيه، ومنهم من يستند إلى قواعد ذاتية - لا يوافَقُ على كثير منها - لإسقاط الدليل أو إثباته. وحريٌّ بمن تصدى لهذه المهمة الشاقة أن يتخذ طريقة علمية لا مجال للعاطفة والارتجال فيها لدراسة مسائل الخلاف مرة أخرى، والفصل بينها بطريقة قائمة على المنطق والبرهان والأسس العلمية التي يتفق عليها معظم أهل الشأن.

ومن هنا كانت تسمية هذا البحث بـ (مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي) وليس (الاعتراضات الواردة على الدليل النحوي النقلي) لئلا يتجه البحث اتجاهاً أصولياً يكون بمعزل عن مسائل الخلاف التي إليها قصدت ولأجلها بحثت، وقد استقريت أبرزها - بالفعل - مما اعترض على دليله، فأوقعتها في مواضعها من فصول هذا البحث. ولم يكن همي استقصاءها، وإنما كان الهدف هو وضع منهج علمي يطبق على أبرزها، ويتخذ مقياساً لما سواها.

ولما كان من الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي ما يتناول سنده ومنها ما يتناول متنه لزم أن يقسم لهما البحث قسمين هما البابان الرئيسان فيه، يحوي كل باب فصولاً عدة، أفرد كل فصل لدراسة نوع من وجوه الاعتراض، وقدمت للبحث بتمهيد وذيلته بخاتمة.

وتحدثت في التمهيد عما يلي:

أ - مكانة السماع في الأدلة النحوية.

ب - المقصود بالاعتراضات في هذا البحث.

جـ - أقسام الاعتراضات على الدليل النقلي عند الأصوليين.

أما الباب الأول فقد خصص لدراسة الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي من جهة ثبوته، وتناول:

١ - الاعتراض عليه بجهالة قائله.

٢ - الاعتراض بتخطئة القائل.

٣ - الاعتراض على النقل بكونه مصنوعاً.

٤ - الاعتراض على النقل بحداثة القائل.

٥ - الاعتراض بتخطئة الناقل.

وأفرد الباب الثاني لدراسة الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي من جهة متنه، وجاء ت فصوله كما يلي:

١ - الاعتراض على النقل باختلاف روايته.

٢ - الاعتراض على الدليل من الشعر بحمله على الضرورة.

٣ - الاعتراض على النقل بكونه شاذاً.

٤ - الاعتراض بالمعارضة.

٥ - الاعتراض بالتأويل.

٦ - الاعتراض بعدم دلالة الدليل على الحكم.

٧ - اعتراضات أخرى تشمل الاعتراض على المستدل بمشاركة المعترض له في دليله، أو بمخالفة دليله لمذهبه، أو بوصف النقل بالتكلف والضعف.

وقد سرت في دراسة هذه الفصول على الأسس التالية:

١ - التقديم بتوطئة تبين المراد بهذا النوع من الاعتراض ووجه وروده.

٢ - دراسة القضايا المتعلقة بالاعتراض دراسة متأنية، ليكون الحكم عليه علمياً مستنداً إلى القرائن والأدلة، فتناولت - على سبيل المثال - عند دراسة الاعتراض بجهالة القائل قضايا نسبة الشواهد والاحتجاج بمجهول القائل والمختلف في قائله وبحثتها بحثاً تاريخياً، وعند درس الاعتراض بصنعة الشاهد بحثت قضية الوضع في الشواهد وأمارات الصنعة، ودرست في فصل الاعتراض باختلاف الرواية أسباب تعدد رواية الشواهد، وأثر اختلاف الرواية في قوة الشاهد، وقسمت الاعتراض بالمعارضة إلى معارضة بالنقل أو بالقياس أو بالاستصحاب، وبيّنت قوة الاعتراض في كلٍ.

٣ - الإشارة بإيجاز إلى جهود علماء الأصول فيما تناولوه بالبحث من هذه الاعتراضات، والاستفادة من عملهم في بيان الوجوه والأقسام التي يأتي عليها الاعتراض وسبل الإيراد عليها.

٤ - ذيلت كل فصلٍ بخاتمة مختصرة تبين صحة الاعتراض بذلك النوع من عدمه.

٥ - أتبعت ذلك في كل فصلٍ ببيان ما تصح الاستفادة منه في رد هذا الاعتراض من طرق الجواب عنه، وذلك مما نص عليه الأصوليون أو طبَّقَهُ النحاة أو استنبطته من خلال البحث.

٦ - جعلت لكل نوع من الاعتراض ميداناً للتطبيق عليه بإيراد ما أمكنني من أدلة المسائل الخلافية البارزة التي نالها ذلك الاعتراض مرتّبة على أبواب ألفية ابن مالك، وبيان أبرز القائلين بها، وثنيت بعرض تاريخي موثق لأشهر المعترضين على الدليل بذلك النوع، مراعياً الترتيب الزمني للعلماء، ثم ناقشت الاعتراض بأن طبقت ما توصلت إليه من طرق الجواب بأدلتها، وختمت بالحكم على الدليل المعترض عليه ثبوتاً أو سقوطاً، وعلى الرأي الذي دل عليه بالرجحان أو الضعف.

٧ - قمت بتوثيق الآراء والمذاهب والاعتراضات والردود عند كل دليل توثيقاً اعتمدت فيه على المصادر الأصلية لكل رأي - ما أمكن - ورجعت إلى بعض المخطوطات لذلك، وإذا لم أستطع توثيق الرأي من كتب صاحبه - لفقدها أو لعدم العثور عليه فيها - حاولت توثيقه من أمهات الكتب النحوية الأخرى.

٨ - لم أخرج في الشواهد التي جعلتها ميداناً للتطبيق على قضايا البحث عن ما توجهت لدراسته وهو الاعتراض على أدلة المسائل الخلافية، فاقتصرت على ما كان دليلاً لمسألة مختلف فيها وورد عليه أحد الاعتراضات التي عنيت ببحثها.

٩ - اعتمدت في استنباط الأدلة المعترض عليها لمناقشتها في مباحث التطبيق على الكتب المعنية بالخلاف كالإنصاف والتبيين وائتلاف النصرة وعلى أمهات كتب النحو التي تعنى ببيان الآراء وأدلتها

كالمقتضب والأصول في النحو والأمالي الشجرية وأسرار العربية وشرح المفصل وشرح التسهيل وشرح الكافية ومغني اللبيب والتصريح بمضمون التوضيح وهمع الهوامع وكثير غيرها أثبت الإحالة إليها في مواضع التطبيق.

وحوت الخاتمة أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

هذا وقد حرصت - في دراسة المخطط السابق - على أن أرسم لنفسي منهجاً عاماً في تناول أقسامه وفصوله وجزئياته يمكن تحديد ملامحه في الأمور التالية:

١ - الاعتماد - قدر الإمكان - على المصادر الأصلية من كتب التراجم والنحو واللغة وغيرها.

٢ - مراعاة الترتيب الزمني لمصادر البحث من حيث الإفادة منها أو الإحالة إليها، والتزمت هذا الترتيب - ما أمكنني - في حواشي البحث جميعها.

٣ - الاجتهاد بذكر رأيي في أغلب قضايا البحث والتطبيق - مما للرأي فيه مجال - مؤيداً ذلك بالدليل والعلة.

٤ - عزو الآيات التي يرد ذكرها في الكتاب بذكر رقم الآية واسم السورة ورقمها، وتخريج القراءة من كتب القراءات المعتمدة.

٥ - تخريج الأحاديث النبوية من كتب الصحاح والمسانيد والسنن - ما أمكن ذلك -.

٦ - تخريج شواهد النثر والأمثال من مظانها المعتد بها.

٧ - تخريج الشواهد الشعرية بعزوها إلى قائليها - ما استطعت إلى ذلك سبيلا - وتوثيقها من الدواوين والمجموعات الشعرية وأمهات كتب النحو واللغة.

٨ - إيراد اسم المرجع الذي استفدت منه مجرداً إن كان يغني ما أخذت منه عن الرجوع إليه، وسبقه بكلمة (انظر) ونحوها إن كان فيه تفصيل فوق ما ذكرته.

٩ - ترجمة الأعلام، وجعلتها قسمين:

(١) أعلام من غير النحويين وهؤلاء ترجمت لهم ترجمة مختصرة، ذيلتها ببعض مصادر الترجمة.

(٢) أعلام نحويون، وهؤلاء منهم المشهور فلم أترجم له لأجنب البحث الإطالة الزائدة عن الحاجة، ومنهم غير المشهور وقد ترجمت له، وبنيت الحكم بعدم الشهرة على أمرين هما:

أ - قلة آراء العلم، وندرة ورود اسمه في كتب النحو المتداولة عند الدارسين.

ب - قلة مؤلفاته أو عدم وجودها، إما لأنها ما زالت مخطوطة، أو لفقدها من يد الزمن.

١٠ - وضع فهارس فنية عامة تشمل:

- فهرس الآيات القرآنية مرتبة بحسب ترتيب سور القرآن الكريم.
- فهرس الأحاديث النبوية مرتبة على حروف الهجاء.
- فهرس الأشعار مرتباً بحسب القافية على حروف الهجاء.
- فهرس الأقوال المشهورة والأمثال.
- فهرس الأدلة المعترض عليها.
- فهرس الأعلام المترجم لهم في الكتاب.
- فهرس الموضوعات.
- ثبت المصادر والمراجع التي أفدت منها.

وبعد فأجدني غير محتاج إلى الحديث عن الصعوبات التي تجابه من يتوجه لهذا النوع من الموضوعات، لكني أحمد الله الذي منّ عليّ بحب ما كان من الدراسة متوجهاً للتأصيل والتقعيد. كما أحمده سبحانه على أن آتاني من الصبر وسائر النعم ما أعانني به على إتمام هذا البحث على صورته التي استوى عليها، فما كان فيه من نقاش مثمر أو استقصاء مفيد أو رأي سديد في أبوابه وفصوله وجزئياته فبتوفيقه سبحانه وتسديده لا بكدي وجهدي، وما كان فيه من تقصير وإخلال أو غلو وشطط فمن عندي، وهذا شأن العلم لا يُبلغ مداه.

سائلاً الله أن لا يجعل له فيما نعمل شريكاً، والله المستعان، وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمد لله ساتر الزلات متم الصالحات.

التمهيـــد

- مكانة السماع في الأدلة النحوية.
- المقصود بالاعتراضـــات.
- أقسام الاعتراضات على الدليل النقلي عند الأصوليين.

مكانة السماع في الأدلة النحوية:

السماع هو أول أدلة النحو والمقدم فيها، حتى إن بعض اللغة لا يؤخذ إلا به، ولا يلتفت فيه إلى القياس -كما ذكر ابن جني- وهو الباب الأكثر من اللغة(١).

والقياس لا ينهض دليلاً يعتد به إن لم يكن له مستند من السماع عن العرب(٢)، ولهذا قال سيبويه: «لو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه» (٣).

وروي عن أبي سعيد السيرافي أنه لم يكن يقبل من القياس إلا ما أيده السماع(٤).

وذكر الأنباري حجة البصريين العقلية في منع جمع العلم المؤنث بالتاء جمعاً مذكراً سالماً وهي أن التاء علامة تأنيث، والواو والنون علامة تذكير، ولو جمع هذا الاسم بالواو والنون لأدى إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد، وهو لا يجوز(٥). وانتصر الأنباري لهذا الرأي، وأراد تقوية دليله فقال: «والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم ونحوه إلا بزيادة الألف والتاء، كقولهم في جمع طلحه (طلحات) وفي جمع هبيرة (هبيرات)... ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا: الطلحون

---

(١) المنصف (٣/١).

(٢) الاقتراح: ٢٨.

(٣) الكتاب (٢٠/٢).

(٤) البصائر والذخائر (ج٢/ق٢/٦٦٧).

(٥) الإنصاف (٤١/١).

والهبيرون، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون»[١]. فكان السماع هو سبيله لتأييد هذا الدليل العقلي.

أما اذا كان دليل ما يراه سماعياً فربما اقتصر عليه واطمأن إليه، ولم يكلف نفسه البحث عن سواه[٢].

المقصود بالاعتراضات:

الاعتراض في اللغة مصدر الفعل (اعترض)، وهو من بناءٍ - كما ذكر ابن فارس[٣] - تكثر فروعه، إلا أنها ترجع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو العرض الذي يخالف الطول، قال: «ومن حقق النظر ودققه علم صحة ما قلناه»[٤].

وكل مانعٍ منعك من شغلٍ أو غيره فهو عارض. وقد عرض عارضٌ أي: حال حائل ومنع مانع، ومنه قيل: لا تعرض لفلان، أي: لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه. ويقال: سلكت طريق كذا فعرض لي في الطريق عارض، أي: جبل شامخ قطع على مذهبي.[٥]

---

(١) الإنصاف (١/٤١-٤٢).

(٢) الإنصاف (١/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. عالم باللغة والفقه. له (مقاييس اللغة) و (مجمل اللغة) و (الصاحبي) و (وتمام الفصيح) وغيرها. (ت ٣٩٥هـ) على الراجح. انظر: العبر في خبر من غبر (٣/٥٨) ووفيات الأعيان (١/١١٨-١١٩)وشذرات الذهب (٣/١٣٢-١٣٣).

(٤) معجم مقاييس اللغة (عرض) (٤/٢٦٩).

(٥) تهذيب اللغة (عرض) (١/٤٥٥).

ويقال: اعترض في الأمر فلان إذا أدخل نفسه فيه[1]. وعرض الشيء يعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها[2].

وإذا أعدنا النظر في استعمال كلمة (اعترض) في الأساليب السابقة وجدناها لا تخرج عن معنى: منع وحال ونحوهما، وهذا ما يجعل استعمال (الاعتراض) في معنى المنع والرد والحيلولة استعمالاً صحيحاً، وهو ما يراد به في هذا البحث، فالاعتراض على الدليل: هو ما يمنع به المعترض استدلال المستدل بدليله.

(١) معجم مقاييس اللغة (عرض) (٢٧٢/٤).

(٢) لسان العرب (عرض) (١٦٨/٧).

أقسام الاعتراضات على الدليل النقلي عند الأصوليين:

يقسم علماء الأصول الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي (دليل الكتاب والسنة) قسمين كبيرين[1]:

أحدهما: اعتراضات ترد عليه من جهة إسناده:

وهذا القسم يتجلى - لقيامه عند الإسناد - في أدلة السنة أكثر من غيرها. ومع أن هذا القسم باعتراضته مما يعنى به المحدثون لتعلقه بعلم رواية الحديث إلا أن عناية الأصوليين به جاءت لتوقف حجية الحديث المستدل به على معرفة هذه الاعتراضات، وهو ميدان بحث عالم الأصول. ومن أبرز الاعتراضات التي تندرج تحت هذا النوع:

١- الاعتراض بالقدح في الراوي بطعنٍ يوجب رد حديثه: كأن يقول إنه كذاب، أو يذكر طعنا في دينه، أو أنه معروف بكثرة الخطأ والغفلة[2].

وطريق الجواب عنه أن يبين للحديث طريقاً آخر إن وجد الى ذلك سبيلا.

---

(١) انظر فيها: الفقيه والمتفقه (٢/٥٤٤) والمنهاج في ترتيب الحجاج: ٤٢-١٢٥ والمعونة في الجدل: ٤٠-٧٠ والواضح في أصول الفقه (٣/٩٥٩-٩٩٤) والجدل على طريقة الفقهاء ٣٠-٣٧ والمحصول (ج٢/ق٢/٥٠٨) ومنهاج الأصول (٢/٢٩٩) وكشف الأسرار (٣/١٦) وجمع الجوامع لابن السبكي (٢/١٥٨) والتحرير في أصول الفقه (٣/١١٢) وشرح الكوكب المنير (٢/٣٥٨) والاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من السنة.

(٢) وذلك مثل أن يحتج الحنفي في وجوب الوتر بما يروي عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر". فيقول المالكي: هذا يرويه أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب عن عمه، وكان تغير حفظه وساء، وهذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وعرف به اختلاطه فلا يصح له الاحتجاج به. انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج: ٧٩.

٢- الاعتراض بجهالة الراوي[١].

ويجاب عنه بالتعريف بالراوي وأن يبين من حاله ما ينبغي لمثله.

الثاني: اعتراضات ترد على الدليل النقلي من جهة متنه: وأبرزها:

١- الاعتراض على الدليل باختلاف روايته، أي: ورود رواية للدليل لا حجة فيها[٢].

وطريق الجواب أن يقال: إنه إذا روي هذا وروي هذا وجب استعمال الخبرين جميعاً لأنه لا تنافي بينهما.

٢- الاعتراض بـ (المعارضة)، وهي مقابلة الدليل بدليل آخر نقلي[٣] أو علة عقلية[٤] تدل على ضد ما دل عليه الأول،

---

(١) وذلك مثل أن يستدل الحنفي على جواز الوضوء بالنبيذ بما روي عن ابن مسعود أنه قال: كنت مع رسول الله ﷺ ليلة الجن، فقال: "أمعك ماءٌ يا ابن مسعود؟" فقلت: لا والله يا رسول الله إلا إداوة فيها نبيذ. فقال: "تمرةٌ طيبةٌ وماءٌ طهور ثم توضأ وصلى. فيقول له المالكي: إن في رجال الحديث مجهولاً فلا يسلم الاحتجاج به. انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج: ٨٠.

(٢) مثل أن يستدل المالكي في ثبوت الشفعة للورثة بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "من ترك حقاً فلورثته" والشفعة حقٌ يوجب أن يكون للورثة. فيقول الحنفي: قد روي هذا الحديث: "من ترك مالاً فلورثته" والشفعة ليست مالا.
انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج: ١٠٧-١٠٨.

(٣) مثل أن يستدل المالكي على جواز الفداء بقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فيعارضه الحنفي بقوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ المنهاج في ترتيب الحجاج: ٧١-٧٢.

(٤) مثل أن يستدل المالكي في تحريم بيع الرطب بالتمر بما روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر، فقال: "أينقص الرطب إذا جف؟" قالوا: نعم، قال: «فلا إذاً». فيعارضه الحنفي بأنه قد وجد فيه التساوي حين العقد، فوجب أن يصح كالتمر بالتمر. فيجيب المالكي قائلاً: إن ما استدللنا به نص، والنص لا يجوز معارضته بالقياس. المنهاج في ترتيب الحجاج: ١٢٣-١٢٤.

فيفسد الاستدلال به.

ويجاب عن هذا الاعتراض إن كانت المعارضة بدليل نقلي بالجمع بين الدليلين، أو نسخ الأول بالثاني، أو ترجيح دليله بأحد المرجحات.

وإن كانت المعارضة بعلة أجيب عنها بأنها لا تقبل في مقابلة النص.

٣- الاعتراض بالتأويل، وهو حمل الدليل على وجه آخر بدليل(١).

ويجاب عنه بإبطال القرينة المقتضية للحمل على الوجه الآخر.

٤- الاعتراض بالمشاركة في الاستدلال: بأن يجعل المعترض ما استدل به المستدل دليلاً له(٢).

ويجاب عنه بترجيح دلالته على ما جاء به المستدل لأجله على ما حمله المعترض عليه بأحد وجوه الترجيح(٣).

---

(١) مثل أن يستدل المالكي على وجوب الرجعة على من طلق حائضاً بما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمر مرة "فليرجعها حتى تطهر". فقد أمره بالرجعة والأمر يقتضي الوجوب. فيحمله الحنفي على الاستحباب، ويذكر القرينة الدالة على ذلك. المنهاج في ترتيب الحجاج : ١١٧.

(٢) مثل أن يستدل المالكي في وقت العشاء بما روي أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي ﷺ العشاء حين غاب الشفق، وهذا يقتضي أنه إذا غابت الحمرة فإن الوقت قد دخل. فيقول المخالف: هذه حجة لنا، لأنه قال: (حين غاب الشفق)، والشفق هو البياض بدليل أخذه من الشفقة وهي الرقة، والرقة إنما تكون في البياض، لأن الحمرة ثخينة. المنهاج في ترتيب الحجاج: ١٠٤-١٠٥.

(٣) سيرد تفصيلها ص ٣٩٦ وما بعدها.

٥- الاعتراض على الدليل بأن المستدل لا يقول به[١].

٦- الاعتراض بدعوى النسخ، بأن ينقل ما يخالف الدليل متأخراً عنه، ولا يمكن الجمع بينهما، فيعلم بذلك أن المتأخر ناسخ للمتقدم[٢].

وطريق الجواب أن ينقل معارضاً له، أو يقدح في الرواية إن وجد إلى ذلك سبيلا.

هذا وقد استفدت كثيراً من جهود علماء الأصول في مجال الاعتراض على الدليل، وبخاصة من يجنح منهم مجنح الجدل في بحثه وهم كثير، وليس هذا بغريب، فعلماء الأصول هم الذين لحبوا هذا الطريق وشادوا معالمه، فاستفادوا منه كثيراً في تمييز الثابت من المنقوض من أدلة الشرع، وبنوا على ذلك بحوثهم، وكان جهدهم هذا من أبرز الدوافع إلى هذا البحث، ليكون خطوة تتلوها خطوات - بإذن الله - في مجال تمييز الثابت مما فيه دخن من أدلة النحو، ليستفاد من ذلك في بيان الراجح من مسائله.

---

(١) مثل أن يستدل الحنفي في قبول شهادة أهل الذمة. بينهم بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ ﴾ أي من غير أهل دينكم، فدل على جواز شهادة أهل الذمة. فيقال له: أنت لا تقول بمقتضى هذه الآية، لأنها نزلت في قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين، وأنت لا تقول به، فلا يصح احتجاجك بها.

انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج: ٤٣.

(٢) مثل أن يستدل من يرى الوضوء مما مست النار بما روى أبو موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «توضؤوا مما مست النار» فيقول المالكي: هذا منسوخ، والدليل على ذلك ما روى محمد بن المنكدر عن جابر أنه قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.

المنهاج في ترتيب الحجاج: ١١٢.

على أنه يوجد شيء من الاختلاف في دراسة موضوع الاعتراض على الدليل في مجال النحو عنه في مجال أصول الفقه، وهو تابع لاختلاف الأدلة المعتمد عليها نفسها فيهما، والمقصد من الاستدلال بها. فطبعيٌّ أن لا نرى في ميدان دراسة الاعتراض على الدليل النقلي النحوي اعتراضاً بنسخ الدليل بآخر متأخرٍ عنه، كما أننا لا نجد أيضاً في ميدان بحث الأصوليين لهذا الموضوع اعتراضاً بتخطئة القائل أو جهالته أو حداثته أو بحمل الدليل على الضرورة أو الشذوذ ونحوها مما سنراه - إن شاء الله - مبسوطاً في فصول هذا البحث وثناياه.

الباب الأول:

الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي من جهة ثبوته

- الاعتراض على النقل بجهالة القائل.
- الاعتراض بتخطئة القائل.
- الاعتراض على النقل بكونه مصنوعاً.
- الاعتراض على النقل بحداثة القائل .
- الاعتراض بتخطئة الناقل.

توطئة:

عني العلماء بدليل النقل المحتج به عناية كبيرة وقسموه من جهة إسناده قسمين: متواتر وآحاد، ويحسن هنا بيان مرادهم بهذين القسمين قبل الدخول في بحث الاعتراضات الواردة على الإسناد:

فالمتواتر عندهم لغة القرآن وما وجد فيه شرط التواتر من كلام العرب[1]، وهو شرط مختلف فيه بين العلماء، لكن أكثرهم على أنه يُكتفى بأن يبلغ عدد النقلة حداً لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب[2].

والآحاد: ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به[3]، وما يرد عليه من قدح - من أن رواية الآحاد لا تفيد إلا الظن فلا ينبغي أن يبني عليه معرفة القرآن ونحوه مما هو مقطوع به - مردود بأن اكثر اللغة والنحو هو من المتداول المعلوم تواتره، وما كان من لفظ غريب أو أسلوب قلّ استعماله فالطريق لمعرفته: الآحاد[4].

وهكذا رد العلماء بما سبق على مثل هذه الاعتراضات على النقل

---

(١) لمع الأدلة: ٨٣ والمزهر (١/١١٣) والاقتراح: ٨٥.

(٢) لمع الأدلة: ٨٤ والمزهر (١/١١٤) والاقتراح: ٨٥.

(٣) لمع الأدلة: ٨٥ والمزهر (١/١١٤).

(٤) المحصول (١/١/٢٨٥-٢٩٧) وقد تناول الأصوليين واللغويين هذين القسمين بالبحث الواسع في شروطهما وحصول العلم بهما، انظر: لمع الأدلة: ٨٣-٨٦ والمحصول (١/١/٢٧٦-٢٩٧) والاقتراح: ٧٨-٨٥ والمزهر (١/١١٣-١٣٩).

المتواتر[1] والآحاد في اللغة والنحو، وقالوا عن هذه الشكوك إنها جارية مجرى الشبه القادحة في المحسوسات التي لا تستحق الجواب[2].

ويكفي أن شروطهم للنقل الآحاد في اللغة عدالة الناقل كما يشترط في نقل الحديث، « لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله»[3].

---

(١) الاعتراض على النقل المتواتر نحو أن يقال: إن من شرط التوتر استواء الطرفين والواسطة، فهب أنا علمنا حصول شرائط التواتر في حفّاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا هذا، فيكف نعلم حصولها في سائر الأزمان؟
انظر: المحصول (١/١/٢٨٠) والمزهر (١/١١٦) والاقتراح: ٧٩.

(٢) المحصول (١/١/٢٩٤-٢٩٥).

(٣) لمع الأدلة: ٨٥ والمزهر (١/١٣٨).

الفصل الأول:

الاعتراض على النقل بجهالة القائل

- حرص العلماء على معرفة القائل ونسبة الشواهد.
- الاحتجاج بمجهول القائل .
- الاحتجاج بالمختلف في قائله.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض.

توطئة:

يقصد بالاعتراض على الدليل بجهالة قائلة أن يتخذ المعترض عدم معرفة من يعزى إليه الشاهد سبيلاً للطعن في الاحتجاج به، وإبطال الرأي الذي بني عليه.

ولا بد من الإلمام بقضية الشواهد المجهولة النسبة في نحونا العربي لنطمئن إلى النتيجة التي نصل إليها تجاه هذا الاعتراض قبولاً أو رفضاً أو تفصيلاً.

حرص العلماء على معرفة القائل ونسبة الشواهد

إن من يطلع على تراث علماء اللغة والنحو الأوائل الذي وصل إلينا -ولم يبلغنا منه إلا أقله- ليقف إكباراً لتلك الجهود المخلصة التي بلغت من الدأب والتمحيص والجهد العظيم -رغم قصور الوسائل- حداً لا يوصف، ولا يمكن أن يكون الدافع إلى مثل ذلك رغبة عارضة أو مصلحة وقتية، إنما هو الحرص القوي على وضع أسس كبرى تنتظم جمهور كلام العرب، ليصل إلى الأجيال التالية سليماً من أي لوثة بريئاً من كل دخل.

ولم يكن ذلك الجهد الجاد ليقف عند ناحية من نواحي البحث دون أخرى، لكنه تناول كل ما من شأنه أن يقف بهذا البناء الضخم سليماً من قدح القادحين، فكان لهم ذلك بعد أن تعهدته أيدٍ أمنية تسلمته من أصحابه وسلمته إلى أمثالها حتى بلغ أشده واستوى على سوقه.

ولم يقم العلماء قواعدهم تلك على أسس هشة من شواهد العرب الفصيحة، بل بذلوا ما أسعفتهم به في سبيل تمحيص كل وسيلة تضمن قوة تلك الشواهد، وتحمل على الاطمئنان إلى صحتها والثقة بها.

ومن هنا فلا وجه لما يردده بعض الكتاب العصريين من أن النحاة الأوائل لم يهتموا بنسبة الآثار المستشهد بها إلى قائليها[1].

وهذه المقوله على إطلاقها ربما أشعرت بأمر لا يراد منها، وهو أن

---

(١) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ٦٦ والرواية والاستشهاد باللغة: ١٩٥.

العلماء قد أهملوا في توثيق شواهدهم، وأعفوا أنفسهم من عناء البحث في صحة ما يحتجون به من آثار وثبوت صدوره عن الفصحاء من العرب.

وليصطبغ نقاش هذه المقولة بالموضوعية فعلينا أن نبدأ في التنقير في جملة من الكتب في عصورٍ مختلفة لنتبين جلية الأمر:

فأول معجم في اللغة وصل إلينا كتاب (العين) للخليل[1]، والمنسوب من شواهده كثير، المعزو في الجملة أكثر منه.

أما الكتاب فقد قال البغدادي: «إن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي[2]».

---

(١) اختلف الناس في نسبة العين إلى الخليل اختلافاً كبيراً، وتتخلص الآراء الدائرة حول ذلك في ما يلي:

١- أن الخليل لم يؤلفه ولا صلة له به، وهو رأي أبي حاتم.

٢- أنه صاحب الفكره في تأليفه، ولم يضع نصه، وهو رأي الأزهري صاحب التهذيب.

٣- أنه اشترك معه غيره في تأليف الكتاب، وهو رأي ابن المعتز وأبي الطيب اللغوي والنووي.

٤- أن الخليل رتب أصول الكتاب، ثم وضع النص من بعده، وهو رأي أبي بكرالزبيدي.

٥- أن العين للخليل، ألفه ثم روي عنه، وهو رأي جماعة من العلماء منهم ابن دريد وابن فارس.

وقد ناقش محقق الجزء الأول من (العين) هذه الآراء، وخلص إلى أن الخليل هو الذي ألف الكتاب من أوله إلى آخره، وأن تلميذه الليث كان راويته في ذلك.

وانظر: جمهرة اللغة (٣/١) ومراتب النحويين: ٥٧-٥٨ وتهذيب اللغة (١/٢٨-٢٩) ومعجم مقاييس اللغة (٣/١) ومجمل اللغة (١٤١/١) والمزهر (١/٧٧-٨٦) ومقدمة محقق العين (١/٦-٢٧).

(٢) خزانة الأدب (٣٦٩/١).

ولست بصدد بيان علة امتناع سيبويه وغيره من العلماء عن نسبة الشواهد، فلذلك موضعه بعد، لكني أشير إلى ما لحظه صاحب الخزانة من اعتماد سيبويه على شيوخه ونسبة الإنشاد إليهم « فيقول: أنشدنا، يعني الخليل، ويقول : أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب[1] وغيره ممن أخذ عنه»[2] مما يرقى بالشاهد إلى مقام الثقة ما دام الثقات أنشدوه عن فصحاء العرب.

وكذلك كان شأن الفراء، فكثير من شواهده دون نسبه، ولم يكن يفرق في ذلك بين ما كان قائلة مجهولاً مغمورا[3]، وما كان صاحبه من الشعراء المشهورين أو المعروفين على أضعف الحالين[4]. فلم يكن إذاً كل ما يترك الفراء نسبته إلى قائله مجهولاً عنده، ومما يؤكد ذلك أنه قال في بيان قوله تعالى: ﴿ لَّاخَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾[5]: «فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب، كما قال الشاعر:

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة المعروف بالأخفش الأكبر. شيخ سيبويه (ت ١٧٧هـ).
انظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٧ ومرآة الجنان (٦١/٢).

(٢) خزانة الأدب (٣٧٠/١) وانظر الكتاب (٣٠٤/١، ٨٣/٢، ١١١، ٢١٩/٣، ٢٣١) وغيرها.

(٣) انظر: معاني القرآن (٣٣/١، ٣١٧، ٣٩٠، ٤١٠، ٤١٩، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٧، ٤٦٦، ٢/ ٢١، ٢٩، ٦٣) وغيرها.

(٤) راجع: معاني القرآن (٩٩/١، ١٠٥، ١٦٤، ٢٨٨، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٥٩، ٢/ ٧، ١٥، ١٦، ٢٩٧).

(٥) سورة النساء : الآية (١١٤).

إلاّ الأَواريَّ لأياً مـــا أُبيِّنُهَـــا والنُؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ[1]»

ثم قال عند قوله سبحانه ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فنفعَهَا إيمانُها ﴾[2]:

«وأنشدونا بيت النابغة[3]:

... ... وَمَـا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَـدِ

إلاّ الأواريَّ مَـــا إنْ لا أُبَيِّنُهَـــا ... ...[4]

فـصـرح باسم النابغـة بعـد أن أغـفله، وهو دليل على أن إغـفـاله للنسبة لا يستلزم جهله بها كما بينت.

وكـان الفـراء ربما اكـتـفى بذكـر من أنشـد الشـــاهـد من العلمـاء الذين وثـــق بروايتهـــم كـالكـسـائي[5]، ويونس[6]، والمفضل الضبي[7]،

---

(١) معاني القرآن (٢٨٨/١) والبيتان للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٤-١٥ والمقتضب (٤/ ٤١٤) وتحـصـيل عين الذهب (٣٦٤/١) والأواري: مـا يحـبس به الخـيل من أوتاد أو حبال، والنؤي: ما يحفر حول الخيمة كالحوض، والمظلومة: الأرض حفر فيها ولم تكن حفرت من قبل.

(٢) سورة يونس: الآية (٩٨).

(٣) أبو أمـامة زياد بن مـعاوية الذبياني، جـاهلي، كـان حكم الشـعـراء في عكاظ. الأغـاني (٣/١١) والشعر والشعراء (١٥٧/١) والمقاصد النحوية (٨٠/١).

(٤) معاني القرآن (٤٨٠/١).

(٥) انظر: معاني القرآن (٨٠/١، ٩١، ١٢٩، ١٣٤، ٢١٢، ٤٠١، ٤١٠، ٤٣٨، ٢٩/٢، ٣٧، ٣٢٠، ٣٥٢، ٣٩٨)

(٦) انظر: معاني القرآن (٣٧/٢) والمذكر والمؤنث: ١٧، ٢٢.

(٧) انظر: مـعـاني القـرآن (١٣٣/١، ١٨٥، ٣٨٢، ١٦/٢، ٣٩) والمذكـر والمؤنث: ١٨، ٢٠، ٣٤. والمفضل راوية كوفي، عالم بالشعر وأيام العرب، له (المفضليات) (ت ١٦٨هـ). انظر: ميزان الاعتدال (١٩٥/٣) واللباب في تهذيب الأنساب (٧١/٢) ولسان الميزان (٨١/٦).

وأبي ثروان[١].

وقد يجتزئ بذكر قبيلة الشاعر عن التصريح باسمه[٢]، وربما قال: «أنشدني بعضهم» بإطلاق[٣]. أما جمهور شواهده التي لم ينسبها إلى قائلها فإنه يصدرها بنحو قوله «قال الشاعر» و «قال آخر»[٤].

ولم تتعد الشواهد التي عزاها الأخفش ثلاثين شاهداً من بين شواهد (معاني القرآن) التي بلغت سبعة عشر وثلاثمائة[٥].

أما المبرد في (المقتضب) فقد «كان في القليل ينسب الشعر لقائله»[٦]، وقد بلغ ذكره للقائل أربعاً وأربعين مرة[٧] من بين شواهده

---

(١) انظر: معاني القرآن (٢/١٤٤،٣٧). وأبو ثروان العكلي: أعرابي فصيح، من آثاره (خلق الفرس) و (معاني الشعر).
انظر: معجم الأدباء (٧/١٤٨-١٥٠).

(٢) انظر: معاني القرآن (١/٤٠، ٤٢، ٥٦، ٦٨، ٢/١٧، ٣٢١، ٣٨٣).

(٣) انظر: معاني القرآن (١/١٢٧، ٢١٧، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٨٨، ٢/١١، ١٧، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٣٧٥).

(٤) بلغت شواهد كتاب (المذكر والمؤنث) تسعة وثمانين شاهداً، صدر ثمانية وثلاثين منها بقوله: (قال الشاعر)، وقدم لستة عشر بقوله: (وقال آخر).

(٥) راجع معاني القرآن للأخفش (١/١٢، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٥٠، ٦٦، ٨٢، ٩٤، ٩٧، ١١٦، ١٣٢، ١٦١، ١٨٠، ١٨٦، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢/٢٨٩، ٣١٢، ٣٨٨، ٥٢٣).

(٦) المقتضب: مقدمة المحقق: ١١٥.

(٧) الشاهد الشعري في النحو العربي: ٣٩٧، وانظرها في المقتضب (١/١٢٢، ١٤٣، ١٤٣، ٢٣٨، ٢/١٠، ٢١، ٢٩، ١٣٢، ١٧٣، ١٨٤، ٣/٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٧، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٧١، ٤/٢٣، ٢٣، ٣٧، ٧٤، ٩٣، ٩٤، ٩٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٢، ١٤٢، ١٩١، ٢١٤، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٤١، ٣٦٤).

الشعرية البالغة واحداً وستين وخمسمائة شاهد.

وأما أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري[1]، فقد أهمل نسبه ما يقارب نصف شواهده في (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)[2].

وكذلك كان شأن أبي علي الفارسي في شواهد الجزء الأول من (الحجة)، فحوالي نصف شواهده لم ينسبها إلى قائليها[3].

أما شواهد ابن جني فـ "طريقته في إيرادها لا تخالف طريقة العلماء الآخرين، فهو ينسب بعضها ولا ينسب بعضها الآخر"[4].

ونسب الزمخشري أكثر من ثلث شواهد (المفصل) بقليل[5].

ولم يعز ابن هشام ثلاثة وثلاثين ومائة شاهد من مجموعة شواهد (شرح قطر الندى وبل الصدى) التي بلغت خمسين ومائة.

وبلغ ابن عقيل ذروة الأمر حين لم ينسب سوى أربعة شواهد

---

(١) لغوي، كثير الحفظ، له (المذكر والمؤنث) و (الزاهر) و (الكافي في النحو) و (المقصور والممدود) وغيرها. (ت٣٢٧هـ)
انظر: تاريخ العلماء النحويين: ١٧٨ ونزهة الألباء: ٢٦٤.

(٢) بلغت شواهده ستة وتسعين وألف شاهد، شواهد الشعر منها خمسة وأربعون وتسعمائة، والرجز واحد وخمسون ومائة شاهد ، وقد ترك تسعة عشر وخمسمائة شاهد دون نسبتة.

(٣) شواهد الجزء الأول من الحجة ثلاثة وخمسون ومائتان، منها اثنتان وعشرون ومائة لم يعزها أبو علي إلى قائليها.

(٤) المحتسب: مقدمة المحققين: ١٤.

(٥) شواهد المفصل ثمانية وأربعون وأربعمائة، ترك منها الزمخشري ثمانية وثمانين ومائتين بلا نسبة.

فحسب إلى قائليها[1] من جملة شواهده البالغة تسعة وخمسين وثلاثمائة شاهد.

فلم يكن ذلك قاصراً على النحاه الأوائل، وإنما تابعهم من بعدهم في إهمال نسبة جملة مما يستشهدون به من آثار، ورأينا أن الأمر شمل مختلف المذاهب النحوية في الأقطار المختلفة وعلى مر العصور.

إن العرض السابق ينبغي أن لا يصرف أبصارنا عن ما بلغة العلماء من حرص على توثيق شواهدهم التي هي الأساس لما يبينونه من قواعد، أو يذهبون إليه من آراء، أو يقفون به حجة في وجوه خصومهم.

هذا سيبويه إمام النحاة يقف من شواهده في كتابه مواقف شتى، سالكاً سبلاً مختلفة لتوثيقها، وسأبين منازل هذا التوثيق، بادئاً بأقواها متدرجاً إلى ما دونها:

١- يصرح أحيانا بسماعه الشاهد عن العرب، نحو قوله: «فكل هذه البيوت سمعناها»[2].

٢- ينص على سماع شيوخه للشاعر نفسه ينشد البيت كقوله: «وزعم يونس أنه سمع الفرزدق[3] ينشد»[4].

---

(١) انظرها: في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٦٣٩،٣١٥،٢٩٢،٢٢٢/١).

(٢) الكتاب (١٣٧/٣) وانظر (١٤٧/١، ١٥٢/٢، ١٣٣/٣).

(٣) همام ابن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر بصري من الطبقة الأولى في الإسلاميين، ذو مهاجاةٍ مع جرير والأخطل. (ت. ١١٠هـ).
انظر: الأغاني (٣٢٤/٩) ومعاهد التنصيص (٤٥/١).

(٤) الكتاب (٧٢/٢) وانظر: (١٥٣/٢، ١٢٣/٣).

٣- ينص أحيانا على أن شيوخه سمعوا العرب الموثوق بهم ينشدون البيت، كقولة: «والحجة ... أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً ...»[١].

٤- قد ينسب رواية البيت إلى شيوخه، كقوله: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٢]، فقال: هذا كقول زهير[٣]...»[٤].

٥- ربما عزا رواية الشاهد إلى قبيلة معروفة كقوله: «وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني ...»[٥].

٦- يشير - إذا لم يذكر صاحب الشاهد - إلى قبيلته أو موطنه ونحو ذلك، مما يعطيه نوع تخصيص، ويضفي على الشاهد نوع توثيق، كقوله «وقال رجل من باهلة"[٦] وقوله «ومثله قول رجل من عمان»[٧].

هذه السبل التي يسلكها سيبويه لتوثيق شواهده تضعف الاحتمال

---

(١) الكتاب (٣٢٩/٢) وانظر: (١٣٥/٣).

(٢) سورة المنافقون : الآية (١٠).

(٣) زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم معمر، أحد شعراء المعلقات.
انظر: المعمرون والوصايا: ٨٣ والأغاني (٢٨٨/١٠) والشعر والشعراء (١٣٧/١).

(٤) الكتاب (١٠٠/٣) وانظر: (١٧١/١، ٢٥٩، ٥١/٣).

(٥) الكتاب (٣٢٠/٢) وانظر: (٣٢١/٢، ٣٢٣).

(٦) الكتاب (٣٠/١).

(٧) الكتاب (١٦٣/١) وانظر: (١٥٦/١، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٥، ٢٢٦، ١٠/٢، ٧١، ٢٠٣، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٩١، ٣٠٥، ٣٥/٣، ٥٤، ٨٦، ٩٦، ١٣٦، ١٣٨، ٣٢٦، ٤٩٢، ٥٦٥، ٤/ ١٧٣) . ومواضع كثيرة.

الذي يمكن أن يستنبط من ظاهرة كثرة الشواهد غير المعزوة في كتب النحو عامتها، وهو أن النحاة لم يعنوا بما يحتجون به من آثار، فأراحوا أنفسهم من عناء عزوها إلى أصحابها.

وتعد مبادرة أبي عمر الجرمي لنسبة شواهد الكتاب إحدى مظاهر الحرص على توثيق ما يحتج به العلماء في العربية من شواهد[1]. وقد توالت جهود العلماء في هذا المجال، وأصبحت الكتب المعنية بالشواهد شرحاً ونسبةً وتبيان رواية تحتل حيزاً في مكتبة النحو العربي، وغدت مظهراً من مظاهر التأليف فيه، واتسعت دائرة عناية العلماء بالشاهد، فعزوا كل بيت إلى قائله - إن أمكنهم ذلك -، ونسبوه إلى قبيلته، وميزوا الإسلامي عن الجاهلي، وضموا البيت إلى ما يتوقف عليه معناه، وإن كان من قطعة نادرة أو قصيدة عزيزة أوردوها كاملة، وشرحوا غريبها ومشكلها، وأوردوا سببها ومنشأها «كل ذلك بالضبط والتقييد، ليعم النفع، ويؤمن التحريف والتصحيف، وليوثق بالشاهد لمعرفة قائله، ويدفع احتمال ضعفه»[2].

وبعد ... فإن الإشارات التي ترد عند النحاه الأوائل، وتمثلت في كتاب سيبويه، بذكره الموصنوع والموضوع[3] والروايات المختلفة للشاهد[4] - ذات دلالة على علمٍ بما يستشهدون به وقائليه، أو بجمهور ذلك. فما الذي يمنع العلماء من التصريح بأسماء الشعراء الذين يستشهدون بأشعارهم؟ وكيف يجمع بين وجود شواهد في كتاب

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٥ وبغية الوعاة (٢/٢٢٩).

(٢) خزانة الأدب (١/١٥-١٦).

(٣) انظر الكتاب (١/١٨٨، ٢/٢٥٥، ٣/٦١).

(٤) انظر الكتاب (٢/٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٩-٢٣٠، ٣/١٢٨، ١٧٨، ٤/٥٧).

سيبويه - مثلاً - غير منسوبة إلى قائليها وما وصلنا إليه من حرصه على توثيق شواهده؟

سأبذل طاقتي لبيان ما توصلت إليه من أسباب ترجح عندي أنها شاركت في صرف النحاه عن تصدير كل شاهد باسم قائله، وأدت بمجموعها إلى تفشي ظاهرة الشواهد غيرالمعزوة في كتب النحو:

١- شهرة نسبة البيت إلى قائله، ومعرفة العلماء - وقتئذٍ - بالقائل مع طلب الاختصار وعدم التزيد بما هو معلوم. ذلك أنه من المستبعد أن يكون العلماء جاهلين بهذا القدر الكبير من الشواهد غير المنسوبة في كتبهم، وقد مر بنا ما فعله الفراء حين استشهد ببيت للنابغة مرتين، صرح باسم الشاعر في إحداهما وأغفله في الأخرى[(١)].

بل إنهم ربما احتجوا بالبيتين من قصيدة مشهورة، فنسبوا أحدهما دون الآخر، كما فعل ابن هشام في استشهاده على الجزم بالطلب بقوله «وقول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ[(٢)]»

ثم قال في الجزم بـ (مهما): «كقول امرئ القيس[(٣)]:

---

(١) انظرص: ٣٩ . ٤٠ من هذا الحديث.

(٢) شرح قطر الندى: ٨٠، والبيت لامرئ القيس في ديوانه: ٨ ومجالس ثعلب: ١٢٧ ومجالس العلماء: ٢٧٣ وتحصيل عين الذهب (٢/٢٩٨) والأمالي الشجرية (٢/٣٩).

(٣) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات - انظر: الشعر والشعراء (١/١٠٥) والأغاني (٩/٧٧) والمؤتلف والمختلف: ٩.

أَغَـرَّكِ مِنِّيْ أَنَّ حُـبَّكِ قَـاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْـمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[1]»

مع أن الشاهد الأول الذي أغفل نسبته هو مطلع المعلقة، فشهرته - لاشك - أبين، ولا نملك أن نقول إن ابن هشام كان يجهل مثل هذا.

ويمكن أن ندخل تحت هذا السبب قرب عهد الأوائل بقائلي الشواهد واشتهارهم بينهم لذلك، ولهذا نعى البغدادي على من يطعن في شواهد سيبويه بسبب جهالته لقائليها فقال: "وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتاً لا تعرف، فيقال له: لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك[2]"، فجهل المتأخرين بقائلي الشواهد لا يسوغ لهم اتهام الأولين بأن أبياتهم لا تعرف.

٢- عدم التأكد من قائل الشاهد بعد الاطمئنان إلى فصاحة البيئة التي صدر منها. فتورعاً من الوقوع في الخطأ في النسبة ربما عزوه إلى (أعرابي)[3]، أو أظهروا شكهم وترددهم في النسبة، كقول أبي علي الفارسي: "ألا ترى الكميت[4] أو غيره قال ...[5]".

ولعل من أهم عوامل هذا الشك وجود أبيات كثيرة تعددت نسبتها الى قائلين أو أكثر، وهي ظاهرة لها ولأسبابها حديث في نهاية هذا

---

(١) شرح قطر الندى: ٨٥ والبيت لامرئ القيس في ديوانه: ١٣ والخصائص (١٣٠/٣) وتحصيل عين الذهب (٣٠٣/٢) وشرح المفصل (٤٣/٧) والدرر اللوامع (٢٣٦/٢).

(٢) خزانة الأدب (٣٧٠/١).

(٣) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: ٢٧.

(٤) أبو المستهل بن زيد بن خنيس الأسدي شاعر الهاشميين فقيه خطيب فارس من أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي: "لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان" (ت ١٢٦هـ). انظر الشعر والشعراء (٥٨١/٢).

(٥) الحجة (٢٣٧/١).

الفصل، ولهذا السبب بالذات اعتذر البغدادي عن إغفال نسبة أبيات الكتاب، فقال: "وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين"[١].

٣- وثقة العلماء في شيوخهم الذين رووا عنهم الشواهد سبب في اطمئنانهم إلى الشاهد وإن لم ينسبوه إلى قائليه، فيكتفون بنسبة الإنشاد إليهم فيقول سيبويه: "أنشدنا، يعني الخليل، ويقول: أنشدنا يونس: وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه"[٢].

ويحمل على هذا السبب فصاحة من يروي العلماء عنهم، وهو أمر يلزم عليه الثقة في فصاحة المروي، ومن هنا ربما اجتزأ العلماء بهذه الثقة عن سلوك سبيل آخر للتوثيق كنسبة الشاهد إلى قائله، فضلا عن أخذ بعضهم عن أعراب فصحاء مجهولين لا يمكنهم فيما بعد الوصول إلى أسمائهم، فسيبويه «ربما قال: أنشدني أعرابي فصيح»[٣]، أو يصرح بسماعه ممن يرويه عن العرب[٤]، وقد يكتفي بنحو قوله: «هذا عربي حسن»[٥].

٤- ومنها صعوبة معرفة القائل بسبب تقادم عهد الشاهد عن عصور البحث والتقعيد[٦].

---

(١) خزانة الأدب (٣٦٩/١).

(٢) خزانة الأدب (٣٧٠/١) وانظر الكتاب (٣٢٩/٢،١٧١/١).

(٣) خزانة الأدب (٣٧٠/١) وانظر الكتاب (١٤٤/٣).

(٤) انظر الكتاب (١٦٤/٢).

(٥) الكتاب (١٥٦/١).

(٦) خزانة الأدب (٣٦٩/١).

٥- ومنها طريقة التأليف المتبعة عند الأوائل، المعتمدة على الإملاء من الحفظ على التلاميذ والسائلين في حلقة العلم، فقد كانت لأبي زيد حلقة بالبصرة «ينتابها الناس»[١]، ويقفون عليها لسؤاله[٢]، كما كان للرياشي[٣] مجلس يقصد إليه لسؤاله في النحو[٤]، وهكذا يملي الشيخ على تلاميذه من حفظه، أو يجيب على أسئلتهم فيورد شواهد لا يتيح له المقام التثبت من نسبتها إلى قائليها، فيرسلها هكذا غفلاً دون نسبة، بعد اطمئنانه إلى فصاحة قائليها وثقته بها بالاعتماد على الرواة الثقات، "قال سلمة بن عاصم[٥]: أملى الفراء كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب (ملازم) وكتاب (يافع ويفعة)، قال أبو بكر الأنباري: ومقدار الكتابين خمسون ورقة، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة"[٦]. فنسيان القائل - أو عدم التثبت منه - وقت التأليف أو الإملاء ما دام هذا شأنهم أو شأن بعضهم في الأقل أمر وارد يضاف إلى الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

٦- انصراف النحاة الأوائل إلى استنباط القواعد من الشواهد جعل

---

(١) أخبار النحويين البصريين: ٤١.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٤٢.

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرج عالم باللغة والشعر (ت ٢٥٧هـ) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠٣ وبغية الوعاة (٢٧/٢).

(٤) طبقات النحويين واللغويين: ١٤١.

(٥) كنيته أبو محمد: نحوي وأديب كوفي، روى عن الفراء. انظر طبقات النحويين واللغويين: ١٥٠ وبغية الوعاة (٥٩٦/١).

(٦) وفيات الأعيان (١٨١/٦).

مسألة نسبتها إلى قائليها يأتي في المرتبة الثانية، فكأنهم اكتفوا مرحلياً بالاطمئنان إلى ثبوت الشاهد عن العرب الفصحاء، وانصرفوا إلى الهدف الأساس وهو ملاحظة الشواهد وتتبعها للوصول إلى القواعد، ولذلك جاءت عناية المتأخرين بنسبة الشواهد بعد استقرار القواعد وتبين الآراء فيها[1].

هذه هي الأسباب التي ترجح عندي أنها هي الحامل على تفشي ورود الشواهد في كتب النحاة دون نسبة. ولا أنهي هذا الحديث حتى أذكر عذراً للعلماء المتأخرين في عدم عنايتهم بعزو الشواهد. فإنهم وإن بعد بهم زمنهم عن عصور الفصاحة يندر أن يوردوا فيما يستشهدون به إلا شاهداً احتج به الثقات من العلماء، فكان هذا توثيقاً للشاهد لا يبالغ من يقول إنه يرقى إلى منزلة المنسوب إلى قائله، إذ ربما عدت عوادي الزمن على هذه النسبة من نسيان أو خلط أو تعجل، لكن استشهاد الثقة بالبيت - ولا سيما إذا كان هذا المستشهد ممن أدرك الفصحاء، وأصاب منهم رواية - يعد حفظاً موثقاً - في آثاره وآثار من أخذ عنه - للشاهد ومحل الاستشهاد، كيف لا وقد أمنا هؤلاء الثقات على نقل لغة العرب جمعاء التي عليها مدار العالم، أفلا نأمنُهُم على نسبة شيء - مما استقلوا بروايته - إلى واحد من الفصحاء؟، ثم إن المتأخرين على الرغم من معرفتهم بقائلي كثير من الشواهد قد تركوا مجال نسبتها لشراح الشواهد إذ كانوا أهل الاختصاص، ذلك أن طبيعة المتون تحمل على مثل هذا الاختصار.

على أنه ينبغي أن ندرك أن نسبة جميع الشواهد إلى قائليها تكاد تكون مستحيلة، ولذلك اشتهر بين الرواة ما يسمى بالشوارد، وهي

---

(١) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: ١٩٥-١٩٦.

أبيـات تـروى مـرسلة لا يعـرف أربابهـا[١]، ومن هـنا لجـأ العلمـاء إلى طريقـة لتـوثيق الشـواهد المجـهولة مـا دامت نسـبتـهـا جـمـيـعـهـا إلى أصحـابها غير ممكنة فقالوا: "الشـاهد الذي جهل قـائله إن أنشـده ثقة كسيبويه وابن السـراج والمبـرد ونـحـوهم فهـو مـقبـول يعـتمـد عليـه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده"[٢].

ان نسبة الشواهد إلى قائليها قد مرت بمراحل ثلاث[٣]:

- مرحلة الممارسة: وتمثلت في موقف النحاة الأوائل تجاهها.
- مـرحلة المراجـعـة: بعد تأخـر الزمن قليـلاً، وفيـهـا روجعت جـهـود السابقين، وشملت المراجعة نسبة الشـواهد أو إعلان القـصور عن هذه النسبة.
- والمرحلـة الثـالثـة: هي طور التـقـويم، وذلك بالحكم على الشـواهد المنسـوبة وغيـر المنسـوبة من حيث الثـقـة بهـا أو ترك هذه الثـقـة، وهي موضوع حديثنا الآتي.

---

(١) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي (٣٧١/١).

(٢) خزانة الأدب (٣١٧/٩).

(٣) انظر: الرواية والاستشهاد باللغة: ١٩٥-١٩٦.

الاحتجاج بمجهول القائل

وهذا المبحث يختلف عما سبق، إذ يتناول شواهد لا يعرف لها العلماء المتقدمون والمتأخرون قائلاً، ومع ذلك فهي فاشية في كتب النحاة على اختلاف عصورهم:

فالكتاب - كما يقول الجرمي - به خمسون شاهداً لم يعلم قائلها[1]، إلا أن الدراسات الحديثة المحققة أثبتت غير هذا، فالشواهد التي لم يتوصل العلماء إلى معرفة قائلها في كتاب سيبويه أكثر من الخمسين بكثير، حتى ولو عددنا ما عزي إلى قبيلة - دون تعيين الشاعر - منسوباً. فقد عني اثنان من الباحثين العصريين بدراسة المجهول من شواهد سيبويه، وفصلا في ذلك تفصيلات دقيقة:

فكانت نتيجة أحدهما أن جملة غير المنسوب من شواهد الكتاب اثنان وأربعون وثلاثمائة سميت قبيلة الشاعر فيها دون نصٍ على اسمه في ثلاثة وأربعين موضعا، ونسب الشنتمري سبعة وخمسين شاهداً منها، وتوصل الدارسون بعد ذلك إلى نسبة سبعة وستين ومائة، فبقي ثلاثة ومائة شاهد غير منسوبة، وخمسة عشر شاهداً أخرى نسبت إلى القبائل[2].

ووصل الآخر بعد تنقيره في نسخٍ للكتاب مطبوعة ومخطوطة إلى أن غير المنسوب من الشواهد سبعة عشر وثلاثمائة شاهد، عثر على قائلي أربعة وثلاثين ومائة منها، واختلف في نسبة خمسة وسبعين شاهداً أخرى، وبقيت ثمانية ومائة شاهد مجهولة القائلين، وتسعة

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٧٥ وبغية الوعاة (٢/٢٢٩).

(٢) أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: ٦١ وما بعدها.

أخرى منسوبة إلى رجال من قبائل لم تحدد أسماؤهم[١].

وحين نوازن بين نتيجتي الدراستين نجد الباحثين كليهما قد رجعا إلى نسخ مخطوطة من الكتاب، ومجموع الشواهد المجهولة عند الأول - بما فيها المنسوب إلى رجل من قبيلة - ثمانية عشر ومائة شاهد، وعند الثاني سبعة عشر ومائة شاهد وهي نتيجة متقاربة تماماً، بحيث لا يخطئ من حكم بأن نتيجتها واحدة، وهذا ما يبعث على الاطمئنان إليها، إلا أن وجود نسخ خطية أخرى من الكتاب تخالف الموجودة أمر محتمل ومن هنا فمن المحتمل أيضاً أن نسبة الجرمي لأبيات الكتاب لم تصل إلينا كاملة.

وبلغت شواهد المقتضب التي لا يعلم قائلها «ثلاثة وثمانين شاهداً، منها ثمانية منسوبة لرجال بعض القبائل بدون تحديد»[٢] وذلك من جملة شواهده البالغة واحداً وستين وخمسمائة.

أما إيضاح الفارسي ففيه واحد وثمانون شاهداً، لم يتمكن المحقق من نسبة سبعة منها[٣].

---

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢١٤.

(٢) الشاهد الشعري في النحو العربي: ٣٩٦ وانظرها في المقتضب (١/٣٣ ،٣٨، ١٠١، ١١٥، ١٣٢، ١٧١، ١٨٨، ١٨٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٨، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٥٠، ٢/١٨، ٥١، ٦٣، ٧١، ٨١، ٩٧، ٩٨، ٩٨، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١١، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٨، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٩، ٣٥١، ٣/١٤، ٤١، ٥٦، ٦٢، ١٠٥، ١٦٨، ١٨١، ٢٠٦، ٢٢٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٩٧، ٣٤٦، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٨١، ٤/٩،٩، ٤٠، ٤٣، ٧٥، ١٤٥، ١٧٠، ١٧٥، ٢١٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٢، ٣١٥، ٣٣١، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٢، ٣٧٧).

(٣) الصفحات: (٥٣، ١٠٢، ١٦٠، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٩).

وفي المفصل اثنان وأربعون شاهداً مجهولة القائلين من بين شواهده البالغة أربعمائة وثمانية وأربعين شاهداً.

وهكذا الشأن في جمهور كتب النحو، فهل بمقدور أحد أن يتلمس أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه الكثرة من الشواهد المجهولة النسبة؟، إذا كان لي أن أجتهد فإن أهم ما يظهر سببان هما:

١- الطريقة المعتمدة في تناقل النصوص، فقد كان المعتمد في كثير من ذلك هو المشافهة بين الراوي والمروي عنه، فكان من شأن هذه الطريقة المستندة إلى الذاكرة أن تؤدي - بتوالي الرواية ومرور الوقت - إلى جهل القائل.

٢- وربما كان من الأسباب ما يوحي به قول القاضي الجرجاني[١]: «وقد يرى في أشعار القبائل الأبيات تنسب إلى الرجل المجهول الذي لم يرو له غيرها، ولا يعرف له اسم إلا بها[٢]». فربما كان الشاعر مغموراً لم يشتهر بالشعر، بل نظم بقلة بعض الأبيات فأهمل الرواة من أجل ذلك اسمه، وتنوقل الشاهد دون اسم صاحبه. ويؤيد ذلك أن العلماء قد نسبوا واحداً من شواهد سيبويه المجهولة إلى رجلٍ من عبد مناة بن كنانة[٣]، وآخر إلى رجلٍ من أزد السراة[٤].

---

(١) أبو الحسن علي بن عبد العزيز، قاضي جرجان، عالم بالأدب، له (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، (ت ٣٩٢هـ).
انظر: البداية والنهاية (١١/ ٣٣١).

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ١٦١.

(٣) تخليص الشواهد: ٤١٣ والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٥) وخزانة الأدب (٤/ ٦٩).

(٤) خزانة الأدب (٢/ ٣٨٢).

وقد اختلف موقف العلماء من الشواهد المجهولة النسبة، منهم من قبله ومنهم من رفضه، فورد على لسان بعضهم ما يدل على منع الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وأقدم أثر وقفت عليه يلمح منه هذا الأصل عند أبي عثمان المازني، فقد سئل عن تأنيث السكين، فقال: السكين مذكر، ولا يؤنثه فصيح، فأنشد بيتاً أنشده الفراء وهو قول الشاعر:

فَعَيَّثَ فِي السَّنَامِ غَدَاةَ قُرٍّ بِسِكِّينٍ مُوَثَّقَةِ النِّصَابِ[1]

فقال: «لمن هذا ومن صاحبه؟ ما أراه إلا أخرج من الكم، وأين صاحب هذا عن أبي ذؤيب[2] حيث يقول:

فذلك سكين على الحلق حاذق.[3]»[4]

وتلميذه المبرد منع حذف لام الطلب وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا[5]

---

(١) لم أقف على قائله وهو في المذكر والمؤنث للفراء: ٢٧ والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ٣١٥ ومجالس العلماء: ١٢٩ والمخصص (١٧/١٦) ولسان العرب (عيث) (٢/١٧٠) و (سكن) (١٣/٢١١).

(٢) خويلد بن محرث الهذلي، شاعر مخضرم من أشعر هذيل، توفي في مصر غازياً سنة (٢٧) هـ
انظر: الشعر والشعراء (١/٢٥٢) والأغاني (٦/٥٦) وكنى الشعراء: ٢٨٢.

(٣) البيت في ديوان الهذليين (١/١٥١)، وصدره: يرى ناصحاً فيما بدا وإذا خلا.

(٤) مجالس العلماء: ١٢٩، ومسألة تأنيث السكين مسألة لغوية لا نحوية، وإيرادها هنا لبيان الموقف مما جهل قائله بصفه عامة.

(٥) ينسب البيت إلى الأعشى أو حسان أو أبي طالب، وهو في الكتاب (٣/٨) ومعاني القرآن للأخفش (١/٧٥) والمقتضب (٢/١٣٢) والأصول في النحو (٢/١٧٥) وتحصيل عين الذهب (١/٤٠٨) والأمالي الشجرية (١/٣٧٥). والتبال: الوبال وسوء العاقبة.

«إنه لا يعرف قائله»[١].

وتبعة تلميذه الزجاج، إذ رد احتجاج الفراء بقول الشاعر:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ[٢]

وقال: «هذا الشعر مما لا يلتفت إليه ... وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل»[٣].

وأضعف الزمخشري حجة المستشهدين بالبيت السابق لأنه مجهول[٤].

ولما جاء أبو البركات الأنباري صرح بهذا المبدأ، وكرر النص عليه بمثل قوله: «لا يعرف قائله ولا يؤخذ به»[٥]، أو «فلا يكون فيه حجة»[٦] أو «فلا يجوز الاحتجاج به»[٧].

ورد ابن النحاس[٨] شواهد الكوفيين في غير موضع

---

(١) ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب: ٢٩٧.

(٢) للأغلب العجلي، انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٧٦) ومعاني القرآن وإعرابه (٣/١٥٩) والكشاف (٢/٥٥١) والبحر المحيط (٥/٤١٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/١٥٩-١٦٠) وانظر: خزانة الأدب (٤/٤٣٣).

(٤) الكشاف (٢/٥٥١).

(٥) الإنصاف (١/٣١٠).

(٦) الإنصاف (١/٣٤٥، ٢/٥٨٣).

(٧) الإنصاف (١/٣٤٥، ٢/٥٨٣).

(٨) محمد بن إبراهيم، نحوي ولد بحلب وتوفي بالقاهرة، له (التعليقة على المقرب لابن عصفور) لم يكملها. انظر: غاية النهاية (٢/٤٦) واعلام النبلاء (٤/٥٣٣).

بأنها لا يعرف قائلها.[1]

وكذلك فعل عبد الواحد الطواح[2] في كتاب (بغية الآمل ومنية السائل) إذا طعن في الاستشهاد بقوله:

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا[3]

وقال: «هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به»[4].

واعترض أبو حيان على هذا الشاهد بالاعتراض عينه[5].

أما ابن هشام فقد نقل عنه السيوطي أنه رد في تعليقه على الألفية شاهد الكوفيين على جواز مد المقصور للضرورة، وهو قوله:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السّعْلاءِ

وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجِرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولٌ عَلَى الخَوَاءِ

---

(١) التعليقة: ٤٩/أ، ٩١/ب والاقتراح: ٧١، ٧٢ وخزانة الأدب (١/١٦).

(٢) هو عبد الواحد بن محمد بن عبد العزيز بن الطواح التونسي، كان حياً سنة ٧١٨هـ، له (سبك المقال لفك العقال) ترجم فيه لشيوخه، وهو مطبوع، و (بغية الآمل ومنية السائل)، شرح لميمية شيخه حازم القرطاجني النحوية.
انظر: تراجم المؤلفين التونسيين (٣/٢٨٣) ومقدمة محقق سبك المقال: ١٧ -٢٨.

(٣) الرجز لرؤبة وهو في شرح ديوان الحماسة (١/٨٣) وشرح المفصل (٧/١٤) والمقرب (١/١٠٠) وتخليص الشواهد: ٣٠٩ وشرح ابن عقيل (١/٣٢٤).

(٤) نقله ابن هشام في تخليص الشواهد: ٣١٤، وانظر المقاصد النحوية (٢/١٦٢) والمزهر (١/١٤٢).

(٥) فرائد القلائد: ٧١/ب.

يَا لَكَ مِنْ تَمْـرٍ وَمِنْ شَـيْشَاءِ
يَنْشَبُ فِيْ المَسْعَلِ واللَّهَاءِ[1]

وقال: «الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه»[2].

وأورد السيوطي رأي الأنباري في (الإنصاف) بمنع الاحتجاج بكلام مجهول قائله، وعقب عليه بقوله: «ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم»[3].

فكان هذا يوحي بموافقته رأي أبي البركات في هذه القضية.

وسلك البغدادي أسلوب السيوطي نفسه. فأورد رأي الأنباري دون اعتراض عليه فقال: «وعلم مما ذكرنا - من تبيين الطبقات التي يصح الاحتجاج بكلامها - أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو بنثر لا يعرف قائله، صرح بذلك ابن الأنباري ... ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليها، حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك -»[4].

هذا العرض الموجز يمثل أبرز الأصوات المنادية بهذا الرأي ليقف اعتراضاً في وجه الدليل الذي لم يعرف قائله، إلا أن من العلماء من بالغ في ذلك فرفض الاحتجاج بالشاهد المجهول قائله وإن كان المحتج به من الأئمة الثقات، فقد اعترض المبرد على شاهد حذف اللام وبقاء عملها في المضارع تشبيهاً بعمل (أن) مضمرة، وهو قول الشاعر الذي

---

(١) لأبي المقدام الراجز، وهي في الإنصاف (٢/٧٤٦) ولسان العرب (لها) (١٥/٢٦٢).

(٢) المزهر (١/١٤٢) والاقتراح: ٧٣.

(٣) الاقتراح: ٧١.

(٤) خزانة الأدب (١/١٥).

استشهد به سيبويه:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

فقال أبو العباس: «وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه»[1].

ونُقل عنه أنه قال: «لا يعرف قائله، ولا يحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره»[2].

كما أن المازني رفض الاستشهاد بالبيت المجهول الذي رواه الفراء - وهو ثقة - في تأنيث السكين[3].

وبعد.. فما من شك أن الشاهد إذا عرف قائله كانت النفس إليه أكثر انشراحاً واطمئنانا، ولعل ذلك هو الدافع للفخر الرازي[4] إلى أن يطلب إثبات لغة العطف على الضمير المخفوض بالقراءة المتواترة «تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ» [5] قبل إثباتها بأبيات مجهولة القائلين، وينعى على الذين «يستحسنون إثبات هذه اللغة بالبيتين المجهولين ولا

---

(١) المقتضب (٢/١٣٣).

(٢) خزانة الأدب (٩/١١-١٢)، وانظر: المقاصد النحوية (٤/٤١٨).

(٣) انظر ما سبق ص ٥٣.

(٤) أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين: مفسر أصولي متكلم، له أكثر من سبعين مصنفاً في الأصول والتفسير والكلام والملل، من أشهرها (التفسير الكبير) و (المحصول) (ت ٦٠٦هـ) انظر طبقات الشافعية (٨/٨١) وطبقات المفسرين للسيوطي: ١١٥ وشذرات الذهب (٥/٢١).

(٥) سورة النساء : الآية (١). وهي قراءة حمزة والحسن البصري وابن عباس وإبراهيم النخعي والأعمش، انظر: السبعة: ٢٢٦ والبحر المحيط (٣/١٥٧) والنشر (٢/٢٤٧) وغيث النفع: ١٨٨.

يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة[1] ومجاهد[2][3]»، ومن هنا بذل العلماء جهداً مشكوراً في نسبة الشواهد منذ وقت مبكر حين أحسوا بفضيلة الشاهد الذي عرف قائله، لكن ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في الاحتجاج بأبيات مجهولة القائلين، وكأنهم لم يروا في ذلك مطعناً، على ما سنتبين علته بعد قليل.

إن الذي دفع العلماء السالفي الذكر إلى منع الاستشهاد بمجهول القائل هو أمر صرح به بعضهم، وهو الخوف «من أن يكون لمولد»[4] «أو من لا يوثق بفصاحته»[5] أو «مخافة أن يكون ذلك مصنوعا»[6].

لكنا نجد في الجهة المقابلة من النحاة من لم ير في هذا المبدأ كبير خطر، فاحتجاج أوائلهم بالمجهول في كتبهم دليل على عدم تعويلهم عليه كثيراً.

وقد أخذ ابن هشام على عبد الواحد الطواح رده الاحتجاج بالشاهد بسبب جهل قائله وقال: «لو صح ما قاله لسقط الاحتجاج

---

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الكوفي الزيات: أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن الأعمش والكسائي انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٨٤) وغاية النهاية (١/٢٦١-٢٦٣) وتهذيب التهذيب (٢/٢٧-٢٨).

(٢) مجاهد بن جبر مولى بني مخزوم، مفسر وقارئ مكي، أخذ التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه (ت ١٠٤هـ) انظر: صفة الصفوة (٢/١١٧) وميزان الاعتدال (٣/٩) وغاية النهاية (٢/٤١).

(٣) التفسير الكبير (٩/١٦٤).

(٤) المزهر (١/١٤١) وخزانة الأدب (١/١٥).

(٥) الاقتراح: ٧١ وخزانة الأدب (١/١٥).

(٦) خزانة الأدب (١/١٥).

بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين»[1].

وذهب العيني مذهب ابن هشام نفسه في هذه المسألة[2].

والحق أنا إن سلمنا بالرأي المانع للاحتجاج بشاهد لا يعلم قائله فبعيد أن نقبل المبالغة في ذلك فنرفضه وإن استشهد به الثقات الأئمة من العلماء أو العرب الفصحاء، ذلك أن الغرض من هذا الاعتراض هو أننا ننشد الاطمئنان إلى خلو الشاهد من الصنعة وسلامة قائله من أن يكون مولداً أو لا يوثق بكلامه[3]، وهذا الأمر حاصل حين يروي الشاهد العلماء الموثوق بأمانتهم ودقتهم، ولهذا نص العلماء على أن أبيات سيبويه أصح الشواهد، مع أن فيها أبياتاً جهل قائلوها[4]،

---

(١) تخليص الشواهد: ٣١٤، وانظر: المزهر (١٤٢/١) والاقتراح: ٧٣ وخزانة الأدب (٩/ ٣١٧) ويحسن هنا التنبيه على سهو وقعت فيه د. خديجة الحديثي، فإنها لما رأت السيوطي نقل رأي ابن هشام هذا من كتاب ابن هشام الذي أسماه السيوطي (شرح الشواهد) ظنت أن المراد شرح السيوطي لشواهد المغني، فقالت بعد نقلها لما في الاقتراح: «والذي في شرح شواهد المغني للسيوطي ...» ثم عقبت على ذلك بقولها: «فما نقله السيوطي من تردد ابن هشام بين المنع والإجازة للاستشهاد بالشعر المجهول القائل لم نعثر منه على شيء في كتبه التي بين أيدينا، وفي المواضع التي حددها السيوطي نفسها» انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٦٢ والسيوطي لم يرد بشرح الشواهد شرحه لشواهد المغني كما ظنت الدكتورة خديجة، وإنما أراد كتاب ابن هاشم (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) في الموضع الذي أحلت اليه.

(٢) المقاصد النحوية (٤١٨/٤) وفرائد القلائد: ٧١/ب.

(٣) راجع المزهر (١٤١/١) والاقتراح: ٧١ وخزانة الأدب (١٥/١).

(٤) خزانة الأدب (١٦/١-١٧).

فتداول النحويون هذه الشواهد المجهولة في كتبهم جيلاً بعد جيل[1]، ومن ثم حمل البغدادي مراد عبد الواحد الطواح حين اسقط الاحتجاج ببيت لجهل قائله وعدم نسبته إلى أحد أنّ «مراد عبد الواحد أنه لم ينسبه الشراح إلى أحدٍ ممن أنشده من الثقات أو إلى قائل معين يحتج بكلامه»[2].

وقد علل القدماء قبول ما رواه الثقة وإن جهل قائله بأن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده[3].

فإن كان الراوي فصيحاً يحتج بكلامه فالوجه أن يقبل ما جاء به من شاهد لا يعرف قائله، لأنه بمثابة ما لو أتى العربي الفصيح برواية للبيت تخالف ما قاله الشاعر، فإنه يحتج بها، ذلك أن الغاية هي الاطمئنان إلى فصاحة الشاهد وجريه على سنن العربية، ونطق الفصيح الذي يحتج بكلامه به على أي وجه يقتضي قبوله والاطمئنان إليه، ولهذا كان العلماء يستشهدون بما جهل قائله معتمدين على سماعه من العرب الموثوق بعربيتهم، كما هو متمثل في نحو قول سيبويه عن أحد شواهده المجهولة القائل: «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به»[4].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٠،٢/ ١٢) والمقتضب (٢/ ٣٢١،٤/ ١٥١،٣٣١،٣٧٢) والمفصل: ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٩٨، ١٧١، ٢٢٤، ٢٤٩، ٣٠١، ٣٤١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٨٠٥، ٨٣٦–٨٣٧، وشرح قطر الندى: ١٧، ١٥٨، ١٦٨، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٤٩، ٣٥٦، ٢/ ٥٣، ٩٥، ٢٤٠، ٢٥٣).

(٢) خزانة الأدب (٩/ ٣١٧).

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الكتاب (٣/ ١٤٤).

يبقى أن نعرج على قضية لا يحسن أن يخلو البحث في هذا الاعتراض منها، وهي حكم البيت إذا نسب لشاعر معين ثم لم يوجد في ديوانه، فالوجه فيه أن يحكم بأنه له ما لم يثبت لغيره، وعلله بعضهم بقوله: «وقد يعزى الشعر إلى شاعر فلا يوجد في ديوانه، فهو له الأن العامة أسقط من ذلك، قاله بعض الأئمة وقد سئل عن مثله»[1]، ولأن الأصل أنه له ما دام قد سلم من المعارض، وسقوطه من ديوانه ربما يعود إلى نقص الاستقراء، أو قلة اشتهار البيت عن صاحبه.

---

(١) المواهب الفتحية (١/٥٦).

الاحتجاج بالمختلف في قائله

يوجد في شواهد النحو عدد كبير نسب إلى غير قائل، فالبيت:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[1]

اختلف العلماء والرواة في نسبته، فمنهم من نسبه إلى الأخطل[2]، ومنهم من نسبه إلى المتوكل الليثي[3]، كما روي لأبي الأسود الدؤلي[4] ولحسان[5].

وقول الشاعر:

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[6]

---

(١) اختلف في نسبته على ما فصلت، وهو في تحصيل عين الذهب (٤٢٤/١) وشرح شذور الذهب: ٢٣٨ والمقاصد النحوية (٣٩٣/٤) والتصريح (٢٣٨/٢).

(٢) شعر الأخطل برواية السكري: ٥٨٠ والكتاب (٤١/٣-٤٢) والرد على النحاة: ١٢١ وشرح المفصل (٢٣/٧-٢٤) والأخطل هو أبو مالك غياث بن غوث، من نصارى تغلب (ت ٩٠هـ) انظر: الشعر والشعراء (٤٨٣/١) والأغاني (٢٨٠/٨).

(٣) حماسة البحتري: ١١٧ والمؤتلف والمختلف: ١٧٩ والعقد الفريد (٣١١/٢) وجمهرة الأمثال (٣٨/٢) والمتوكل شاعر أموي (ت ٨٥هـ). انظر: المؤتلف والمختلف: ١٧٩.

(٤) ذيل ديوان أبي الأسود: ٢٣١ والتصريح (٢٣٨/٢)، وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو، شاعر فارس، ينسب إليه وضع علم النحو (ت ٦٩ هـ) انظر المعمرون والوصايا: ١٤٧ والأغاني (٢٩٧/١٢) والمؤتلف والمختلف: ١٥١ وبغية الوعاة (٢٢/٢).

(٥) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٨٨/٢) ولم أجده في الديوان، وحسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم (ت ٥٤هـ) انظر: الشعر والشعراء (٣٠٥/١) والأغاني (١٣٤/٤) والمؤتلف والمختلف: ٨٩.

(٦) لم أقف على قائله، وهو في تحصيل عين المذاهب (٢٨١/١،٤٨١) وأمالي السهيلي: ١١٩ وشرح المفصل (٨٣/٨) وشرح شذور الذهب: ٢٨٤ والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠١،٤/٣٨٤) والتصريح (٢٣٤/١).

اضطربت نسبته عند الرواة، فمنهم من نسبه لباعث، أو باغث بن صريم اليشكري[(١)]، وقيل لأرقم بن علباء اليشكري[(٢)]، وقيل لزيد بن أرقم[(٣)]، وقيل لكعب بن أرقم اليشكري[(٤)]، وقيل لعلباء بن أرقم[(٥)]، وقيل لراشد بن شهاب اليشكري[(٦)].

أرأيت إلى اختلاف القوم في نسبة هذين البيتين حتى لا يكاد المحقق يقطع بنسبته إلى واحدٍ ممن نسب إليهم الشاهد.

وكما نرى لم تتردد نسبة هذين البيتين بين شاعرين فقط، بل تجاوز عدد الشعراء الذين عزي الشاهدان إليهم ذلك بكثير، وهذا أمرٌ ذو علاقة برواية الشعر عامة، ومن هنا نرى أبياتاً ليست من شواهد اللغة والنحو أصابها الاضطراب من حيث النسبة إلى القائل، فلا نعجب أن نجد في بعض كتب الأدب نحو: «الشعر لغريض اليهودي

---

(١) انظر: الكتاب (٢/١٣٤) والأصول في النحو (١/٢٤٥) وتحصيل عين الذهب (١/٢٨١) وشرح المفصل (٨/٨٣) ولسان العرب (قسم) (١٢/٤٨٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/١١١-١١٢).

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٥٢٥) والمقاصد النحوية (٢/٣٠١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/١١٢).

(٣) الإنصاف (١/٢٠٢).

(٤) لسان العرب (قسم) (١٢/٤٨٢).

(٥) الأصمعيات: ١٥٧ والمقاصد النحوية (٤/٣٨٤) والدرر اللوامع (١/١٢٠-١٢١). وعلباء شاعر جاهلي يشكرى، ذو صلة بالنعمان . انظر: معجم الشعراء: ٣٠٤.

(٦) سمط اللآلي (٢/٢٨٩) وهو شاعر جاهلي من سادات قومه بني جهيل وأشرافهم. اشتهر بحمل ديات قومه، ومدح بذلك. انظر: سمط اللآلئ (٢/٨٢٩) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/١٠٨).

وهو السموأل بن عادياء[1]، وقيل إنه لابنه سعية بن غريض[2]، وقيل إنه لزيد بن عمرو بن نفيل[3]، وقيل إنه لورقة بن نوفل[4]، وقيل أنه لزهير بن جناب[5]، وقيل إنه لعامر بن المجنون الذي يقال له: مدرج الريح[6][7]» . وهي ظاهرة فاشية في كتب النحو، لكنها في غالب أحوالها يتردد الاختلاف فيها بين شاعرين فقط ينسب إليهما الشاهد.

ودليلنا على هذه الكثرة أن في كتاب سيبويه سبعة وأربعين ومائتي شاهد اختلف في نسبتها[8]، ومن بين شواهد المفصل اثنان وعشرون

---

(١) شاعر جاهلي يهودي من أهل خيبر، اشتهر بوفائه. انظر: ثمار القلوب: ١٣٢،٥٢٠ والمقاصد النحوية (٢/٧٦).

(٢) ترجمته في الأغاني (٢٢/١٢٢-١٢٥).

(٣) قرشي حكيم ، ممن كره وأد البنات وعبادة الأوثان، رآه الرسول صلى الله عليه وسلم قبل النبوة، وسأل عنه بعدها وقال: «يبعث يوم القيامة وحدة». انظر: الأغاني (٣/١٢٣) وجمهرة أنساب العرب: ١٥٠.

(٤) ابن عم خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، جكيم جاهلي، اعتزل الأوثان وقرأ كتب الأديان وأدرك أول النبوة ولم يدرك الدعوة. انظر: المعارف: ٢٧ وتاريخ الإسلام (١/ ٦٨).

(٥) من بني كلب بن وبرة، شاعر وسيد ووافد على الملوك، عرف بالكاهن لصحة رأية. انظر: المعمرون والوصايا: ٣٢ والشعر والشعراء: ١٤٢ وأمالي المرتضى (١/٢٤٠).

(٦) جرمي قضاعي. لقب (مدرج الرياح) لشعر قاله في أمرأة من الجن يزعم أنه يهواها. انظر: الشعر والشعراء (٢/٧٣٦) والأغاني (٣/١٨).

(٧) الأغاني (٣/١١٥).

(٨) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ١٩١.

شاهداً تعددت نسبتها عند العلماء[1]، وستة أبيات من شواهد شرح القطر اختلف النحاة في قائليها[2]، فما الأسباب الحاملة على هذا الاختلاف؟

إن أسباب نسبة الشاهد إلى غير قائل تتردد بين مقطوع بصحته دلت عليه الأمثلة والقرائن، ومحتمل راجح يقتضيه العقل وتصدقه طبائع الأمور وإن لم أقف على أمثلة تسنده، وهي أسباب تصدق على الشعر عامة والشواهد جزء منه، وإليك أبرزها:

١- استعارة بعض الشعراء كلام بعض، فينسب الشعر إلى كلٍ. وهذا الأمر في شعر العرب غير مستنكر، ولا يعدونه داخلا في باب السرقة، وربما أخذ الشاعر البيت عينه ولم يغيره، ومن هنا ذكر ابن سلام[3] أنه قد نسب إلى غير واحدٍ من الرجاز قوله:

عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى[4]

إذا جاء موضعه جعلوه مثلا، وكذلك قال امرؤ القيس:

وُقُوْفاً بِهَا صَحْبِيْ عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ　　يَقُوْلُوْنَ لاَ تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَمَّلِ[5]

---

(١) المفضل في شرح أبيات المفصل: ١٠، ٢٠، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ١١٨، ١١٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٥، ١٦٨، ٢٣٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٣١، ٣٦١، ٣٧١.

(٢) الصفحات: ١٤، ١٥، ٢١، ١٤٩، ٢٥٧، ٢٩١.

(٣) أبو عبدالله محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أديب مصرى، له (طبقات فحول الشعراء) وغيره، (ت ٢٣٢). انظر: اللباب في تهذيب الانساب (٢٣٦/١) والوافي بالوفيات (١١٤/٣).

(٤) الرجز في الأمالي الشجرية (٢٠٥/٢) والمقاصد النحوية (٢٥٦/٤).

(٥) انظر: شرح المعلقات السبع: ٩.

وقال طرفة[1]:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ   يَقُولُونَ لاَ تَهْلِكْ أَسَىً وَتَجَلَّدِ[2][3]

قال البغدادي: «وليس ينكر أن يكون بيتٌ من شعرين معاً، لأن الشعراء قد يستعير بعضهم من كلام بعض، وربما أخذ البيت بعينه ولم يغيره، كقول الفرزدق:

تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا   وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَأْنَا إِلَى النَّاسِ وَقَّفُوا[4]

فإن هذا البيت لجميل بن عبدالله[5]، انتحله الفرزدق. وأورد ابن خلف نظير هذا في شرح أبيات الكتاب ما يزيد على مائة بيت» [6].

ومن الشواهد النحوية التي يرجع الخلاف في نسبتها إلى هذه العلة بيت ذي الرمة[7] وهو من شواهد الكتاب:

---

(١) طرفة بن العبد البكري شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، قتل حدثاً فلقب ابن العشرين. انظر: الشعر والشعراء (١/١٨٥) وأسماء المغتالين: ٢١٢.

(٢) انظر شرح المعلقات السبع: ٤٥.

(٣) طبقات فحول الشعراء (١/٥٩) وفيه أمثلة أخرى.

(٤) انظر: شرح ديوان الفرزدق (٢/٥٦٧).

(٥) أبو عمرو، شاعر من بني عذرة، وهو صاحب بثينة (ت ٨٢هـ) انظر: الشعر والشعراء (١/٤٣٤) والأغاني (٨/٩٠) وسرح العيون: ٣٦٠.

(٦) خزانة الأدب (٢/٢٦٢-٢٦٣) وانظر أمثلة لأخذ الشعراء بعضهم عن بعض في الاشتقاق لا بن دريد: ١٦-١٧ والأغاني (٢/٢٦٧) وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٣٧٧-٣٧٨ وخزانة الأدب (١٦١).

(٧) أبو الحارث غيلان بن عقبة شاعر إسلامي من الطبقة الثانية. انظر الشعر والشعراء (١/٥٢٤) وألقاب الشعراء: ٣٠١.

أَدَاراً بِحَزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً   فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضٌّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[1]

ذكر صاحب الخزانة أن هذا مطلع قصيدة طويلة الذي الرمة أخذه من زهير بن جناب وهو شاعر جاهلي من قصيدة فيها:

وَذِيْ دَارُ سَلْمَى قَدْ عَرَفْتُ رُسُومَهَا   فَعُجْتُ إِلَيْهَا وَالدُّمُوعُ تَرَقْرَقُ
وَكَادَتْ تُبِيْنُ القَوْلَ لَمَّا سَأَلْتُهَا   وَتُخْبِرُنِيْ لَوْ كَانَتِ الدَّارُ تَنْطِقُ
فَيَا دَارَ سَلْمَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً   فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضٌّ أَوْ يَتَدَفَّقُ[2]

وعرض السيوطي للشاهد:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[3]

وبين أنه من أرجوزه لرؤبة[4] انتحلها أبو نخيلة السعدي[5] برمتها لنفسه، وساق السيوطي قصة ذلك الانتحال[6].

---

(١) البيت في ديوان ذي الرمة (٤٥٦/١) والكتاب (١٩٩/٢) والمقتضب (٢٠٣/٤) وتحصيل عين الذهب (٣١١/١) والمقاصد النحوية (٢٣٦/٤، ٥٧٩) والتصريح (٢٨٠/٢).

(٢) خزانة الأدب (١٩١/٢).

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه: ١١٨ والمقتضب (٢٠٨/٤) والخصائص (٣٨٩/٢، ٣٣٢/٣) والأمالي الشجرية (٢٩٩/٢) والإنصاف (٦٢٨/٢) وشرح المفصل (٣/٢).

(٤) رؤبة بن العجاج التميمي راجز فصيح من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية (ت ١٤٥هـ) انظر: الشعر والشعراء (٥٩٤/٢) ووفيات الأعيان (٣٠٣/٢) والمقاصد النحوية (٢٦/١).

(٥) يعمر وقيل حزن بن زائدة الحماني التميمي راجز من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قتل نحو (١٤٥هـ) انظر: الشعر والشعراء (٦٠٢/٢) والمؤتلف والمختلف: ١٩٣ وكنى الشعراء: ٢٨٣.

(٦) شرح شواهد المغني (٥٢/١-٥٣).

٢- ورود اسم محبوبة شاعر اشتهر بها في شعر ليس له، فينسب هذا الشعر له عند جهل قائله الحقيقي، فربما روي لهما معاً أعني قائله الأول والشاعر الغَزِل المشتهر بمحبوبته التي ورد اسمها في البيت. وهذا أمر ذائع تنبه له الأدباء والنقاد الأوائل حتى قال الجاحظ:[1] «ما ترك الناس شعراً مجهول القائل قيل في ليلى إلا نسبوه إلى المجنون[2]، ولا شعراً هذا سبيله قيل في لبنى إلا نسبوه إلى قيس بن ذريح[3]»[4].

من ذلك قول الشاعر:

لِمَـيَّـةَ مُـوْحِـشـاً طَلَلٌ قَـدِيْمُ عَـفَـاهُ كُلُّ أَسْـحَـمَ مُـسْـتَـدِيْمُ[5]

فقد عزي إلى كثير[6] وذي الرمة، فقال فيه صاحب الخزانة إن من روى أوله (لعزة موحشاً) قال: هو لكثير عزة، ومنهم أبو علي في التذكرة القصرية، ومن رواه (لمية موحشاً) عزاه لذي الرمة، «فإن عزة

---

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء بصري من أئمة الأدباء له (الحيوان) و (البيان والتبيين) و (البُخلاء) وغيرها (ت ٢٥٥هـ) انظر: تاريخ بغداد (٢١٢/١٢) ولسان الميزان (٣٥٥/٤).

(٢) قيس بن الملوح العامري، شاعر نجدي مُتَيَّم (ت ٦٨هـ) انظر: الشعر والشعراء (٢/ ٥٦٣) وألقاب الشعراء: ٣١٢، وسرح العيون: ٣٥٢.

(٣) شاعر كناني أموي مُتَيَّم من أهل المدينة (ت ٦٨هـ) انظر الشعر والشعراء (٦٢٨/٢) والأغاني (١٨٠/٩) والمؤتلف والمختلف: ١٢٠.

(٤) الأغاني (٨/٢).

(٥) البيت في شرح المفصل (٦٢/٢، ٦٤) والتصريح (٣٧٥/١).

(٦) أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي شاعر حجازي أموي غزل (ت ١٠٥هـ) انظر: الشعر والشعراء (٥٠٣/١) والأغاني (٣/٩).

اسم محبوبة كثير، ومية اسم محبوبة ذي الرمة»[(١)].

٣- تعدد الشعراء في الأسرة الواحدة، وذلك بأن يكون الأخوان أو الأب وابنه شاعرين، فيقع الخلط في تمييز أشعار كل واحد منهما، وبخاصة حين يكون أحدهما أذيع صيتاً من الآخر، فربما دخلت آثار أقل الأفراد موهبة أو حظاً في آثار المشهورين.

ومن الشواهد التي ترددت نسبتها بين أخوين بيت الكتاب:

فَلا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ   لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلَمَ عَامِرُ[(٢)]

فدارت نسبة البيت بين قيس بن زهير بن جذيمة[(٣)] وأخيه ورقاء بن زهير[(٤)].

أما الشواهد التي تنازعها الأب وابنه فنحو قوله:

فَلا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلا

كَهُ وَلا كَهُنَّ إلا حَاظِلا[(٥)]

---

(١) خزانة الأدب (٣/٢١١).

(٢) البيت في الكتاب (٣/٤٦) والمقتضب (٤/٣٩) وتحصيل عين الذهب (١/٤٢٧)

(٣) الكتاب (٣/٤٦) وتحصيل عين الذهب (١/٤٢٧)، وقيس: خطيب وشاعر من سادات عبس، ذو رأي ودهاء، (ت ١٠هـ) انظر: المعمرون والوصايا: ١٤٤ والدرة الفاخرة (١/٢٠١) والكامل في التاريخ (١/٣٤٤).

(٤) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/٢٠٣-٢٠٤) وورقاء من شعراء الجاهلية وفرسانها. انظر الأغاني (١١/٧٥) وجمهرة أنساب العرب: ٢٥١.

(٥) الشاهد في ديوان رؤبة: ١٢٨ والكتاب (٢/٣٨٤) وتحصيل عين الذهب (١/٣٩٢) والمقاصد النحوية (٣/٢٥٦) والتصريح (٢/٤).

فقد عزي إلى العجاج[١] وإلى ابنه رؤبة[٢].

٤- أن يكون الشاهد مما جرى مجرى الحكم، فتداوله الشعراء دون أن يعرف صاحبه الأول، ولعل من هذا الصنف قوله:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فقد وجد في عدة قصائد، ولذلك اختلف في قائله[٣]، والعلة الظاهرة في ذلك يشير إليها قول الحاتمي[٤] فيه: «هذا أشرد بيت قيل في تجنب إتيان ما نهى عنه»[٥].

ومن شواهد الكتاب:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٦]

وهو من الأبيات السائرة التي يتداولها الناس دون أن يعرف أول

---

(١) الكتاب (٢/٣٨٤) وتحصيل عين الذهب (١/٣٩٢) والعجاج هو عبدالله بن رؤبة التميمي والد رؤبة، وهما من الرجاز المشهورين (ت ٩٠هـ). انظر: الشعر والشعراء (٢/٥٩١) والمقاصد النحوية (١/٢٦).

(٢) ديوانه: ١٢٨ والمقاصد النحوية (٣/٢٥٦) وخزانة الأدب (١٠/١٩٩) وانظر أمثلة مما عزي إلى رؤبة وأبيه في الكتاب (١/٩٤) وأساس البلاغة (فسق) ٢/٢٠٠ وخزانة الأدب (٥/٣٦٥،٣٦٨).

(٣) خزانة الأدب (٨/٥٦٥)، وانظر ص: ٦٢ من هذا البحث.

(٤) أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر، أديب ناقد بغدادي، له (حلية المحاضرة) و (الرسالة الحاتمية) وغيرهما (ت ٣٨٨) هـ. انظر: الإمتاع والمؤانسة (١/١٣٥) وتاريخ بغداد (٢/٢١٤).

(٥) روي عنه في خزانة الأدب (٨/٥٦٥).

(٦) البيت في الكتاب (٢/١٠٩،٣١٥) والحيوان (٣/٤٩) والمقتضب (١/٤٢) ومجالس العلماء: ١٦٦ وتحصيل عين الذهب (١/٢٧٠،،٣٦٢) والأمالي الشجرية (٢/٢٣٨).

قائليه، وهو الأمر الذي وجد بسببه في أشعار جماعة[1].

٥- الإشارة إلى صاحب الأثر بالنسب القبلي، مما يبعث على التردد بين شعراء القبيلة، وذلك كأن يشار إلى الشاعر بنحو: (قال الهذلي)، وشعراء هذيل كثيرون، فربما نسب ذلك الأثر إلى أكثر من واحد من شعرائهم.

من ذلك الشاهد الذي نسبه كثير من العلماء إلى أبي محجن الثقفي[2]:

يَارُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيْرَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

لكن صاحب فرحة الأديب خطّأ هذه النسبة، وأرجع الخطأ فيها إلى هذا السبب الذي نحن بصدده، فقال: «غلط ابن السيرافي في نسب هذا البيت إلى أبي محجن، وإنما غره أن قائل هذا البيت ثقفي، لكنه ليس بأبي محجن، إنما هو غيلان ابن سلمة الثقفي[3]، وهما بيتان، والثاني:

لَمْ تَدْرِ مَا تَحْتَ الضُّلُوْعِ وَغَرَّهَا   مِنِّيْ تَجَمُّلُ عِشْرَتِيْ وَخَلَاقِيْ»[4]

وقد مر بنا في مطلع حديثنا هذا قول الشاعر:

---

(١) شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٧٠٧-٧٠٨) وخزانة الأدب (٦/١١٢).

(٢) الكتاب (١/٤٢٧) وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي (١/٥٤٠) وتحصيل عين الذهب (١/٢١٢) وشرح المفصل (٢/١٢٦). وأبو محجن هو عبدالله بن حبيب الثقفي، شاعر فارس مخضرم، حد بالخمر مراراً، وقد اشترك في القادسية (ت ٣٠هـ). انظر الشعر والشعراء (١/٤٢٣) وجمهرة أنساب العرب: ٢٦٨.

(٣) حكيم شاعر مخضرم، أسلم يوم الطائف (ت ٢٣هـ): تاريخ اليعقوبي (١/٢١٤) والاستيعاب (٣/١٨٦) والمحبر: ٣٥٧.

(٤) فرحة الأديب: ١٨٨، والبيتان لغيلان بن سلمة في الأغاني (١٣/٢٠٣).

وَيَوْمـاً تُوافِـيْنَا بِوَجْـةٍ مُـقَـسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُوْ إلَى وارِقِ السَّلَمْ

وما اعترى نسبته من اضطراب تردد بين جمعٍ من الشعراء كلهم يشكريون[1].

٦- اختلاف وسائل تعيين القائل عند الدارسين الأوائل كالاعتماد على الكتب أو نقل الرواة أو الذاكرة، فالوسائل إبتداءً كانت لا تخلوا من قصور سببه التعويل كثيراً على ذاكرة الرواة والعلماء في وقت لم يكن فيه شعر عصور الاحتجاج قد تم تدوينه، فنتج عن ذلك أن تهيأ لبعض الدارسين من وسائل نسبة الأثر لصاحبه ما لم يتهيأ لغيره، فعرض كل واحدٍ ما توصل إليه من نسبةٍ للشاهد، ثم جمعت تلك الآراء في كتبٍ من تأخر فغدونا نرى البيت وقد تردد بين شاعرين أو أكثر، ففي باب المصادر من كتاب سيبويه نسب قول الشاعر:

لَقَـدْ عَلِمَتْ أُوْلَـى المُغِـيْـرَةِ أَنَّنِيْ لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[2]

إلى المرار الأسدي[3]، فلما جاء ابن السيرافي أورد نسبة سيبويه هذه وذيلها بقوله: «رأيته في شعر مالك بن زغبة الباهلي»[4]، فكأنه قد تهيأ من الوسائل لابن السيرافي - في القرن الرابع - ما لم يتهيأ لصاحب الكتاب، فتمكن من الاطلاع على شعر مالك بن زغبة، وأثبت نسبة الشاهد إليه.

---

(١) انظر ص ٦٢ - ٦٣ من هذا البحث.

(٢) البيت في الكتاب (١٩٣/١) والمقتضب (١٤/١) والتمام: ٨٢ وتحصيل عين الذهب: (٩٩/١) وشرح المفصل (٦٤/٦) والمقاصد النحوية (٣/٤٠،٥٠١).

(٣) الكتاب (١٩٢/١-١٩٣) والمرار بن سعيد الفقعسي شاعر مكثر من شعراء الدولة الأموية: انظر: الشعر والشعراء (٦٩٩/٢) والأغاني (٣١٧/١٠).

(٤) شرح ابيات سيبويه (٦٠/١).

٧- السهو والخطأ في نسبة الشاهد، ويكون هذا السبب متصوراً مقبولاً إذا قام عليه دليل كأن يذكر الشاهد في موضعين من كتاب واحد، فينسب في أحدهما إلى قائل، ويعزي في الموضع الآخر إلى غيره. من ذلك قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلاّ تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا   أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

نسبة البكري[1] الى العجير السلولي[2]، ثم عاد فأنشده مع بيتين آخرين، ونسبه إلى ابن مقبل[3]، والناس مجمعون على نسبته إلى تميم بن أبيّ بن مقبل[4]، ولعل الحامل للبكري على هذا الوهم أن للعجير السلولي بيتاً يمت إلى هذا بشبه وهو قوله:

إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ   وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِيْ كُنْتُ أَصْنَعُ[5]

٨- تشابه أسماء عدد من الشعراء أو وجود ما يوقع في اللبس بينها، فيقع الدارسون في تردد أو عجلة عند نسبة شعر أحدهم إلى

---

(١) أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز، مؤرخ وأديب أندلسي، له (معجم ما استعجم) وغيره (ت ٤٨٧هـ) انظر مقدمة سمط اللآلي في ترجمته.

(٢) سمط اللآلى (٢٠٥/١). والعجيرشاعر أموي عده ابن سلام في الطبقة الخامسة من الأسلاميين واختار له أبو تمام في الحماسة. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١٧ والأغاني (٥٨/١٣).

(٣) سمط اللآلى (٧٧٥/٢). وابن مقبل هو تميم بن أبيّ العجلاني شاعر مخضرم (ت ٣٧هـ) انظر: الشعر والشعراء (٤٥٥/١) وسمط اللآلى: ٦٨.

(٤) انظر: ديوان ابن مقبل: ٢٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١١٤/٢) وتحصيل عين الذهب (٣٧٦/١) ولسان العرب (كدح) ٥٦٩/٢ وخزانة الأدب (٥٧/٥).

(٥) المقاصد النحوية (٨٥/٢). وانظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢١١ وما بعدها. والبيت في النوادر في اللغة: ١٥٦: وتحصيل عين الذهب (٣٦/١) والأمالي الشجرية (٣٣٩/٢).

واحدٍ منهم. وقد تنبه الجاحظ إلى هذا الأمر، فأورد البيت المنسوب إلى أوس بن حجر[1] وهو:

فَانْقَضَّ كَالدُّرِّيِّ يَتْبَعُهُ نَقْعٌ يَثُورُ تَخَالُهُ طُنُبَا[2]

وقال: «هذا الشعر ليس يرويه لأوس إلا من لا يفصل بين شعر أوس بن حجر وشريح بن أوس»[3].

ولنا أن نقف على تشابه أسماء كثير من الشعراء بتصفحنا معجم الآمدي[4] (المؤتلف والمختلف)، إذ نجد عشرة من الشعراء يقال لهم امرؤ القيس[5]، وسبعة عشر أعشى[6]. وثلاثة أغالبة[7]، و «أما الحصين فجماعة»[8]، «ومن يقال له زهير في الشعراء كثير» [9] وكذلك من يقال لهم سعد[10] وكثيّر[11]، أما من اسمه قيس فقد قال فيهم: «من

---

(١) شاعر تميمي جاهلي معمر اشتهر بالوصف. انظر: الشعر والشعراء (٢٠٢/١) والأغاني (٧٠/١١).

(٢) البيت في ديوان أوس بن حجر: ٣.

(٣) الحيوان (٢٧٩/٦).

(٤) أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد، أصولي محقق من أشهر اثاره الأصولية (الإحكام في أصول الأحكام). (ت ٦٣١هـ) انظر: طبقات الشافعية (١٢٩/٥) وشذرات الذهب (١٤٤/٦).

(٥) المؤتلف والمختلف: ٩-١٢.

(٦) المؤتلف والمختلف: ١٢-٢٠.

(٧) المؤتلف والمختلف: ٢٢-٢٣.

(٨) المؤتلف والمختلف: ٨٧

(٩) المؤتلف والمختلف: ١٣٠

(١٠) المؤتلف والمختلف: ١٣٥

(١١) المؤتلف والمختلف: ١٦٩

يقال له قيس من الشعراء كثير جداً، ولكن نذكر ههنا من يقال له قيس بن زهير»[1]. ومن ينظر إلى مسألة تشابه أسماء الشعراء في المزهر للسيوطي وخزانة البغدادي يجد في كثرتهم عجباً[2]، وهذا ما دعا العلماء إلى السعي لتلافي ذلك بتأليف مصنفات تجمع أسماء الشعراء المتشابهة وتميز بين أصحابها، كما في كتاب الآمدي الآنف الذكر.

٩- شبه القصيدة التي منها الشاهد بقصيدة أخرى في الوزن والروي، فربما أدى ذلك إلى نسبة الشاهد إلى صاحب القصيدة الأخرى ظناً أنه منها، من ذلك شاهد الكتاب:

فَيَا رَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ ألاَّ تَلاقِيَا[3]

فقد قال فيه الأعلم: «لعبد يغوث بن وقاص الحارثي[4]، ويروى لمالك بن الريب[5][6]»، والبيت لعبد يغوث كما نص على ذلك سيبويه[7]، وسبب الخلط بين الشاعرين - والله أعلم - أن لكل واحد منهما قصيدةً على هذا الوزن وهذا الروي وكلاهما يرثي نفسه

---

(١) المؤتلف والمختلف: ١٦٨

(٢) المزهر (٢/٤٥٦-٤٥٧) وخزانة الأدب (١/١٧٨، ٣٣٥، ٢/ ٢٤٠، ٤/ ٤١٢).

(٣) البيت في الكتاب (٢/ ٢٠٠) والمقتضب (٤/ ٢٠٤) وأمالي القالي (٣/ ١٣٢) والخصائص (٢/ ٤٤٩) وتحصيل عين الذهب (١/ ٣١٢) وشرح المفصل (١/ ١٢٨).

(٤) شاعر جاهلي من سادات اليمن وفرسانهم. انظر الأغاني (١٦/ ٣٢٨) وشرح اختيارات المفضل (٢/ ٧٦٦) وأسماء المغتالين: ٢٤٦.

(٥) شاعر مازني تميمي فاتك (ت ٦٠هـ). انظر: الشعر والشعراء (١/ ٣٥٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٦٥).

(٦) تحصيل عين الذهب (١/ ٣١٢).

(٧) الكتاب (٢/ ٢٠٠).

لما أحس بدنو أجله، فقصيدة عبد يغوث مطلعها:

أَلاَ لا تَلُومَانِيْ كَفَى اللَّوْم مَا بِيَا   وَمَالَكُمَا فِيْ اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلالِيَا[١]

ومطلع قصيدة مالك:

ألا لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ أبِيْتَنَّ لَيْلَةً   بِجَنْبِ الغَضَا أُزْجِي القِلاصَ النَّوَاجِيا[٢]

بل إن في قصيدة مالك بيتاً يشبه البيت الشاهد، وهو قوله:

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   بَنِيْ مَالِكٍ وَالرَّيْب ألاَّ تَلاقِيَا[٣]

١٠-اشتهار بعض الشعراء بغرض خاص من أغراض الشعر، وهو أمر قد يؤدي إلى عزو شعر بعضهم إلى بعض أو التردد في نسبته إلى واحدٍ منهم، وهذا أمر واقع في النصوص الأدبية عامة، فالقصيدة التي قيلت في الجاهلية ومنها قوله:

أَدِيْنُ لِرَبٍ يَسْتَجِيْبُ وَلا أُرَى   أَدِيْنُ لِمَنْ لا يَسْمَعُ الدَّهْرَ دَاعِيَا

نسبت إلى زيد بن عمرو بن نفيل وأمية بن أبي الصلت[٤] وورقة بن نوفل[٥]، ولو تأملنا في شأن هؤلاء الثلاثة وشعرهم لألفينا وجه شبه ينتظمهم وهو ما يمكن نسميه الشعر الديني الداعي إلى الحنفية الموحدة، المصطبغ بأثر الرسالات السماوية السابقة، ولهذا تردد الرواة

---

(١) طالعها في المفضليات: ١٥٥ وأمالي القالي (١٢٣/٣).

(٢) انظرها في جمهرة أشعار العرب (٧٥٩/٢).

(٣) جمهرة أشعار العرب (٧٦٦/٢)، وانظر خزانة الأدب (١٩٥/٢) وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٠٩-٢١٠.

(٤) أمية بن عبدالله الثقفي شاعر قرأ الكتب السماوية وأدرك البعثة ولم يسلم (ت ٥هـ) انظر: الشعر والشعراء (٤٥٩/١) والأغاني (١٢٠/٤) وجمهرة أنساب العرب: ٢٦٩.

(٥) السيرة النبوية لابن هشام (٢٤٢/١) والأغاني (١٢٥/٣).

في نسبة هذه القصيدة إليهم لكونهم عرفوا جميعاً بهذا النوع من الشعر الذي حوته.

ومن شواهد النحو التي التبست نسبتها لهذه العلة قول الشاعر:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّيْ إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيْرُ[1]

فقد اختلف في قائله، فقيل هو العباس بن الأحنف[2]، ويقال إنه لمجنون بني عامر[3]، وكلاهما من الشعراء الغزلين.

١١-التصحيف في اسم الشاعر فتكثر الروايات في اسمه، فربما ظن ظانٌّ أن البيت لعدة شعراء، وهو أمر وارد جداً لصعوبة ضبط أسماء الشعراء، ومن أجل هذا قال العسكري[4] في شأن التصحيف في أسماء الشعراء: «وهو بابٌ صعب لا يضبطه إلا كثير الرواية، غزير الدراية.»[5] وساق قصة لجمعٍ من كبار العلماء والرواة ببغداد اختلفوا في اسم شاعر واحد فكتبوا أربع رقاع إلى أربعة من العلماء، فأجاب كل واحدٍ منهم بما يخالف الآخر[6].

هذه أبرز الأسباب - التي أسعفتني بها المادة العلمية التي بين

---

(١) البيت في المقاصد النحوية (٤٣١/١) والتصريح (١٣٣/١).

(٢) شاعرٌ غَزِلٌ بغدادي، لم يرو له مدح ولا هجاء (ت ١٩٢هـ) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٢٠٩) ومعاهد التنصيص (٥٤/١) والنجوم الزاهرة (١٢٧/٢).

(٣) المقاصد النحوية (٤٣١/١).

(٤) أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري. فقيه أديب من خوز ستان. خال أبي هلال صاحب الصناعتين (ت ٣٨٢هـ). انظر: إنباه الرواة (٣١٠/١).

(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٣٧٠.

(٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٣٧٠.

يدي - وهي التي أراها خلف معظم الخلافات حول نسبة الشواهد إلى أصاحبها. والذي تجدر الإشارة إليه هو حاجتنا في هذا العصر إلى استقراء شواهد النحو والصرف واللغة واستقصائها بقدر الطاقة، على أن يكون هذا التتبع بصورة منظّمة علمية، لنتمكن من توثيق نسبة ما يمكن منها بما تجمع - ولله الحمد - من وسائل التحقيق والتوثيق التي لم تجتمع لأسلافنا رحمهم الله.

وأخيراً فإن تعدد من يعزى إليهم الشاهد النحوي الواحد لا يمثل مطعناً فيه -وهذا أمر مهم- ما دامت الأقوال جميعها تلتقي في عصر الفصاحة، بأن يكون من ينسب إليهم الشاهد كلهم ممن يحتج بكلامهم- وهو أمرٌ لا تخرج عنه الشواهد المختلف في نسبتها في جملتها- ومن هنا كان اطمئنان العلماء الأوائل لهذه الأبيات وكثرة استشهادهم بها.

وخلاصة القول في الشواهد المجهولة القائلين أن الاعتراض على الدليل النقلي بكونه لا يعرف قائله وإن كان في ظاهره وجيهاً قوياً إلا أنه عند التمعن والعرض على مقاييس العقل ومنطق اللغة ينقلب -عند الإنصاف- ضعيفاً، وهناك أدلة على ضعفه:

١- فبعض الأدلة المعترض عليها بهذا الاعتراض صرح المستدلون القدماء بها -وهم من عاشوا أيام الفصاحة- بسماعها عن العرب، فالبيت الذي اعترض الزجاج على احتجاج الفراء به لكونه مجهول القائل[1] وهو قوله:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/١٥٩-١٦٠) وانظر خزانة الأدب (٤/٤٣٣).

قد قال الفراء قبل أن يستدل به: «وقد سمعت بعض العرب ينشد»[1].

٢- أن بعض من اعتمد هذا المبدأ يتعجلون في أحكامهم، فيتبين فيما بعد أن البيت معروف القائل، فشاهد الفراء السابق برغم ما أثير بشأنه من جدل عند الزجاج[2] والزمخشري[3] اتضحت في بعد نسبته إلى الأغلب العجلي[4]، وهو شاعر يحتج بكلامه[5].

٣- أن الذين قالوا بهذا المبدأ يحتجون هم أنفسهم في كتبهم بشواهد لم يعرف قائلوها كما فصلنا من قبل[6] إما بسبب عدالة الناقل لديهم أو أن قولهم ذلك إنما أملته عليهم طبيعة الجدل والمناظرة.

٤- أن أوائل المستشهدين بما لا يعرف قائله كسيبويه ومن عاصره قد أدركوا من يحتج بشعرهم، وكثير من الشواهد المجهول قائلها في كتب النحو إنما هي ترديد لشواهد أولئك.

٥- وخاتمة هذه الأدلة أن القدماء ينقلون شواهد النثر عن أعراب مجهولين، ولم يقم معترض على صحة هذه النقول ويطالب

---

(١) معاني القرآن (٢/٧٦).

(٢) راجع: معاني القرآن وإعرابه (٣/١٥٩-١٦٠).

(٣) راجع: الكشاف (٢/٥٥١).

(٤) راجز مخضرم معمر، وهو أول من شبه الرجز بالقصيد وأطاله. انظر: المعمرون والوصايا: ١٠٨ والشعر والشعراء (٢/٦١٣) والمؤتلف والمختلف: ٢٢.

(٥) انظر: خزانة الأدب (٤/٤٣١).

(٦) انظر: ص ٥٠، ٥٣ من هذا الحديث.

بتسمية قائليها[1].

بقي أن أضع قاعدة عامة لهذا الكلام وهي: يقبل الشاهد في الاحتجاج وإن لم يعرف قائله ما دام صادراً عن راوٍ أو عالمٍ ثقة يعتمد عليه[2]، وكذا يكون مقبولاً إذا رواه فصيح من الألى يُحتج بكلامهم.

فقبول الشاهد المجهول القائل يتوقف على أحد هذين الأمرين: الثقة في الراوي أو فصاحته أو هما معاً.

---

(١) راجع: أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ٦٨-٦٩.

(٢) انظر: خزانة الأدب (١/١٦، ٩/٣١٧).

طرق الجواب عن الاعتراض على النقل بجهالة القائل

يتبين مما سبق أن أهم السبل التي يدفع بها الاعتراض بجهالة القائل ما يلي:

١- إثبات قائل البيت المستشهد به بالبحث والتقصي.

٢- إثبات سماع الرواة للبيت من صاحبه، فلا يضر حينئذٍ استبهام اسمه.

٣- رواية الشاهد عمن يحتج بكلامه، وقد تقرر أن الشاهد إذا رواه الفصيح المحتج بكلامه وإن لم يكن صاحبه فهو حجة في الاشتهاد[1].

٤- رواية الثقات للشاهد، لأن الثقة لم يكن ليروي إلا ما ثبت عنده عن العرب[2]. وهذا الجواب بالذات يضعف قيمة هذا النوع من الاعتراض إضعافاً كبيراً، إذ لا يكاد يوجد شاهد أُعِلَّ بجهل قائله في المسائل المختلف فيها بين العلماء إلا وقد رواه علماء ثقات.

٥- إيراد شاهد صحيح آخر أو أكثر للمسألة يدل على ثبوتها.

---

(١) ص ٨٠.

(٢) انظر: ص ٦٠.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

يحسن قبل ختام هذا الفصل أن يذيل بالتطبيق العملي عليه لتؤتي الدراسة النظرية وأحكامها ثمارها، وسأسعى إلى بيان وجه مأتى الاعتراض على الدليل بعرض تاريخي موثق موجز، ثم أجيب عما لا يصدق عليه الاعتراض من الأمثلة بما وصلت إليه من طرق الجواب:

الأول: قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1]

استدل به الكوفيون على جواز دخول اللام على خبر (لكن)[2].

أ- واعترض عليه ابن مالك بأنه لا حجة فيه: «إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته»[3].

ب- كما اعترض عليه ابن النحاس فقال: «أما البيت فلا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر فيه إلا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممن يوثق به في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه»[4].

---

(١) البيت في شرح ابن عقيل (٣٦٣/١) وعجزه في معاني القرآن للفراء (٤٦٥/١) وشرح التسهيل لابن مالك: ٦٩/ و وشرح الكافية الشافية (٤٩٢/١) والتعليقة ٤٩/ و والجنى الداني: ٦١٩،٦١٨،١٣٢ وشفاء العليل (٣٦٤/١).

(٢) المسألة في معاني القرآن للفراء (٤٦٥/١-٤٦٦) ومعاني الحروف: ١٣٣-١٣٤ والإنصاف (٢٠٨/١ وما بعدها) والتبيين: ٣٥٣ والتعليقة: ٤٨/ظ-٤٩/و.

(٣) شرح التسهيل: ٦٩/و، ونقل المرادي كلام ابن مالك كما يلي: «لا حجة فيه، لأنه بيت مجهول، لا يعرف له تمام ولا شاعر ولا راوٍ عدل يقول ... الخ» الجنى الداني: ٦٢٠.

(٤) التعليقة: ٤٩/ و. وانظر: الاقتراح: ٧٢ وخزانة الأدب (١٦/١).

ج- كما أنكر ابن هشام رأي الكوفيين هذا، ورد البيت بأنه «لا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير»[1].

وقد تضمن اعتراض هؤلاء الطعن في البيت بأسباب منها جهالة قائله، وهذا غير مقبول لرواية الثقات الأوائل للبيت من أمثال الفراء[2] والزجاجي[3] والرماني[4] ومن جاء بعدهم[5].

وبهذا يعلم الخلل في قول المعترضين إنه لم يعز إلى مشهور بالضبط والإتقان، والبيت إذا رواه الثقة صح الاحتجاج به.

ومع ذلك فلا ينبغي الحكم بجواز دخول اللام في خبر (لكن)، لأنه لا يكاد يعلم لهذا الشاهد نظير، فينبغي أن يقصر على السماع ولا يقاس عليه.

الثاني - قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[6]

الثالث - قوله:

---

(١) مغني اللبيب: ٣٨٥. وانظر: خزانة الأدب (٣٦١/١٠) والدرر اللوامع (١١٦/١-١١٧).

(٢) معاني القرآن (٤٦٥/١).

(٣) اللامات: ١٧٧.

(٤) معاني الحروف: ١٣٤.

(٥) انظر المراجع الواردة في تخريج الشاهد.

(٦) الشاهد في معاني القرآن للفراء (٣٥٨/١، ٨١/٢) ومجالس ثعلب (١٥٢/١) والخصائص (٤٠٦/٢) والمفصل: ١٠٢ والإنصاف (٤٢٧/٢).

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[1]

الرابع - قوله:

يُطِفْنَ بِحُــوْزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ[2]

الخامس - قوله:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا[3]

استدل بها الكوفيون - غير الفراء - والأخفشُ على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا[4].

أ- ومنع أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين واعتراض على ما أنشدوه مما سبق بأنه «لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به»[5].

ب- وكرر صاحب ائتلاف النصرة هذا الاعتراض عينه على هذه الشواهد[6]. والاعتراض مردود بما يلي:

---

(١) الشاهد في الإنصاف (٤٢٨/٢) وشرح الرضي على الكافية (٢٩٣/١) وائتلاف النصرة: ٥٢ وخزانة الأدب (٤١٣/٤).

(٢) الشاهد في الخصائص (٤٠٦/٢) والإنصاف (٤٢٩/٢) ولسان العرب (حوز) (٣٤١/٥) وائتلاف النصرة: ٥٢ والمقاصد النحوية (٤٦٢/٣) والحوزي: المتوحد المنفرد، وأراد به فحل بقر الوحش.

(٣) الشاهد في الخصائص (٣٣٠/١، ٣٩٣/٢) والمرتجل: ٢١٢ والإنصاف (٤٣١/٢). ولسان العرب (خطط) (٢٨٧/٧) وائتلاف النصرة: ٥٢.

(٤) المسألة في إعراب القرآن للنحاس (١٩٨/٣، ١٣٢/٤، ٣٤٨) والإنصاف (٤٢٧/٢) وارتشاف الضرب (٥٣٥/٢) ومنهج السالك لأبي حيان: ٣٠٤.

(٥) الإنصاف (٤٣٥/٢)، وراجع خزانة الأدب (٤١٣/٤-٤١٤ ، ٤١٨-٤١٩).

(٦) ص ٥٣-٥٤.

١- رواية الثقات الأوائل لهذه الأبيات، فأولها وهو قوله: (فزجحتها بمزجة ... الخ) رواه نحويو أهل الحجاز في القرن الثاني[١]، كما رواه الفراء في موضعين من معانيه[٢]، ورواه ثعلب[٣] وابن جني[٤].

وثانيها وهو قوله: (تمر على ما تستمر ... الخ) أنشده الأخفش فيما رواه البغدادي عنه[٥].

والبيت الثالث وهو قوله: (يطفن بحوزي المراتع ... الخ) رواه ابن جني[٦].

وأما البيت الرابع وهو قوله: (فأصبحت بعد خط بهجتها ... الخ) فقد أنشده ابن الأعرابي[٧]، ورواه عنه ابن جني[٨]، ونقل هذه الأبيات جميعاً بعد هؤلاء جمع كبير من ثقات العلماء[٩].

٢- أن واحداً من هذه الأبيات التي حكموا عليها بجهل القائل وهو قوله:

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣٥٨/١، ٨١/٢).

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) مجالس ثعلب (١٥٢/١).

(٤) الخصائص (٤٠٦/٢).

(٥) انظر: خزانة الأدب (٤١٣/٤).

(٦) الخصائص (٤٠٦/٢).

(٧) محمد بن زياد، عالم باللغة وإمام ثقة. له (النوادر) و (الخيل) وغيرها انظر نزهة الألباء: ١٥٠ وما بعدها ومرآة الجنان (١٠٦/٢).

(٨) الخصائص (٣٣٠/١) وانظر (٣٩٣/٢).

(٩) انظر المراجع الواردة في تخريج هذه الشواهد.

يُطفِنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ   بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

معروفٌ قائله، وهو الطرماح بن حكيم الطائي،[1] ذكر ذلك شَمِر بن حمدويه الهروي[2] والعيني[3]، والبيت في ديوان الطرماح.[4]

٣- أن للمسألة شواهد أخرى كثيرة فقد ذكر ابن مالك أن الكسائي روى نصب (الدرهم) وجر (تنقاد) من قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[5]

وأنشد أبو عبيدة:

وَحَلَقِ المَاذِيِّ وَالقَوَانِسِ

فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ[6]

وأنشد أبو العباس ثعلب بجر (مطر) قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيءٍ   فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ[7]

---

(١) شاعر إسلامي فحل، من شعراء الخوارج توفي نحو سنة (١٢٥هـ). انظر: الشعر والشعراء (١٦٠/٢) وثمار القلوب: ٣١٣ وسمط اللآلي: ٣١٩.

(٢) لسان العرب (حوز) (٣٤١/٥) وشمر لغوي أديب، له كتاب كبير في اللغة بدأه بحرف الجيم. انظر: إنباه الرواة (٧٧/٢) ومعجم الأدباء (٢٧٤/١١).

(٣) المقاصد النحويه (٤٦٢/٣).

(٤) ص ٤٨٦.

(٥) شرح الكافية الشافية (٩٨٧/٢). والبيت للفرزدق، وهو في الكتاب (٢٨/١) والمقتضب (٢٥٨/٢) والخصائص (٣١٥/٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية (٩٨٦/٢) والبيتان لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية (٣/ ٤٦١). والماذي: دروع بيضاء، والقوانس: جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٧) شرح الكافية الشافية (٩٨٦/٢). والبيت للأحوص الأنصاري في الأمالي الشجرية (٣٤١/١) والتصريح (٥٩/٢).

كما روى ابن مالك عن بعض أئمة اللغة إنشاد البيت:

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلْمِ رَأْفَةً   فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثَ الأَجَادِلِ(١)

وقال الشاعر في صفة جراد:

يَفْـــرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ

بِالقَـاعِ فَـرْكَ القُطُنَ المحَالِجِ(٢)

وبهذا يصح الحكم بجواز الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول لهذه الشواهد الكثيرة الدالة عليه الخارجة عن حد الشذوذ.

السادس: قول الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعَا(٣)

استدل به الكوفيون على جواز توكيد الفكرة توكيداً معنوياً بشرط أن تكون مؤقتة.(٤)

أ- واعترض أبو بكر الأنباري في الإنصاف بأن «هذا البيت مجهول لا

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٩٨٧). والبيت غير معزو لقائل في التصريح (٢/٥٧).

(٢) البيت لأبي جندل الطهوي في شرح الكافية الشافية (٢/٩٨٦) والمقاصد النحوية (٣/٤٥٧) والكنافج: الممتلئ.

(٣) البيت في المفصل: ١١٣ والمقرب (١/٢٤٠) وشرح عمدة الحافظ: ٥٦٥ وهمع الهوامع (٥/٢٠٤) وخزانة الأدب (١/١٨١، ٥/١٦٩).

(٤) المسألة في مجالس ثعلب (١/٩٨) والجمل للزجاجي: ٢٢ و الإنصاف (٢/٤٥١) وارتشاف الضرب (٢/٦١٢) وائتلاف النصرة: ٦١-٦٢.

يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به»[1]، وكرر نحو هذا القول في أسرار العربية.[2]

ب- كما رد ابن يعيش هذا الاحتجاج بالبيت لأنه «لا يعرف قائله»[3].

ج- ونحا هذا النحو صاحب ائتلاف النصرة[4].

ويمكن رد هذا القدح بما يلي:

١- وهو جواب البغدادي عن هذا الاعتراض: أن العلماء الذين ذكروا البيت في كتبهم كالزمخشري[5] وأبي البركات[6] ومن جاء بعدهم[7] نسبوا إنشاد البيت إلى الكوفيين، وإيراد مثل هذا الاعتراض على البيت «مبني على الطعن في روايتهم وهذا لا يجوز، لأنهم ثقات»[8].

٢- أن للمسألة شواهد أخرى، كقوله:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[9]

---

(١) (٤٥٦/٢). و راجع: المقاصد النحوية (٩٥/٤) وخزانة الأدب (١٧٠/٥).

(٢) ص ٢٩٢.

(٣) شرح المفصل (٤٥/٣).

(٤) ص ٦٢.

(٥) انظر: المفصل: ١١٣.

(٦) راجع: الإنصاف (٤٥٤/٢) وأسرار العربية: ٢٩١.

(٧) انظر المراجع الواردة في تخريج الشاهد.

(٨) خزانة الأدب (١٧٠/٥).

(٩) لعبد الله بن مسلم الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين (٩١٠/٢) ومجالس ثعلب: ٤٧٥ والتمام: ١٦٨ والإنصاف (٤٥١/٢).

وقوله:

زَحَـــرَتْ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَـــا فَجِئْتَ بِهِ مُؤَيَداً خَنْفَقِيْقَا[1]

وقوله:

إذَا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا
يَوْمَـاً جَدِيْداً كُلَّهُ مُطَرَّدَا[2]

وقوله:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[3]

والذي أراه في هذه المسألة جواز توكيد النكرة بألفاظ الإحاطة وهي (كل) و (جميع) ونحوهما ما دامت محدودة مؤقتة، لحصول فائدة التوكيد بذلك.

السابع: قول الشاعر:

ذَرِيْنِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِيْ مُضَاعَا[4]

استدل به الكوفيون على جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم مطلقا[5].

---

(١) للكميت ونسب لشيم بن خويلد وهو في المخصص (٨٩/٢) والإنصاف (٤٥٣/٢) وقوله: مؤيداً خنفقيقا أي ناقصاً مقصرا.

(٢) لم ينسبا في الإنصاف (٤٥٢/٢) وأسرار العربية: ٢٩٠ وشرح المفصل (٤٥/٣) وقوله: حفد أي خفف في العمل وأسرع.

(٣) بلا نسبة في المقرب (٢٤٠/١) وشرح الكافية (٣٣٥/١) وخزانة الأدب (١٦٨/٥).

(٤) البيت في الكتاب (١٥٦/١) وتحصيل عين الذهب (٧٨/١) وشرح المفصل (٦٥/٣) وشواهد التوضيح: ٢٠٧ وشرح شذور الذهب: ٤٤٣.

(٥) المسألة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٢٣/١) وشرح ابن عقيل (٢٥٠/٢) وائتلاف النصرة: ٥٦ والتصريح (١٦٠/٢) وهمع الهوامع (٢١٧/٥).

ومنع صاحب ائتلاف النصرة هذا الرأي، و اعترض على البيت بأن «قائله غير معروف»[١].

والجواب عن اعتراضه هذا من وجوه:

١- أن البيت قد أنشده سيبويه[٢] والفراء[٣] وابن السراج[٤] وابن السيرافي[٥] وابن جني[٦] وكثير ممن جاء بعدهم من الثقات[٧]، وحسبك ببعض هؤلاء.

٢- أن القول بجهالة قائلة لا يسلم به، فقد نسبه بعض العلماء إلى رجلٍ من (بجيلة) أو (خثعم)، منهم سيبويه[٨] وابن السراج[٩] والعيني[١٠]، وحصره الأعلم في (خثعم)[١١]، والمعروف المشتهر بين

---

(١) ص: ٥٦.

(٢) الكتاب (١/١٥٦).

(٣) معاني القرآن (٢/٧٣، ٤٢٤).

(٤) الأصول في النحو (٢/٥١).

(٥) شرح أبيات سيبويه (١/١٢٣).

(٦) التمام: ٢١.

(٧) انظر: المراجع الواردة في تخريج الشاهد.

(٨) الكتاب (١/١٥٦).

(٩) الأصول في النحو (٢/٥١).

(١٠) المقاصد النحوية (٤/١٩٢).

(١١) تحصيل عين الذهب (١/٧٨).

العلماء أن البيت لعدي بن زيد العبادي[1] كما هو عند الفراء[2] وابن السيرافي[3] والعيني[4] والبغدادي[5].

ولا يَرِدُ علينا أن بعض العلماء تردد في نسبته إلى رجلٍ من (خثعم) أو (بجيلة) لما جرى به القلم من قبل من أنه لا ينقم من النسبة اختلافها ما دامت الأقوال جميعاً تلتقي في عصر الفصاحة الموثق[6].

٣- أن للمسألة ما يعضدها غير الشاهد موضع الحديث، وهو قول العديل ابن الفرخ العجلي[7]:

أَوْعَدَنِيْ بِالسِّجْنِ وَ الأَدَاهِمِ
رِجْلِيْ وَرِجْلِيْ شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[8]

فأبدل (رجلي) من ضمير المتكلم.

---

(١) شاعر جاهلي من دهاة الحيرة، كان ترجمان كسرى. انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٢٥) و أسماء المغتالين: ١٤٠، والبيت في ديوانه: ٣٥. وقد تكلم عددمن أئمة اللغة في فصاحته لمخالطته الفرس.

(٢) معاني القرآن (٢/٤٢٤).

(٣) شرح أبيات سيبويه (١/١٢٣).

(٤) المقاصد النحوية (٤/١٩٢).

(٥) خزانة الأدب (٥/١٩١).

(٦) انظر تحقيق هذه القضية ص ٧٨.

(٧) من شعراء الدولة الأموية، كان له مع الحجاج قصة، توفي نحو (١٠٠) هـ. انظر: الشعر والشعراء (١/٤١٣) ورغبة الآمل (٥/١٤).

(٨) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/١٢٤) وشواهد التوضيح: ٢٠٦ وشرح شذور الذهب: ٤٤٢ وشرح ابن عقيل (٢/٢٥٠).

والشاهد المعترض عليه لا يقتضي جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم مطلقاً كما هو مذهب الكوفيين، ومن هنا ينبغي تقييده بما إذا كان البدل اشتمالاً كالشاهد، أو بعضاً كبيت العديل، أو اقتضى الإحاطة كقوله تعالى: «تَكُوْنُ لَنَا عِيْداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا»(١)

لحصول الفائدة من البدل. أما إن كان البدل مطابقاً «كقولك رأيتني عمراً، فهذا لا يجوز لأنه ليس يقع إشكال في المتكلم فيحتاج إلى بدل يوضحه»(٢).

الثامن: قول الشاعر:

إنّي إذَا مَــــا حَــــدَثٌ أَلَـمَّـــا
أَقُـــوْلُ يَا الَّلهُمَّ يَا الَّلهُــمَّـــا(٣)

التاسع: قوله:

وَمَــا عَلَيْكِ أَنْ تَقُـــوْلِيْ كُلَّمَـــا
سَــبَّــحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَـــا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَـيْـخَنَا مُـسَلَّمَـــا(٤)

استدل بهما الكوفيون على أن الميم المشددة في (اللهمّ) ليست

---

(١) سورة المائدة : الآية (١١٤).

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/١٢٣) وهمع الهومع (٥/٢١٨).

(٣) البيتان في الأمالي الشجرية (٢/١٠٣) وأسرار العربية: ٢٣٢ والإنصاف (١/٣٤١) والتبيين: ٤٥٠ والتصريح (٢/١٧٢).

(٤) الأبيات في الجمل للزجاجي: ١٦٤ واشتقاق أسماء الله: ٣٢ وشرح الكافية (١/١٤٦) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٠٧).

عوضاً من حرف النداء، لاجتماعهما في الشاهدين، ولا يجمع بين العوض والمعوض[1].

أ- وقد حكى الزجاجي منع البصريين لذلك، وذكروا في اعتراضهم على ثاني الشاهدين أنه «لا يعرف قائله»[2].

ب- كما رد الزجاجي هذا الشاهد بذلك، فقال: «وليس يعارَض الإجماع وما أتى به كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل: أنشدني بعضهم وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمى»[3].

ج- كما اعترض أبو البركات الأنباري على الشاهدين معاً بقوله فيهما: «هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة»[4].

د- وقال فيهما أبو البقاء العبكري نحو ذلك[5].

هـ- وفهم هذا الاعتراض من قول ابن يعيش: «لا يجتمع (يا) مع الميم إلا في شعرٍ أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ... وذلك قوله:

إنِّي إذَا مَـــا حَــدَثٌ أَلَـمَّـــا

---

(١) المسألة في الأمالي الشجرية (٢/١٠٣-١٠٤) والإنصاف (١/٣٤١) وأسرار العربية: ٢٣٠-٢٣٥ والتبيين: ٤٤٩ وائتلاف النصرة: ٤٧.

(٢) اشتقاق أسماء الله: ٣٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٩٤) وراجع: الجامع لأحكام القرآن (٤/٥٤).

(٤) الإنصاف (١/٣٤٥).

(٥) التبيين: ٤٥٢.

دَعَــوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُــمَّــا»[١].

واعتراضهم هذا مردود بما يلي:

١ - أما قوله:

إِنِّي إِذَا مَــــا حَــــدَثٌ أَلَمَّـــا
أَقُـــولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُـــمَّـــا

فقد أنشده أبو زيد[٢] وأبو العباس المبرد[٣] وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري[٤].

وأما قوله:

وَمَــا عَلَيْكِ أَنْ تَقُــولِي كُلَّمَـــا
سَــبَّــحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَــا

فقد رواه الفراء عمن أنشده[٥]، وروي إنشاده عن الكسائي وأصحابه[٦]، كما أنشده أبو حاتم الرازي[٧]، وأبو بكر بن الأنباري[٨].
وروى الشاهدين بعد هؤلاء جمعٌ من الثقات[٩].

---

(١) شرح المفصل (١٦/٢).

(٢) النوادر: ١٦٥.

(٣) المقتضب (٢٤٢/٤).

(٤) الزاهر (١٤٦/١).

(٥) معاني القرآن (٢٠٣/١).

(٦) اشتاق أسماء الله: ٣٢.

(٧) الزينة (١٥/٢).

(٨) الزاهر (١٤٦/١).

(٩) انظر: المراجع الواردة في تخريجهما.

٢- أن قوله (إني إذا ما حدثٌ ... الخ) معزوٌ إلى أبي خراش الهذلي[(١)]، وقد خطّأ البغدادي هذه النسبة، فقال: وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[(٢)]

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيتٌ مفرد لا قرين له وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما:

لاَ هُمَّ هَذا خَامِسٌ إنْ تَمَّا
أَتَمَّهُ اللّهُ وَقَدْ أَتَمَّا
إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا

... الخ[(٣)].

لكن الحق أن هذه النسبة إلى أبي خراش قديمة، وليست من زعم العيني، وإن كان قوله: «وقبله: إن تغفر اللهم تغفر جما»[(٤)] ربما يكون

(١) خويلد بن مرة الهذلي: شاعر مخضرم فاتك عداء، أسلم شيخاً (ت نحو ١٥هـ). انظر: الأغاني (٢١/٣٨-٤٨).

(٢) البيتان في الأمالي الشجرية (١/١٤٤، ٢/٩٤،٢٢٨) والإنصاف (١/٧٦) وأسرار العربية: ٢٣٢ وأمالي السهيلي: ٨٢.

(٣) خزانة الأدب (٢/٢٩٥).

(٤) المقاصد النحوية (٤/٢١٦).

وهماً منه كما ذكر البغدادي، أما نسبة الشاهد إلى أبي خراش الهذلي فهي في نوادر أبي زيد الأنصاري[١] والعيني وغيره تابعون له في هذه النسبة[٢].

لكن الاستدلال بالشاهدين ساقط من وجه آخر من الاعتراض، وهو حملهما على الضرورة كما سيأتي بعد[٣].

العاشر: قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعٍ[٤]

أستدل به الكوفيون على جواز إظهار (أن) المصدرية بعد (كي) المقرونة باللام[٥].

أ- واعترض صاحب الإنصاف على هذا البيت بأنه «لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة»[٦].

ب- واستبعد ابن يعيش ظهور (أن) بعد (لكي)، وقال في رد البيت:

---

(١) ص: ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: ملحق شعر أبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣) والمقاصد النحوية (٢١٦/٤) والتصريح (١٧٢/٢) والدرر اللوامع (١٥٥/١).

(٣) انظر: ص ٣٥١.

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء (٢٦٢/١) وشواهد التوضيح: ٨ وشرح الكافية (٢/ ٢٣٩)، وصدرة في مغني اللبيب: ٢٤٢.

(٥) المسألة في الإنصاف (٥٧٩/٢) وائتلاف النصرة: ١٥١-١٥٢ والاقتراح: ٧١ وخزانة الأدب (١٦/١).

(٦) (٥٨٣/٢)، وانظر: خزانة الأدب (٤٨٤/٨-٥٨٤) وفيه حكم البغدادي على اعتراض أبي البركات هذا بالفساد.

إنه لا يعرف قائله[1].

جـ- أما ابن النحاس في (التعليقة) فقد قال بعد ذكره رأي الكوفيين ودليلهم: «والجواب عن هذا البيت أنه غير معروف قائله»[2].

د- وبهذا الاعتراض رد صاحب (ائتلاف النصرة) رأي الكوفيين ودليلهم[3].

ولم أجد لهذا الاعتراض جواباً إلا إنشاد الفراء للبيت[4]، وتداول النحاة له من بعد ذلك في كتبهم[5]. وعلى كل حال فالبيت نادرٌ في بابه، لا يسوغ القياس عليه.

الحادي عشر: قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

استدل به سيبويه والكوفيون على جواز حذف اللام في الشعر وبقاء عملها[6].

وقد اعترض المبرد على هذا وقال: «والنحويون يجيزون إضمار هذا اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة»[7]:

---

(١) شرح المفصل (٩/١٦).

(٢) ص ٩١/ب وانظر: الاقتراح: ٧١ وخزانة الأدب (١/١٦).

(٣) ص: ١٥٢.

(٤) معاني القرآن (١/٢٦٢).

(٥) انظر المراجع الواردة في تخريج الشاهد.

(٦) انظر المسألة في المراجع الواردة في تخريج الشاهد ص ٥٣.

(٧) أبو نهشل: يربوعي تميمي صحابي شاعر شريف في قومه أفرد كثيراً من شعره في رثاء اخيه مالك: (ت نحو ٣٠هـ) انظر: الشعر والشعراء (١/٣٣٧) وسرح العيون: ٨٦.

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوْضَةِ فَاخْمِشِيْ

لَكِ الْوَيْلُ حُـرَّ الوَجْـهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[1]

يريد: أو ليبك من بكى. وقول الآخر:

مُـحَـمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذَا مَـا خِـفْـتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَـالا

فـلا أرى ذلك على مـا قـالوا... وأمـا هذا الـبيـت الأخـيـر فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه»[2].

وقول أبي العباس إن البيت غير معروف يحتمل أن يراد به جهالة قائله، أو أنه ينكره ويسمه بالوضع والصنعة، لكن العلماء رووا عنه ما يخصص مراده، فنقلوا عنه أنه قال في البيت «إنه لا يعرف قائله»[3]، وقال: «قائله مجهول»[4] كما نقلوا عن النحاس بسنده أن المبرد كان ينشد هذا البيت ويقول: «أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، ولا يحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره»[5].

وهذا الاعتراض مجابٌ عنه من وجوه:

١- أن البيت رواه جمع كثير من الثقات الأوائل من أمثال يسبويه[6]

---

(١) البيت في الكتاب (٩/٣) والمقتضب (١٣٢/٢) والأمالي الشجرية (٣٧٥/١) والإنصاف (٥٣٢/٢) وشرح المفصل (٦٠/٧، ٦٢).

(٢) المقتضب (١٣٢/٢-١٣٣). وراجع الأصول في النحو (١٧٤/٢-١٧٥).

(٣) مغني اللبيب: ٢٩٧.

(٤) المقاصد النحوية (٤١٨/٤).

(٥) انظر: خزانة الأدب (١٢/٩).

(٦) الكتاب (٨/٣).

والأخفش[1] والزجاجي[2] والنحاس[3] وابن فارس[4] وكثير من الأثبات بعدهم[5]. وأبو العباس نفسه الذي اعترض على هذا البيت أشار إلى رواية سيبويه له، وشعر بقيمة هذا الأمر، وعبر عن ذلك فقال مذيلاً اعتراضه: «على أنه في كتاب سيبويه»[6]، ولهذا نرى العلماء ينعون على أبي العباس قدحه في الشاهد بجهل قائله على الرغم من رواية الثقات له، ويعبر عن ذلك قول العيني عن هذا البيت: «أنشده سيبويه، ولو لم يكن محتجا به لما أنشده، وكونه مجهولاً عند أبي العباس لا يمنع أن يكون معلوماً عند غيره»[7].

٢- أن البيت قد سمع من قائله مباشرة وحسبك ببيت سمع من قائله الفصيح فقد روى البغدادي عن النحاس أنه وجد هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: «وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله»[8].

---

(١) معاني القرآن (١/٧٥).

(٢) اللامات: ٩٤.

(٣) إعراب القرآن (١/٣٤٤،٤٣٨).

(٤) الصاحبي: ١١٤.

(٥) انظر المراجع الواردة في تخريج الشاهد ص ٥٣.

(٦) المقتضب (٢/١٣٣). وراجع الأصول في النحو (٢/١٧٥).

(٧) المقاصد النحوية (٤/٤١٨).

(٨) خزانة الأدب (٩/١٢)، ولا يوجد هذا الكلام في نسخ الكتاب المطبوعة بين أيدينا.

٣- أن من العلماء من نسب البيت إلى حسان بن ثابت[١]، ومنهم من عزاه إلى أبي طالب عم النبي ﷺ[٢]، يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام[٣]، ومنهم من أنشده للأعشى[٤]، ومع أني لم أجده في ديوان حسان ولا أبي طالب ولا الأعشى، إلا أنه مما سبق القول فيه أنه إذا نسب البيت لشاعر معين ثم لم يوجد في ديوانه فالواجب فيه أن يحكم بأنه له ما لم يثبت لغيره[٥].

٤- أن المسألة لم تقم على هذا الشاهد مدار الاعتراض فحسب، فقد أورد سيبويه لها شاهدين ذكر أحدهما المبرد في اعتراضه هما بيت متمم السابق، وقول الشاعر:

فَمَنْ نَالَ الغِنَي فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيْعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ[٦]

والمجيزون لهذه المسألة لم يتوسعوا فيها، بل قصروا ذلك على ضرورة الشعر فحسب، وما سبق من وجوه الجواب يكفي لتأكيد صحة ما ذهبوا إليه.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/٢٦٨) وخزانة الأدب (٩/١١) والدرر اللوامع (٢/٧١).

(٢) اسمه عبد مناف وهو والد علي رضي الله عنه، خطيب شاعر. انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/٢٨٤) ومقاتل الطالبين: ٦.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب: ٢١١ وخزانة الأدب (٩/١١) والدرر اللوامع (٢/٧١).

(٤) راجع خزانة الأدب (٩/١١) والدرر اللوامع (٢/٧١). والأعشى هو أبو بصير ميمون بن قيس، شاعر جاهلي مشهور، توفي بعد الإسلام ولم يسلم انظر: الشعر والشعراء (١/٢٥٧) والأغاني (٩/١٠٨، ١/١٢).

(٥) انظر تحقيق القول في هذه القضية ص ٦١.

(٦) لأحيحة بن الجلاح: الكتاب (٣/٩).

الثاني عشر: قول الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[1]

استشهد به الكوفيون على جواز إضافة النيِّف إلى العشرة.[2]

أ- ورد عليهم أبو البركات بأن «ما أنشدوه ... لا يعرف قائله ولا يؤخذ به»[3].

ب- وبمثل ذلك اعترض العكبري على الشاهد[4].

ج- وتابعهما صاحب ائتلاف النصرة[5].

والرد على هذا الاعتراض بما يلي:

١- إنشاد العلماء السابقين للبيت من أمثال الفراء[6] وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري[7].

وتناقله علماء كثيرون بعدهما[8].

---

(١) البيتان في معاني القرآن للفراء (٢/٣٤،٢٤٢) والمخصص (٤/٩٢،١٧/١٠٢) والإنصاف (١/٣٠٩) والتبيين: ٤٣٣ ولسان العرب (شقا) (١٤/٤٣٨).

(٢) المسألة في الإنصاف (١/٣٠٩-٣١٢) والتبيين: ٤٣٢-٤٣٣ وائتلاف النصرة: ٤٣ وهمع الهوامع (٥/٣٠٩-٣١٠).

(٣) الإنصاف (١/٣١٠) وانظر: خزانة الأدب (٦/٤٣٠-٤٣١).

(٤) التبيين: ٤٣٣.

(٥) ص ٤٣.

(٦) معاني القرآن (٢/٣٤،٢٤٢).

(٧) المذكر والمؤنث: ٦٣٣.

(٨) انظر: المراجع المذكورة في تخريج الشاهد.

٢- أن العلماء ذكروا للبيت قائلاً، وهو نفيع بن طارق[١]، بل أن الجاحظ قد أثبت هذه النسبة بسند متصل فقال: «وأنشدني أبو الرديني الدلهم بن شهاب أحد بني عوف بن كنانة من عكل، قال: أنشدنيه نفيع بن طارق»[٢]، ثم ساق جملة من الأبيات على هذا النحو:

عُلِّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
وَقَدْ رَأَيْتُ هَدَجاً فِي مِشْيَتِهْ
وَقَدْ جَلا الشَّيْبُ عِذَارَ لِحْيَتِهْ
بِنْت ثَمَانِيْ عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وإذا صح هذا الشاهد فإنه ينبغي أن يقصر على ضرورة الشعر كما قصره عليها الفراء لعدم سماعه في غيره فقال: «ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشرة في شعر لجاز»[٣]، وتابعه على ذلك ابن الأنباري فقال: «وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر»[٤].

الثالث عشر: قول الشاعر:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ

(١) المقاصد النحوية (٤/٤٨٨) والتصريح (٢/٢٧٥) وخزانة الأدب (٦/٤٣٠) والدرر اللوامع (٢/٢٠٤).

(٢) الحيوان (٦/٤٦٣).

(٣) معاني القرآن (٢/٣٤).

(٤) المذكر والمؤنث: ٦٣٣.

استدل به الفراء على جواز كسر ياء المتكلم المدغمة في ياء أخرى آخراً على وجه ضعيف عند ذكره قراءة حمزة وغيره السبعية: «وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي»[1] بكسر ياء (مصرخي) لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[2].

أ- ومنع أبو إسحاق الزجاج ذلك، وقال عن الشاهد إنه «ليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل»[3].

ب- أما الزمخشري فقد أشار إلى القراءة، وذكر أنها ضعيفة، وقدح في شاهدها الذي مرّ بكونه مجهولا[4].

ولرد اعتراضهما أقول:

١- البيت قد رواه من يحتج بكلامه، فقد نص الفراء عند إنشاده على أنه سمعه من بعض العرب ينشده[5].

١٢-القول بجهالة قائله مردود بأن جماعة من العلماء ذكروا أنه للأغلب العجلي الراجز[6]، ورووا عن أبي شامة[7] في شرح

---

(١) سورة إبراهيم: الآية (٢٢). وانظر: في هذه القراءة: السبعة: ٣٦٢ والتيسير: ١٣٤.

(٢) انظر: في هذه المسألة المراجع الواردة في تخريج الشاهد ص ٥٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/١٦٠). وراجع خزانة الأدب (٤/٤٣٣).

(٤) الكشاف (٢/٥٥١). وانظر: البحر المحيط (٥/٤١٩) وحاشية يس على التصريح (٢/٦٠) وخزانة الأدب (٤/٤٣٤).

(٥) معاني القرآن (٢/٧٦).

(٦) انظر: البحر المحيط (٥/٤١٩) والنهر الماد (٥/٤١٨) وحاشية يس على التصريح (٢/٦٠) وخزانة الأدب (٤/٤٣٠).

(٧) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، مؤرخ محدث، له كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، (ت ٦٦٥هـ) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٥٠) وغاية النهاية (١/٣٦٥).

الشاطبية قوله: «ورأيته أنا في أول ديوانه، فأول هذا الرجز:

أَقْبَلَ فِيْ ثَوْبٍ مَغَافِرِيٍّ

عِنْدَ اخْتِلاطِ اللَّيْلِ بِالعَشِيِّ

يَجُرُّ ثَوْباً لَيْسَ بِالخَفِيِّ[1]

هذا فوق كونها لغة صحيحة ذكر الشاطبي[2] أن الفراء وقطرب حكياها، وأجازها أبو عمرو بن العلاء[3]، كما نقل جماعة من أهل العربية أنها لغة قلّ استعمالها[4] ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع[5]، وأشار أبو شامة وأبو حيان إلى أنها لم تزل باقية في أفواه الناس إلى عصرهما، يقول القائل: ما فيِّ أفعل كذا بكسر الياء[6]. فالوجه التسليم بثبوت هذه اللغة، إلا أنها قليلة لا يسوغ القياس عليها.

---

(١) راجع: حاشية يس على التصريح (٢/٦٠) وخزانة الأدب (٤/٤٣٤).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أصولي، حافظ من أئمة المالكية، له (الموافقات في أصول الفقه) (ت ٧٩٠هـ). انظر: فهرس الفهارس (١/١٣٤).

(٣) انظر: التصريح (٢/٦٠).

(٤) النهر الماد (٥/٤١٨).

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: خزانة الأدب (٤/٤٣٤) نقلاً عن شرح الشاطبية لأبي شامة، وانظر: البحر المحيط (٥/٤١٩).

الفصل الثاني

الاعتراض بتخطئة القائل

- حجية لغات العرب.
- المفاضلة بين لغات العرب.
- نسبة الغلط إلى العرب.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض.

توطئة:

الاعتراض على الدليل النقلي بتخطئة قائله هو أحد الاعتراضات التي ترد على الدليل من جهة إسناده، فيقدح المعترض في قائله العربي ويسمه بالخطأ أو الوهم، وحينئذٍ لا ينبغي الالتفات إلى هذا الشاهد ما دام خارجاً عن الصواب من كلام العرب.

ولا بد لمعرفة الموقف من هذا الاعتراض قبولاً أو رفضاً من الوقوف على مسألة حجية لغات العرب، وهل هي سواء في الاحتجاج؟ وهل يصح وصف العربي الفصيح بالخطأ؟ وهل حدث ذلك في التاريخ العربي؟ وما الموقف منه؟.

حجية لغات العرب

نطالع كثيراً في أقوال العلماء الوارده في موضوع الاحتجاج أن لغات العرب على اختلافها حجة، حتى ابن جني عقد باباً لهذه المسألة بالذات، دعاه (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)، واستدل لتأييد ما ذكره أن «لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحدٍ من القومين ضرباًمن القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا»[1].

بل ذهب إلى أبعد من هذا حين قرر أن من استبدل اللغة القليلة جداً بالكثيرة جداً لم يكن مخطئاً لكلام العرب،[2] وينبني على ذلك أنه يصح القياس على كل ما كان لغة لقبيلة من قبائل العرب، قال ذلك غير واحدٍ من العلماء، منهم ابن جني نفسه الذي ختم مقولته تلك بأنه «كيف تصرفت الحال في الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خير منه»[3].

كما توسع أبو حيان في الأخذ بالمسموع وقبوله ما دام لغة قبيلة، فـ«إذا كان من لسانهم مسموعاً ولم يكن بالقياس مدفوعاً كان جديراً

---

(١) الخصائص (١٠/٢).

(٢) الخصائص (١٢/٢).

(٣) الخصائص (١٢/٢).

أن لا يكون ممنوعاً»[1]، ونقل السيوطي عنه مقاله في شرح التسهيل من أن «كل ما كان لغة لقبيلةٍ قيس عليه»[2].

ولم ينطلق من ذهب هذا المذهب من فراغ، فمن وقف على قوة طبع العرب وسلامة سلائقهم على الرغم من عدم معرفتهم بقوانين النحو والتصريف أدرك أهمية الاحتفال بكلامهم، وموقف كل قبيلة منهم تجاه مسألة من مسائل القول، لأن الواحد منهم وإن لم يعلم حقيقة أمرها بالصنعة «فإنه يجده بالقوة»[3]، ولذلك قال ابن جني: «وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوي في نفسك قوة حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع»[4].

هذه القضية مع ما في منهج العلماء فيها من موضوعية لا تخلو من نظر، يتحمل معظم تبعته الرواة، ولا يسلم العلماء من بعض هذه التبعة، فالمرويات حين جمعت من أفواه أصحابها لم يعن رواتها بعزو كل أثر إلى قبيلته، فتكاثرت اللغات، ولم يسع النحاة إلى إفراد كل قبيلة بقواعد خاصة، وإن كان الأمل أن يفعلوا ذلك -مع ما فيه من مشقة عظيمة- إنهم لو فعلوه لكُفُوا ذلك التعارض بين النصوص التي تنمى إلى قبائل مختلفة و القواعد التي بنوها، تلك القواعد التي وضعت على الأكثر من كلام العرب جملة دون تمييز بين لغات كل قبيلة على انفراد.

---

(١) منهج السالك: ١٠٩.

(٢) الاقتراح: ١٨٦ ولم أستطع الوقوف عليه في التذييل والتكميل.

(٣) الخصائص (٣/٢٧٥).

(٤) الخصائص (٣/٢٧٦).

المفاضلة بين لغات العرب

سيكون الحديث في هذا الموضوع من خلال الأمور التالية:

- اختلاف لغات العرب في الفصاحة.
- العناية بفصاحة اللغة المعتمد عليها.
- من أخذ العلماء عنه من القبائل ومن لم يأخذوا عنه.
- اختلاف البصريين والكوفيين فيمن يؤخذ عنه.
- رأي ابن جني في اللغتين المتعارضتين.
- الأسس التي تبنى عليها القواعد.

١- اختلاف لغات العرب في الفصاحة:

هذا أمر قد اشتهر بين العلماء، ويأخذه الدارس من نحو تفضيلهم لغة قريش في الفصاحة على المذموم من اللغات، كما قال ثعلب: «ارتفعت قريشٌ في الفصاحة عن عنعنة تميم[١]، وكشكشة ربيعة،[٢] وكسكسة هوزان[٣]، وتضجع قيس[٤]، وعجرفية[٥] ضبة، وتلتلة بهراء[٦]»[٧]، ولابن فارس كلامٌ نحوه في بابٍ يتناول تفاوت لغات العرب

---

(١) هي قلب الهمزة في (أنْ) و (أنَّ) عيناً فيقال: عنْ وعنَّ.

(٢) هي أن يجعل ما بعد كاف الخطاب أو مكانها في المؤنث شيئاً فيقول في رأيتك: رأيتكش أو رأيتش.

(٣) هي أن يجعل بعد الكاف أو مكانها سيناً.

(٤) التضجع هو الإمالة.

(٥) هي تقعرهم في الكلام.

(٦) هي كسر الحرف في نحو: تَعلمون فيقال: تِعلمون.

في الفصاحة، وتميز لغة قريش في ذلك سماه (باب القول في أفصح العرب)[1]. كما يبدو اشتهار هذه المسألة في تفضيلهم لغة سكان الوسط في الفصاحة على لغة سكان الأطراف لاختلاط هؤلاء بالأعاجم[2].

ولقد كان سيبويه على دراية بما عليه من لغات العرب من فصاحة وكثرة وضعف وقلة واطراد وجودة وقبح ورداءة، فجاءت عباراته عند إيراد هذه اللغات غاية في دقة الوصف، وهذه أمثلة منها: «العرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير»[3]، «وُجَيِّهٌ ضعيف»[4]، «فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه»[5]، «وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه»[6] ونحو هذا. وهو يصف بعض اللغات بأنها مطردة[7]، وبعضها كثيرة جيدة[8]، أو جيدة فقط[9]، ومنها ما هو لناسٍ يوثق

---

(٧) مجالس ثعلب (١/٨٠-٨١) والخصائص (٢/١١) وخزانة الأدب (١١/٢٣٦).

(١) الصاحبي: ٥٢-٥٣.

(٢) الاقتراح: ٥٦-٥٧ والمزهر (١/٢١١-٢١٢) نقلاً عن الألفاظ والحروف للفارابي.

(٣) الكتاب (٢/٣٥٧).

(٤) الكتاب (٤/١٠٦).

(٥) الكتاب (٢/١٢٤).

(٦) الكتاب (٢/١١٤).

(٧) الكتاب (٤/٤٢٢).

(٨) الكتاب (٢/٢٠٥).

(٩) الكتاب (٢/٢٠٥).

بعربيتهم[١]، أو لأكثر العرب،[٢] أو لمن ترتضي عربيته[٣]، ووصف بعض اللغات بالقلة[٤]، أو قال إنها رديئة جدا[٥].

٢- **العناية بفصاحة اللغة المعتمد عليها:**

إن الدارس حين يجعل كتاب سيبويه عمدته في الاستشهاد للقضايا، ومثالاً للدراسات النحوية فإنه لا يكون مجانباً للصواب، ذلك أن سيبويه لا يصور في كتابه رأيه فحسب، بل آراء شيوخه أيضاً الذين أثبت علمهم في كتابه، وهم رواد هذا العلم وأصحابه.

وسيبويه حين يستشهد بلغة ويعتمد عليها فهو إما أن يذكر أصحابها لتعرف منزلتها في الفصاحة، وإما أن يصفها بأحد نعوت الفصاحة والتوثيق، ومراده في الحالين أن يكون العمدة في الاحتجاج ما ثبتت فصاحته من كلام العرب، ومن تلك العبارات الدالة على عنايته بفصاحة ما يعتمد عليه أن يشير إلى سماعه من فصحاء العرب[٦]، أو من العرب الفصحاء[٧]، أو ممن يوثق به من العرب[٨]،

---

(١) الكتاب (١٢٨/٤).

(٢) الكتاب (١٢٧/٤).

(٣) الكتاب (٤٧١،٤٣٢/٤).

(٤) الكتاب (٢٩٢/١، ٤٠،٢٨/٢، ١٨١/٤).

(٥) الكتاب (١٩٧/٤).

(٦) الكتاب (٥٠٥،٢٣٨،١٥٧/٣).

(٧) الكتاب (٢١٩/١، ٢٨٥/٣، ٤٧٨/٤).

(٨) الكتاب (٥٣/١، ٢٣٠، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٢٣، ٩٢/٢، ١١٠، ١١١، ٢٤٤، ٣٤٥، ٩٨/٣، ١٣٧، ٢٩٤، ٥٤٦، ٥٤٩، ٦١٨، ١٢١/٤، ١٣٩، ١٩٨، ٢١٦، ٤٦٥).

أو ممن ترضى عربيته[١]، وربما أشار إلى أنها لغة أكثر العرب[٢]، أو أطلق عليها حكماً من أحكام الاستحسان كالجودة والكثرة والحسن ونحوها[٣].

٣- من أخذ العلماء عنه من القبائل ومن لم يأخذوا عنه:

أولا: القبائل التي أُخِذَ عنها:

حرص العلماء على سلامة لغة القبائل التي يأخذون عنها، فاتجهوا إلى تلك القبائل البعيدة عن الأطراف يروون أشعارها وأثارها ويحتجون بها لسلامتها من الاتصال بالأمم الأعجمية، ومن هنا كان «الذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين»[٤].

وعدت لغة قريش الأصل في الاستشهاد، فثبتها القرآن ونزل معظمه بها، إذ كانت أفصح قبائل العرب وأصفاها لغة وأجودها إنتقاداً للفصيح حين كانت تلك القبائل ترد عليها في المواسم، فاجتمع ما تخيروا من هذه اللغات إلى سلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، وحكى ابن فارس إجماع العلماء والرواة على ذلك[٥].

---

(١) الكتاب (١/١٨٢، ٤/٤٧١).

(٢) الكتاب (٣/٢٣٣).

(٣) الكتاب (١/١٥٦، ١٥٨، ١٩٤، ٢٣١، ٢٣٨، ٢/٢٠٥، ٣٤٩، ٣٦٥، ٣/٣٩٣، ٤/٤٣٢).

(٤) الاقتراح: ٥٦ والمزهر (١/٢١١) عن كتاب الألفاظ والحروف للفارابي.

(٥) الصاحبي: ٥٢ . وانظر: المزهر (١/٢٠٩-٢١٠).

وإذا أردنا أن نسلك سبيل التفصيل ونطلع على ما احتج به بعض العلماء من لغات القبائل وجدنا أبا عمرو بن العلاء يذكر لغة تميم[١] والحجاز[٢] وبني أسد[٣]، وهي القبائل المستوفية شرط الاحتجاج وهو بعدها عن استيطان الأطراف حيث اختلاط الألسنة والاحتكاك بالأمم الأعجمية.

أما سيبويه فيحفل كثيراً بلغتي الحجاز وتميم ويؤثرهما غيرهما، فقد قدم لغة أهل الحجاز على غيرها[٤] وجعلها الأصل في الفصاحة والاستشهاد[٥]، فهي الميزان الذي توزن به كل لغة ليعلم مبلغها من الفصاحة[٦]، وتليها لغة تميم وإن جعل الأخيرة أقيس من الحجازية في بعض الاستعمالات[٧]، وربما جعل اللغتين في منزلة[٨].

ومن قبائل سيبويه أسد، ولغتهم عربية فصيحة مرضية[٩]، وقد يقرنها بلغة تميم مما يدل على قوتها عنده[١٠].

---

(١) مغني اللبيب: ٣٨٨ وهمع الهوامع (١/١٨٧).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١/٢١٣-٢١٤) ومغني اللبيب: ٣٨٨.

(٣) الكتاب (٣/٨٦-٨٧).

(٤) الكتاب (٣/٢٧٨، ٤/٤٧٣).

(٥) الكتاب (٣/٥٢٣، ٤/١١١).

(٦) الكتاب (٤/٤٣٧،٤٥٧،٤٨٢).

(٧) الكتاب (٢/٣١٦،٤١٣).

(٨) الكتاب (٣/٢٨٣).

(٩) الكتاب (٤/١٢٥).

(١٠) الكتاب (٣/٥٢٣، ٤/١٧٧،١٩٩).

ومن اللغات المعتد بها عنده لغة بني سليم، إذ هم قوم «من العرب يوثق بعربيتهم»[١]. وأيّد نحو قولك: (يا هذا زيد) وذكر أنه في كلام طيء[٢].

وقد يذكر لغات بعض القبائل دون إشارة إلى درجة فصاحتها كما في لغة بني سعد الذين يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، وذلك قولهم: (هذا تميمجّ) يريدون: تميمي[٣]، ولغة كعب وغنيّ بكسر نحو: غضِّ الطرف، وهلمِّ يا فتى[٤].

أما لغة بكر بن وائل فهو يقرنها أحياناً باللغات الفصيحة، ويعد حكمها واحداً[٥]، لكنه نص على بعض ما ضعف منها في موضع من كتابه[٦].

ووصف بعض اللغات بصفات القلة أو التضعيف، فقال في لغة لفزارة: «هي قليلة»[٧]، وعن لغة لخثعم: إنها خلاف الجيدة العربية[٨]، وأشار إلى لغة قومٍ من ربيعة بقوله: «وهذه لغة رديئة»[٩].

---

(١) الكتاب (١/١٢٤).

(٢) الكتاب (٢/١٨٩-١٩٢).

(٣) الكتاب (٤/١٨٢).

(٤) الكتاب (٣/٥٣٢-٥٣٤).

(٥) الكتاب (٣/٥٣٥، ٤/١١٣).

(٦) الكتاب (٤/١٩٧).

(٧) الكتاب (٤/١٨١).

(٨) الكتاب (١/٢٢٦).

(٩) الكتاب (٤/١٩٦).

وقد استشهد الأخفش بعدد من لغات القبائل، وسأكتفي بسردٍ سريعٍ لأبرز أولئك الذين أكثر الأخذ عنهم في (معاني القرآن) وهم:

* أهل الحجاز، وقد ورد ذكرهم خمس عشرة مرة[١].
* بنو تميم: ذكرهم ثلاث عشرة مرة[٢].
* قيس: ورد ذكرهم ثلاث مرات[٣].
* أهل المدينة: ذكرهم كذلك ثلاث مرات[٤].

وقلما سمى المبرد القبيلة التي يورد لغتها كما فعل مع لغة أهل الحجاز[٥].

وإذ أعدنا النظر في القبائل التي قوّاها سيبويه والعلماء من بعده، وجعلوا لغتها حجة وجدناها لا تكاد تخرج عن تلك التي حددها أبو نصر الفارابي[٦]، وهي «قيس وتميم وأسد ... ثم هذيل وبعض كنانة

---

(١) معاني القرآن (١/١٧، ٢٦، ٣٩، ٥٢، ٧٢، ٩٠،٩٨، ١٧١، ٢/٢٧٦، ٣٢٥، ٣٨١، ٣٨٤، ٤٥٦، ٥٣٢، ٥٥٢).

(٢) معاني القرآن (١/١٧، ٢٦، ٥٢، ٩٠، ١٢٩، ١٧٦، ٢٢٦، ٢/٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٧٩، ٥٥٢).

(٣) معاني القرآن (٢/٢٨٠، ٢٩٨، ٥٢٦).

(٤) معاني القرآن (١/٤٤/٢٥٨، ٢/٢٩٢).

(٥) المقتضب (١/٣٧).

(٦) محمد بن محمد بن طرخان الفارابي تركي الأصل، وهو أكبر فلاسفة المسلمين، عرف بالمعلم الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو (ت ٣٣٩هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/٢٢٤) والوافي بالوفيات (١/١٠٦). والنص الذي ساقه السيوطي لم يجده الباحثون فيما كتبه أبو نصر الفارابي الفيلسوف، ولم يعهد عن أبي نصر عناية كبيرة بنحو هذا، وقد يكون الذي قال هذا هو اللغوي الشهير إسحاق بن إبراهيم الفارابي صاحب ديوان الأدب، وانظر: ما جاء في مقدمته (١/٨-١٠) في مناقشة هذه المسألة.

وبعض الطائيين»[١]، وهي القبائل التي تجمعها سمة البعد المكاني عن مواطن الاحتكاك بالأمم الأجنبية واللسان الأعجمي.

وهذه النظرة المقتصرة على قبائل بعينها اختصت بهذه الميزة عن سواها من القبائل نظرةٌ منطقية من العلماء الأوائل في تحديد المحيط المكاني للّغة الصالحة للاحتجاج، يعرف هذا من تأمل، ولا يرد عليه قول من قال: إن انعزال القبائل عن غيرها أمرٌ تمنعه ظروف البيئة البدوية، أو إن قريشاً نفسها على فصاحة لغتها ونزول القرآن بها لم تكن بمعزل عن العالم[٢]. لأن مفهوم عدم الاختلاط بالأمم الأعجمية لا يعني - على الإطلاق - أن لا يرى العربي أعجمياً أو يتكلم معه، ولقد كان العلماء الذين اسبغوا هذا المفهوم على لغة قريش وغيرها من قبائل الاحتجاج على علمٍ دون شكٍ برحلتي قريش إلى الشام واليمن، وبورود العرب - على اختلاف فصاحتهم - إليهم في المواسم والأسواق كل عامٍ، ومع ذلك عدت قريش من القبائل التي سلمت من الاختلاط بالأمم الأعجمية، وكانت القبائل الجديرة بأن توصف بمخالطة الأمم الأخرى هي تلك التي سكنت بلاد الأعاجم، أو جاورتها وخالطتها في أمور معيشتها.

وقد أشكلت المسائل في ذهن الأستاذ أحمد أمين[٣] - رحمه الله، فذهب فيها مذهباً لا يحل إشكالها، فهو لما رأى العلماء عدوا قريشاً

---

(١) الاقتراح: ٥٦ والمزهر (١/٢١١).

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٧ وتاريخ النحو وأصوله: ٨٠-٨١.

(٣) أحد أدباء العصر الحديث، مصري، له (فيض الخاطر) و (فجر الإسلام)، و (ضحى الإسلام) وغيرها.

أفصح العرب، ووجدهم أهل تجارة خلص إلى أن سلامة اللغة أمر غير الفصاحة، وقريش «من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء، وأعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم»[(١)]، وهذا التقسيم على ما فيه من طرافة لا يسلم عند التحقيق، فلم يرد النحويون حين قسموا القبائل من حيث الاحتجاج بلغاتها إلى فصيح وغير فصيح ما ذكره الأستاذ أحمد أمين، وإنما أرادوا بها عين ما جعله قسيماً للفصاحة وهو سلامة اللغة، وهذا ما ينسجم مع مقصدهم في عملٍ يراد منه اصطفاء ما يصح الاحتجاج به من كلام العرب ونفي ما عداه.

ثانيا: القبائل التي لم يؤخذ عنها:

أطلق العلماء حكماً عاماً على القبائل التي منعوا الاستشهاد بكلاهما، فبعد تعداد القبائل التي اشتهر الأخذ عنها، والتي حصرها أبو نصر الفارابي قال: «ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[(٢)]، وقد فصّل علة رفضهم لغات سائر هذه القبائل، وعددها واحدة واحدة، ولكنها كلها ترجع إلى الأمر الذي منه ابتدأنا، وهو أن شرط قبول اللغات أن يكون أصحابها بمعزل عن الأعاجم وهذه اللغات المرغوب عنها يعيش أهلها على أطراف الجزيرة وتخومها مجاورين للأمم الأخرى، قال: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر

---

(١) ضحى الإسلام (٢/٢٤٧).

(٢) الاقتراح: ٥٦ والمزهر (١/٢١١).

الأمم الذين حولهم»[١].

ومسألة منع الأخذ من أهل الحاضرة التي وردت في معرض كلام الفارابي مسألة عرفها القدماء، وأفرد لها ابن جني باباً دعاه (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) بيّن فيه علة امتناع ذلك، وهو «ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل»[٢]، وأكد هذه القاعدة بأنه لو علم بقاء أهل حاضرة على فصاحتهم، ولم يعترض الفساد لغتهم لتعين صحة الأخذ عنهم[٣].

٤- اختلاف البصريين والكوفيين فيمن يؤخذ عنه:

أهل البصرة والكوفة هم ناقلو اللسان العربي عن العرب الذين صيّروه علماً وصناعة باتفاق الدارسين[٤]، فكان حقاً علينا الوقوف علىٰ مصادر كلا الفريقين في دراستهم، وما بينهم في ذلك من اختلاف.

أما البصريون فقد اشتهر عنهم رحلتهم إلى مواطن الفصحاء من لدن علمائهم الأوائل، فهذا الخليل يُسأل: «من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجدٍ وتهامة»[٥].

وأضاف البصريون إلى ما جمعوه من كلام الفصحاء في بواديهم شيئاً من كلام الأعراب الذين كانوا يفدون إلى البصرة بين الفينة

---

(١) الاقتراح: ٥٦-٥٧ والمزهر (١/٢١٢). وقد أطال في سرد هذه القبائل، وبين صفة مخالطتهم لغيرهم.

(٢) الخصائص (٢/٥).

(٣) الخصائص (٢/٥).

(٤) الاقتراح: ٥٧ والمزهر (١/٢١٢).

(٥) إنباه الرواة (٢/٢٥٨) ومعجم الأدباء (١٣/١٦٩).

والفينة، أو الذين كان يجمعهم سوق المربد من كل حدبٍ وصوب، أو من اطمأنوا إلى فصاحته ممن كان مقيماً بها من أمثال أبي علي الأسواري[(١)] الذي قالوا عنه: «كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به»[(٢)]. إلا أن هذه الحالات تبقى معدودةً محصورة إذا أكد التحقيق المتأني ثبوتها، ويبقى المصدر الأساس لدراسة البصريين كما عرف من منهجهم تلك الرحلات العلمية التي أشرنا إليها وكانت مجالاً للتنافس بينهم، وكان من نتائج هذا المنهج الحازم أن أشتهر عن البصريين أنهم «لا يلتفتون إلى كل مسموع»[(٣)].

أما الكوفيون فقد نقل السيوطي في مقابل كلمته السابقة عن البصريين أن الكوفيين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصل جعلوه أصلاً وبوبوا عليه[(٤)]، وفي هذا حيف على الكوفيين، إذ جعلهم في صورة من يبحث عن الشاذ ليخالف به، والإنصاف يقتضي القول إن للكوفيين جهوداً كبيرة في جمع اللغة والتدقيق فيها، فقد رصد الرواة تنقل الكسائي بين أعراب البوادي الخلّص في الحجاز ونجد وتهامة، «وأنفذ خمس عشرة قنينة حبرٍ في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[(٥)]. كما ثبت عنهم التوقف عند بعض القضايا وعدم قبولها والحكم عليها بالشذوذ ورفض القياس عليها:

---

(١) عمرو بن فائد الأسواري، قدري معتزلي حافظ للسير ووجوه تأويل القرآن، مات بعد المائتين بقليل. انظر: البيان والتبيين (٣٦٨/١) ولسان الميزان (٣٧٢/٤-٣٧٣).

(٢) البيان والتبيين (٣٦٩/١).

(٣) الاقتراح: ٢٠١.

(٤) الاقتراح: ٢٠٢، وانظر: همع الهوامع (١٥٣/١).

(٥) انباه الرواة (٢٥٨/٢) ومعجم الأدباء (١٦٩/١٣) وتهذيب التهذيب (٣١٣/٧).

فالفراء - مثلاً - رفض القياس على قولهم: (أيشٍ عندك؟) برغم كثرة استعمالها، لأنه «لا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل... ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام»[1]، ومنع القياس على قولهم (عسى الغوير أبؤسا)[2].

ولم يجز استعمال (عسى) إلا مع (أن)[3]. كما استبشع لغاتٍ واستقبح ألفاظاً حين قال: «كانت العرب تحضر المواسم كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريشٌ يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ، من ذلك: الكشكشة ... ومن ذلك الكسكسة... الخ»[4]. ولم يلتفت إلى ما ورد من اتصال الضمائر بكاف التشبيه لقلته نحو: أنت كي، وقال: «واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت اليه»[5].

ويلمس نحو هذا التشدد عند ثعلب، فقد حكم بالشذوذ على نحو: عسى الغوير أبؤسا وعسى زيد قائماً[6]، وعلى قولهم: (خذ اللص قبل يأخذَك)[7]،

---

(١) معاني القرآن (١/٢٨١).

(٢) الغوير: ماءٌ لكلب، والأبؤس: جمع بؤس يضرب لما يتوقع أن يأتي الشر من قبله. انظر: مجمع الأمثال (١/٤٢٤).

(٣) مجالس ثعلب (١/٢٠٩).

(٤) المزهر (١/١٢٢).

(٥) خزانة الأدب (١٠/١٩٧).

(٦) مجالس ثعلب (١/٣٠٧).

(٧) مجالس ثعلب (١/٣١٧).

وعلى قراءة «فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَة»[1].

وبصورة مجمله يمكن تعداد المصادر التي كانت مدداً للكوفيين في دراستهم على النحو التالي:[2]

١- نحو البصريين الذي أخذوه عن عيسى بن عمر[3]، والخليل، ويونس وجاء به كتاب سيبويه.

٢- لغات أعراب البوادي الذين بعدوا عن الأرياف واعتمد على لغتهم البصريون.

٣- لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطَمِيَّة[4] الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنوها، واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو أو بأنه

---

(١) مجالس ثعلب (٣٢٥/١) والآية: في سورة الهمزة، الآية (٩) . وعبارة ثعلب «فِي عُمُد مُمَدَّدَة» هو القياس و «عَمَد» شاذ. وقراءة «عُمُد» بضمتين قراءة حمزة والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم «عَمَد» بفتح العين والميم، فـ«عُمُد» جمع عمود كصبور وصُبُر، و «عَمَد» اسم جمع وقيل جمع، ومراد ثعلب - رحمه الله - أن «عُمُداً» جمع مطرد، «عَمَد» ليس كذلك. وانظر: السبعة: ٦٩٧ والحجة للفارسي (٦/ ٤٤٣).

(٢) انظر: مدرسة الكوفة: ٣٣٠-٣٣١.

(٣) أبو سليمان: ثقفي بالولاء بصري ثقة عالم بالعربية والقراءات. له (الإكمال) و (الجامع) قال عنهما ابن الأنباري: هذان الكتابان لم نرهما ولم نر أحداً رآهما (ت ١٤٩هـ) انظر: إنباة الرواة (٣٧٤/٢-٣٧٥) ومعجم الأدباء (٤١١/١٦).

(٤) قرية على فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي من نواحي الخالص، منسوبة إلى السري بن الحطم أحد القواد. معجم البلدان (٢٧٣/١) ومراصد الاطلاع (٤١١/١).

أفسد ما كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم[١]، حتى قال اليزيدي[٢] البصري في ذم أهل الكوفة:

كُنَّا نَقِيْسُ النَّحْوَ فِيْمَا مَضَى   عَلَى لِسَانِ العَرَبِ الأَوَّلِ
فَجَاءَ أَقْوَامٌ يَقِيْسُوْنَهُ   عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قُطْرُبُّلِ[٣]
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِيْ نَقْضِ مَا   بِهِ يُصَابُ الحَقُّ لا يَأْتَلِي
إنَّ الكِسَائِيَّ وَأَصْحَابَهُ   يَرْقَوْنَ فِيْ النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ[٤]

ومن هنا نرى الرياشي البصري يقول مفتخراً: «إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز»[٥].

ويلتمس بعض العصريين للكوفيين عذراً في قبولهم اللغات التي أباها البصريون بأنهم وثقوا بأولائك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع، وقد كانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد، ويرونها من

(١) مدرسة الكوفة: ٣٣٠-٣٣١. وانظر: مراتب النحويين: ٨٦ ونزهة الألباء: ٨٣-٨٤ ومعجم الأدباء (١٣/١٨٢-١٨٣).

(٢) أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي البصري. نحوي قارئ ثقة، سمي اليزيدي لصحبته يزيد بن المنصور الحميري خال المهدي، (ت ٢٠٢هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٣٧٥-٣٧٧).

(٣) قُطْرُبُّل: موضع بالعراق ينسب إليه الخمر.

(٤) نزهة الألباء: ٨٣-٨٤.

(٥) الفهرست: ٦٤ والاقتراح: ٢٠٢، والكواميخ: جمع كامخ وهو مخلل يشهي الطعام والشواريز: جمع شيراز وهو ما راب من اللبن.

مصادرهم المهمة[1].

٥- رأي ابن جني في اللغتين المتعارضتين:

يرى ابن جني أن اللغتين إذا تعارضتا لم تخل حالهما من أحد أمرين: إما أن يتقاربا قياساً واستعمالاً أو يتباينا: فإن تدانيتا لم يجز رد إحداهما بالأخرى، ولكن يجوز ترجيح ما كان القياس لها أكثر قبولاً، كما هو الحال في لغة التميميين في إهمال (ما)، ولغة الحجازيين في إعمالها[2].

وإن تباينتا أخذ بأيهم أجرى سماعاً وأقوى قياساً، ومن هنا لم تقل: مررت بَك ولا المال لِك قياساً على قول قضاعة: المال لِه ومررت بَه، ولزم اتباع لغة عامة العرب[3].

فمن احتاج إلى هذه الضعيفة في شعر أو سجع أو لحكاية لغة هؤلاء القوم فلا حرج عليه، ولا ينبغي أن يعد مخطئاً لكلام العرب، ولكنه تاركٌ لأجوده[4].

٦- الأسس التي تبنى عليها القواعد:

تبنى قواعد النحو والتصريف كما هو معتمد جمهور العلماء على ما كان من كلام العرب كثيراً شائعاً لا قليلاً نادراً[5].

---

(١) مدرسة الكوفة: ٣٣١-٣٣٢. وقد وثّق المؤلف ذلك برد كثير من آرائهم إلى القراءات السبع وغيرها ص ٣٣٧-٣٤٥.

(٢) الخصائص (١٠/٢).

(٣) الخصائص (١٠/٢).

(٤) الخصائص (١٢/٢).

(٥) أصول النحو العربي للديكتور محمد خير الحلواني: ٧٠.

فقد ذكر الرواة أن عيسى بن عمرو وضع كتابه (الجامع) على الأكثر من كلام العرب وبوّبه وهذّبه[١].

وحين سئل أبو عمرو بن العلاء عما وضعه وسماه عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ نفى ذلك، وبين أن عمله على الأكثر[٢].

وارتضى سيبويه أن يقال: كل شاةٍ وسخلتُها بدرهم، برفع (سخلتها) على: كل شاةٍ وسخلتِها بدرهم بالجر، قال: «لأن هذا أكثر كلامهم»[٣]، أي الأسلوب الأول.

وعاب الكسائي قراءة «فَلْتَفْرَحُوا»[٤] لأنه وجد هذا الاستعمال قليلا[٥].

واستقبح الفراء أن يقال: أذهبت ببصره، بالجمع بين صيغة الإفعال والباء، وذلك لقلته في كلامهم[٦].

ووضع أبو البركات الأنباري هذا المبدأ في صورة قيد من قيود التعريف فقال: «أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال: فأما النقل فالكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح،

---

(١) إنباه الرواة (٢/٣٧٥).

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

(٣) الكتاب (٢/٨٢).

(٤) سورة يونس: الآية (٥٨). وهي قراءة ابن عامر. انظر: البحر المحيط (٥/١٧٢) وإتحاف فضلاء البشر: ٢٥٢.

(٥) معاني القرآن للفراء (١/٤٦٩-٤٧٠).

(٦) معاني القرآن (١/١٩).

الخارج عن حدة القلة إلى حد الكثرة»[1].

فهذا المبدأ إذاً يعتمده أئمة نحاة البصرة والكوفة، فالقاعدة تبنى على الأكثر مما جاء عن العرب، ولكن ما الشأن فيما خالف الأكثر وهو عربي فصيح، ونَقْلُهُ نقلٌ صحيح؟ أجاب أبو عمرو بن العلاء عن هذا حين قيل له: «كيف تصنع فيما خالفتك العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[2]، كما سئل عيسى بن عمر السوال عينه فقيل له «فمن تكلم بخلافك واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئاً؟ قال: لا»[3]، وقد كان وضع كتابه (الجامع) «على الأكثر، وبوّبه وهذّبه، وسمى ما شذ عن الأكثر لغات»[4].

فما خالف جمهور كلام العرب سمي (لغات)، ولا يكون العمل عليه، فما نصيب هذه الوجهة من الصواب؟

إن العلة في اعتماد النحاة جمهورَ كلام العرب أن كلامهم لا يحيط به مخلوق، وقد كان على العلماء أن يختاروا واحداً من أمرين:

١- أن يفردوا مرويات كل قبيلة - على ما فيه من عسر وعنت - ويخصوا كل قبيلة بقواعدها فيسلموا حينئذٍ من ذلك التناقض والتضارب بين المرويات التي ورد كل واحدٍ منها من قبيلة، وفيها ما يسند القاعدة، وبعضها ينقضها.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥ ولمع الأدلة: ٨١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٤٥ وإنباه الرواة (٢/٣٧٥).

(٤) إنباه الرواة (٢/٣٧٥).

٢- أو أن يأخذوا المرويات جملة دون تمييز - في غالبها - بين القبائل التي أخذت منها، وهذا هو الأمر الذي يظهر للدارس أنهم ارتضوه، وعندئذٍ هم أمام طريقين أيضاً، في كل واحدٍ منهما نصيب من الضرر:

أن يقبلوا كل مسموع ويجعلوه أصلاً. وحينئذٍ لن تسلم لهم في غالب الأمر قاعدة. أو أن يجعلوا العمل على الأكثر والأشهر، ويسموا ما عداه (لغات) تسمع ولا يقاس عليها، وهذا الأخير هو ما سار عليه أكابر العلماء، بل درج عليه معظم النحاة من بعدهم، والعقل يسنده، إذ الغرض من بناء القواعد أن يتكلم غير أهل اللغة على نهج أهلها، وأن يصح ما اختل من لسان أهلها، ولن يستقيم لطالبٍ ذلك إلا إذا كان السير على الأكثر، وقصر ما عداه على السماع، دون أن يكون هذا القليل موضع شك أو اتهام، ولكنه خرج عن مستوى الكثرة، فلا تقام عليه قاعدة، منعاً لتضارب القواعد، وحفاظاً على اطرادها.

وهنا يعلم أن رأي من أجاز القياس على كل لغة - ورن ضعفت - كابن جني وأبي حيان(١) كلام نظري جميل، لكنه لا يسلم عند التطبيق، كما فصلت لك بطريق السبر والتقسيم.

---

(١) انظر: ص ١٠٩ - ١١٠ من هذا الكتاب.

نسبة الغلط إلى العرب

تبنى قواعد النحو والتصريف على ما صح من لغة العرب الفصحاء، ولهذا كان العربي الذي يحتج بكلامه هو مصدر ما تشيد له القواعد وتوضع لأجله الأصول. ومن هنا كانت التخطئة والتغليط للعرب تبدو مناقضة لما ينبغي أن يكون، فإذا خطّأنا مصدر اللغة فممن نأخذها؟.

وحتى لو كان هذا المسموع مخالفاً لجمهور كلام العرب لا ينبغي أن يناله قدحٌ أو تخطئة من أجل قلته، ففرق بين أن نمنع القياس على المسموع لندرته وأن نناله بالتخطئة والتغليط.

وقد علل ابن جني لذلك بأن هذا القليل ربما كان في كلام العرب كثيرٌ يعضده، لكنه ضاع مع ما ضاع من نثرهم وأشعارهم[(١)]. وقد روى ابن سلاّم بسنده عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير»[(٢)]. وقال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[(٣)].

---

(١) الخصائص (١/٣٨٦).

(٢) طبقات فحول الشعراء (١/٢٤-٢٥) والخصائص (١/٣٨٦) والاقتراح: ٦٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء (١/٢٥) والخصائص (١/٣٨٦) والاقتراح : ٦٢.

ولأجل هذا الأمر خلص ابن جني إلى أنه لا يقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريقٌ إلى تقبّل ما يورده[1].

هذا ما يمليه العقل والمنطق، ولكن العرض التاريخي السريع هو الكفيل بسبر واقع الأمر عند النحاة في العصور المختلفة:

أ- فعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي[2] سمع الفرزدق ينشد في مديح يزيد بن عبد الملك[3]:

مُسْتَقْبِلِيْنَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا ... بِحَاصِبٍ كَنَدِيْفِ القُطْنِ مَنْثُوْرِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا ... عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَارِيْرِ[4]

فقال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي (ريرُ)[5]. ونقل بعضهم أن الذي عابه هو عنبسة الفيل[6].

كما لحّن ابنُ أبي إسحاق الفرزدقَ في قوله:

---

(١) الخصائص (١/٣٨٧).

(٢) نحوي بصري شديد التجريد للقياس وشرح العلل (ت ١١٧هـ). انظر: الفاضل: ٥ والمعارف: ٢٣١ وأخبار النحويين البصريين: ٢٠.

(٣) خليفة أموي، تولى بعد عمر بن عبد العزيز (ت ١٠٥هـ). عيون الأخبار (٤/١٢٨).

(٤) البيتان في شرح ديوان الفرزدق (١/٢٦٢-٢٦٣) برواية (على زواحف نزجيها محاسيرِ).

(٥) طبقات فحول الشعراء (١/١٧) وأخبار النحويين والبصريين: ٢١ والموشح: ١٥٦ وخزانة الأدب (١/٢٣٨).

(٦) الموشح: ١٥٩، وعنبسة بن معدان الميساني راويه فصيح أخذ النحو عن أبي الأسود: بغية الوعاة (١/٢٣٣).

وَعَضٌّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[1]

لأنه عطف المرفوع على المنصوب[2].

ب- ورووا أن عيسى بن عمر «كان يطعن على العرب ويخطّئ المشاهير منهم مثل النابغة في بعض أشعاره وغيره»[3].

جـ- وأشار الخليل بن أحمد إلى غلط العرب في مسألة جحر الضب الخرب، فقال: «وإنما يغلطون إذا كان الآخر بِعِدَّةِ الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه حجرة ضبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثةٌ، ولأن الحجرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا»[4].

د- أما سيبويه فإنا نجده يستعمل تعبير الغلط في غير موضع من كتابه:

- قال عن العطف على اسم (إن) بالرفع وتوكيده قبل استكمال الخبر: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

... . وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا»[5].

---

(١) البيت في الإنصاف (١/١٨٨) وشرح المفصل (١/٣١، ١٠/١٠٣) والمسحت: المستأصل، والمجلف: ما ذهب أكثره.

(٢) خزانة الأدب (١/٢٣٨).

(٣) إنباه الرواة (٢/٣٧٥).

(٤) الكتاب (١/٤٣٧).

(٥) الكتاب (٢/١٥٥). والبيت لزهير أو لصرمة بن أنس الأنصاري، وصدره: (بدا لي أني لست مدرك ما مضى). المقتضب (٢/٣٣٩) والخصائص (٢/٣٥٣،٤٢٤).

- وقال عن تصغير (ناب) على (نويب): «ومن العرب من يقول في ناب: نويبٌ، فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلةٌ من الواو أكثر، وهو غلط منهم»[1].

- وذكر اللغة التي حكاها أبو الخطاب وهو قولهم: (ادْعِه) من دعوت، فيكسرون العين، وقال: «كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: (رُدِّ يا فتى)، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بَدَالِيَ أَنِّيْ لَستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا»[2].

- وقال عن همز (مصائب): «فأماقولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبةً فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة»[3].

هـ- كما أشار الفراء إلى غلط العرب، قال: «وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأةً من طيء تقول: (رثأتُ زوجي بأبيات)، ويقولون: (لبَّأْتُ بالحج) و (حلّأت السويق) فيغلطون، لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب»[4].

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٢).

(٢) الكتاب (٤/١٦٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٦).

(٤) معاني القرآن (١/٤٥٩).

و- وحكم المازني بغلط من قال من العرب (مصائب)، وعلل ذلك بعلة سيبويه السابقة[1].

ز- وأفرد ابن دريد في الجمهرة باباً دعاه (باب ما أجروه على الغلط فجاؤوا به في أشعارهم)[2].

ح- ونقل عن ابن خالويه[3] في (شرح الفصيح) أنه خطّأ ما أجازه الفراء من كسر نون (شتّان) تشبيهاً بـ(سيا ن)، وقال: «إنْ كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي»[4].

ط- وكان أبو علي الفارسي يرى إمكانية غلط العربي، ويعلل لدخول الغلط في كلامهم بأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد[5].

ي- وتابعه على ذلك ابن جني فأفرد باباً من الخصائص في أغلاط العرب[6].

---

(١) المنصف (١/٣٠٧)، وانظر: تعليل سيبويه فيما سبق ص ١٣٢.

(٢) الجمهرة (٣/٥٠٣).

(٣) الحسين ابن أحمد الهمذاني، من تلاميذ أبي بكر بن الأنباري، له (إعراب ثلاثين سورة) و (ليس في كلام العرب) وغيرها، (ت ٣٧٠هـ). انظر: معجم الأدباء (٨/٢٠٠) وشذرات الذهب (٣/٧١).

(٤) المزهر (٢/٥٠٤).

(٥) الخصائص (٣/٢٧٣).

(٦) انظر: (٣/٢٧٣)وما بعدها.

ك- وكان ابن فارس أكثر جرأة حين أورد شواهد خالف فيها الشعراء ما استقر من القواعد، وذيلها بقوله: «كله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْنَ الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود ... ومما سوى هذا مما ذكرت الرواة أن الشعراء غلطوا فيه فقد ذكرناه في كتاب (خضارة)، وهو كتاب نعت الشعر»[1].

هذا ما يتعلق باعتماد العلماء هذا المبدأ في دراستهم، أما الأمور التي ترد عليها التخطئة من العلماء الأوائل فتتردد بين نحوية وصرفية ولغوية، كعطف المرفوع على المنصوب[2]، والعطف على اسم (إن) وتوكيده بالرفع قبل استكمال الخبر[3]، وهمز نحو (مصائب)[4]، وتصغير (ناب) على (نويب)[5]، وكسر عين (ادعِه)[6] ونون (شتان)[7].

وقد سبق في أول الحديث بيان أن تخطئة العرب لا تستقيم وكونهم مصدر اللغة الذي عنه تؤخذ[8]، فكان لزاماً علينا أن نجمع بين هذا وما عرضناه من اعتماد الأوائل لمنهج التخطئة في بعض المواقف،

---

(١) الصاحبي: ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) خزانة الأدب (١/٢٣٨).

(٣) الكتاب (٢/١٥٥).

(٤) الكتاب (٤/٣٥٦) والمنصف (١/٣٠٧) والخصائص (٣/٢٧٧) والمزهر (٢/٤٩٦).

(٥) الكتاب (٣/٤٦٢).

(٦) الكتاب (٤/١٦٠).

(٧) المزهر (٢/٥٠٤).

(٨) انظر: ص ٢٩.

ولمعالجة هذا الأمر أورد الأمور التالية:

أولاً: المتمعن في مواقف العلماء السابقة يجد أن بعض ما سموه خطأً وغلطاً إنما أرادوا به التوهم وسبق الأمر إلى الذهن. والتوهم عند أهل اللغة هو تخيل الشيء وتمثله كان في الوجود أو لم يكن[١]، فبينه وبين الخطأ فرق بيّن، ومن هنا عُدَّ من مراتب العلم المرجوحة[٢]. ودليلي على إرادتهم التوهم ببعض ما يَسِمُونه بالخطأ ما يرد من إشارتهم إلى ذلك من نحو قول سيبويه «فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة (فعيلة)، وإنما هي (مُفْعِلة)[٣]». بل إنا نرى هذا متمثلاً في أكثر ما وصف بالخطأ من الأدلة، حيث يكون توهم العربي أمراً ما هو حاديه إلى مخالفة سنن القياس[٤].

ثانياً: يرى الأعلم أن مما وصف بالخطأ ما قصد إليه العربي خدمةً للمعنى، فلم يبال - من أجل صيانة المعنى - بفساد اللفظ[٥].

ثالثاً: الذي يظهر لي أن استعمال العلماء لمصطلح التخطئة والتغليط لا يعدو أن يكون نوعاً من التعبير لوصف ما كان موغلاً في الندرة ومخالفة جمهور المسموع من كلام العرب، ذلك أن المدرك من منهج النحاة العام أنه أبعد ما يكون عن رد لغة ثابتة لعربي

---

(١) لسان العرب (وهم) (١٢/٦٤٣).

(٢) الإفصاح في فقه اللغة (١/٢٣٩).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٦)، وانظر: المنصف (١/٣٠٧).

(٤) انظر: الإنصاف (٢/٥٦٥) وخزانة الأدب (١/١٢٠).

(٥) تحصيل عين الذهب (١/٢٩).

فصيح، وقد سبق تفصيل القول في ذلك[1]. وكثير مما وصف بالخطأ وسبق عرضه لعرب فصحاء يُجمع العلماء على أن لغتهم مما تبنى عليه القواعد، وإذاً سرى الشك والتخطئة إلى شيء من لغتهم لم تكن لغتهم برمتها بمعزل عن الظنة، وفي هذا إخلال بالأصول أي إخلال.

من أجل هذا كان ما يرد من تخطئة العلماء للعرب وتغليطهم ما هو فيما أراه إلا تعبير منهم -لا يخلو من شدة- عما بلغته لغتهم من إيغال في مخالفة جمهرة المسموع والقياس المتبع، ولم يريدوا ردها وإن بلغت من القلة هذا الحد[2]. هذا هو الموقف السائد للنحاة من لغات العرب[3]، ولهذا كان الوجه في الدليل المعترض عليه بخطأ قائله: إذا كان قائله ممن يحتج بكلامه أن يقتصر فيه على حفظه - ما لم يوجد شواهد كافية تسنده - ولا تبنى عليه قاعدة ما دام مخالفاً للأكثر من كلام العرب.

---

(١) انظر: ص ١٠٩.

(٢) الخصائص (١٢/٢).

(٣) حجة القراءات في منهج النحاة: ١٦٧.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

لرد الاعتراض على الشاهد بتخطئة قائله سبلٌ أبرزها:

١- إثبات صحة الدليل بورود مثيل له عن العرب الفصحاء.

٢- وهو أقوى من الأول -إيراد شواهد كثيرة كافية لخرج الدليل عن حد الشذوذ.

٣- إبطال الشبهة التي بنى عليها المعترض تخطئته للدليل.

٤- حمل الدليل على وجه صحيح من وجوه القياس.

٥- بيان مسوغ العربي المتكلم لعدوله عن القياس.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض[1]

الأول: موافقة العرب الكسائي في المسألة الزنبورية[2].

وموجزها أن الكسائي سأل سيبويه بحضرة يحيى البرمكي[3]: كيف يقول: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟) فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: لحنت، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فاحتكموا إلى نفرٍ من العرب بالباب فوافقوا الكسائي على رأيه[4].

وأبطل فريق من العلماء حجية هذه الموافقة، وخطؤوا الأعراب، وتنوعت عند هؤلاء الأسباب التي دعت الأعراب إلى الخطأ.

أ- فمن قائل: إن الكسائي واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده[5]، وأُعْطُوا على متابعته جُعْلاً، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة إلى الموافقة[6].

---

(١) أرجأت الحكم على هذه الأدلة إلى أن أنتهي من مناقشتها جميعاً دفعاً للتكرار لمّا تبيّن لي بعد المناقشة أن الحكم عليها متماثل.

(٢) موافقتهم له في مجالس العلماء: ١٠ وطبقات النحويين واللغويين: ٧١ والفهرست ٥٧ وتاريخ العلماء النحويين: ١٠٤ وتاريخ بغداد (١٢/١٠٥) ونفح الطيب (٤/٨٥).

(٣) أبو الفضل يحيى بن خالد بن برمك، مؤدب الرشيد ووزيره وأبوه من الرضاعة (ت ١٩٠هـ) انظر: البداية والنهاية (١٠/٢٠٤) وتاريخ بغداد (١٤/١٢٨).

(٤) انظر: المراجع الواردة في تخريج المسألة.

(٥) تاريخ بغداد (١٢/١٠٥) ووفيات الأعيان (٣/٤٦٤) ونفح الطيب (٤/٨٥).

(٦) الإنصاف (٢/٧٠٤) ومغني اللبيب: ١٢٢ وائتلاف النصرة: ٦٦ وشذرات الذهب (١/ ٢٥٣).

ب- ومن قائل إن هؤلاء الأعراب ممن كان البصريون يهدرون ما يجرى على ألسنتهم، وإن كان الكسائي وأصحابه يقومون بهم ويأخذون عنهم[١].

ج- وقال بعضهم: إنهم علموا منزلة الكسائي عند السلطان فوافقوه[٢].

د- وقال آخرون: إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا النصب، لأن لسان العربي يسبق إلى الصواب، فأتوا برجلٍ يقول: قال سيبويه كذا، وقال الكسائي كذا، فالصواب مع من منهما؟ فيقول العربي: مع الكسائي[٣]. وإنّ سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به[٤].

وهذا يرجع إلى السبب الأول لولا أن هذه الرواية ذكرت أن العربي لم ينطق بالنصب. ومما يجاب به عن هذا الاعتراض:

١- أن أبا زيد الأنصاري قد حكى النصب في هذه العبارة عن العرب، وهو قولهم: (قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزّنْبُورِ، فإذا هُوَ إياها)[٥].

٢- قولهم: إن الكسائي قد واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده قولٌ حاول بعض العلماء رده فقال: «وهذا قول لا يعرج عليه،

---

(١) إنباه الرواة (٢/٣٥٩) ومعجم الأدباء (١٦/١٢١).

(٢) مغني اللبيب: ١٢٢.

(٣) وفيات الأعيان (٣/٤٦٤).

(٤) مغني اللبيب: ١٢٢-١٢٣ وشذرات الذهب (١/٢٥٣).

(٥) الإنصاف (٢/٧٠٤) وإنباه الرواة (٢/٣٥٩).

لأن مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين»[1]، والمنصف لا يقنعه هذا الرد، لأن المواطأة إذا دبرت بليل-كما ذكر- فإنما يقصد المتواطئون أن لا يعلم بها أحد، «ولماذا يسيء الظن بالمتآمرين فيتهمهم بالغفلة وقلة التحرز، حتى يشتهر أمرهم هنا وهناك، ويذيع خبرهم في الناس من جميع الطبقات»[2].

نعم فإنه لا يسوغ أن يرمى الكسائي بمثل هذه التهمة مع علمه وفضله، وقد قال أبو زيد فيه: «ما جربت علَى الكسائي كذبةً قط»[3]، لكنه لا يرى بعيداً كما قال بعضهم أن يتكلف ذلك متكلفٌ من بعض أنصاره ومريديه[4].

فردّ تهمة المواطأة أمرٌ تعوزنا فيه أدلة كافيه لا نملكها، وبخاصة أنه قد تتالى في ترديد حقيقتها - وإن اختلف تصوير وقائعها - جلةٌ من العلماء والرواة، لا من النحويين فحسب، بل من المؤرخين أيضاً، مما يجعل عزو هذه التهمة إلى العصبية المذهبية عند البصريين أمراً يحتاج إلى تريث في مقابل هذه الروايات الكثيرة.

أما كون الأعراب الذين شهدوا في هذه الحادثة ممن كان البصريون يهدرون لغتهم ولا يعتدون بها في الاحتجاج فإن هذا فيما أراه لا يطعن في احتجاج الكوفيين بلغتهم، فكما أن للبصريين منهجاً اختطوه في الاحتجاج فللكوفيين منهج كذلك، إذ رأوا لغة هؤلاء تمثل

(١) تاريخ بغداد (١٢/١٠٥).

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١١١.

(٣) معجم الأدباء (١٣/١٨٩).

(٤) سيبويه إمام النحاة: ١١٢.

فصيحاً لا يصح إغفاله من كلام العرب، وبخاصة حين رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع، وكانوا يعتدون بالقراءات اعتداداً كبيراً، ويعدونها من مصادرهم المهمه، وإذا رجعنا إلى الروايات التي تتهم الأعراب الشهود بضعف اللغة وفسادها وجدناها مصدرة بقولهم: «قال أصحاب سيبويه»[١]. فالقائل هم البصريون، وهم يصدرون في ذلك عن مبادئهم في الاحتجاج، وهذه سنة معروفة عند العلماء، قال أبو عثمان المازني: «دخلت بغداد، فَأُلْقِيَتْ عليّ مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم»[٢]. إذاً فكلٌّ يصدر عن مبادئه في الاحتجاج، ويؤيد هذا أن سيبويه قال للكسائي في بعض الروايات: «أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا هو هي»[٣] فأجابه الكسائي بأنه نقل الوجهين عمن يراهم حجة هو أيضاً.

وفي بعض روايات المسألة إشارة إلى أن الأعراب «حضر منهم خلقٌ كثير... فلما وقعت المسألة في أسماعهم تكلم بها بعضهم بالنصب، وبعضهم بالرفع، فلما كثر النصب أطرق سيبويه»[٤]، فالأعراب الشهود كثير، وقد نطق بعضهم بالنصب وبعضهم بالرفع، وكثر المتكلمون بالنصب، وإذا أخذنا بهذه الرواية فإنها تضعف قول من قال: إنهم لم ينطقوا النصب، بل قالوا: القول قول الكسائي، لأن لسان العربي يسبق إلى الصواب[٥]. ثم إنا لو قبلنا ذلك لم نسلم بتعليله.

---

(١) إنباه الرواة (٢/٣٥٩) ومعجم الأدباء (١٦/١٢١).

(٢) مغني اللبيب: ١٢٤-١٢٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٦٩-٧٠.

(٤) تاريخ بغداد (١٢/١٠٥).

(٥) وفيات الأعيان (٣/٤٦٤).

فالعربي لا يعدل عن الصواب إذا تكلم على حال سليقته، أما أن يقصد إلى النطق بالخطأ فأحسب أن ذلك ميسور له دون ريب.

٣- دلت النصوص الواردة على صحة ما ذهب إليه سيبويه، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ﴾[١]، وقوله: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾[٢] بالرفع فيهما ولم يرد عن الفصحاء النصب في مثل هذا[٣].

٤- بقيت أن الإشارة إلى أن العلماء ذكروا لرواية النصب وجوهاً من التأويل تجري فيها على سنن الصحيح من القياس[٤]، أهمها:

أ- انه مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ونظيره قراءة: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[٥] بالنصب، أي نوجد عصبةً أو نرى عصبةً[٦].

ب- أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، ويشهد له قراءة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٧] ببناء الفعل للمفعول[٨].

---

(١) سورة الأعراف، الآية : (١٠٨) ، وسورة الشعراء، الآية (٣٣).

(٢) سورة طه، الآية : (٢٠).

(٣) مغني اللبيب: ١٢٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ١٢٥-١٢٦.

(٥) سورة يوسف: الآية : (١٤) وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم أقف عليهما في غير المغني: ١٢٦.

(٦) مغني اللبيب: ١٢٥-١٢٦.

(٧) سورة الفاتحة : الآية (٥). وهي بالياء (يُعْبَدُ) قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط (١/ ٢٣).

(٨) مغني اللبيب: ١٢٥.

الثاني: قول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّٰهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[1]

استشهد به سيبويه على مجيء خبر (ما) مقدماً منصوباً بقلة شديدة[2].

واعترض بعضهم على البيت بأن الفرزدق تميمي، وليس من لفضه إعمال (ما) سواء تقدم الخبر أو تأخر، فلما استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره، فلم يكن في ذلك حجة[3].

ويُنقض هذا الاعتراض بما يلي:

١- أن من العلماء من نص على أن عمل (ما) مع تقدم خبرها لغة لبعض العرب[4].

٢- ذكر الأعلم مسوغاً لعدول الفرزدق عن القياس، وهو «أنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك، فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه، وذلك أنه لو قال: (وإذ ما مثلُهم بشر) بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب (ما مثلُك أحدٌ) إذا نفيت عنه

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٧٦/١) والمقتضب (١٩١/٤) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٠٦، والمخصص (١٦٠/١٦) والأحاجي النحوية: ٦٧ والمقرب (١٠٢/١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٣٧/١).

(٢) الكتاب (٦٠/١)، وانظر: المراجع الواردة في تخريج الشاهد.

(٣) الأحاجي النحوية: ٦٧ وأسرار العربية: ١٤٧ وأوضح المسالك (٢٨٢/١) والمقاصد النحوية (٩٨/٢) والتصريح (١٩٨/١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٣٨/١) وخزانة الأدب (١٣٤/٤).

(٤) أسرار العربية: ١٤٧.

الإنسانية والمروءة، فإذا قال: (ما مثلَهم بشر) بالنصب لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم، فتأمله تجده صحيحا»[1].

ولم يرتض ابن هشام هذا التعليل، لأن السياق يعين الكلام للمدح[2]، والوجه ما قال، إذ القصيدة كلها في مدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله[3].

٣- ذكر العلماء للنصب تأويلات تجريه على القياس، لكنها تخرجه عن أن يكون شاهداً لمسألة إعمال (ما) مع تقدم خبرها، منها أن يكون (مثلَهم) مبتدأ، وفتحته بناء لإبهامه ولإضافته لمبني[4].

الثالث: قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ[5]

الرابع: قول عامر بن جوين الطائي[6]:

---

(١) تحصيل عين الذهب (١/٢٩).

(٢) تخليص الشواهد: ٢٨٣.

(٣) خامس الخلفاء الراشدين، ونشأ في المدينة وتولى إمرتها، ولي الخلافة سنة (٩٩هـ) (ت ١٠١هـ). انظر: المعمرون والوصايا: ١٦٤ وأسماء المغتالين: ١٨٠ والكامل في التاريخ (٤/ ١٥٢).

(٤) تخليص الشواهد: ٢٨٣ وانظر فيه تأويلات أخرى وفي المقتضب (٤/١٩١-١٩٢) وأسرار العربية: ١٤٦-١٤٧، لكنها لم تخل من ضعفٍ ذكره ابن هشام.

(٥) البيت لطرفة في ديوانه: ٣٢ والكتاب (٣/٩٩، ١٠٠) وسر صناعة الإعراب (١/٢٨٥) وشرح المعلقات السبع: ٦٠ وشرح أبيات سيبويه والمفصل: ١٢٣/ب، ١٦٠/ب، ١٩٩/ أ، ٢٢١/ب.

(٦) شاعر جاهلي فارس معمر، عاصر أمرئ القيس، وقتله بعضُ بني كلب. المعمرون والوصايا: ٥٣ وأسماء المغتالين: ٢٠٩.

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِيَ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[1]

يُستدل بهما على ما ذهب إليه الفراء والمبرد وأبو بكر بن الأنباري من أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بدل[2].

أ- وردّ التبريزي[3]، الاستشهاد ببيت طرفة، وذكر أن «هذا عند البصريين خطأ، لأنه أضمر ما لا يتصرف وأعمله، فكأنه أضمر بعض الاسم»[4].

ب- وحملهما أبو البركات على أنهما من باب التوهم المؤدي إلى الغلط، فقد توهم الشاعر أنه أتى بـ(أنْ)، فنصب على طريق الغلط، كما قال الشاعر:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيْرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[5]

---

(١) البيت في الكتاب (٣٠٧/١) والأغاني (٩٥/٩) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٣٧/١) وفرحة الأديب: ٨٢،٨٠ وتحصيل عين الذهب (١٥٥/١) والخباسة: بضم الخاء وفتح الباء: الغنيمة. ونهنهت نفسي: كففتها وزجرتها.

(٢) ذكر أبو البركات أن هذا الرأي للكوفيين، وزن المانعين له البصريون، الإنصاف (٢/ ٥٥٩-٥٦٠) وهذا غير دقيق، فممن قال به المبرد وهو بصري ولم يشتهر المنع إلا عن الأخفش، في حين شاركه ثعلب من الكوفيين. انظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٥/٣) والمقتضب (١٣٦،٨٥/٢) ومجالس ثعلب (٣١٧/١) وشرح القصائد السبع الطوال: ١٩٣.

(٣) يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، إمام في اللغة والأدب، له (شرح الحماسة) و (شرح المفضليات) وغيرها. (ت ٥٠٢هـ) انظر: الفلاكة والمفلوكون: ٦٦.

(٤) شرح القصائد العشر: ١٣٢.

(٥) ينسب البيت إلى الأحوص الرياحي وإلى الفرزدق في الكتاب (٣٠٦،١٦٥/١، ٢٩/٣) والحيوان (٤٣١/٣) والخصائص (٣٥٤/٢) وأمالي السهيلي: ٨٥.

وقال:

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا

فجر (ناعب) و (سابق) توهماً أنه قال: (ليسوا بمصلحين) و (ولست بمدرك ما مضى) فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً[1].

وكأنه توهم في الشاهد الثاني أنه قال: (كدت أن أفعله) لأنهم قد يستعملون (أن) مع (كاد) في ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[2]

«فأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع (كاد)، ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح»[3].

ومما يرد به هذا الاعتراض:

١- أن قول التبريزي لا يستقيم لكثرة ما ورد عن العرب من الأفعال المضارعة المنصوبة بأن مضمرة[4]، كقوله:

وَهَمَّ رِجَالٌ يَشْفَعُوْا لِيْ فَلَمْ أَجِدْ ... شَفِيْعاً إلَيْهِ غَيْرَ جُوْدٍ يُعَادِ لُهُ[5]

---

(١) الإنصاف (٢/٥٦٥).

(٢) الرجز لرؤبة في الكتاب (٣/١٦٠) والمقتضب (٣/٧٥) وتحصيل عين الذهب (١/٤٧٨) وأسرار العربية: ١٢٩ وشرح المفصل (٧/١٢١). ويمصح: أي يذهب. يصف منزلا.

(٣) الإنصاف (٢/٥٦٥-٥٦٧).

(٤) انظر: همع الهوامع (٤/١٤٣).

(٥) البيت للفرزدق، وهو في همع الهوامع (٤/١٤٣) والدرر اللوامع (٢/١٢).

وحُكي من كلامهم: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) و (مُرْهُ يَحْفِرَهَا)[1]، وقرئ: «تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ»[2] وقُرئ كذلك: «وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ»[3].

٢ - ما ذهب إليه أبو البركات من قياس بيت طرفة على البيتين اللذين أوردهما لا يسلم له، لأنه قياس مع الفارق، ففي البيتين توهم الشاعر أنه قال (بمصلحين) و (بمدرك)، فعطف (ناعب) و (سابق) عليهما، ولكن طرفة يبعد أن يتوهم أنه أتى بـ(أن) مع (أحضر) وقد جاءت عبارة (وأن أشهد) بعده لا قبله.

نتيجة المناقشة:

يَبْدُرُ أن ما وُسِمَ بالغلط من الأدلة لم يرد له عن العرب شواهد كافية ترقى به إلى مستوى القياس عليه، وهو ما يؤكد ما قدمناه من قبل أن مصطلح الغلط والخطأ الذي يستعمله بعض العلماء في شأن شيء من الأدلة إنما يريدون به شاهداً خرج عن الجمهور الشائع من كلام العرب.

ومن هنا جاز أن نحكم على المسائل التي دلت عليها هذه الأدلة وهي:

١- نصب ثاني الضميرين في المسألة الزنبورية.

٢- تقديم خبر (ما) على اسمها منصوباً.

٣- النصب بـ(أن) محذوفةً من غير بدل.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٩٩).

(٢) سورة الزمر: الآية (٦٤). انظر: البحر المحيط (٧/٤٣٩).

(٣) سورة البقرة: الآية (٣٠). وهي قراءة الأعرج وابن هرمز. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/٢٧٥) والبحر المحيط (١/١٤٢).

بقصـرها على السمـاع وأن لا يقاس عليها لافتقارها إلـى الشواهد الكثيرة التي تؤهلها لأن يقام لها قاعدةٌ من قواعد القياس.

الفصـــل الثـالـث:

الاعتراض على النقل بكونه مصنوعا:

- قضية الوضع في الشواهد النحوية.
- أمارات الصنعة.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض.

توطئــة:

صنعـة الدليل هي أن يضـعـه غـيـر الفصـيح الذي ينسب الشـاهد إليه، والمعترض يجعل ذلك حجة لإسقاط الاستدلال بالشاهد.

والحكم بقوة هذا الاعـتراض أو بضعفـه يتوقف على دراسة مسألة الوضع والموقف منه بصفة عامة ليتّسم البحث بالعلمية والوضوح.

الوضع في كلام العرب:

مسألة الوضع والانتحال في شعر العرب وأخبارهم وآثارهم قضية كبيرة حازت اهتمام جلة من الباحثين، وتنوعت مشاربهم ومقاصدهم في بحثها، وكانت مرتعا ممرعاً لكثير من المغرضين الناقمين على تراث هذه الأمة ومعتقداتها، وتباينت نحوها الردود شدة وضعفاً، واندفاعاً وتؤدة، وكُتبت في هذه القضية بحوث قيمة[١].

ولا يسمح المجال بنقل ما قالوه وتكريره، لكن تحسن الإشارة إلى أن قضية وجود الوضع من حيث المبدأ لها أصل صحيح، لكنه قليل نادر إذا قسناه إلى تراث العربية الضخم وآدابها المتشعبة الصحيحة، والعلماء والرواة على اختلاف عصورهم يقرون بمبدأ وجود المصنوع لكنهم لا يشتطون فيه، ولا تأخذهم المبالغة أشواطاً بعيدة:

فمنذ القرن الثاني قال الخليل بن أحمد: «إن النحارير[٢] ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت»[٣].

وقال خلف الأحمر:[٤] «أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها:

---

(١) انظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ٣٢١-٤٢٨ ونقض كتاب الشعر الجاهلي: ١٢٧-٢٨٤.

(٢) جمع نحرير، وهو الحاذق الماهر العاقل المجرب: لسان العرب (نحر) (١٩٧/٥)، ومراده الرواة المتمكنون ذوو الخبرة والدراية.

(٣) الصاحبي: ٦٣ والمزهر (١٧١/١).

(٤) راوية شاعر بصري، عالم بالأدب (ت ١٨٠هـ). الشعر والشعراء (٧٨٩/٢) ومراتب النحويين: ٤٦ وطبقات النحويين واللغويين: ١٧٧.

خَيْلٌ صِيَامٌ وخيلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ القَتَامِ وأُخْرَى تَعْلُكُ اللُّجُمَا»[1]

وأنشد أبو عبيدة[2] القصيدة المنسوبة إلى هند ابنة النعمان[3]، ومنها:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ بَكْراً رَسُولاً فَقَدْ جَدَّ النَّفِيْرُ بِعَنْقَفِيْرِ

وذكر أنها مصنوعة[4].

ومن الأمور التي أسس ابن اسلام كتابه (طبقات فحول الشعراء) عليها أن «في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير، لا خير فيه، ولا حجة في عربيته»[5].

هذا ولما نجاوز القرن الثالث بعد، كما لم نعرض لتلك الحوادث الخاصة التي ترد في كتب اللغة والمجالس والنقد من نبز شاهد أو قصيدة بالصنعة، أو اتهامٍ لراوية بأنه ممن يصنعون الشعر ويلحقونه بالأوائل[6]، وهو الأمر الذي دعا السيوطي أن يفرد لهذا الأمر النوعَ

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: ١٦٣ والمزهر (١/١٧٧).

(2) معمر بن المثنى التيمي، عالم بالأنساب والأيام واللغة، كثير الرواية (ت ٢١٣هـ). انظر: أخبار النحويين البصريين: ٥٣ وتهذيب التهذيب (١/٢٤٧).

(3) هند بنت النعمان بن المنذر اللخمية، فصيحة نبيلة، ترهبت بعد حبس كسرى لأبيها (ت نحو ٧٤هـ) انظر: رغبة الآمل (٤/٢٠٢).

(4) المزهر (١/١٨٠).

(5) طبقات فحول الشعراء (١/٤).

(6) انظر مثلاً: النوادر في اللغة: ١٦٤ وطبقات فحول الشعراء (١/٤٦-٤٩) والحيوان (٦/٢٧٩-٢٨١) والكامل في اللغة والأدب (١/٣٣،٢١٣-٢١٤) ومراتب النحويين: ١٤،٤٧ وإعراب ثلاثين سورة: ١٧٩ ودرة الغواص: ٢٠١ ونزهة الألباء: ٥٨ والمقاصد النحوية (١/٢٤٧، ٤/٣٥٤) وهمع الهوامع (٤/١٦٦،١٨٣) والاقتراح: ٦٠ وخزانة الأدب (١٠/٣٦٠) وتنزيل الآيات: ٣٢٣.

الثامن من المزهر، ودعاه (معرفة المصنوع)[1].

وسأومئ إلى أبرز ما وقفت عليه من أسباب الوضع في الشعر العربي عامة وإن تباينت في أهميتها:

١- العصبية القبلية والرغبة في رفعة العشيرة، ذلك أن أقواماً استقلوا شعر شعرائهم وما سلف من وقائعهم، «فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم»[2].

٢- نصرة المذهب الديني أو الاتجاه الفكري، وهذا يدفع في حالات قليلة إلى أن يوجه بما يضعونه من شعر يؤيده، قال ابن قتيبة:[3] «وفسروا القرآن بأعجب تفسير، يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم، ويحملوا التأويل على نحلهم، فقال فريق منهم في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[4]: أي علمه، وجاؤوا على ذلك بشاهد لا يعرف، وهو قول الشاعر:

... ... وَلاَ يُكَرْسِئُ عِلْمَ اللهِ مَخْلُوقُ

كأنه عندهم: ولا يعلم علم الله مخلوق»[5].

٣- مسامرة الملوك والأمراء والسهر عندهم، وربما يُرى سبباً غريباً، لكنه باب من أبواب وضع الشعر كما تحكي ذلك قصص مجالس

---

(١) (١/١٧١-١٨٣).

(٢) طبقات فحول الشعراء (١/٤٦) والمزهر (١/١٧٤).

(٣) أبو محمد عبدالله بن مسلم القتيبي الدينوري لغوي أديب راوية (ت ٢٧٦هـ). انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢٠٠ وإنباه الرواة (٢/١٤٣) ووفيات الأعيان (٣/٤٢).

(٤) سورة البقرة : الآية (٢٥٥) .

(٥) تأويل مختلف الحديث: ٦٧ .

الخلفاء والأعيان، ذلك أن الرواة ربما نفد ما في جعبتهم من شعر وأخبار فنسجوا على نهج ما يروونه شيئاً يكثر به الحديث، وتزجى به الأوقات ومجالس السمر. روى ابن سلام البيتين المنسوبين للبيد[1]، وهما قوله:

بَاتَتْ تَشَكَّى إِلَيَّ النَّفْسُ مُجْهِشَةً   وَقَدْ حَمَلْتُكِ سَبْعاً بَعْدَ سَبْعِيْنِ

فَإِنْ تَعِيْشِيْ ثَلاثاً تَبْلُغِيْ أَمَلاً   وَفِيْ الثَّلاثِ وَفَاءٌ لِلثَّمَانِيْنِ[2]

ثم قال ابن سلام: «ولا اختلاف في أنْ هذا مصنوعٌ تكثّر به الأحاديث، ويستعان به على السهر عند الملوك، والملوك لا تستقصي»[3].

الوضاعون:

لو سلّم الباحث بكل رواية ترد في وصف عالم أو راوية بصنع الشعر أو الزيادة في شعر غيره لكان عليه أن يورد قائمة طويلة من الوضاعين فيها بعض العلماء الأجلاء والرواة الثقات، ولكنه ملزم في الوقت ذاته أن لا يصرف النظر عن بعض الرواة الذين كثرت الروايات عنهم بصنع الشعر والزيادة فيه مثل:

أ- خلف الأحمر: ذكروا أنه لم يُر أحدٌ قط أعلم بالشعر والشعراء منه[4]، لكنه في الوقت نفسه «به يضرب المثل في عمل الشعر،

---

(١) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري: شاعر مخضرم صحابي من أصحاب المعلقات (ت ٤١هـ). الشعر والشعراء (٢٧٤/١) والأغاني (٩٠/١٤) والمؤتلف والمختلف: ١٧٤.

(٢) البيتان في شرح ديوان لبيد: ٣٥٢ برواية (سبعينا) و (للثمانينا).

(٣) طبقات فحول الشعراء (٦٠/١-٦١).

(٤) مراتب النحويين: ٤٧ والمزهر (١٧٧/١).

وكان يعمل على ألسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه... فلما تقرّأ ونسك خرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس، فقالوا له: أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم[1]»، وقد أورد العلماء أبياتاً كثيرة رموا خلفاً بصنعتها، أو صرحوا بترددهم بين نسبتها إلى من عزيت إليه أو إلحاقها بما وضعه خلف الأحمر على شعر الشاعر[2].

ب- حماد الراوية[3]: قال عنه ابن سلام: إنه أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها، «وكان غير موثوق به، وكان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار»[4].

ج- وهناك من تذكر له الحادثة والحادثتان في صنع الشعر، ولكن لا يبلغ مبلغ خلفٍ وحماد:

* من هؤلاء قطرب محمد بن المستنير، قالوا عنه: «كان متهماً في

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١٦٢-١٦٣ وتحصيل عين الذهب (٣٤٤/١) ودرة الغواص: ٢٠١ ونزهة الألباء: ٥٨ ووفيات الأعيان (٣٧٩/٢) والتعليقة: ١٠٣/١أ والاقتراح: ٦٠ والمزهر (١٧٦/١-١٧٩).

(٣) حماد بن سابور بن المبارك، عالم بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها، ديلمي الأصل (ت ١٥٥هـ). انظر: (٦ - ٧٠) ولسان الميزان (٣٥٢/٢)..

(٤) طبقات فحول الشعراء (٤٨/١) والمزهر (١٧٥/١) وانظر: أبياتاً وقصائد اتهم حماد بوضعها في طبقات فحول الشعراء (٤٨/١-٤٩) والأغاني (٨٩/٦-٩١) والمزهر (١/ ١٧٥-١٧٦).

رأيه وروايته عن العرب»[١]، وقال عنه يعقوب بن السكيت:[٢] «كتبت عن قطرب قمطراً، ثم تبينت أنه يكذب في اللغة، فلست أذكر عنه شيئاً»[٣].

* ومنهم أبان بن عبد الحميد اللاحقي[٤] الذي ذكروا أنه صنع البيت:

حَـذِرٌ أُمُـوراً لا تَضِـيْـرُ وآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأقْدَارِ[٥]

حين سأله سيبويه هل يحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعِل)[٦].

* ومنهم المفضل الضبي، وقد نسب إليه أبو عبيدة وضع قوله:

أَيَّ قَلُوْصٍ رَاكِبٍ تَـرَاهَـا

طَارُوا عَلَيْـهِنَّ فَـشُلْ عَـلاهَـا

وَاشْـدُدْ بِمَـثْنَى حَـقَبٍ حَـقْـوَاهَا

---

(١) تهذيب اللغة (١/٣٠).

(٢) كوفي عالم باللغة والشعر والرواية عن العرب قتله المتوكل سنة (٢٤٤هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/٣٤٩).

(٣) نور القبس: ١٧٨ وبغية الوعاة (١/٢٤٣).

(٤) شاعر بصري عباسي، ذو صلة بالبرامكة، وقد نظم لهم (كلية ودمنة) (ت ٢٠٠) انظر: خزانة الأدب (٨/١٧٣-١٧٦).

(٥) البيت في الكتاب (١/١١٣) والمقتضب (٢/١١٦) وتحصيل عين الذهب (١/٥٨) وشرح المفصل (٦/٧١).

(٦) المزهر (١/١٨٠) وخزانة الأدب (٨/١٦٩) وسيأتي تحقيق قضية هذا الشاهد ص ١٤٢-١٤٧.

نَاجِيَـةً وَنَاجِيـاً أَبَـــاهَـــــــا[1]

فـقــال لسـائله عن هذا الشـعــر: «انقط عليــه، هذا من قــول المفضل»[2].

* ومنهم ابن داود بن متمم بن نويرة، وقد قدم البصرة فسألوه عن شعـر أبيـه متمم، فلما نفذ شعـر أبيـه جعل يزيد في الأشـعـار ويصنعهـا لهم، وإذا كـلامٌ دون كـلام متمم، فكان يحتذي كلامـه ويذكر المواضع التي ذكرها والوقائع التي شهدها، فلما توالى منه ذلك علموا أنه من عنده.[3]

* ومنهم أبو عمـر المطرز المعروف بالزاهد،[4] غـلام ثعلب، وكـان جماعة من العلماء ينسبونه إلى التزيد،[5] وسئل عنه أبو سعيد السيرافي: أكان يتهم في اللغة؟ قال: «كيف لا يتهم من يكذب»[6]. ويقال: إنه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة، فلذلك الإكثار نسب إلى الكذب[7]. وكان البويهيون قد قلدوا شرطة بغداد لغلام

---

(١) تنسب الأبيات لرؤبة ولأبي النجم ولبعض أهل اليمن، وهي في النوادر في اللغة: ١٦٤،٥٨ والخصائص (٢/٢٦٩) وشواهد التوضيح: ٩٨. والحقب: حبلٌ يشد به الرحل إلى بطن البعير.

(٢) النوادر في اللغة: ١٦٤.

(٣) طبقات فحول الشعراء (١/٤٧-٤٨) والمزهر (١/١٧٥).

(٤) حافظ للغة ذو عقل وفضل، له (فائت الفصيح) و (فائت العين) وغيرها. (ت ٣٤٥هـ) إنباه الرواة (٣/١٧١).

(٥) الفهرست: ٨٢.

(٦) البصائر والذخائر (٢/٢/٣١٨).

(٧) إنباه الرواة (٣/١٧٢).

اسمه (خواجا)، فبلغ أبا عمر الزاهد الخبر، وكان يملي كتاب (الياقوتة) «فلما جلس للإملاء قال: اكتبوا ياقوتة خواجا، الخواج في أصل لغة العرب الجوع، ثم فرّع على هذا باباً وأملاه، فاستعظم الناس ذلك من كذبه، وتتبعوه في كتب اللغة»[1].

وقد جاءت روايات منفردة تنسب وضع الشعر في حادثة خاصة إلى بعض العلماء الثقات كأبي عمرو بن العلاء، فرووا أنه قال عن بيت الأعشى:

فَأَنْكَرَتْنِيْ وَمَا كَانَ الَّذِيْ نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوَادِثِ إلاّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا

«أنا الذي زدت هذا البيت في شعر الأعشى إلى آخره فذهب، فأتوب إلى الله منه»[2]، وفي رواية عنه في علته التي مات فيها أنه قال: «والله ما كذبت فيما رويته حرفاً قط، ولا زدت فيه شيئاً إلا بيتاً في شعر الأعشى فإني زدته»[3] وذكر البيت.

وقد سعى بعض العلماء العصريين إلى نفي أن يكون أبو عمرو قد قال شيئاً من ذلك، واستند في ذلك إلى مستندين:

أحدهما: أن أبا عمرو كان رجلاً صالحاً ولم يعرف له الأصمعي[4] إلا بيتاً واحداً هو قوله:

---

(١) إنباه الرواة (٣/١٧٢-١٧٣).

(٢) مجاز القرآن (١/٢٩٣) ومراتب النحويين: ١٤.

(٣) مجالس العلماء: ٢٣٥ والخصائص (٣/٣١٠) ونور القبس: ٣٣-٣٤.

(٤) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، إمام في اللغة والشعر من أهل البصرة (ت ٢١٦هـ). انظر: أخبار النحويين البصريين: ٤٥-٤٦ وطبقات النحويين واللغويين: ١٨٣.

وَإِنَّ امْــرَأً دُنْيَــاهُ أَكْــبَــرُ هَمِّــهِ   لَمُسْتَمْسِكٌ مِنْهَا بِحَبْلِ غُـرُوْرِ

والثاني: أن بيت الأعشى قد عزي وضعه في العقد الفريد إلى حماد[1]. أما صلاح أبي عمرو فقد أجمع عليه العلماء والرواة، فقد كان «من الورع بمكان»[2]، كما «كان رجلاً صالحاً»[3] ثقة حتى إن الرجل ليوصي الرجل يقول:

«خذ قراءة أبي عمرو، فيوشك أن تكون إسناداً»[4]، ويكفي فيه قول يونس بن حبيب: «لو قسم علم أبي عمرو - رحمه الله - وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا، والله لو رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم لسره ما هو عليه»[5].

وأما قول الأصمعي إنه لم يسمع عنه إلا بيتاً واحداً فهو لا يمنع أن يكون قال أبياتاً أخرى دون علم الأصمعي. فقد رووا له شعراً، منه قوله:

هَبَّتْ تَلُوْمُ وَمَا أَحْدَثْتُ مِن حَدَثٍ   إلاّ وِلُوْعــاً تَلافَــاهُ بِتَــأْنِيْبِ

إِنْ تَحْمِلِيْنِي عَلَى مَا لَسْتُ رَاكِبَهُ   فَقَدْ أَرَدْتِنَّ كَيْداً بِابْنِ يَعْقُوْبِ[6]

وقوله:

---

(١) نقض كتاب في الشعر الجاهلي: ٢٧٦-٢٧٧. وانظر: العقد الفريد (٣٠٧/٥).

(٢) مجالس العلماء: ٢٣٥.

(٣) مراتب النحويين: ١٤.

(٤) مراتب النحويين: ١٥.

(٥) نور القبس: ٣٧.

(٦) نور القبس: ٣٣.

تَرَى المَرْءَ يَبْكِيه الَّذي عَاشَ بَعْدَهُ وَمَوْتُ الّذِي يَبْكِي عَلَيْه قَرِيْبُ

يُحِبُّ الفَتَى المَالَ الكَثِيْرَ وَإنَّمَا لِنَفْسِ الفَتَى مِمّا يُحِبُّ نَصِيْبُ[١]

بل إن البيت اليتيم الذي لم يسمع الأصمعي من أبي عمروٍ غيره أنشده أبو العباس ثعلب للشويعر الحنفي[٢] مع اختلاف يسير في صدره هكذا:

وَإنَّ الذِيْ يُمْسِيْ وَدُنْيَاهُ هَمُّهُ لَمُسْتَمْسِكٌ مِنْهَا بِحَبْلِ غُرُوْرِ[٣]

أما نسبة وضع البيت في العقد إلى حمّاد فإن رواية يونس[٤] وأبي عبيدة[٥] وأبي الطيب[٦] أوثق منها - كما يقول الرافعي[٧] - وأصح.

إن هذه الرواية التي يذكر أبو عمرو فيها أنه لم يزد في شعر العرب إلا بيتاً واحداً لا تدل إلا على أمانة أبي عمرو الثابتة بأجماع الرواة، ولقد فصل أبو الفتح بن جني القول في هذه القضية هكذا، فبعد أن ذكر قول أبي عمرو السابق قال: «أفلا ترى إلى هذا البدر

---

(١) نور القبس: ٣٤.

(٢) هانيء بن توبة بن سحيم بن مرة، شاعر شيباني. انظر: المؤتلف والمختلف: ١٤٢.

(٣) المؤتلف والمختلف: ١٤٢.

(٤) مجاز القرآن (١/٢٩٣).

(٥) مجاز القرآن (١/٢٩٣) ومجالس العلماء: ٢٣٥.

(٦) مراتب النحويين: ١٤، وهو عبد الواحد بن علي الحلبي، له (مراتب النحويين) و (الإبدال) و (والأضداد) و (المثنى). قتل في حلب سنة (٣٥١هـ) بغية الوعاة (٢/١٢٠).

(٧) تاريخ آداب العرب (١/هامش ص ٣٦٨)، وهو أديب شارع كاتب مُحْدث، أصيب بالصمم صغيراً، له (تاريخ آداب العرب) و (تحت راية القرآن) وغيرها. (ت ١٣٥٦هـ). انظر: المنتخب من أداب العرب (١/٥٥) ومعجم المطبوعات: ٩٢٦.

الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلّصه من تبعات هذا العلم وتحرجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوّبه، حتى إنه لما زاد فيه - على سعته وانبثاقه وترامية وانتشاره - بيتاً واحداً وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنواناً على توفيق ذويه وأهليه»[1].

---

(١) الخصائص (٣/٣١٠).

قضية الوضع في الشواهد النحوية

لم يكن حديثنا السابق حول الوضع في الشعر إلا تمهيداً ننطلق منه إلى درس مسألة الصنعة في شواهد الشعر النحوية والصرفية واللغوية، ولما كانت هذه الشواهد جزءاً من الشعر الذي أصيب طرفٌ منه يسير بداء الصنعة فقد امتد إليها شيء من هذه الآفة، بل لقد وجدت أسبابٌ خاصة دعت على نطاق ضيق إلى نوعٍ من صنعة الشواهد والزيادة فيها، ومنها:

١- الانتصار للمذهب النحوي:

إذا ابتعدنا عن المبالغة والشطط الذي يجنح إليه بعض الكتاب في تهويل ما يجره هذا الانتصار للرأي من صنعةٍ للشواهد فإنه لا ينبغي إنكار حالات قليلة لنحاة ورواة «يضعون البيت الواحد والأبيات القليلة مما لا تفتضح صنعته، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر»[١]. ولا نعدم مثل هذه الشواهد القليلة التي نص الرواة والعلماء على أنها من صنعة بعض النحويين[٢].

٢- رغبة الرواة في إرضاء العلماء ونيل الحظوة عندهم:

ويوضح ذلك ما سبق ذكره من روايتهم قول اللاحقي: سألني سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعِل)؟ قال: فوضعت له هذا البيت:

---

(١) تاريخ آداب العرب (٣٦٧/١). وانظر: ضحى الإسلام (٢٨٣/٢).

(٢) انظر: النوادر في اللغة: ٣١-٣٢ والكتاب (٦١/٣) وتحصيل عين الذهب (٤٣٤/١) وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٠.

حَــذِرٌ أُمُــوْراً لا تَضِــيْــرُ وَآمِنٌ   مَـا لَيْسَ مُنْجِـيَـهُ مِنَ الأَقْـدَارِ[1]

وبصرف النظر عما في قول اللاحقي هذا من مغامز كثيرة تضعفه سيأتي بيانها في مبحث التطبيق، إلا أن دلالته - بصفة عامة- يمكن أن تقع في أكثر من موقف، وهي تَقَرُّب الرواة إلى العلماء برواية الشواهد التي يحتاجونها طلبًا للمنزلة عندهم وإرضاءً للنفس، وإثباتاً للحفظ والمقدرة، وهو الأمر الذي قد يحفز من ضعفت نفسه منهم على صنع شاهد لمسألة لا يحفظ لها شاهداً لئلا يظهر بصورة ضعيف الحفظ والرواية.

٣- **عدم اطمئنان الناس إلا للشاهد والسماع:**

وهذا وإن كان يرجع إلى السبب الأول، إلا أن فيه تصويراً لعرفٍ حسنٍ سائدٍ عند المتلقين، فقد «قر في أوهام الناس أن ما لا شاهد له من كلام العرب لا ثقة به كائناً ما كان علماً أو خبرًا»[2]، وهو أمرٌ ربما استغله بعض أصحاب الأراء في المسائل إذا وضح له شيءٌ من أسرار العربية، فيجد نفسه مضطراً ليثق الناس بما انتهى إليه أن يدّرع بشاهد أو بشواهد[3].

ولم يتأخر تنبيه العلماء لتسلل الصنعة إلى بعض شواهد اللغة والنحو، بل حفظت النصوص صوراً كثيرة من إشاراتهم إلى أن هذا الشاهد أو ذاك مصنوع، أو به شيء من أمارات الوضع، ولم يزل الأمر

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٤١٠) وشرح المفصل (٦/٧٢) والمقاصد النحوية (٣/٥٤٣-٥٤٤) والمزهر (١/١٨٠) وخزانة الأدب (٨/١٦٩، ١٧١).

(٢) تاريخ آداب العرب (١/٣٦٠).

(٣) انظر: مقدمة لدرس لغة العرب: ١٩٨.

على ذلك عند العلماء في عصور الدرس النحوي واللغوي المختلفة.

فسيبويه ربما يشير إلى البيت الذي وصفه العلماء أو الرواة بأنه مصنوع قبل إيراده[1].

وحين سأل أبو حاتم[2] أبا عبيدة عن قول بعض أهل اليمن:

أيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا ... الأبيـــات

قال له: «انقط عليه، هذا من قول المفضل».

وسئل الأصمعي عن رواية بيت عبد الرحمن بن حسان[3] هكذا:

مَنْ يفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَ الشَّرِّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلَانِ[4]

فذكر أن النحويين صنعوها[5]. كما ردّ قول الأعشى الذي أنث فيه الإزار:

كَـــتَـــمَـــيُّلِ النَّشْـــوَانِ يَرْ فُلُ فِيْ البَقِيْرِ وَفِي الإِزَارَهْ[6]

---

(١) الكتاب (١/١٨٨، ٢/٢٥٥، ٣/٦١).

(٢) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني عالم بالشعر واللغة (ت ٢٥٥هـ) علي خلاف في سنة وفاته. انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠٠ وإنباه الرواة (٢/٥٨) وبغية الوعاة (١/٦٠٦).

(٣) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر مدني وابن شاعر. (ت ١٠٤هـ) سرح العيون: ٣٨١ ورغبة الآمل (٣/١٦٧).

(٤) البيت في النوادر في اللغة: ٣١ والمقتضب (٢/٧٢) والأمالي الشجرية (١/٢٩٠،٣٧٠) والمقرب (١/٢٧٦) والتصريح (٢/٢٥٠).

(٥) النوادر في اللغة: ٣١-٣٢.

(٦) البيت في ديوان الأعشى: ١٨٩ برواية (في البقيرة والإزارة)، والبقيرة: ثوب يشق فيلبس بلا أكمام.

وقال: القصيدة مصنوعة[1].

وأنشد المبرد بيتي الكتاب:

١-هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إذَا مَا خَشُوْا يَوْماً مِنَ الأَمْرِ مُعْظَمَا[2]

٢- وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[3]

وقال: «كلاهما مصنوعٌ»[4]، ومثلهما بيت الكتاب أيضاً:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

قال عنه: «هذا بيت موضوع محدث»[5].

وتكلم أبو علي القالي[6] عن قصيدة كعب بن سعد الغنوي[7] التي رثى بها أخاه أبا المغوار، وأورد قوله:

---

(١) مجالس العلماء: ١٣٠.

(٢) لم أقف له على قائل، وهو في الكتاب (١٨٨/١) ومعاني القرآن للفراء (٣٨٦/٢) والكامل (٢١٤/١) ومجالس ثعلب (١٥٠/١) والمسائل الحلبيات: ٣٢١ والصحاح (٢٥٥٩/٦).

(٣) لم أقف على قائله كذلك، وهو في الكتاب (١٨٨/١) والكامل (٢١٤/١) وإعراب القرآن للنحاس (٤٢٢/٣) والمسائل الحلبيات: ٣٢١ وتحصيل عين الذهب (٩٦/١) وشرح المفصل (١٢٥/٢).

(٤) الكامل (٢١٣/١). وانظر: خزانة الأدب (٢٧٠/٤).

(٥) المقتضب (١١٦/٢-١١٧).

(٦) إسماعيل بن القاسم بن عيذون حافظ للغة والشعر، له (الأمالي) و (البارع)، مات بقرطبة سنة (٣٥٦هـ). انظر: إنباه الرواة (٢٠٤/١) وجذوة المقتبس: ١٥٤.

(٧) شاعر جاهلي من شعراء ذي قار، عرف بكعب الأمثال لكثرتها في شعره. انظر: الأصمعيات: ٧٣، ٩٣ والمقاصد النحوية (٢٤٧/٣) والتذكرة السعدية: ٣٦٨.

أَقَـامَ فَـخَلَّى الظَّاعِنِيْنَ شَـبِـيْبُ

وقال عنه: «هذا البيت مصنوع»[1].

وقال ابن خالويه في إعراب سورة الهمزة: «فإن قيل: كيف تصرف الفعل من (ويحٍ) و (ويسٍ) و (ويل)؟ فقل: ما صرفت العرب منها فعلاً، فأما هذا البيت المعمول:

فَـمَـا وَالَ وَمَـا وَاحَ وَمَـا وَاسَ أَبُـوْ زَيْـدِ[2]

فلا تلتفت إليه، فإنه مصنوع خبيث»[3].

وروى الفارسي في الحلبيات صدر البيت السابق: (ولم يرتفق والناس محتضرونه) وذكر أنه مصنوع فيما زعموا[4].

ووقف ابن جني وقفات مع أبيات نقل أنها موضوعة[5].

.. هذا العرض الموجز يعطي تصوراً واضحاً لوقوف العلماء على يسير من الأدلة الموضوعة دخلت مجال الاستشهاد، كما يصور في الوقت ذاته الدقة والحرص الشديدين اللذين يحفزان كل واحد من هؤلاء العلماء للتنبيه - ولو على سبيل الشك - إلى ما به دخلٌ من الشواهد، لتبقى أدلة العربية قائمةً على أساس موثق صحيح، وعلى

---

(١) الأمالي (١٤٨/٢).

(٢) البيت دون عزوٍ في المنصف (١٩٨/٢) والتصريح (٣٣٠/١).

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١٧٩.

(٤) ص ٣٢١.

(٥) سر صناعة الإعراب (٨٢/١) والمحتسب (٣٦٧/٢).

هذا المنوال سار علماء النحو في العصور المختلفة[1].

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم الشواهد النحوية الموصوفة بالصنعة على قلتها لا يعرف صانعوها، فيبتدؤها العلماء أو يذيلونها بعبارة غامضة في غالب الأمر تشير إلى الوضع مجردةٍ عن النسبة، كقولهم: «وزعموا أنه مصنوع»[2] أو «ويقال وَضَعَهُ النحويين»[3] أو «لعله مصنوع»[4] أو «وقيل البيت مصنوع»[5] وما أشبه هذا من العبارات غير القاطعة.

ولعل بعض العلماء والرواة يبالغ فيرمي بعض الشواهد بالوضع وهي غير مصنوعة، وذلك بدافع المنافسة والرغبة في الغلبة ونصرة الرأي وتوجيه المذهب[6] لكن الشواهد - قطعاً - لا تتجرد عن قليل مصنوع حقيقة.

---

(١) النوادر في اللغة: ١٣ ودرة الغواص: ٢٠١ وشرح المفصل (١٢٥/٢، ٧١/٦-٧٣) والتعليقة: ١٠٣/أ ومنهج السالك لأبي حيان: ٣٠٤ والمقاصد النحوية (٢٤٧/١،٥٠٢، ٢١٧/٣-٢١٨، ٥٤٣-٥٤٤، ٣٥٤/٤) والاقتراح: ٦٠ وهمع الهوامع (١٦٦/٤،١٨٣) والمزهر (١٧٧/١-١٨١) وشرح شواهد المغني (٧٥٤/٢،٩٣٣) وخزانة الأدب (١/ ٢٣٣، ١٧١/٨)، ٤٤٦/٩، ٣٦٠/١٠).

(٢) الكتاب (١٨٨/١) وتحصيل عين الذهب (٩٦/١).

(٣) الكتاب (٦١/٣) وتحصيل عين الذهب (٤٣٤/١).

(٤) المقاصد النحوية (٢٤٧/١).

(٥) المقاصد النحوية (٣٥٤/٤).

(٦) انظر: الاقتراح: ٦٠.

موقف النحويين من المصنوع:

المتأمل لموقف النحويين العام تجاه الشواهد المتهمة بالصنعة يجده ذا طابعين:

الطابع الأول: أنهم في بعض الأحيان يستشهدون بها مع علمهم وإشارتهم إلى اتهام بعض العلماء إياها بالوضع[(١)].

والثاني: أنهم لا يعتدون بالشواهد الموضوعة ولا يعتمدون عليها في الاستدلال، وينهون عن الاستشهاد بها[(٢)].

ولعل الناظر يرى تناقضاً في الموقفين، لكن سرعان ما يضمحل عند التأمل الاضطرابُ، ويحل محله الإكبار والإعجاب، ذلك أن الواحد منهم ما دامت رواية الدليل صحيحة عنده فإنه يستشهد بها وإن وقف على اتهامها بالصنعة من متقدم لم يتهيأ له من وسائل إثبات الصحة ما تهيأ للمتأخر، فأحدهما رأى الدليل موضوعاً فرفضه ومنع ما بني عليه، والآخر صح الشاهد عينه عنده فقبله واستشهد به. وكلاهما في الوقت نفسه متفقان على أنه لا يصح الاعتداد بشاهد مصنوع ولا الاعتماد عليه. هذا ما أرجحه في هذه المسألة، وعلى هذا فليس كل شاهد قال عنه قائل: إنه مصنوع يقبل عنه ذلك، والروايات تختلف، وما بطل عند هذا ربما صح عند ذاك، ومن أجل هذا شمّر العلماء والرواة منذ وقت مبكر عن ساعد الجد، وتتبعوا هذا اللون من الشعر، وحرصوا على مروياتهم[(٣)].

---

(١) انظر مثلاً: الكتاب (٦١/٣) والنوادر في اللغة: ١٣.

(٢) انظر: المفصل: ٨٥ وشرح ابن عقيل على الألفية (٧٢/١) والمزهر (١٧٩/١).

(٣) انظر: ذيل الأمالي للقالي: ١٠٥ والمزهر (١٧٥/١).

الصنعة وشواهد سيبويه:

شواهد الكتاب هي الأنموذج المحتذى في الاستشهاد النحوي، وذلك لما بلغه سيبويه - رحمه الله - من الحرص والتدقيق فيما يبنى عليه كتابه من أدلة، حتى أصبح قولهم (هو من أبيات الكتاب) كافياً لتوثيق الشاهد بصرف النظر عن المستدل به.

من هنا لزم التحقيق فيما يقال من وجود شواهد مصنوعة في الكتاب من أجل إماطة اللثام عن الحق في هذه القضية.

وأَوْلى ما ينبغي أن نبدأ منه البحث هو الكتاب نفسه، فقد كان سيبويه يشير إلى ما بلغه من وصف العلماء للشاهد بالصنعة، قال في الجمع بين نون الرفع والضمير المتصل المضاف إليه: «واعلم أن حذف النون والتنوين لازمٌ مع علامة المضمر غير المنفصل، لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الأسم، لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف ... وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع:

هُمُ القَائِلُوْنَ الخَيْرَ وَالآمِرُوْنَهُ   إذَا مَا خَشُوْا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

وقال:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُوْنَهُ   جَمِيْعاً وَأَيْدِي المُعْتَفِيْنَ رَوَاهِقُهْ[1]

وأخذ المبرد وبعض العلماء بعده هذه المقولة وأشاروا إلى صنعة البيتين[2].

---

(١) الكتاب (١/١٨٧-١٨٨).

(٢) الكامل (١/٢١٣-٢١٤) والمسائل الحلبيات: ٣٢١ وشرح المفصل (٢/١٢٥) وخزانة الأدب (٤/٢٧٣).

وقال في الترخيم: «وقال: وهو مصنوعٌ على طرفة، وهو لبعض العباديين:

أسَعْدَ بنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُوْ الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ»[1].

وقال في رفع (ما) بعد (إذا): «وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللّهِ الثَّرِيْدُ»[2].

وجاء المبرد فأشار إلى أن في الكتاب شاهداً مصنوعاً آخر هو قوله:

حَذِرٌ أُمُوْراً لا تَضِيْرُ وَآمِنٌ مَالَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[3]

وروى لوضعه قصة، وذلك أن المازني قال: «سمعت اللاحقي يقول: سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (فَعِلٍ)؟ قال: فوضعت له هذا البيت»[4].

وذكر ابن السيرافي أن قوماً زعموا أن شاهد الكتاب المنسوب إلى خفاف ابن ندبة[5] من صنع ابن المقفع[6]، وهو قوله:

---

(١) الكتاب (٢/٢٥٥).

(٢) الكتاب (٣/٦١) وانظر: شرح المفصل (٩/١٠٤).

(٣) المقتضب (٢/١١٦-١١٧)، والشاهد في الكتاب (١/١١٣).

(٤) المزهر (١/١٨٠)، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٤١٠) وشرح المفصل (٦/٧٢) والمقاصد النحوية (٣/٥٤٣-٥٤٤) وخزانة الأدب (٨/١٦٩،١٧١).

(٥) خفاف بن عمير السلمي، وندبة أمه، شاعر فارس صحابي (ت ٢٠هـ). انظر: المؤتلف والمختلف: ١٠٨ وتحفة الأبية: ١٠٤.

(٦) عبد الله بن المقفع، كاتب فارسي الأصل، عني بترجمة كتب المنطق وكتاب (كليلة ودمنة) (ت ١٤٢هـ). انظر: لسان الميزان (٣/٣٦٦).

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَـمَـامَـةٍ نَجْـدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[1]

كما روى شارح أبيات الإيضاح اتهام شاهد آخر بالصنعة، وهو قوله:

ضَـعِـيْفُ النِّكَايَةِ أَعْـدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِيْ الأَجَلْ[2]

وكان الأعلم يقف عند كل شاهد، ويذكر ما قيل عنه، فأشار إلى ما قيل في الأبيات السابقة من اتهام بالصنعة[3]، وأضاف إليها شاهداً آخر ذكر نسبة صنعته إلى خلف الأحمر، وهو قول:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ ... وَلِضَفَادِيْ جَمِّهِ نَقَانِقُ[4]

وألمح بعض العلماء إلى نسبة الوضع إلى شاهد الكتاب:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[5]

ومما سبق يتضح أن الأبيات الموصوفة بالصنعة في الكتاب صنفان: الأول نص سيبويه على وضعه أو ادعاء بعضهم وضعه، والصنف الثاني صرحت مصادر أخرى بوضعه. وسيأتي الكلام على بعض شواهد الكتاب المتهمة بالوضع كل واحدٍ منها على انفراد في

---

(١) شرح أبيات سيبويه (٤١٨/١) وانظر: عبث الوليد: ٥١٢، والبيت في الكتاب (٢٧/١) والإنصاف (٥٤٦/٢) وشرح المفصل (١٤٠/٣).

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح (١٧٧/١)، والشاهد في الكتاب (١٩٢/١) والمقتصد (٥٦٣/١) وشرح الكافية الشافية (١٠١٣/٢) وأوضح المسالك (٢٠٨/٣) والمساعد (٢٣٥/٢).

(٣) تحصيل عين الذهب (٥٨/١، ٩٦، ٣٣٧، ٤٣٤).

(٤) تحصيل عين الذهب (٣٤٤/١)، وانظر: شرح المفصل (٢٨/١٠) وشرح شواهد الشافية: ٤٤٣، والشاهد في الكتاب (٢٧٣/٢). والحوازق: الجماعات.

(٥) المقاصد النحوية (٥٦٣/٣) وخزانة الأدب (٢١٩/٨)، والبيت في الكتاب (١٧١/١).

مبحث التطبيق، ولذلك يكفي أن نقول بصفة عامة إن سيبويه كان متثبتاً كل التثبت في قبول الشواهد حريصاً على ما يرويه، وحسبه - كما قال بعض النحاة - أنه روى شواهده عن العرب، «وهو ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه»[1] ومن أجل هذا نرى العلماء ينفون صفة الوضع عن بعض تلك الشواهد[2].

ولقد علمنا ما بلغه صاحب الكتاب من الدقة بإشارته إلى ما رُوِيَ من الشواهد لمولد أو قيل إنه مصنوع أو شك في نسبته[3]، وهي إشارة أراها تغلق الطريق في وجه أي تهمة، فهو عالم بأن بعضهم قال: إن هذا الشاهد مصنوع، لكنه هو لا يرى هذا، ولعله قد صح عنده كما أشرنا من قبل[4]، فلم يكن ليطعن فيه ثم يستشهد به، ولو شك فيه لما أنشده. وهذا دليل أمانته، إذ لا يرى أن يستشهد ببيت تُكُلِّمَ فيه دون أن يبين ذلك.

وأمر آخر يرد إلى الذهن، وهو أن قوله: (فزعموا أنه مصنوع) ونحوه ربما كان من زيادات من تصدوا لعزو شواهد الكتاب، وليس من كلام سيبويه، ويكون - حينئذٍ - من زاد هذه العبارة لم يقف على ما وقف عليه سيبويه من ثقة في الشاهد تجعله قميناً بأن يحتج به.

ثم إن ما يعني النحوي في مسألة الاستشهاد هو أن يكون الشاهد قد صدر عمن يحتج بكلامه سواء أنسب إليه أم إلى غيره، ومن هنا

---

(١) شرح المفصل (٧٣/٦).

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٤١٨/١) وشرح شواهد المغني (٣٢٤/١) وشرح أبيات مغني اللبيب (٣٣١/٢).

(٣) الكتاب (١٨٨/١ ، ٢٥٥/٢ ، ٦١/٣).

(٤) انظر: ما سبق ص ١٧٠.

يكون اختلاف النسبة ذا أثر كبير عند النحاة في الاستشهاد ما دام هذا الاختلاف محصوراً في عصور الاحتجاج. وبهذا يمكن أن نفسر استشهاد سيبويه ببيت مع تصديره بنحو «وهو مصنوع على طرفة، وهو لبعض العباديين»[(١)]، لأن من قاله من العباديين يحتج بكلامه أيضاً.

على أنه من الثابت أن سيبويه إذا استشهد ببيت متهم بالوضع فإنه لا يكتفي به ويجعله أساساً لقاعدته، بل يعتمد على غيره، فالبيت الذي جاء به شاهداً على الحذف عند الضرورة، وهو قوله:

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[(٢)]

قد أورد قبله وبعده ستة شواهد أخرى. والبيت الذي استشهد به على إعمال (فَعِل)، وهو قوله:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُخَافُ وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[(٣)]

ذكر قبله بيت لبيد:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ[(٤)]

كما أن من العلماء من ساق شواهد آخرى تعضد هذه القواعد، كالأعلم الذي أورد ما قيل عن وضع البيت (حذرٌ أموراً..) وعقب

---

(١) الكتاب (٢/٢٥٥).

(٢) الكتاب (١/٢٧).

(٣) الكتاب (١/١١٣).

(٤) البيت في الكتاب (١/١١٢) وتحصيل عين الذهب (١/٥٧) وشرح المفصل (٦/٧٢) والمسحل: الحمار الوحشي، والشنج: الملازم، والعضادة: الجانب والسمحج: الأتان الطويلة الظهر.

بقوله: «إن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه، لأن القياس يعضده، وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي[1] بيتاً في تعدي (فَعِل)، وهو قوله:

أَتَانِيْ أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ ... جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيْدُ[2]

فقال: (مزقون عرضي) كما ترى، وأجراه مجرى ممزقين، وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل، فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع»[3].

---

(١) شاعر خطيب، وفد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من الهجرة مع وفد طيء فأسلم، فسماه زيد الخير. انظر: الشعر والشعراء (٢٨٦/١) والقاموس المحيط (كنف) (١٩٣/٣).

(٢) البيت في شرح شذور الذهب: ٣٩٤ والتصريح (٦٨/٢). والكرملين: ماء لطيء، والفديد: الصوت.

(٣) تحصيل عين الذهب (٥٨/١).

أمارات الصنعة

لا يسع أي دارس للشواهد إلا أن يقر بصعوبة تمييز الصحيح من الموضوع، يقول المفضل: «ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك»؟[1]، ولكن لا بد من تلمس أمارات وضوابط يقف بها المحقق موقفًا من الشاهد- على سبيل الترجيح فحسب - توثيقًا أو تضعيفًا، لئلا يخطو خطوة في سبيل الحكم بالصنعة على شاهد وقد أطمأنت لذلك نفسه.

وكما كان من المهم التقديم بدراسة أسباب وضع الشعر عامة -إذ كانت الشواهد جزءًا منه- فإنه من اللازم أن لا تفصل معالم الصنعة في الشواهد عنها في الشعر أجمع، ذلك أنه إن صح أن تنفرد الشواهد بأسباب تدعو إلى وضعها فإنها لا تمتاز عن غيرها من الشعر بأمارات تفرق بين الصحيح والموضوع. وبناء على هذا يمكن أن أجمل أبرز أمارات الوضع فيما يلي:

١- كون ألفاظ الشاهد ومعانية مما يحكم عليها النقد والتذوق الفني بالصنعة، وذلك لركاكة تركيبها والتكلف في معانيها ونحو ذلك مما يدركه النقاد.

ومرادي بالتذوق الفني ما كان من العلماء العارفين والرواة المدققين فحسب، فهم الذين تؤهلهم الخبرة والمعرفة لتمييز الصحيح من السقيم، ذلك أنه «يقال للرجل والمرأة في القراءة والغناء: إنه لندي الحلق، طل الصوت، طويل النفس، مصيبٌ للحن، ويوصف الآخر بهذه الصفة، وبينهما بونٌ بعيد، يعرف ذلك العلماء عند المعاينة والاستماع

---

(١) الأغاني (٦/٨٩).

له، بلا صفة ينتهي إليها، ولا علم يوقف عليه، وإن كثرة المدارسة لتعدي على العلم به. فكذلك الشعر يعلمه أهل العلم به»[1]. قال ابن سلام: «ليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا، ولا ما وضع المولدون، وإنما عضّل بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من ولد الشعراء، أو الرجل ليس من ولدهم، فيشكل ذلك بعض الإشكال»[2].

٢- نسبته إلى من لا يتصور صدوره منه، وذلك كالشعر الذي ينسب إلى عاد وثمود، أو الذين لم يقولوا شعرًا قط[3]، أو المنسوب إلى الجن[4] أو الحيوانات، ولهذا عقد المبرد بابًا في الكامل دعاه (بابٌ من تكاذيب الأعراب) قال فيه: «حدثني أبو عمر الجرمي قال: سألت أبا عبيدة عن قول الراجز:

أَهَدَّمُوا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا
وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلاَ حَوَالَكَا[5]

فقلت: لمن هذا الشعر؟ فقال: هذا يقوله الضب للحسل أيام كانت الأشياء تتكلم»[6]. فالمعقول أن يكون أحد الأعراب قد قال هذا البيت

---

(١) طبقات فحول الشعراء (١/٦-٧)، وانظر المزهر (١/١٧١-١٧٢).

(٢) طبقات فحول الشعراء (١/٤٦-٤٧).

(٣) طبقات فحول الشعراء (١/٨) والمزهر (١/١٧٣-١٧٤).

(٤) راجع: التصريح (٢/١٧١) وتاريخ آداب العرب (١/٣٦١).

(٥) الرجز في الحيوان (٦/١٢٨) والمخصص (١٣/٢٢٦) وتحصيل عين الذهب (١/١٧٦).
والدألا: مشية فيها تثاقل.

(٦) الكامل (١/٣٥٦).

على لسان الضب، وهذا لا يقدح فيه شاهداً، لأن من وضعه على لسان الحيوان يحتج بكلامه، وهو ما دعا سيبويه إلى جعله من شواهد الكتاب[1]. قال في اللسان: «أنشد سيبويه فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم لضبٍ يخاطب ابنه: أهدموا بيتك... الخ»[2].

٣- إجماع العلماء والرواة على نفي نسبة الشاهد إلى من ينسب إليه، قال ابن سلام: «وليس لأحدٍ إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروى عن صحفي»[3].

٤- أن يوجد في الشاهد أو في قصيدته من المعاني ما لا يمكن أن يصدر عمّن نسبت إليه، ولأجل هذا حكم الجاحظ بصنعه ما نسب إلى الأفوه الأودي[4] من قوله:

كَشِهَابِ القَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ فَارِسٌ فِيْ كَفِّهِ لِلحَرْبِ نَارُ

فقال: «فمن أين علم الأفوه أن الشهب التي يراها إنما هي قذفٌ ورجم، وهو جاهلي، ولم يدَّعِ هذا أحدٌ قط إلا المسلمون؟ فهذا دليل... على أن القصيدة مصنوعة»[5].

---

(١) (٣٥١/١).

(٢) لسان العرب (دأل) (٢٣٣/١١).

(٣) طبقات فحول الشعراء (٤/١) والمزهر (١٧١/١).

(٤) صلاءة بن عمرو بن مالك، شاعر جاهلي يمان حكيم: انظر: سمط الآلي: ٣٦٥ ومعاهد التنصيص (١٠٧/٤).

(٥) الحيوان (٢٨٠/٦ - ٢٨١).

٥- أن يصرح العلماء بأن راوي الشاهد معروف بصنعة الشواهد، وهذا يفيد الشك في صحة الدليل فقط، لكنه لا يرجح صنعته ما دام العلماء لم ينصوا على وضع هذا الشاهد بالذات، وقد سبق القول فيمن اشتهر عنهم الوضع للشعر والشواهد[1].

٦- عدم معرفة رواة البادية الحفاظ للشاهد، وهذا يورث الشك فيه، لكنه لا يرجح صنعته، كالسبب الذي قبله، إذ لا يمكن أن يحيط هؤلاء الرواة بكل ما قاله العرب، وبهذا استدل أبو عبيدة على صنعة الأبيات التي منها:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ بَكْراً رَسُولاً فَقَدْ جَدَّ النَّفِيرُ بِعَنْقَفِيرِ

وقال: «وهي مصنوعةٌ لم يعرفها أبو بردة، ولا أبو الزعراء، ولا أبو فراس، ولا أبو سريرة، ولا الأُطش»[2].

وربما يفهم من بعض ما نقل عن العلماء والرواة أن عدم الوقوف على الشاهد بعد استقصاء شعر الشاعر كافٍ للحكم بوضعه أو ترجيح ذلك ، كما قال أبو الحسن المعبدي في البيت:

وَنَجَا ابْنُ خَضْرَاءِ العِجَانِ حُوَيْرِثٌ غَلَيَانُ أُمِّ دِمَاغِهِ كَالزِّبْرِجِ

---

(١) انظر ص ١٥٦ - ١٦٠.

(٢) المزهر (١/١٨٠)، ولم أجده في القسم الأول المطبوع من كتاب (أيام العرب قبل الإسلام) لأبي عبيدة، وهو مصدر السيوطي، فلعله في القسم الثاني.

قال: « هذا البيت مصنوع، وقد وقفت عليه وفتشت شعره كله فلم أجده فيه»[١]. والذي أراه أن عدم ورود البيت في شعر الشاعر المجموع لا يكفي للشك فيه ناهيك عن الحكم بوضعه، فكثيرًا ما يصح ويثبت للشعراء ما ليس في شعرهم المجموع، فلعل المعيدي وقف على أمارات أخرى دعته إلى القول بصنعة البيت.

الخلاصة:

الدليل المصنوع لا يحتج به إذا توافر فيه شرطان:

الأول: أن يثبت أن الشاهد قد صنع بأدلة وأمارات صحيحة.

الثاني: أن لا يكون واضع الشاهد ممن يحتج بكلامه.

فإن لم تثبت الصنعة، أو ثبتت وكان الواضع ممن عاش في عصر الاحتجاج فلا التفات إلى الطعن في الدليل بهذا الاعتراض. ولأجل هذا وجدنا من شواهد الكتاب:

أَسَعْدَ بنَ مالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا ... وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ

مع أنه «مصنوع على طرفة، وهو لبعض العباديين»[٢]. فهو ان كان موضوعًا فواضعه يحتج بكلامه فلا ضير.

فإذا علمنا أنه كان من عرف بعض الرواة إصلاح الشعر وإقامة عوجه،

---

(١) المزهر (١٧٨/١)، وقد ورد النص مبتوراً لم يذكر فيه اسم الشاعر، وذكر السيوطي أنه نقله عن (أمالي ثعلب) ، ولم يرد النص في النسخة المحققة من (المجالس) بل ألحقها المحقق في الزيادات التي لم ترد في النسخة نقلاً عن المزهر. مجالس ثعلب (٨٠٢/٢ - ٨٠٣).

(٢) الكتاب (٢/ ٢٥٥).

ومن عـرف بعض الشـعـراء أن يأخـذوا كـلام بعـضـهم لا يريدون به السرقة بان لنا أن ما قلناه لا غرابة فيه. قال ابن مقبل: «إني لأرسل البيوت عوجًا فتأتي الرواة بها قد أقامتها»[1]، «وقد كانت الرواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل»[2]. واستزادة الشعراء أبيات غيرهم في قصائدهم أمرٌ فطن له العلماء وأوردوا له أمثلة كثيرة[3].

(١) مجالس ثعلب (٢/٤٨١).

(٢) العمدة (٢/٢٤٨).

(٣) انظر في ذلك مثلاً: طبقات فحول الشعراء (١/٥٧ - ٥٩) والمزهر (١/١٨٣).

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

يجاب عن الاعتراض بالصنعة بطرقٍ أهمها:

١- أن يكون واضع الشاهد ممن يحتج بكلامه.

٢- نص العلماء والرواة على عدم صنعته، مع انفراد المعترض باعتراضه.

٣- استشهاد العلماء الثقات بالبيت.

٤- إقامة الدليل على بطلان نسبته إلى الواضع.

٥- وجود شواهد أخرى كافية تشهد للقاعدة التي دل عليها الدليل المعترض عليه.

٦- وجود دافع شخصي إلى الاعتراض مع انفراد المعترض.

٧- إبطال المسوغ الذي قام عليه الاعتراض بالصنعة.

٨- كون المعترض ممن اشتهر بالكذب أو عدم الثقة.

٩- أن يكون الاعتراض غير قاطع بإرادة المعترض للوضع، أو جاء بصيغة التمريض كـ (يقال) ونحوها.

١٠-عدم وجود دليل للمعترض على صنعة الشاهد.

١١-أن لا يذكر المعترض اسم الواضع، أو لا يذكر مصدره في الاعتراض.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

الشواهد النحوية التي وصفت بالصنعة كثيرة، لكني ألتزم بالمنهج الذي رسمته لنفسي من الاقتصار على ما كان من هذه الشواهد دليلاً لرأي في مسألة خلافية.

الأول: قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

استشهد به الكوفيون وابن الطراوة[2] على جواز مجيء التمييز معرفة[3].

وقد جاء في المقاصد النحوية اعتراض بعض العلماء بأن «هذا البيت مصنوع فحينئذٍ لا يحتج به»[4].

والجواب عنه من وجوه:

١- أن الرواة والعلماء قد نصوا على أن البيت غير مصنوع، بل هو لراشد بن شهاب اليشكري، وهو من قصيدة في المفضليات مطلعها:

---

(١) لراشد بن شهاب اليشكري، وهو في المفضليات: ٣١٠ وشرح الألفية لابن الناظم: ١٠٢ وأوضح المسالك (١/١٨١) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/١٨٢) والمقاصد النحوية (١/٥٠٢).

(٢) أبو الحسين سليمان بن محمد السبئي المالقي، أديب نحوي أندلسي، له (الإفصاح) و (الترشيح). (ت ٥٢٨هـ). إنباة الرواة (٤/١٠٨) وبغية الوعاة (٢/٢٤١).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٨٣) والمقاصد النحوية (٣/٢٢٦) و التصريح (١/ ٣٩٤) وهمع الهوامع (٤/٧٢).

(٤) (١/٥٠٢).

مَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَ يَشْكُرَ أَنَّنِي   أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِنَ لِلصَّبْرِ[1]

وبهذا رد العيني الاعتراض، وذكر أنه غير صحيح[2].

٢- للمسألة شاهد آخر أنشده أبو حيان في منهج السالك هو قوله:

عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالحَرْبَ لَمْ تَقِدْ   لَظَاهَا، وَكَمْ تُسْتَعْمَلِ البِيْضُ والسُّمُرُ[3]

٣- أن الاعتراض خلا من الدليل على الصنعة أو اسم الواضع أو المصدر الذي استقي منه الاعتراض.

وعلى الرغم من ثبوت هذا الشاهد إلا أنه مما جاء شاذاً، فلم تكثر الشواهد التي تسنده وتخرجه عن حد السماع، فضلاً عن كونه قد أُوّل على وجهٍ يخرجه عن الاحتجاج[4]. وبناء على هذا فلا يصح المجيء بالتمييز معرفة، وهو مذهب البصريين.

الثاني: قول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[5]

---

(١) المفضليات: ٣١٠ وهي القصيدة رقم (٨٧).

(٢) المقاصد النحوية (٥٠٢/١-٥٠٣) وجاء فيه أن اسم الشاعر (رشيد) وهو خلاف ما في المفضليات: ٣٠٧، لكنه ذكر في (٢٢٥/٣، ٥٩٦/٤) أنه راشد، وانظر: تعليق محقق المفضليات على ذلك: ٣١٠.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو في منهج السالك ٢٢١، وصدره في همع الهوامع (٧٢/٤) والدرر اللوامع (٢٠٩/١).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١٨٣/١) والمقاصد النحوية (٢٢٦/٣) والتصريح (٣٩٤/١) وهمع الهوامع (٧٢/٤).

(٥) لزهير بن أبي سلمى في شعره: ١١٤ والشعر والشعراء (١٣٩/١) والجمل للزجاجي: ١٣٩ والأغاني (٩١/٦) وشرح الكتاب للسيرا في (المطبوع) (١٦٦/١).

استدل به الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه[1] على وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان[2].

ورد بأنه من صنع الراوية[3]، وذكروا لوضعه قصة طويلة موجزها أن المهدي[4] سأل المفضل عن افتتاح زهير قصيدته بقوله:

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَوْلَ فِيْ هَرِمٍ[5]

ولم يتقدم له قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه؟ فقال المفضل: لعله كان يفكر في قول أو شعر يقوله، فعدل عنه إلى مدح هرم، ثم دعا بحماد، فسأله عن ذلك فقال: ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين، فقال: فكيف قال؟ فأنشد:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهَرِ

قَفْرٍ بِمُنْدَفِعِ النَّحَائِتِ مِنْ ... ضَفْوَى أُولاتِ الضَّالِ وَالسِّدْرِ

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَوْلَ فِيْ هَرِمٍ ... خَيْرِ الكُهُوْلِ وَسَيِّدِ الحَضَرِ

فاستحلفه المهدي بكل يمين محرجة ليصدقنه، فأقر

---

(١) عبدالله بن جعفر بن محمد بن المرزبان، له (تصحيح الفصيح) وكتاب (الكتّاب) (ت ٣٤٧هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤٢٨/٩).

(٢) معاني القرآن للأخفش (٣٣٧/٢) والإنصاف (٣٧٠/١-٣٧٦) وشرح المفصل (٩٣/٤، ١١/٨) ورصف المباني: ٣٨٧ وارتشاف الضرب (٤٤١/٢).

(٣) خزانة الأدب (٤٤٤/٩).

(٤) الخليفة العباسي محمد بن عبدالله المنصور، ولي عشر سنين، (ت ١٦٩هـ). انظر: تاريخ اليعقوبي (١٢٥/٣) والوافي بالوفيات (٣٠٠/٣).

(٥) يعني هرم بن سنان المري الذبياني، من أجواد الجاهلية، أصلح مع الحارث بن عوف بين عبس وذبيان وحمل دياتهما. انظر: الأغاني (٢٣٩/١٠).

حينئـذٍ أنـه قائلــها[1].

ومما يدفع به هذا الاعـتـراض أن العلمـاء الموثوقين قـد أنشـدوا البيت لـزهير كابن قـتيبـة[2] والزجاجي[3] والسـيرافي[4] والأعلم الذي وثّق نسبته إلى زهير بإثباته في شعره[5].

كما أن للمسـألة شواهد أخرى أوردها العلماء[6]، وبناء عليه يجوز وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان بقلة.

الثالث: قول الشاعر:

فَــزَجَــجْــتُــهَـــا بِمِــزَجَّــةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِـيْ مَـــــزَادَه

استدل به الكوفيون - غير الفراء - والأخفشُ على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا.

أ- ومنع الأعلم البيت مشيراً إلى أن «هذا لا يجوز في شعرٍ ولا غيره»[7].

ب- ووجدت أبا حيان يقول عن البيت: «وأما ما أنشده الأخفش...

---

(١) تفصيلها في الأغاني (٦/٩٠-٩١) والمقاصد النحوية (٣/٣١٧-٣١٨) وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٤) وخزانة الأدب (٩/٤٤٥-٤٤٦) والدرر اللوامع (١/١٨٦).

(٢) الشعر والشعراء (١/١٣٩).

(٣) الجمل: ١٣٩.

(٤) شرح الكتاب (المطبوع) (١/١٦٦).

(٥) شعر زهير بن أبي سلمى: ١١٤.

(٦) الروض الأنف (٤/٢٥٧-٢٥٨) ومغني اللبيب: ٤٢٠ وائتلاف النصرة: ١٤٣-١٤٤.

(٧) تحصيل عين الذهب (١/٨٨).

فقد قيل إنه مصنوع»[1].

ومن الجواب عن ذلك:

١- أن للبيت شواهد أخرى تشهد للقاعدة التي دل عليها سبق إيرادها[2].

٢- أن الاعتراض جاء بصيغة التمريض (قيل إنه مصنوع) مما يضعف الاعتماد عليه.

٣- كما أن الاعتراض قد خلا من الدليل على صنعة البيت أو اسم الواضع والمصدر الذي أخذ عنه القول بصنعته.

ووفرة شواهد المسألة تجعل الوجه إجازة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول، لخروج شواهد ذلك عن حدّ الشذوذ.

الرابع: قول الشاعر:

هُمُ القَائِلُوْنَ الخَيْرَ وَالآمِرُوْنَهُ ... إذا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

الخامس: قول الشعر:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُوْنَهُ ... جَمِيْعاً وَأَيْدِي المُعْتَفِيْنَ رَوَاهِقُهْ

استشهد بهما سيبويه على جواز الجمع بين النون والضمير في ضرورة الشعر[3]. وقد كان سيبويه عالماً باتهام بعضهم البيت الأول بالصنعة فقال: «وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع:

---

(١) منهج السالك: ٣٠٤.

(٢) انظر: ص ٨٦ – ٨٧.

(٣) الكتاب (١/١٨٨)، وانظر: الكامل (١/٢١٣-٢١٤) وإعراب القرآن للنحاس (٣/٤٢٢-٤٢٣) وتحصيل عين الذهب (١/٩٦) وشرح المفصل (٢/١٢٥) وخزانة الأدب (٤/٢٧٠).

هم القائلون الخير ... »[1].

أما المبرد فقد عم البيتين بالاتهام بالصنعة، ومنع ما استدل سيبويه بهما عليه، فقال: «وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية» وذكر البيتين[2].

كما روى أبو علي الفارسي رأي من زعم أن البيتين مصنوعان[3]. ومن بعده حكم البغدادي على البيت الثاني: (ولم يرتفق ...) بأنه مصنوع، دون تعليل[4].

ومن الجواب عن هذا:

١- أن البيتين استشهد بهما سيبويه لقاعدة أثبتها، وأشار إلى اتهام بعضهم البيت الأول بالوضع، وإشارته بابٌ من أبواب أمانته، واستشهاده بهما دليل ثبوتهما عنده وإن لم يثبتا عند غيره، ولم يكن ليستشهد بدليل يعلم بطلانه، وما وثّقه سيبويه واستشهد به بعد أن يكون مصنوعاً.

٢- لم يذكر المبرد دليله الذي يثبت أن الشاهدين مصنوعان، كما لم يبين واضعهما.

ولهذا جاز الحكم بصحة الجمع بين النون والضمير في ضرورة الشعر، لأن الشعر موضع ضيق على الشاعر ومدعاة لأن يتوسع فيه ما

---

(١) الكتاب (١٨٨/١)، وانظر: شرح المفصل (١٢٥/٢).

(٢) الكامل (٢١٣/١-٢١٤)، وانظر: خزانة الأدب (٢٦٦/٤).

(٣) المسائل الحلبيات: ٣٢٠-٣٢١.

(٤) خزانة الأدب (٢٧٣/٤).

لا يتوسع في غيره، وهو رأي سيبويه عند استشهاده بالبيتين[1].

السادس: قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

استدل به سيبويه على إعمال المصدر المعروف بالألف واللام، لأن (أل) تعاقب التنوين، فيعمل عمل المنون[2].

ونقل القيسي الاعتراض عليه بأنه مصنوع[3].

وهو مدفوع بما يلي:

١- أن البيت استشهد به سيبويه والنحاس والفارسي وابن السيرافي وابن جني وغيرهم من الثقات قبل أن يذكر القيسي اتهام البيت بالوضع.

٢- أن لعمل المصدر المحلى بأل شواهد أخرى كقوله:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله:

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ[4]

وقوله:

---

(١) الكتاب (١٨٨/١).

(٢) الكتاب (١٩٢/١)، وانظر: المراجع الواردة في تخريج الشاهد ص ١٧٣.

(٣) إيضاح شواهد الايضاح (١٧٧/١).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية (٩٦/٢) والمقاصد النحوية (٥٢٤/٣).

قَلَّ الغَنَاءُ إذَا لاَقَى الفَتَى تَلَفاً قَوْلُ الأحِبَّـةِ لا يَبْعَدْ وَقَـدْ بَعُدَا[1]

وقوله:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إلهُهُ وللتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالحِينَ فَقِيْرا[2]

٣- جاء الاعتراض بهذه الصيغة: «قائل هذا البيت مجهول، وذكر أنه مصنوع»[3]، فهو غير قاطع، وكان الدافع إلى اتهامه كونه مجهول القائل، كما أن صيغة البناء للمفعول (وذُكِرَ) توحي بعد الجزم.

٤- خلا الاعتراض من دليل أو تعليل أو اسم واضع، ولم يذكر القيسي من أين جاء باعتراضه.

فحق أن يقال: يعمل المصدر المعرف بالألف واللام، لكنه قليل، وهو أقل من عمله مضافا ومنوناً[4].

السابع: قول الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـوراً لا تُخَـافُ وآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجِيَـهُ مِنَ الأقْدَارِ

استدل به سيبويه على إعمال (فَعِل) مبالغة (فاعل)[5].

أ- ووجدتُ في هامش مخطوطة الكتاب وغيرها: «قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان المازني فقال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال:

---

(١) لم أقف على قائله وهو في شرح المفصل (٣٤/٤) وشرح شذور الذهب: ١١٧ والمساعد (٢٣٥/٢).

(٢) هو بلا نسبة في المساعد (٢٣٦/٢) والتصريح (٦٣/٢).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح (١٧٧/١).

(٤) همع الهوامع (٧١/٥).

(٥) الكتاب (١١٣/١) وانظر: المراجع الواردة في تخريج الشاهد ص ١٥٨.

سألني سيبويه عن (فَعِل) يتعدى، فوضعت له هذا البيت، يعني (حذراً أموراً)، ووقف أبو عمر في فَعِل مثل حَذِر، وقال: لم أجد فيها بيتاً، ولكن يقويه أنها على وزن الفعل، تقول: حَذَرَ فهو حَذِرٌ[1]».

ب- كما منع المبرد الاحتجاج بالشاهد، فقال: «واحتج سيبويه بهذا البيت: (حذرٌ أموراً ...) وهذا بيتٌ موضوع محدث، وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره»[2].

ورَدُّ هذا الاعتراض من وجوه:

١- العلماء الثقات استشهدوا بالبيت ولم يروا صنعته كسيبويه[3] والزجاجي[4] والنحاس[5] وابن السيرافي[6] والجوهري[7] ولذلك عقب ابن يعيش على البيت بقوله: «فإن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه»[8].

---

(١) هامش مخطوط الكتاب (عارف حكمت): ٢٧/ب وقد سبق ذكر مراجع القصة ص١٧٢.

(٢) المقتضب (٢/١١٦-١١٧).

(٣) الكتاب (١/١١٣).

(٤) الجمل: ٩٣.

(٥) شرح أبيات سيبويه: ١١٨.

(٦) شرح أبيات سيبويه: (١/٤٠٩).

(٧) الصحاح (حذر) (٢/٦٢٦). وهو أبو نصر إسماعيل بن حماد، من أئمة اللغة له (الصحاح) و (العروض) (ت نحو ٣٩٢هـ). انظر: النجوم الزاهرة (٤/٢٠٧).

(٨) شرح المفصل (٦/٧٣)، ولم ينسبه سيبويه إلى بعض العرب، وعبارته: «ومما جاء على فَعِل قوله» الكتاب (١/١١٣).

٢- أن سيبويه نفسه لم يَبْنِ رأيه على بيت واحد، بل ذكر بيتاً آخر عمل فيه (فَعِل) فنصب المفعول، وإليه أشار البغدادي فقال: «إنْ طعن على سيبويه بهذا البيت فقد استشهد ببيت آخر لا مطعن فيه، وهو قول لبيد الصحابي:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ　　　بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ»[1]

كما وجد الأعلم بيتاً آخر يعضد القاعدة فقال: «وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه، لأن القياس يعضده، وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخيل ابن مهلهل الطائي بيتاً في تعدي (فَعِل) وهو قوله:

أَتَانِيَ أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي　　　جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فقال: (مزقون عرضي) كما ترى، وأُجري مجرى: ممزقين، وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل، فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع»[2].

٣- ربما كانت الرغبة في المنزلة بجعل اللاحقي نفسَه راويةً لسيبويه سبباً دافعاً للاحقي ليروى خبرًا في ذلك لم يقع، ولهذا قال ابن السيرافي: «وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء، فخبّر عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجَمال، ويثبت عليه عار الأبد. ومن كانت هذه صورته بعد في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء[3]»، فهو دافع شخصي دفع إلى الاعتراض على البيت

---

(١) خزانة الأدب (١٦٩/٨). والبيت في الكتاب (١١٢/١).

(٢) تحصيل عين الذهب (٥٨/١).

(٣) شرح أبيات سيبويه (٤١٠/١)، وانظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل: ٤٣/أ وخزانة الأدب (١٧١/٨).

بأنه مصنوع، يشاركه في هذه السمة الشخصية ما عناه المرادي بقوله عن البيت: «أنشده سيبويه، والقدح فيه من وضع الحاسدين»[1].

يضم إلى ذلك أن كثيرًا من العلماء يخالفون سيبويه في أن (فَعِلاً) تعمل فيما بعدها[2]، وهو أمرٌ يهيء النفوس للبحث عن وجوه للطعن في شاهده.

٤- وجدت العلماء يسعون إلى منع الاعتراض بنسبة اللاحقي إلى عدم الثقة وقلة الدين وخبث المعتقد. يقول ابن السيرافي: «وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه، ورضي أن يخبر أنه قليل الأمانة، وأنه أؤتمن على الرواية الصحيحة فخان لم يكن مثله يقبل قوله، ويعترض به على ما قد أثبته سيبويه»[3]، كما توافينا عبارات أخرى في هذا المعنى نحو: «وكان هذا اللاحقي غير موثوق به»[4] و «هو شاعر مطبوع بصري، لكنه مطعون في دينه»[5].

واستقصاءً للحقيقة حَرَصْتُ على أن أرجع إلى ترجمة اللاحقي

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٣/٢٤).

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٣) شرح أبيات سيبويه (١/٤١٠): وانظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل: ٤٢/ب - ٤٣/أ وخزانة الأدب (٨/١٧١).

(٤) المقاصد النحوية (٣/٥٤٤).

(٥) خزانة الأدب (٨/١٧٣).

وأخباره، واستوقفتني قصيدة في ديوان أبي نواس[1] من عشرين بيتًا تحكي مجلسًا له مع أبان اللاحقي، وتنسب الأخير إلى الكفر الصريح كقوله على لسان اللاحقي عن كلمة التوحيد:

لا أَشْهَدُ الدَّهْرَ حَتَّى ... تُعَايِنَ العَيْنَانِ

فَقُلْتُ: سُبْحَانَ رَبِّيْ ... فَقَالَ: سُبْحَانَ مَانِي[2]

فَقُلْتُ: عِيسَى رَسُوْلٌ ... فَقَالَ: مِنْ شَيْطَانِ[3]

إلى آخر أبيات أبي نواس نستغفر الله مما فيها.

كما أفرد الجاحظ فصلاً لذكر بعض الزنادقة الذين يتواصلون فيما بينهم، وعد منهم أبان اللاحقي[4]، وذكر بعض ما كان يدور بينهم من فحشٍ وتهاجٍ[5]، كما أورد المترجمون أخبار اجتماعهم على الشرب وهجاء بعضهم بعضًا، وقالوا: «كلٌّ منهم متهمٌ في دينه[6]». بل إنهم رووا عن أبي عبيدة أنه قال حين ثلبه اللاحقي: «هو وأهله يهود، وهذه

---

(١) الحسن بن هانيء بن عبد الأول الحكمي بالولاء، شاعر متصل بالخلفاء مكثر لوصف الخمر. (ت١٩٨هـ). انظر: تاريخ بغداد (٤٣٦/٧).

(٢) ماني: صاحب دين المانوية الزنادقة. انظر: الحيوان (٨١/٤).

(٣) ديوان أبي نواس: ٦٩٥. والقصيدة في الحيوان (٤٤٨/٤ - ٤٥٠) وأخبار الشعراء المحدثين من كتاب الأوراق: ١١ - ١٢ والأغاني (١٥٦/٢٣) مع اختلاف بينها في الرواية.

(٤) الحيوان (٤٤٧/٤ - ٤٤٨). وانظر: أخبار الشعراء المحدثين: ١٠ - ١١.

(٥) الحيوان (٤٤٨/٤).

(٦) أمالي المرتضي (١٣١/١) وأخبار الشعراء المحدثين: ٦ - ٢٣ والأغاني (١٥٦/٢٣ - ١٦٥). والواضح في مشكلات شعر المتنبي: ٨ وخزانة الأدب (١٧٤/٨).

منازلهم فيها أسفار التوراة، وليس فيها مصحف»[1].

ولكنا من جهة أخرى نجد من يقول عنه: «إنه كان جميل الطريقة حسن التدين متألهًا[2]، وأنه تصدق بثلث المال الذي منحه البرامكة إياه نظير نظمه كتاب (كليلية ودمنة) لهم، وأنه كان «حسن السريرة، حافظًا للقرآن، عالمًا بالفقه، وقال عند وفاته: أنا أرجو الله وأسأله رحمته، ما مضى علي ليلة قط لم أصلِّ فيها تطوعًا كثيرًا[3]»، بل إن الصولي[4] أفرد فَصْلاً عن (ما روي من صحة دين أبان) ذكر من صور صلاحه شيئًا كثيرًا، كما روى رد الرياشي وأبي زيد وغيرهما على من طعن في دينه، وروى ما ذكروه من قراءته للقرآن وصدقته وصلاته في الليل وأن باطنه خير من ظاهره، وروى له شعرًا في الزهد والإيمان بالله والرسول ﷺ وَقصيدةً مزدوجةً في الصيام والصلاة[5].

والمرء يقف حائرًا أمام هذا: أي الأمرين يغلب؟ لكنا نقول: لعله صلح أمره وحسنت خاتمته بأُخْرَةٍ، ويوحي بهذا أمران:

أحدهما: قوله السابق «ما مضت علي ليلة قط لم أصل فيها تطوعًا كثيرًا»، فكأنّ أحدًا لامه على فسقٍ غبر منه فدفعه إلى أن يقول هذا القول.

---

(١) الأغاني (٢٣/١٦٥) وخزانة الأدب (٨/١٧٣ - ١٧٤).

(٢) أخبار الشعراء المحدثين: ٢ وتاريخ بغداد (٧/٤٤).

(٣) أخبار الشعراء المحدثين: ٢ وتاريخ بغداد (٧:٤٤ - ٤٥).

(٤) أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله، عالم بالأدب منادم للخلفاء، له (شرح ديوان أبي تمام). (ت٣٣٥هـ). انظر: النجوم الزاهرة (٣/٢٩٦).

(٥) أخبار الشعراء المحدثين: ٣٧ - ٥٢، وانظر رد أبي زيد الأنصارى عنه أيضًا في الأغاني (٢٣/١٦٦).

الثاني: وصف العلماء له بأن باطنه خير من ظاهره يشير إلى أنه كان من شأنه الظاهر بعض الميل والتجاوز.

وعلى كل حال تبقى روايته عن بيت سيبويه محل نظر وشك، وليس لنا أن نلغي ما تتابع عليه العلماء من تضعيف الثقة به ومنع الاعتماد على أمانته وروايته.

٥ - أن من العلماء من رأى لقول اللاحقي «فوضعت له هذا البيت» وجهًا غير الصنعة، وهو أنه أراد: رويته له[١]، وقصد بوضع البيت لسيبويه: وضعه في كتابه[٢].

٦ - زد على ذلك أن العلماء لم يتفقوا على نسبة البيت اللاحقي، بل منهم من نسبه أيضًا لابن المقفع[٣]، وهو تردد يدل على عدم القطع بأمر الصنعة، وعلى الشك برواية اللاحقي.

على أنه ما دام سيبويه يملك شاهدًا آخر للمسألة وهو بيت لبيد فمن المستبعد أن يسأل اللاحقي عن شاهدٍ لإعمال (فَعِل).

فعمل (فَعِل) مبالغة (فاعل) بقلة هو الوجه، وهو أقل من عمل (فعيل)، وعمل (فعيل) أقل من عمل بقية صيغ المبالغة، وهو رأي سيبويه، ولذلك قال: «وقد جاء في (فَعِل) وليس في كثرة ذلك... و(فَعِلٌ) أقل من (فعيل) بكثير»[٤].

الثامن: قول الشاعر:

---

(١) تفسير عيون سيبويه : ١٦ ب وخزانة الإدب (٨/١٧١ - ١٧٢).

(٢) حاشية محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٤٠٩).

(٣) شرح المفصل (٦/٧٢) وخزنة الأدب (٨/١٧٢).

(٤) الكتاب (١/١١٢).

اضْـرِبَ عَنْكَ الـهُـمُـوْمَ طَارِقَـهَـا   ضَـرْبَكَ بِالسَّـوْطِ قَـوْنَسَ الفَـرَسِ[1]

استشهد به الأخفش على حذف نون التوكيد الخفيفة في الوصل دون ملاقاة ساكن[2] .

أ - ومَنَعَهُ أبو حاتم وقال إن البيت مصنوع على طرفة[3].

ب -وقال ابن جني إنه «مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، ولا رواية تثبت به[4]». وقد يجاب عن الاعتراض بما يلي:

١- إنشاد الأخفش للبيت، والغالب أن لا يستشهد ببيت إلا وقد ثبت عنده عن العرب.

٢- أن للمسألة شاهدًا آخر، وهو ما أنشده أبو عبيدة والأصمعي:

مِـنْ أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ المَـوْتِ أفـــرّ
أيَوْمَ لَـمْ يُقْـــدَرَ أمْ يَـوْمَ قُـدِرْ[5]

٣ - خلا الاعتراض من الدليل على صنعة البيت أو اسم واضعه.

إلا أنه واضح أن هذه الإجابات - وإن أضعفت الاعتراض - لا تسقطه، فبقي الاستشهاد بالبيت غير مسلم به، فلا يصح إجازة حذف النون الخفيفة في الوصل دون ملاقاة ساكن، وفاقًا لرأي جمهور البصريين[6].

---

(١) البيت لطرفة بن العبد، وهو في النوادر في اللغة: ١٣ والمسائل البغداديات: ٤٣٧ ومعجم مقاييس اللغة (قنس) (٣٢/٥) وصلة ديوان طرفة (بشرح الأعلم): ١٦٥ .

(٢) النوادر في اللغة : ١٣ والمسائل البغداديات: ٤٣٧ والمزهر (١٧٧/١).

(٣) النوادر في اللغة : ١٣.

(٤) سر صناعة الإعراب (٨٢/١). وانظر المحتسب (٣٦٧/٢).

(٥) البيتان لعلي بن أبي طالب، وهما في النوادر في اللغة: ١٣ والمحتسب (٣٦٦/٢) والخصائص (٩٤/٣) وسر صناعة الإعراب (٧٥/١).

(٦) سر صناعة الإعراب (٨٢/١).

الفصـل الرابـع

الاعتراض على النقل بحداثة القائل

- تحديد عصور الاستشهاد .
- الاستشهاد بكلام المولدين.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- مثال تطبيقي على هذا الاعتراض.

توطئة:

الاعتراض بحداثة قائل الدليل أحد السبل التي يسلكها المعترض لإسقاط الاستدلال بالشاهد، لأنه إذا لم يكن القائل فصيحًا يحتج بكلامه فلا اعتداد بقوله في الاستشهاد، ومن هنا لزم لدرس هذا الاعتراض بحث مسألة تحديد عصور الاستشهاد، والعرض التاريخي لموقف النحاة من هذه القضية التزامًا أو توسعا.

تحديد عصور الاستشهاد

ترد فكرة الحاجة إلى إطار زمني للّغة المعتد بها في الاستشهاد - أو ما اصطلح على تسميته (عصور الاستشهاد) - عند دراسي اللغة والنحو والصرف دون غيرها من علوم العربية كالمعاني والبيان والبديع، ذلك أن الأخيرة "راجعة إلى المعاني، ولا فرق فيها في ذلك بين العرب والمولدين"[١].

ولم يكن الدافع الأول إلى هذا التحديد هو الاعتزاز بلغة الآباء والأجداد فحسب كما يرى بعض المحدثين[٢] لأن هذا الأمر إن كان سبباً عند بعضهم فلقد كان هم جمهورهم هو الحفاظ على لغة الكتاب والسنة بعد أن كادت تختلط على أهلها بله الراغبين في تعلمها من غير أهلها حين أتاح الإسلام التقاء ألسنة مختلفة سجّل العلماء من آثار التقائها صوراً من اللحن الذي ظهر في زمن مبكر، وفي كتاب (الموشح) شواهد كثيرة من ذلك.

ونالت مسألة التحديد الزمني حظها من المعارضة، كما نالت نصيبها من التأييد: فمن قائل إن الزعامة الأدبية كافية لتوثيق لغة صاحبها[٣]، دون أن يحصر ذلك في زمن بعينه، ولم يحدد هؤلاء ملامح هذه الزعامةالأدبية، ولا يمكنهم أن يحددوها لاختلاف الآراء فيها، نظراً لدخول النواحي الجمالية والأذواق والأحكام الذاتية في تعيينها.

ويرى آخرون التحرر من القيد الزمني، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية

---

(١) طراز الحلة: ٧/ب وانظر خزانة الادب(١/٥).

(٢) انظر:عصور الاحتجاج في النحو العربي ٢٠٦.

(٣) عصور الاحتجاج في النحو العربي: ٢١٦-٢١٧.

طبيعتها التغير والتبدل، ويكون المقياس هو الالتزام بالمستوى الصوابي، فلا مانع ان يكون رجل "كالمرحوم الشيخ محمد بن عبدالمطلب[١] معروف بحفاظه على اللغة ووفائه لها... أهلا لأن يستشهد بشعره كالشعراء الاقدمين"[٢].

ويسلك بعضهم طريقاً أسهل فيترك لمجمع اللغة العربية النظر في آثار الأدباء والكتاب، فمن رأى صحة أسلوبه واستقامة عربيته فهو حجة[٣].

والحقيقة أن هذه الآراء والاجتهادات مقبولة مثمرة لو أجريت على كل لغةلا تحيط بها ظروف العربية، فاللغة كما يجمع علماءاللغة والاجتماع ظاهرة قابلة للتغير باختلاف ظروف الزمان والمكان والمعيشه، ودراستها في كل طورٍ من أطوارها أمر مهم لمعرفة دلالات اللغة في العصور المختلفة، والفروق التي بينها، وما ينتج عن ذلك من معرفة لون المعيشة في كل عصر ومقاصد نصوصه.

ولكن العربية تختلف عن ذلك، تماماً، فهي لغة دين، امتزجت به وأصبحت جزءاً من أصوله وتشريعاته، وإذا أجري عليها ما يجرى على غيرها من اللغات المجردة من تغيير وتطويع لدرجة الأداء اللغوي في بيئات مختلفة فإن هذا الأمر لن يصيب اللغة وحدها بمعزل عما ارتبطت به.

يزاد على ذلك أن الالتزام بلغة عصر من العصور تتخذ مقياساً

---

(١) شاعر مصري خطيب أديب (ت ١٣٥٠هـ). انظر: المنتخب من أدب العرب (٩٨/١).

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٨ والرواية والاستشهاد باللغة: ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) عصور الاحتجاج في النحو العربي: ٢١٦-٢١٧.

للصواب يمنح أصحاب اللغة ارتباطاً وثيقاً بجذورهم البعيدة الحضارية والفكرية، وهو أمر واضح في العربية، ولا يتاح للغات أخرى بترت عن أصولها أو كادت. فضلاً على أن هذا الالتزام لن ينشأ عنه إعنات ولا تضييق على المشتغلين بالأدب واللغة، لأن بين أيديهم من وسائل التيسير والتوسعة مايفتح الطريق أمامهم في غير إباحية ولا جمود.

هذا والمشتهر بين العلماء تقسيم الشعراء طبقات أربعًا:

"جاهلي قديم ومخضرم وإسلامي ومحدث"[1]، فالجاهليون هم الذين عاشوا قبل الإسلام، والمخضرمون هم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، والإسلاميون- ويقال لهم المتقدمون- هم الذين كانوا في صدر الإسلام، والمحدثون -ويقال لهم المولدون- هم من بعدهم[2].

وبعضهم جعل الطبقات ستاً، فزاد بعد هؤلاء طبقتين من المحدثين[3]. كما أشار غيرهم إلى أن المحدثين طبقات "أولى وثانية على التدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا"[4].

ويرى البغدادي أن الجيد جعلهم أربعاً "إذ ما بعد المتقدمين لا يجوز الاستدلال بكلامهم، فهم طبقة واحدة، ولا فائدة في تقسيمهم"[5]، ونقل الإجماع على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين

---

(١) العمدة (١/١١٣) والمزهر (٢/٤٨٩) وخزانة الأدب (١/٨).

(٢) خزانة الأدب (١/٥-٦).

(٣) خزانة الأدب (١/٨) .

(٤) العمدة (١/١١٣).

(٥) خزانة الأدب (١/٨).

الأوليين (الجاهلية و المخضرمة)[١].

أما طبقة الإسلاميين فقد كان بعض الأوائل "يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم... وكانوا يعدونهم من المولدين"[٢]، والصحيح الذي عليه العلماء صحة الاستشهاد بكلام هذه الطبقة[٣].

وأما الطبقة الرابعة فيرى أن الصحيح عدم الاستشهاد بكلامها مطلقاً، وإن خالف بعضهم في ذلك فأجازوا الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم[٤].

أما النثر فذكر أنه يحتج فيه بما قالته الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء المتقدم ذكرها[٥].

وقد عني العلماء ببيان عصور الاستشهاد، وطبقات من يحتج بلغتهم، بل ألفوا الكتب في بيان هذه الطبقات كـ (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام، و (الشعر والشعراء) لابن قتيبة، وقد كان هذا الغرض حاضراً في أذهانهم يوم وضعوها، يقول ابن قتيبة في مقدمة كتابه: "وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء، الذين يعرفهم جل أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب وفي النحو وفي كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٦].

---

(١) خزانة الأدب (٦/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) خزانة الأدب (٩/١).

(٦) الشعر والشعراء (٥٩/١).

وقد وقع الخُلف في النقطة الفارقة بين ماهو مقبول من اللغة في الاستشهاد وما هو مردود، أو بعبارة أخرى: الحد الفاصل بين كلام العرب المقبول في الاحتجاج وما جاء بعده مما لا يجوز أن تبنى عليه قواعد نحوٍ ولا لغة.

آخر الشعراء المحتج بشعرهم:

لم يرد عن الأوائل ذكر سنة معينة حداً فاصلاً للاستشهاد، ولكن ورد عنهم ما يهدي إلى فاصل تقريبي مختلف فيه وهو بيان آخر من يستشهد بشعره من الشعراء.

فأبو عمرو بن العلاء يقول: "ختم الشعر بذي الرمة، والرجز برؤبة"[1]، كما روي عنه أن الشعر فتح بامرىء القيس وختم بذي الرمة[2].

والخليل وسيبويه يحتجان بشعر جرير[3] (ت ١١٠) والفرزدق[4] (ت ١١٠) والطرماح[5] (ت ١٢٥) والكميت[6] (ت ١٢٦)، واحتج سيبويه

---

(١) المزهر (٤٨٤/٢) نقلا عن العمدة، وليس في نسخة العمدة المحققة التي اعتمدتها، وانظر: خزانة الأدب (١٠٨/١).

(٢) البيان والتبيين (٨٤/٤).

(٣) العين (٧٩/١، ١٣٧، ١٤٠، ١٨٥، ٢٢٤)، وفي الكتاب سبعة وثلاثون بيتاً لجرير.

(٤) العين (٨١/١، ٨٧، ٢٢٨، ٣٠٨)، وفي الكتاب أكثر من خمسين بيتاً للفرزدق.

(٥) العين (١١٢/١، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٥، ١٦٢، ١٨٦، ٢١٩، ٣٠٦) والكتاب (٢٠٠/٢- ٢٠١، ٤٣٠/٣، ٢٤٧/٤).

(٦) العين (٩٩/١، ١٦٥، ١٨٧، -١٨٨، ٣٠٧) والكتاب (١١٤/١، ١٢٣، ٣٣٩/٢، ٢٥٧/٣، ٢٨٢، ٣١٦).

بشعر أبي نخيلة[1] (ت ١٤٥) وابن ميادة[2] وأبي حية النميري،[3] وآخر من استشهد سيبويه بشعره ابن هرمة،[4] استشهد له ببيت واحد.[5]

ويُقَسِّمُ يونس بن حبيب في مجلس أبي عمرو بن العلاء أن رؤبة (ت١٤٥) أفصح من معدّ،[6] وبعضهم يفضله على أبيه العجاج.[7]

وكان أبو عبيدة يقول: «افتتح الشعر بامرئ القيس، وختم بابن هرمة».[8]

وقال الأصمعي: «ختم الشعر بالرماح»،[9] وروي عنه أنه قال: «ساقة الشعراء ابن ميادة، وابن هرمة، ورؤبة، وحكم الخضري[10]...

---

(١) الكتاب (٣/٣٠٤-٣٠٥، ٦٠٦).

(٢) الكتاب (١/٣١١، ٢/٢٠)، وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني، شاعر رقيق من مخضرمي الدولتين (ت ١٤٩هـ). انظر: من نسب إلى أمه:٩١.

(٣) الكتاب (١/١٧٨-١٧٩، ٤١٢، ٣/١٥٦). وأبوحية هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، شاعر مُجيد راجز من مخضرمي الدولتين انظر: سمط اللآلي: ٩٧.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن علي القرشي، شاعر مدني غزل (ت ١٧٦هـ) طبقات الشعراء:٢٠.

(٥) الكتاب (١/٤١٤ - ٤١٥).

(٦) مجالس العلماء: ٣٠٣. ومعد بن عدنان بن أدد من أحفاد اسماعيل. انظر: نسب قريش:٥.

(٧) الموشح: ٣٤١.

(٨) المزهر (/٤٨٤) نقلا عن العمدة، وهو ساقط من نسخة العمدة المحققة التي اعتمدتها.

(٩) البيان والتبيين (٣/٣٤٩).

(١٠) الحكم بن معمر بن قنبر الخضري، شاعر من خضر محارب (ت نحو ١٥٠هـ). انظر: سمط اللآلي: ١٦.

ومكين العذري، وقد رأيتهم أجمعين»،[1] ورواية الأغاني عنه أنه كان يقول: «ختم الشعر بابن هرمة، والحكم الخضري، وابن ميادة، وطفيل الكناني،[2] ومكين العذري»[3] ونقل عنه ثعلب قوله: «ختم الشعر بإبراهيم ابن هرمة وهو آخر الحجج».[4]

والذي أراه أن الجمع بين هذه الأقوال ميسور وسهل، ذلك أنه لا ينبغي أن نحمل ـ دائماً ـ قولهم (ختم الشعر) على أنه تحديد لعصور الاستشهاد، بل ينبغي أن نحمله أحياناً إذا سندتنا في ذلك القرائن على أنه رأي فني نقدي صرف، ولنتأمل قول أبي عمرو السابق إن الشعر فتح بامرئ القيس وختم بذي الرمة، وقول أبي عبيدة: «افتتح الشعر بامرئ القيس، وختم بابن هرمة» ليتأكد لنا أنهما لم يريدا بالافتتاح والختم تحديداً لزمن الاستشهاد، وإنما أرادا بيان ما يستحق أن يطلق عليه أنه شعر لجودته من وجهة نظرهما، فمن البيّن المجمع عليه أن ما قبل امرئ القيس من الشعر داخل في المستشهد به من كلام العرب .

من هنا لزم أن نسلك سبيلاً آخر يرجح ما أسلفت لتحديد مرحلة (الحداثة) وفئة المولدين الذين لا يحتج بلغتهم، وليكن سبيلنا تحديد ما تعنيه كلمة (مولّد)، وهو في اللغة: «المحدث من كل شيء، ومنه

---

(١) الشعر والشعراء (٢/٧٥٣) وخزانة الأدب (١/٤٢٥).

(٢) طفيل بن عامر بن واثلة، شاعر شجاع سيد في قومه، من شعراء العصر الأموي. انظر الكامل في التاريخ (٤/١٨٠).

(٣) الأغاني (٤/٣٧٣).

(٤) الاقتراح: ٧٠ وخزانة الأدب (١/٨).

المولدون من الشعراء: إنما سموا بذلك لحدوثهم».[1] ومن المجاز: كلام مولّد: ليس من أصل لغتهم.[2]

فالمولد مفهومان: لغوي ومجازي، ويستفاد من الأول أنه سواء أقال هذا الكلام المحدث عربي محض أم غير محض يصح أن يطلق عليه في اللغة اسم المولد، وعلى هذا ينبغي أن يحمل وصف أبي عمرو بن العلاء لشعر جرير والفرزدق وأضرابهما بأنه مولد،[3] فقد أراد أنه شعر محدث وإن كان قائله فصيحا.

أما المفهوم الثاني وهو المجازي فهو الذي استقر عند المتأخرين، وهو أن يكون الكلام غير فصيح ولا أصل له في لغة العرب، ولا ينبغي أن يحمل على ذلك قول أبي عمرو وأضرابه ليزول بعد ذلك ما فهمه كثيرون من تضارب أقوال العلماء في تحديد زمن المولد الذي لا يصح الاستشهاد به، وهو فهم أدى إليه الخلط بين المعنيين اللغوي والمجازي لهذه اللفظة.[4]

فأبو عمرو بن العلاء لم يسمعه الأصمعي يحتج ببيت إسلامي بعد أن جلس إليه عشر حجج.[5] وقال مرة: «لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته» يعني شعر جرير

(١) لسان العرب (ولد) (٣/٤٧٠).

(٢) أساس البلاغة (ولد) (٢/٥٢٧).

(٣) انظر: العمدة (١/٩٠) وخزانة الأدب (١/٦).

(٤) انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: ٢٢٢ ـ ٢٢٤ والرواية والاستشهاد: ١٥٦ .

(٥) البيان والتبيين (١/٣٢١) والعمدة (١/٩٠) والمزهر (٢/٤٨٨) وخزانة الأدب (١/٦).

والفرزدق (كلاهما ت ١١٠) وأشباههما.[١] وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية،[٢] ولم يكن يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين،[٣] وكان يقول: «لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما قدمت عليه أحداً»،[٤] وهو في الوقت ذاته يحتج بشعر رؤبة (ت ١٤٥) وقد تأخر عن جرير والفرزدق[٥] (كلاهما ت ١١٠).

وأبو عمرو الشيباني[٦] يرى فصاحة أبي نواس (ت ١٩٥) وحجية كلامه، وقال: «لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقذار - يعني الخمور - لاحتججنا به، لأنه كان محكم القول لا يخطئ».[٧]

وأبو زيد لا يقبل من عمارة بن عقيل [٨] ولا يثق به،[٩] لكن المبرد يستشهد بشعره في اللغة لأنه من شعراء البادية .[١٠]

---

(١) البيان والتبيين (٣٢١/١) والشعر والشعراء (٦٣/١) والعمدة (/٩٠) والمزهر (٤٨٨/٢) وخزانة الأدب (٦/١).

(٢) البيان والتبيين (٣٢١/١).

(٣) العمدة (٩٠/١) والمزهر (٤٨٨/٢) ،وخزانة الأدب (٦/١).

(٤) الأغاني (٢٨٥/٨).

(٥) المزهر (٤٨٤/٢) وخزانة الأدب (١٠٨/١).

(٦) إسحاق بن مرار، عالم باللغة والشعر (ت نحو ٢٠٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١١.

(٧) خزانة الأدب (٣٤٨/١).

(٨) شاعر عباسي سكن بادية البصرة. (ت ٢٣٩هـ). الأغاني (٢٤٥/٢٤ ـ ٢٥٨).

(٩) مجالس العلماء: ١٩٣.

(١٠) المقتضب (١٩٩/٤).

ولحّن الأصمعي ذا الرمة [1] (ت ١١٧هـ)، ومنع الاحتجاج بشعر الطرماح (ت ١٢٥) والكميت (ت ١٢٦) لأنهما مولدان عنده،[2] وكان يقول: «الكميت تعلم النحو وليس بحجة، وكذلك الطرماح، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه»،[3] وقال في الكميت: «جرمقاني من جراميق الشام لا يحتج بشعره».[4]

وهذه الروايات التي توحي بالتعارض يجمع بينها الفصل بين المعنيين اللغوي والمجازي للمولد كما سبق. ورفض بعض العلماء لشيءٍ من الشعر الفصيح وميلهم إلى القديم لا ينبع من موقف لغوي صرف، بل ينم عن ذوق فني خالص، فهم إن رفضوها فنيًا لا يمنعون الاحتجاج بها في الحقيقة.[5] ذلك أن المعاصرة حجاب عن تذوق ما يقوله العصري واستجادته، والقدم والحداثة أمر نسبي، وقد جعل الله «كل قديم حديثًا في عصره ... فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته. ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد منهم»[6] ولهذا قال بعض العلماء: «كل قديم من الشعراء فهو

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ١٠.

(٢) الموشح: ٣٠٢، ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ١٠. والجرامقة: قوم من العجم سكنوا الموصل في صدر الاسلام.

(٥) انظر: أصول التفكير النحوي: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٦) الشعر والشعراء (٦٣/١).

محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله» .[1]

وهذا الكلام وإن كان بمعزل عن قضية الاستشهاد إلا أنه يتناول ما نحن فيه بالذات أعني ذلك التفاوت بين العلماء في بيان المقبول وغير المقبول من الشعراء، فصار الدراسون القدماء والمحدثون يرجحون قول هذا ويضعفون رأي ذلك، حاملين هذه الآراء على مسألة الاستشهاد، ولم يكن هذا الاختلاف ـ في رأيي ـ كما سبق إلا قضية نقدية صرفة، وتقبلاً ذوقياً فحسب، أما إذا رجع الأمر إلى الاحتجاج في اللغة والنحو فإن الآثار والكتب النحوية ـ قديماً وحديثاً ـ تشهد على أن ما كان من مخالفة لا يتجاوز أن يكون شذوذاً وخروجاً نادراً عما استقر عند جمهورهم من تحديد تقريبي لنهاية عصر الاستشهاد، وإن لم يصرح أكثرهم بهذا التحديد التقريبي.

من هذا الكلام يتبين أمران أرجحهما يفصلان في الموقف ملخصهما ما يلي:

١ـ مراد العلماء بـ (خاتمة الشعراء) و (ساقة الشعراء) و (آخر الشعراء) ونحوها من العبارات آراء نقدية فنية بحتة راجعة إلى الذوق.

٢ـ وصف العلماء الأوائل بعض الشعر بأنه (مولد) لا يلزم منه عدم الاحتجاج به كما فهم بعض المتأخرين، خالطين في ذلك بين معنيي اللفظة اللغوي والمجازي.

---

(١) العمدة (١/ ٩٠) والمزهر (٢/ ٤٨٨) وخزانة الأدب (١/ ٦).

الاستشهاد بكلام المولدين

سبق أن ذكرنا اشتشهاد سيبويه في النحو بشعر ابن ميادة وأبي نخلية وأبي حية النميري وابن هرمة، ولم يجاوز سيبوبه ذلك[1]. أما ما قيل من اسشهاده بشعر بشار[2] فسيأتي بيان الحق في ذلك.

واستشهد أبو علي الفارسي ببيت أبي تمام[3]:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضُ الأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُوْلا[4]

على مجيء اسم كان ضميرًا مستترًا، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان[5]. كما استشهد في كتابين له ببيت لأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢) وهو قوله:

سِيَّانِ كَسْرُ رَغِيْفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهْ

على أن (أو) فيه بمعنى الواو[6].

وذكر الرماني أن اللام قد تدخل على (إن) -مع إبدال الهاء من الهمزة- على خبرها في الضرورة وهو قبيح، وشاهده في ذلك بيت أبي تمام:

---

(١) انظر ما سبق (٢٠٧ - ٢٠٨).

(٢) الأغاني (٣/٢١٠) والاقتراح: ٧٠ وخزانة الأدب (١/٨).

(٣) شاعر فحل مقدم أديب، له (الحماسة) و (الوحشيات) (ت ٢٣١هـ) انظر: معاهد التنصيص (١/٣٨) وتاريخ بغداد (٨/٢٤٨).

(٤) ديوان أبي تمام (بشرح الخياط): ٢٤٣.

(٥) الإيضاح العضدي: ١٠١-١٠٢.

(٦) الحجة (١/١٩٩) وشرح الأبيات المشكلة الأعراب: ٣٥٨.

أَرَبِيْعَنَا فِيْ خَمْسَ عَشْرَةَ حِجَّةً حَــقًّـــا لَهِنَّكَ لَلرَّبِيْعُ الْمُزْهِـرُ[1]

وأيد الزمخشري إمكانية تعدي (أَظْلَمَ) بقول أبي تمام:

هُمَـا أَظْلَمَـا حَـالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَـا ظَلامَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ[2]

وذكر أن أهل مكة يقولون (تعالِي) بكسر اللام للمرأة، واستشهد بشعر الحمداني:

تَعَـالِيْ أُقَـاسِـمْكِ الهُـمُـوْمَ تَعَـالِيْ[3]

قال أبو حيان: «وأما قوله: في شعر الحمداني فقد صرح بعضهم بأنه أبو فراس[4]، وطالعتُ ديوانه جمع الحسين بن خالويه فلم أجد ذلك فيه، وبنو حمدان كثيرون، وفيهم عدة من الشعراء»[5].

والبيت في ديوان أبي فراس بنشرتيه برواية ابن خالويه[6]، فلعل في نسخة أبي حيان نقصا.

وفي مسألة حذف خبر المبتدأ قال ابن الناظم: «وإن دل على ذلك

---

(١) معاني الحروف: ٥١-٥٢. والبيت في ديوان أبي تمام (بشرح الخياط): ١٥٧ برواية (الأزهرُ).

(٢) الكشاف (٨٦/١). البيت في ديوان أبي تمام (بشرح الخياط): ٢٤.

(٣) الكشاف (٥٢٥/١-٥٢٦).

(٤) الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي، أمير شاعر فارس، وهو ابن عم سيف الدولة. (ت ٣٥٧هـ) انظر: تهذيب ابن عساكر (٤٣٩/٣).

(٥) البحر المحيط (٢٨٠/٣).

(٦) نشر سامي الدهان: ٣٢٥، ونشر دار صادر: ٢٣٨.

جاز ترك الخبر وذكره، كقول أبي العلاء المعري[1]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[2]

ولو قيل في الكلام: لولا الغمد لسال لصح»[3].

واستشهد الرضي ببيت أشجع السلمي[4]:

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَيْكَ النَّوَائِحُ[5]

وببيت أبي نواس:

غَيْرَ مَأْسُوفٍ عَلَى الزَّمَنِ يَنْقَضِي بِالهَمِّ والحَزَنِ[6]

وببيت ربيعة الرقي[7]:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِيْ النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ بنِ حَاتِمِ[8]

---

(١) أحمد بن عبدالله التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، له (لزوم ما لا يلزم) و (سقط الزند) وغيرها (ت ٤٤٩هـ). انظر: إنباه الرواة (٤٦/١).

(٢) البيت في شرح شذور الذهب: ٣٦ والمقاصد النحوية (٥٤٠/١).

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ١٢٢ وتابعه على ذلك الأشموني في شرح الألفية (١٠٢/١).

(٤) شاعر فحل معاصر لبشار، كان مقربًا من الرشيد (ت نحو ١٩٥هـ). انظر: الأغاني (٣٠/١٧-٤٤) وتاريخ بغداد (٤٥/٧).

(٥) شرح الكافية (٧٥/١)، والبيت في أمالي القالي (١١٨/٢).

(٦) شرح الكافية (٨٧/١) وتابعه على ذلك الأشموني في شرح الألفية (٨٩/١).

(٧) ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي، شاعر غزل مقدم (ت ١٩٨هـ) انظر: الأغاني (٣٧/١٥) ونكت الهميان: ١٥١.

(٨) شرح الكافية (٧٤/٢)، والبيت في شرح المفصل (٣٧/٤، ٦٨).

كما استشهد بشعر أبي تمام والمتنبي[(١)] في عدة مواضع[(٢)].

هذا ما كان من أمر النحو، أما في اللغة فقد جاء الاستشهاد في العين بشعر بشار[(٣)] في تفسير لفظ لغوي[(٤)].

وذكر ابن جني في الخصائص أن المبرد «احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق[(٥)]». لكني وجدته في المحتسب يقول بعد استشهاده ببيت للمتنبي على معنى بلاغي: «ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به؟... فإن المعاني لا يرفعها تقدم ولا يزري بها تأخر... وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمامٍ في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخرِ أشبه»[(٦)].

والمحتسب تأخر تأليفه عن الخصائص بدليل أنه يحيل في المحتسب فيقول: «قد قدمنا في كتابنا الخصائص» ونحو هذا[(٧)]، فلعل كلامه في المحتسب ناسخ للسابق، ويكون احتجاج المبرد بشعر أبي

---

(١) أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكندي الشاعر الحكيم صاحب المعاني المبتكرة (ت ٣٥٤هـ). انظر: معاهد التنصيص (٢٧/١) ولسان الميزان (١٥٩/١).

(٢) شرح الكافية (٩٨/١، ٢٠٣، ٢٠٨). وانظر خزانة الأدب (٦/١-٧).

(٣) بشار بن برد العقيلي بالولاء، شاعر ضرير من مخضرمي الدولتين، (ت ١٦٧هـ). انظر: الأغاني (١٣٥/٣، ٢٤٢/٦) ونكت الهميان: ١٢٥.

(٤) العين (جعب) (٢٧٢/١).

(٥) (٢٤/١).

(٦) (٢٣١/١).

(٧) (٥٥/١، ١٦٦، ٢٣١).

تمام في اللغة لا في المعاني.

وذكر الأزهري[1] في مقدمة تهذيبه أنه امتحن بالإسار عند عربٍ عامتهم من هوازن، وقال: «واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضًا ألفاظًا جمة ونوادر كثيرة أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب»[2]. واستشهد في تفسير بعض الألفاظ بشعر للحكم الخضري[3] (ت ١٥٠) وبشار[4] (ت ١٦٧) ومروان بن أبي حفصة[5]، وإسحاق بن إبراهيم الموصلي[6]، وعمارة بن عقيل[7] (ت٢٣٩).

وذهب ابن جني مذهب الكوفيين في إجازة تحريك الحرف الثاني الحلقي بالفتح في نحو (البحَر) و (الصخَر)، واستدل بسماعه هو من "الشجري[8] يقول: أنا مَحَمُوم - بفتح الحاء -، وليس أحدٌ يدعي أن

---

(١) أبو منصور محمدبن أحمد بن الأزهر، إمام في اللغة والأدب، له (التهذيب) و (تفسير القرآن)، (ت ٣٧٠هـ). انظر: مفتاح السعادة (١/٩٧، ٢/١٧٥).

(٢) (١/٧).

(٣) تهذيب اللغة (وطح) (٥/١٨٦)، (نقد) (٩/٣٨)، (بقر) (٩/١٣٦).

(٤) تهذيب اللغة (هجا) (٦/٣٤٨)، (وقد) (٩/٢٥٠)، (وتد) (١٤/١٤٨).

(٥) تهذيب اللغة (شنع) (١/٤٣٣). ومروان شاعر من مخضرمي الدولتين (ت نحو ١٨٢هـ). انظر: الأغاني (٩/٣٤-٤٧).

(٦) تهذيب اللغة (سرح) (٤/٢٩٨). وإسحاق من علماء الغناء والموسيقى والتاريخ والشعر والأخبار (ت ٢٣٥). انظر: الأغاني (٥/٢٦٨-٤٣٥).

(٧) تهذيب اللغة (صلع) (٢/٣٢)، (حاض) (٥/١٥٩)، (حذر) (٤٧/٢٦٥).

(٨) بدوي يكثر ابن جني السماع منه والاستشهاد برواياته. انظر: المحتسب (١/٨٤، ٢/١٦٦، ٢٠٩).

في الكلام (مفَعول) بفتح الفاء»[1].

فإذا بحثنا عن موقف النحاة النظري من الاستشهاد بكلام المولدين وجدنا السيوطي يحكي الإجماع «على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية»[2].

لكن الزمخشري حين رأى تعدية (أظلم)، وأورد بيت أبي تمام:

هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلا مَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

قال معللاً هذا الإيراد وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[3]. فجعل الثقة في الراوي مسوغًا لقبول كلامه أيضًا، وهذا أمر غير مسلم، وقد اعترض عليه بعض العلماء، لأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، ولا يكفي هذا الضبط والثقة لقبول كلام المتكلم في الاستشهاد، ومعلوم أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية[4].

أما ما قيل من أن القول رواية خاصة تشبه نقل الحديث بالمعنى فقد فُرق بينهما بأن الأول لا يوجب السماع بخلاف نقل الحديث بالمعنى[5]. والذي أراه قاطعًا في التفريق بينهما أن المراد من الحديث

---

(١) المحتسب (١/٨٤، ١٦٧، ٢/١٦٦).

(٢) الاقتراح: ٧٠.

(٣) الكشاف (١/٨٧).

(٤) خزانة الأدب (١/٧).

(٥) المرجع السابق نفسه.

معناه، ولهذا أجاز بعضهم نقله بالمعنى، أما النص اللغوي فالمراد لفظه، فلا يباح فيه تصرف الرواي غير الفصيح.

هذا بالإضافة إلى أنه «لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المُحَدَّثين كالحريري[١] وأضرابه، والحجة فيما رووه لا فيما رأوه»[٢]. وبهذا يتبين أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح شيء إلى استعمال أحد أهل العلم غير مستقيم، فليس بسديدٍ أن يُرَدَّ على صاحب القاموس في قوله: «النَّموذج بفتح النون مثال الشيء مُعَرَّبٌ، والأنموذج لحنٌ»[٣] بأن العلماء يستعملون هذا اللفظ، فسمى الزمخشري وابن رشيق[٤] كتابيهما (الأنموذج) [٥]. ونحن نرى بعض أئمة العربية ينطقون أو يؤلفون بما قد يخالف مذهبهم الصريح، أفلم يشترط ابن هشام في (المغني) لدخول هاء التنبيه على ضمير الرفع أن يخبر عنه باسم إشارة، كقوله تعالى «هَاأَنْتُمْ أُولاءِ»[٦]، وهو الذي قال في خطبة الكتاب عينه: «وها أنا بائح بما أسررته»[٧]. فالحق أنه

---

(١) أبو محمد القاسم بن علي، صاحب (المقامات) و (درة الغواص في أوهام الخواص). (ت ٥١٦هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/٥٩).

(٢) خزانة الأدب (١/٧).

(٣) (نمج) (١/٢١٨).

(٤) الحسن بن رشيق القيرواني، أديب ناقد، له (العمدة في صناعة الشعر) (ت ٤٦٣) انظر: إنباه الرواة (١/٢٩٨).

(٥) تاج العروس (نمج) (٢/١٠٩).

(٦) ص: ٤٥٦. والآية: ١١٩: سورة آل عمران .

(٧) ص ١٢ .

لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية المحدثون» إلا أن تذكره على وجه الاستئناس، وأنت مالىء يدك بما هو حجة، أو منتظر لأن تظفر بالحجة[1].

نأتي الآن لمسألة أرجأت الحديث عنها، فقد رووا عن أبي حاتم أن الأخفش عاب على بشار أحرفًا في شعره، منها قوله (الوَجَلَى) و (الغَزَلَى) وجمعه النون وهو الحوت على (نينان)، وقال: لم يسمع من الوجل والغزل فَعَلَى، ولم أسمع بنونٍ ونينان، فبلغ ذلك بشارًا فهجاه حتى بكى الأخفش وجزع، وذهب أصحابه إلى بشار فكذبوا عنه واستوهبوا منه عرضه، فكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره في كتبه ليبلغه[2].

ورووا عن غير أبي حاتم أن سيبويه عاب هذه الكلمات عليه لا الأخفش، فهجاه هجاءً مقذعًا، فتوقاه سيبويه بعد ذلك، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ووجد من شعر بشار شاهدًا له احتج به استكفافًا لشره[3].

وقالوا إن السبب في استشهاد أبي علي الفارسي في باب (كان) من كتاب (الإيضاح) ببيت أبي تمام الطائي:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ   رَوْضَ الأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُوْلا

---

(١) القياس في اللغة العربية: ٣٦-٣٧.

(٢) الأغاني (٣/٢٠٩-٢١٠) والموشح: ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) الأغاني (٣/٢١٠) والاقتراح: ٧٠ وخزانة الأدب (١/٨).

لم يكن لأنه يرى الاستشهاد بشعر أبي تمام، «لكن عضد الدولة[1] كان يحب هذا البيت وينشده كثيرًا، فلهذا استشهد به في كتابه»[2].

والحق أنه لا ينبغي إغفال أثر الدافع الشخصي عند الحكم على الأمور، لكنه في الوقت نفسه لا يصح التسليم بكل رواية تصف أحد العلماء بالخروج عن المجمع عليه دون إخضاع هذه الرواية للتمحيص والتحقيق.

وسأقف عند الرواية التي تذكر أن سيبويه احتج بشعر بشار توقيًا لهجائه، فلم أجد من العلماء الأوائل من نسب شيئًا من أبيات الكتاب إلى بشار، لكن بعض المحدثين ذكر أن الشاهد:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كُلُّ مُوْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيْبِ[3]

قد نسبه بعضهم إلى بشار بن برد[4]. والمعروف من نسبة هذا البيت أنه لأبي الأسود الدؤلي في مقطوعة من أبيات خمسة، وأثبت هذه النسبة لأبي الأسود غير واحد من العلماء[5]. ومن علم ما كان عليه سيبويه من الدقة والتوثيق لما يستشهد به أدرك أنه لا يدفعه غرض شخصي للاستشهاد بشعر مولد، وقد كان يشير لشدة دقته إلى

---

(١) اسمه فنا خسرو بن ركن الدولة بن بويه الديلمي، تولى ملك فارس ثم البصرة وبلاد الجزيرة (ت ٣٧٢هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/٢٩٩).

(٢) وفيات الأعيان (٢/٨١) والمواهب الفتحية (١/٥٦).

(٣) الكتاب (٤/٤٤١).

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٠٩ والشاهد الشعري في النحو العربي: ١٦١.

(٥) الحيوان (٥/٦٠١) والأغاني (١٢/٣٠٥) والمؤتلف والمختلف: ١٥١ والعمدة (٢/٤) وتاريخ دمشق (٨/٦٢١) وذيل ديوان أبي الأسود: ٢٠٨.

ما قيل عنه إنه مولد[1].

هذا وينبغي أن يفرق بين ما يورده العلماء من المسموع استشهاداً وما يذكرونه تمثيلاً، فالأول إنما يساق لتبنى عليه القواعد، والثاني يساق بعد ثبوت القاعدة بشواهدها على سبيل التوضيح دون أن تبنى عليه، ومن هنا اشترط في الاستشهاد من الشروط والقيود ما لم يلتزم في التمثيل الذي لم يحصر العلماء صحته في عصر من العصور، ولم يقتصروا عليه عند إيراد المسألة، بل لا يكتفي بعضهم بذلك حتى يذكر معه عبارة توحي بثبوت القاعدة بدونه، كقول ابن هشام: «ومثالها قول القائل» وذكر بيتًا لأبي تمام[2]. وقوله في مسألة اسم الفعل الذي على وزن (فَعَالِ): "وما أحسن قول بعضهم:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُوْلُ بِمِلْءِ فِيْهَا ... حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

فَــلاَ يَغْــرُرْكُمُ مِنِّيَ ابْتِــسَــامٌ ... فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالفِعْلُ مُبْكِي[3]»

وقوله: «وعلى ذلك قول المتنبي»[4].

وعلق الخطيب التبريزي في شرحه ديوان أبي تمام على البيت:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ ... رَوْضَ الأَمَانِيْ لَمْ يَزَلْ مَهْزُوْلا

بقوله: «هذا البيت ذكره أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بـ

---

(١) الكتاب (٣/٢٤).

(٢) شرح شذور الذهب: ٥٨.

(٣) شرح شذور الذهب: ٩١ وهما من قصيدة لأبي الفرج الساوي من كُتّاب العصر العباسي.

(٤) شرح شذور الذهب: ١٩٨.

(العضدي) وإنما ذكره على سبيل التمثيل، لا أنه يستشهد به"[١].

وذكر البغدادي عند شرحه بيتًا لأبي نواس أورده شارح الكافية أنه لم يجيء به شاهدًا «وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولهذا لم يقل كقوله»[٢]، كما قالوا إن ابن هشام إنما ساق قول المتنبي:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلا وَالبَيْنُ جَارٍ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلا[٣]

تمثيلاً لا استشهادا[٤].

فكثير من الأبيات المحدثة التي قيل إن النحويين استشهدوا بها إنما سيقت تمثيلاً وطرحًا للنقاش واستئناسًا لا استشهادًا واحتجاجًا، وكان ينبغي لدارس هذا الموضوع أن يفرق بين الأمرين بما توحي به عبارة المؤلفين وسياق كلامهم.

كما أن من هذه الأبيات ما جاء به استدلالاً على معانٍ بلاغية لا في الألفاظ واللغة، وقد سبقت الإشارة إلى أن المعاني يستوي فيها المتقدم والمتأخر، وكلام كل واحدٍ منهما فيها حجة[٥]، ولهذا قال ابن جني: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل (يعني المتنبي) وإن كان مولدًا... فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون»[٦].

---

(١) (٦٧/٣).

(٢) خزانة الأدب (٣٤٦/١-٣٤٧).

(٣) البيت في ديوان المتنبي (١٦٢/٣).

(٤) حاشية الأمير على مغني اللبيب (١٣/١).

(٥) انظر ما سبق ص: ٢٠٣.

(٦) الخصائص (٢٤/١).

وجل ما أُخِذَ على ابن السيد من استشهاده في (الحلل) بشعر المحدثين[١] هو من الاستشهاد في المعاني لا في النحو أو اللغة[٢].

زد على هذا كله أن جمعًا من العلماء - ومنهم من تساهل بالاستشهاد بكلام المحدثين - يقرون أن الأصل عدم صحة الاستشهاد بشعر أو كلام مولد، فالزمخشري قبل أن يعلل وجهة نظرة بجواز الاستشهاد بشعر المحدثين العالمين بالعربية قال عن أبي تمام:

«وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية»[٣]. ونطالع كثيرًا في كلام العلماء عبارات مثل «لا حجة فيه لأنه لا يستشهد بكلام المولدين[٤]» و «ليس ممن يستشهد بكلامه»[٥] ونحوها.

فإذا رجعنا النظر فيما سبق استعراضه من استشهاد بعض العلماء بشعر محدث وجدنا منهم من جاء به مع شواهد أخرى صحيحة كافية لإثبات المسألة[٦]، ومنهم من أشار إلى أن الشاعر

---

(١) الشاهد الشعري في النحو العربي: ١٦٦.

(٢) وذلك مثل قوله: "وكرر ذكر (دعد) إشارة بذكرها واستطابة له... وقد أوضح هذا المعنى أبو الطيب المتنبي في قوله:..
أسامـيًا لم تزده معـرفـةً وإنما لـذةً ذكـرناهـا"
الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٩٦، وانظر مثل ذلك: ص ١٣٢، ١٤٥، ٢٦٥، ٣٨٠.

(٣) الكشاف (٨٧/١).

(٤) البحر المحيط (٢٨٠/٣).

(٥) خزانة الأدب (٣٤٦/١).

(٦) الإيضاح العضدي: ١٠١-١٠٢ وشرح الكافية (٧٥/١،٢٠٨).

محدث أو مولد[1]، ومنهم من ينقد البيت ويوجهه بعد إيراده[2]. وهي إشارات توحي بأن هذه الأبيات سيقت استئناساً ولم تسق استشهاداً، ولا يَسلَم من مثل هذه الإشارات إلا النادر القليل من المواقف اليسيرة التي عُرضت لاستشهاد بعض النحاة بشعر محدث.

وقد جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري أن "العرب الفصحاء الذين يصح منهم الوضع، ويستشهد بكلامهم على معنى الألفاظ الوضعية هم عرب الجاهلية وصدر الإسلام إلى أواخر القرن الثاني في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية"[3]، ويراد بالجزيرة العربية عرب البادية فيها، لكن لم يرد تعليل لتحديده بأواسط القرن الرابع بالذات، ولعل استقراء شواهد كتب اللغة وقائليها هو الدافع إلى هذا التحديد، فإنا نجدهم استشهدوا بأبيات وكلام لبعض أعراب القرنين الثالث والرابع[4].

والثابت أنه لا يمكن القطع بسَنَة بعينها أو عقد أو نصف قرن يفصل بين الفصحاء والمدخولين، فكثٍر ممن يعدون من المحدثين هم من الفصحاء، وبعض من هم في عصور الاستشهاد يخطئون ويلحنون، لكن الأمور لا تنضبط ولا تستقيم إلا بالتحديد، وإن ترتب على هذا التحديد إهمال بعض الفصيح، لأن في ذلك ارتكاب أخف الضررين، فلو تركت الأمور لتقدير المقدرين لأدى ذلك إلى اختلاط الأمور

---

(١) الحجة (١/١٩٩) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٣٥٨ ومعاني الحروف: ٥١ وشرح الكافية (٢/٧٤).

(٢) الكشاف (١/٥٢٦).

(٣) الجزء الأول، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م ص ٢٠٢.

(٤) انظر: المقتضب (٤/١٩٩) والخصائص (١/٧٨، ٢٥٠، ٢٣٨، ٢/٢٦، ٣/٢٨٠) والمحتسب (١/٨٤، ٨٥).

واضطراب القواعد ودخول الأهواء، وهذا أمر غير خافٍ.

وقد ميز العلماء في الاستشهاد بين لغة البادية والحاضرة، فنظروا إلى الأخيرة نظرةً أكثر توجسًا من الأولى، وعلل ابن جني ذلك بـ «ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل»[1] بسبب اختلاطهم بغيرهم من الأعاجم، فانحرفت ألسنتهم وفشا اللحن فيها، وغدوا أشد انقيادًا للنطق بما لم يتعودوه، ولهذا صدّ العلماء عن الاستشهاد بكلام شعراء الحاضرة كأبي نواس وأبي تمام والمتنبي إلا ما جاء في كتبهم عرضًا، وهو لا يرقى إلى صنيعهم بلغة الشعراء البداة[2]، ويؤكد ابن جني أن الدافع إلى الامتناع عن الأخذ بلغة الحاضرة ليس سوى ما مر بقوله: «ولو علم أن أهل مدنية باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا»[3]، وكان ذلك بعد أن ظفر العلماء بالقدر الكافي من لغة العرب التي أسسوا عليها عملهم، ولم يعودوا في حاجة إلى مزيد.

والحق أن تفريقهم بين لغة البادية والحاضرة يعد منهجًا لغويًا سليمًا، ذلك أن البداة أحرى أن لا يخالطوا غيرهم لما فيهم من الجفاء

---

(١) الخصائص (٢/٥).

(٢) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ٥٨، ٦٢.

(٣) الخصائص (٢/٥).

والبعد عن الحواضر، وأجدر بأن يتحصنوا عن النطق بحروف غيرهم من الأمم، وأبعد من أن يتركوا ما تعودوا عليه[1] ، وليس كذلك أهل الحاضرة، ومن هنا كانت عنايتهم بلغة البادية ثابتة عنهم، حتى عدت مفخرة بينهم[2]، فنجدهم يصفون أبا عمرو بن العلاء في معرض توثيقه بأنه إنما يروي «عن أشياخ العرب، حرشة الضباب في البلاد الكلدات، وجناة الكمأة في مغاني البداة»[3]. بل غدا الأخذ عن غير البداة في القرن الثالث سبة على أصحابه، قال الرياشي مفاخرًا علماء الكوفة: «إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكله اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز»[4].

وفي معجم البلدان ما يؤكد أثر الانغلاق على الاحتفاظ بخصائص اللغة مدة طويلة، فجبلا (عكاد) باليمن - كما يذكر المؤلف - أهلهما باقون على العربية الفصيحة إلى عصره (القرن السابع) «لم تتغير لغتهم، بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه»[5].

وذكر في القاموس أنهم باقون على فصاحتهم[6]، وفي التاج أيضًا أنهم فصحاء إلى عصره (القرن الثاني عشر)، وأن الغريب لا يقيم

---

(١) انظر: أصول النحو العربي للدكتور الحلواني: ٥٧ - ٥٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٣٥ - ٣٦.

(٣) رسالة الغفران: ١٧٧.

(٤) الفهرست: ٦٤.

(٥) (١٤٣/٤).

(٦) (عكد) (٣٢٨/١).

عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفًا على لسانهم[1].

وحتى لو لم يحتفظ هؤلاء إلا ببعض خصائص اللغة في المفردات أو التراكيب لكان ذلك كافيًا للدلالة على ما نحن بصدده من أثر الاختلاط وعدمه في لغة المتكلمين.

من هنا كان قرار المجمع صائبًا بجعل أواخر القرن الثاني في الأمصار، وأواسط القرن الرابع في البادية حدًا فاصلاً لما يصح الاستشهاد به في اللغة، ولهذا وجد الاستشهاد بشعر شعراء البادية في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع في المعجمات وكتب اللغة[2]، وهو أكثر مما جاء - شاذًا - في كتب النحو.

ولم يعرض قرار المجمع لحدٍ فاصل للاستشهاد في قواعد النحو، لأن قراره السابق جاء في سياق قضية لغوية صرفة وهي مسألة (التوليد في اللغة)[3]، ولا ينبغي قياس النحو على اللغة، لأن الاستقراء السابق لآراء النحاة في المسألة وتطبيقهم العملي يدل على أنهم يكادون يجمعون على الاقتصار على شعر الطبقات الثلاث الأول في الحاضرة والبادية، وما جاوز أواسط القرن الثاني -وهو بداية المرحلة العباسية- لا يعول عليه في الاستشهاد، ويستثنى من ذلك المعمرون من الشعراء كابن هرمة وأبي نخلية ممن عاشوا في العصر الأموي طويلاً. ولا نستطيع أن نعزو قبولهم شعر أبي نخلية وأبي حية إلى كونهما بدويين، لأن ابن هرمة حضري متأخر عنهما، وشعره مقبول عندهم

---

(١) (عكد) (٤٢٩/٢).

(٢) انظر ما سبق ص: ٢١٧ - ٢١٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الأول، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م ص ٢٠٢.

في الاستشهاد. فلا يمكن التوفيق بين ذلك إلا بكونهم جميعًا من معمري الشعراء الذين عاشوا في عصر الاستشهاد مدة أمن معها تأثر ألسنتهم، ولم يجىء ما يخالف هذا إلا ما كان من أعمال فردية شاذة، وآراء شخصية لا يسلِّم بها جمهرةُ العلماء في عصورهم المختلفة.

وخلاصة ما أراه في هذه القضية:

أولاً: بالنسبة للاستشهاد في اللغة: متابعة المجمع فيما انتهى إليه، فيفرق بين كلام أهل الحاضرة والبادية:

أ- فالحاضرة يستشهد بكلامهم وشعرهم إلى أواخر القرن الثاني.

ب- والبادية يستشهد بذلك منهم إلى أواسط القرن الرابع.

ثانيًا: بالنسبة للاستشهاد في قواعد النحو لم يفرق بين كلام الحاضرة والبادية، وتعد بداية العصر العباسي هي الحد الفاصل لما يحتج به من السماع، ويستثنى من ذلك المعمرون من شعراء العصر الأموي الذين عاشوا جزءًا من حياتهم في العصر العباسي.

هذا وينبغي أن نعد ما سبق حدودًا فاصلة تقريبية لا يفهم منها التحديد بسنة أو نحوها، لأن العصور الأدبية لا يمكن فصل بعضها عن بعض كشأن العصور التاريخية، ومن هنا كان هذا التقسيم لا يخلو من سلبيات دفع إلى ارتكابها الخوف من ضرر أكبر حين لا تحد الفصاحة بعصر، فيختلط السليم بالسقيم، ولا يعلم أيها الحجة، وفي هذا فساد للغة أي فساد.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

يجاب عن الاعتراض على الدليل النحوي بكونه مولدًا بطرق أبرزها:

١- إثبات نسبة الدليل إلى من يحتج بكلامه، وهو من عاش في أوائل القرن الثاني فما قبله بأي قرينة دالة، أو إثبات أنه من معمري الدولة الأموية الذين أدركوا أوائل العصر العباسي.

٢- بيان أن البيت إنما سيق تمثيلاً واستئناسًا لا استشهادا.

٣- ثبوت المسألة النحوية بأدلة أخرى كافية، أو نص العلماء على ذلك.

مثال تطبيقي على هذا الاعتراض

الشواهد النحوية التي اعتُرض عليها بأنها محدثة مولدة في مسألة خلافية قليلة جدًا، وأبرز شاهد وقفت عليه لهذه القضية قول الشاعر:

فَـزَجَـجْـتُـهَـا بِمِـزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوْصَ أَبِـيْ مَـزَادَهْ[١]

فقد استدل به الكوفيون - غير الفراء - والأخفش من البصريين على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا[٢].

أ- وقد نقل البغدادي اعتراض ابن خلف في شرح أبيات الكتاب على ذلك وقوله: «هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين»[٣].

ب- ونقل البغدادي أيضًا من الإنصاف للأنباري قوله: «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: فزججته بمزجة... البيت، فيروى لبعض المدنيين المولدين، فلا يكون فيه حجة»[٤].

جـ- وكرر صاحب ائتلاف النصرة ما قاله غيره من أنه «يروى لبعض المدنيين المحدثين المولدين»[٥].

ويجاب عن الاعتراض بوجود شواهد أخرى تشهد لمسألة الفصل بين المتضايفين، وهي شواهد كثيرة تخرج عن حد الشذوذ، فالوجه إجازة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول بالذات لكثرة ما ورد فيه من الشواهد عن العرب[٦].

---

(١) سبق تخريج الشاهد ص ٨٣.

(٢) تخريج المسألة ص ٨٤.

(٣) خزانة الأدب (٤/٤١٥).

(٤) خزانة الأدب (٤/٤١٩). وهو غير موجود في نسخة الإنصاف المطبوعة.

(٥) ص ٥٣.

(٦) انظر طائفة منها ص ٨٦ - ٨٧.

الفصل الخامس

الاعتراض بتخطئة الناقل

- الإسناد في علم الحديث وعلاقته برواية اللغة.
- المنهج المتبع في الرواية اللغوية:
  - التعديل والجرح لنقلة اللغة.
  - أثر الرواة في الشاهد.
- تخطئة القراء والقراءات.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض.

توطئة:

الراوية هو وسيلة إيصال الدليل المسموع إلى علماء النحو ودارسيه، وهو أمين عليه، وقد يكون الدليل في أصله صحيحًا فصيحًا لكنَّ خطأ يرتكبه الناقل ربما يكون سببًا في بطلان الاستدلال به، وهذا وجه من وجوه القدح يهتبله المعترض لإسقاط حجية الشاهد، ومن ثم إضعاف القاعدة التي دل عليها.

ولا مندوحة - لسبر غور هذا الاعتراض - عن دراسة مسألة الرواية ونقل اللغة وصلتها بالرواية عند أهل الحديث، ومدى الاستفادة من مناهج هؤلاء في تعديل نقله اللغة وجرحهم، وكذلك حال القراءات لكونها أحد الأدلة السماعية المعتد بها وما ينالها ويصيب القراء بها من قدح أو تخطئة والموقف من ذلك.

الإسناد في علم الحديث وعلاقته برواية اللغة

الإسناد في علم الحديث:

يعد الإسناد من خصائص علم الحديث النبوي عند المسلمين، وهو مفخرة من مفاخر المنهج العلمي عندهم[١]، ويراد به حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله صلى عليه وسلم[٢].

وكان الغرض منه صيانة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي (السنة) من أن يدخل فيه ما ليس منه مما وضعه الرواة الكذابون، وهذا الغرض بينٌ من قول بعض السلف: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[٣]. فقد انصرفت عناية المتأخرين من طلبة الحديث إلى تمحيص المروي منه وضبطه وتصحيح أمهاته، والبحث عن طرق الأسانيد والتوسع فيها، حتى صار الحديث الواحد يطلب من طرقٍ مختلفة تصل إلى عشرين طريقاً بأسانيدها[٤].

ومما استقر عليه الاعتقاد أن من مطالب الشريعة التثبت والتبين في أمور الدين، ولهذا كان الواحد من الصحابة - وإن تقدمت صحبته وكثر سماعه من الرسول ﷺ - يركب من المدينة إلى مصر ليتثبت في أمر حديث واحد من صحابي سمعه من الرسول الله عليه وسلم، ولو

---

(١) علوم الحديث: ٢٣١ والباعث الحثيث: ١٥٩ والكوكب الدري (دراسة المحقق): ١٠٥.

(٢) علوم الحديث (دراسة المحقق): ١٢.

(٣) علوم الحديث: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) تاريخ آداب العرب (١/٢٨٠).

أراد أن يقتصر على سماعه من بعض من في المدينة لأمكنه[1]، هذا مع أنه لم يستشرِ الوضع في زمنهم كما حدث عند خلفهم، كما كانوا يكرهون الإكثار من رواية الحديث خشية الزلل والتزيد، ولهذا كان بعض الصحابة يقول لتلاميذه: "لو كنت أحدِّث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقته"[2].

هذا ما كان من شأن عناية الصحابة بهذا الأمر، فلما كثرت الفرق، وتعددت الأهواء، واشتهر أمر الوضع في حديث رسول الله ﷺ لأغراض شتى أصبح الإسنادُ ذا أهمية قصوى، وصار يعاب على المحدث أن يقول: (قال رسول الله) دون أن يصدر حديثه بسنده ويقال له: «ما أجرأك على الله، لا تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزمّة»[3]. وكانوا يقولون: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4].

وتوسع علم الدراية في الحديث، وتشعبت أقسامه، وكثرت البحوث في أنواع الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وما يعترضه من علل في متنه أو صدر إسناده أو وسطه أو آخره، وما يبنى على ذلك من أحكامٍ لقبوله أو رفضه[5].

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٧-٩.

(٢) تذكرة الحفاظ (٧/١).

(٣) معرفة علوم الحديث: ٦.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٦ والإلماع: ١٩٤.

(٥) علوم الحديث: ١٠ وما بعدها.

الإسناد في رواية اللغة:

لم تبلغ عناية علماء اللغة بالإسناد -نظريًا وتطبيقيًا- ما رأيناه من عناية المحدثين الفائقة به، وإذا فتشنا عن أول بحث نظري وافٍ لدراسة إسناد ما سمع عن العرب وجدناه عند أبي البركات الأنباري بتقسيمه النقل قسمين: تواتر وآحاد، وبيان شرط نقل كل واحد منهما، وقبول نقل أهل الأهواء، والسماع المرسل والمجهول، وواحد من طرق تحمل اللغة وروايتها وهو الإجازة[١]. وقد اشترط في نقل اللغة ما يُشترط في نقل الحديث عن الرسول ﷺ معللاً ذلك بأن «بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله»[٢]، وهو اشتراط فيه نظر، لكنه يسهل إلى جانب ما اشترطه بعض الأصوليين لثبوت اللغة مما لا يكاد يسلم معه لو طبق إلا النادر من نصوص اللغة[٣].

وتوسع السيوطي في تطبيق نظريات أهل الحديث - في نقله - على اللغة، فاستقام له بعضها دون بعض، نظرًا إلى الاختلاف بين الحديث واللغة في طبيعتهما، فصرنا نرى بحثًا في نقل اللغة عن المجهول والصغير والسفيه والكذاب وذى البدعة والفاسق والكافر، والنقل المتواتر والآحاد والمرسل والمنقطع، ومن تقبل روايته ومن ترد[٤].

---

(١) لمع الأدلة: ٨٣-٩٢.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٦٦ ولمع الأدلة: ٨٥.

(٣) كاشتراط عدالة الناقلين المعتد بها شرعًا ونحو ذلك، انظر: البحر المحيط للزركشي: الجزء الأول لوحة ١٣٢ب - ١٣٣أ.

(٤) المزهر (١/١١٣ وما بعدها).

ولكن يبقى المنهج المتبع في رواية اللغة وتمحيص حال رواتها دون منهج المحدثين الذين بلغوا في ذلك شأواً عظيماً لا ينبغي لمنصفٍ أن يدعي لغيرهم مثله.

صلة الإسناد في الحديث بالإسناد في رواية اللغة والأدب:

رواية اللغة والأشعار والأخبار تحمل طابعًا خاصًا يحسن عرضه على مناهج الرواية الحديثية للتعرف على ملامح التأثر والتأثير بينهما في لمحة موجزة.

فمن العصريين من يرى الرواية الأدبية أصلاً قائمًا بذاته وُجد عند العرب منذ الجاهلية[1]، لكن هذه الرواية كانت قبل القرن الثاني من الثقافة العامة التي لا يختص بها أحد، إذ كانت من أعراض الدنيا وهي وسيلة للمتعة والارتزاق، ولأجل هذا لم يلتزموا فيها الإسنادَ الصحيح المتصل، بخلاف رواية الحديث - المصدر الثاني للتشريع - فقد اتصلت روايته لأن مبناه على التحرج فلا يقبل منه إلا ما كان موصولاً إلى الرسول ﷺ[2].

وهذا كلام جميل يقبله العقل، لكن الواقع يرجح أن التزام منهج الإسناد في الرواية اللغوية والأدبية قد كان لمناهج المحدّثين فيه تأثير كبير، إن لم يكن في أصل وجوده ففي ترتيبه وتنظيمه والتزام المنهج العلمي فيه.

والقائلون بأصالة الرواية الأدبية يعترفون بأنها لم توجد بمعناها العلمي قبل زمن أبي عمرو بن العلاء وحماد الرواية ومن عاصرهما،

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٢٥٥.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي: ٢٧٦-٢٧٧.

فكان الإسناد يقف عند هؤلاء في الغالب[1]، ثم صار الإسناد يتصل في القرن الثاني وما بعده، بعد أن عرفوا الإسناد مصطلحًا علميًا للتوثيق.

وكـان بعض علمـاء اللغـة والأدب يصـرحـون باحـتـذائهم طـرائق المحـدثين فـالسـيـوطي يقـول عـن علم اللغـة وتأليـفـه فـيـه: «هـذا علمٌ شريف... حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع»[2].

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) المزهر (١/١).

المنهج المتبع في الرواية اللغوية

الحاجة إلى الثقة في رواة اللغة لا تنكر، وذلك لجريان اللغة والنحو مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص الشرعية[١].

لكن المتأمل لحال رواية اللغة يجدها لم تحظ بما حظي به فن رواية الحديث إذ أهمل جانب كبير من جرح الرواة وتعديلهم[٢]، ولعل السبب في هذا الاختلاف هو اختلاف العلمين نفسيهما، فالدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع[٣]، وليس كذلك في اللغة، فالداعي إلى الوضع فيها ضعيف، فاختلفت عناية العلماء -باستقصاء حال الرواة- قوة وضعفًا لاختلاف الدافع إليه[٤].

إلا أن هذا لا ينبغي أن يفهم منه أن علماء اللغة قد فرّطوا في هذا الجانب، فالمتتبع لحالهم يجد منهم حرصًا على تحرى الأمانة والثقة والعدالة فيمن يأخذون عنه، فكان أبو حاتم يقول: «إذا فسرتُ حروف القرآن المختلف فيها أو حكيتُ عن العرب شيئًا فإنما أحكيه عن الثقات عنهم»[٥]، وقال ابن فارس: «فليتحر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة»[٦].

---

(١) المحصول (١/١/٢٨٩) والمزهر (١/١١٨) والاقتراح: ٧٨.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المزهر (١/١١٩).

(٤) الاقتراح: ٨٣.

(٥) مراتب النحويين: ٩٠.

(٦) الصاحبي: ٦٣.

ورد السيوطي على من اتهم رواة اللغة بعدم التدقيق في حال من يروون عنه بقوله: «الجواب الحق عن هذا أن أهل اللغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحًا وتعديلاً، بل فحصوا عن ذلك وبينوه، كما بينوا ذلك في رواة الأخبار، ومن طالع الكتب المؤلفة في طبقات اللغويين والنحاة وأخبارهم وجد ذلك. وقد ألّف أبو الطيب اللغوي كتاب (مراتب النحويين) بيّن فيه ذلك، وميز أهل الصدق من أهل الكذب والوضع»[1].

كما أن كتاب ابن سلام (طبقات فحول الشعراء) أشبه في التزامه بإسناد المرويات بكتب المحدّثين.

لكن يبقى فن رواية الحديث هو المنهج المحتذى الذي بلغ شأوًا عظيمًا ترسّم العلماء خطواته في رواية العلوم الأخرى بدافع الحرص على أن تبلغ رواياتهم من الثقة والاطمئنان ما يهيء لقيام علمٍ صحيحٍ في مقدماته ونتائجه.

التعديل والجرح لنقله اللغة:

جعل علماء اللغة أحد طريقي الترجيح في الإسناد بين النصوص المتعارضة أن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر وأحفظ[2].

ورفضوا رواية غير العدول كالفاسق، لأنه ارتكب محظور دينه عامدًا فلم يؤمن أن يجنح إلى الكذب عامدًا[3].

---

(١) المزهر (١/١٢٠).

(٢) لمع الأدلة: ١٣٦-١٣٧ والإغراب في جدل الإعراب: ٦٥-٦٦ والاقتراح: ١٨٤-١٨٥.

(٣) لمع الأدلة: ٨٨.

وقبلوا رواية المنفرد إن كان من أهل الضبط والإتقان، بشرط أن لا يخالف من هو أكثر منه عدداً، وأورد السيوطي من ذلك أمثله كثيرة جداً[1].

ومن يطالع (مراتب النحويين) يجد كثيراً من عبارات تقويم الرواة من مثل: «وكان سيد الناس» «وهو ثقة ثبت»[2].

أثر الرواة في الشاهد:

الرواة عرضة للخطأ كشأن غيرهم من البشر، ولا ينبغي إغفال أثر الراوي وإمكانية نسيانه أو خطئه فيما يرويه[3]. إلا أن يقرأ باباً أفرده ابن جني ودعاه (بابٌ في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة)[4] لا يسعه إلا أن يكبر تلك المواقف من العلماء والرواة الدالة على منهجٍ تحوطه الدقة والنزاهة وسلامة القصد، فأبو عمرو بن العلاء حين زاد فيما رواه -على كثرته- بيتًا واحداً وفّقه الله إلى الاعتراف به[5]، ولما أراد الرياشي أن يقرأ على أبي زيد كتابه في النبات منعه لأنه قد نسيه[6]، وكان الأصمعي يتوقف عن تفسير القرآن والحديث، ويتحوّب من الكلام في الأنواء بما لا يتفق مع زنّهم إياه بالتزيد في كلام

---

(١) المزهر (١/١٢٩-١٣٥).

(٢) انظر ص: ١١، ١٥، ٢٣، ٦٦.

(٣) انظر: المزهر (٢/٥٠٤) ففيه حديث مقتضب عن أغلاط الرواة.

(٤) الخصائص (٣/٣٠٩) وما بعدها.

(٥) الخصائص (٣/٣١٠) وانظر ما سبق ص ١٦٠.

(٦) الخصائص (٣/٣١٢).

العرب[1]، أما أبو علي فقد كان من شأنه - لتحوّبه - إتباع الرواية بقوله (فيما أظن) أو (أحسب) أو (أرى) ونحوها[2]. بل كانوا يحذفون بعض اللغة إذا لم يقوَ عندهم أو لم يسمعوه[3]، وما هذا الذي نسمعه من خلاف بين البصريين والكوفيين ومن تبعهم، وتهجين بعضهم بعضًا إلا دليل على نزاهة هذا العلم وأهله، بحيث إذا سبقت الظنة إلى أحدٍ سُبّ بها[4].

إن هذا كله دليل على ما كان يهيمن على هذا العلم من حرصٍ عليه دون مساس بسلامة الصدر وإحسان الظن بالرواة، بحيث إذا التبس عليهم الأمر قدموا فيه صدق الرواي، ولهذا لما انفرد الفراء بإجازة كسر النون في (شتان) تشبيهًا بـ (سيان) وخالف بذلك إجماع العلماء لم يُشَفَّع عليه، بل كان السابق إلى ذهنهم أن يقولوا: «الفراء ثقة، ولعله سمعه»[5].

---

(١) الخصائص (٣/٣١١).

(٢) الخصائص (٣/٣١٣).

(٣) الخصائص (٣/٣١١).

(٤) الخصائص (٣/٣١٢-٣١٣).

(٥) المزهر (٢/٥٠٤) نقلاً عن شرح الفصيح لابن خالويه.

تخطئة القراء والقراءات

القـراءات من الأدلة السـماعـيـة التي أفـاد النحـاة منهـا عند استقرائهم للّغة، وعنوا بها استشهادًا وتوجيهًا وتأويلاً. لكنها لم تخل - كغيرها من المرويات السماعية - من عرضٍ على ميزان النقد، وكان من العلماء من ضعّف بعض القراءات وخطّأ شيئًا منها، ومنهم من أنكر بعض القراءات وردها وحرم القراءة بها.

والهدف من بحث هذه القضية هو الوقوف على صحة الاعتراض على القراءات بالتخطئة هل يسلم به أو يكون مردودا.

تخطئة القراءات:

وقف البصريون كثيرًا بإزاء بعض القراءات، فقد ذهبوا إلى ضعف قراءة ابن عامر[1] - وهو أحد القراء السبعة - ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2]، وأبى أبو حاتم والزجاج قراءة عاصم[3] ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] بنون واحدة وجيم مشددة وتسكين الياء[5]، وخطآها وقالا: هي لحن[6]. ووصف البصريون قراءة

---

(١) عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أحد القراء السبعة ومن رواة الحديث، (ت ١١٨هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٥١/٢) وتهذيب التهذيب (٢٧٤/٥).

(٢) الإنصاف (٤٣٦/٢). والآية: ١٣٧، سورة الأنعام. وانظر في هذه القراءة: السبعة: ٢٧٠ والحجة لابن خالويه: ١٥٠-١٥١.

(٣) عاصم بن أبي النجود الأسدي بالولاء، تابعي كوفي من القراء السبعة، (ت ١٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية (٣٤٦/١).

(٤) سورة الأنبياء: الآية (٨٨) .

(٥) وهي رواية أبي بكرٍ عنه وكذلك قرأ بها ابن عامر. انظر: الحجة لأبي زرعة: ٤٦٩.

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٤٠٢/٣) والجامع لأحكام القرآن (٣٣٥/١١).

حمزة -وهو أحد السبعة- ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ ﴾[1] بأنها رديئة مرذولة قبيحة[2]، بل ذكروا أن أبا عبيدة غلّطها[3]. ولحّن الزجاج قراءته ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِه ﴾[4] بإسكان الهمزة وصلاً[5]، ورووا عن المبرد أنه لا يجوز في كلام ولا في شعر[6].

وقال المازني عن قراءة نافع[7] ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ﴾[8] بالهمز:[9] إنها «خطأ فلا يلتفت إليها»[10]، وذكر الزجاج أن تخطئة هذه القراءة قول نحاة البصرة أجمعين[11]. وخطّأ المبرد قراءة أبي عمرو

---

(١) سورة إبراهيم: الآية (٢٢)، واشترك معه الأعمش ويحيى بن ثاب. انظر: التيسير: ١٣٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/١٥٩) والبحر المحيط (٥/٤١٩) وخزانة الأدب (٤/٤٣٣).

(٣) غيث النفع: ٢٦٥، ولم أجد رأيه هذا في (مجاز القرآن).

(٤) سورة فاطر: الآية (٤٣).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٤/٢٧٥) والجامع لأحكام القرآن (١٤/٣٥٨).
وقرأ بها معه أبو عمرو والكسائي. انظر: السبعة: ٥٣٥ والتيسير: ١٨٢-١٨٣.

(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٤/٣٥٨).

(٧) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة (ت ١٦٩هـ).
انظر: غاية النهاية (٢/٣٣٠).

(٨) سورة الحجر : الآية (٢٠).

(٩) انظر: البحر المحيط (٥/٤٥٠).

(١٠) المنصف (١/٣٠٧).

(١١) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٢٠) والبحر المحيط (٤/٢٧١).

﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[1] بإسكان الهمزة[2]، وقال عنها إنها لحن[3].

وقال الزجاج عن قراءة أبي جعفر[4] ﴿لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾[5] -بضم التاء إتباعًا لحركة الجيم[6]- قال: هذا غلطٌ من أبي جعفر[7].

وخطّأ أبو العباس المبرد قراءة الكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾[8] بالإضافة[9]. بل بالغ حين قال عن قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[10]: «لا تحل القراءة بها»[11]، وروي أنه قال: «لو أني صليت خلف إمامٍ فقرأ بها لقطعت صلاتي»[12]. ولعله في ذلك إنما ينزع من منزع التورّع الذي صرح به الزجاج حين خطّأ هذه

---

(١) سورة البقرة: الآية (٥٤).

(٢) واشترك معه حمزة. انظر: الحجة لابن خالويه: ٧٧ والنشر (٢/٢١٢).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/٢٢٦) والبحر المحيط (١/٢٠٦).

(٤) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، تابعي، إمام أهل المدينة في القراءة والفتوى (ت ١٣٠ هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٣٨٢).

(٥) سورة البقرة: الآية (٣٤).

(٦) انظر: المحتسب (١/١٧) والنشر (٢/٢١٠) وإتحاف فضلاء البشر: ١٣٤.

(٧) البحر المحيط (١/١٥٢).

(٨) سورة الكهف: الآية (٢٥).. واشترك معه حمزة وخلف والحسن والأعمش. انظر: النشر (٢/٣١٠).

(٩) المقتضب (٢/١٧١).

(١٠) سورة النساء : الآية (١) انظر: السبعة: ٢٢٦ والحجة لأبي زرعة: ١٨٨.

(١١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٨).

(١٢) درة الغواص: ٨٢.

القراءة، لأنه يرى أنها تؤدي إلى القسم بغير الله، وذلك" خطأ... في أمر الدين عظيم، لأن النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به والرحم؟»[١].

أما الكوفيون فقد كان الفراء منهم غير بعيد عن موقف البصريين في تضعيف بعض القراءات أو تخطئتها، فقد وصف بالقبح قراءة حمزة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٢]، وجعل قراءته ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[٣] وهمًا من القارئ[٤]، وغلّط قراءة ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ﴾[٥]، وقراءة ﴿وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ﴾[٦]، وعلة تخطئة الأخيرة عنده أن ألف الجمع «لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح»[٧]، ولم يقبل قراءة ابن كثير[٨] ونافع وابن عامر ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيكَةَ الْمُرْسَلِينَ﴾[٩].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٦/٢).

(٢) معاني القرآن (٢٥٢/١). والآية ١ سورة النساء .

(٣) سورة إبراهيم : الآية (٢٢).

(٤) معاني القرآن (٧٥/٢).

(٥) معاني القرآن (٢٨٥/٢)، والآية ٢١٠: سورة الشعراء . وهي قراءة الحسن. انظر: المحتسب (١٣٣/٢) والبحر المحيط (٤٦/٧) وإتحاف فضلاء البشر: ٣٠٣.

(٦) سورة الرحمن: الآية (٧٦). وهي قراءة ابن محيصن. انظر إتحاف فضلاء البشر: ٤٠٧.

(٧) معاني القرآن (١٢٠/٣).

(٨) عبدالله بن كثير الداري، أحد القراء السبعة، وهو قارئ مكة وقاضيها (ت ١٢٠ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤١/٣).

(٩) معاني القرآن (٩١/٢)، والآية ١٧٦ سورة الشعراء . واشترك معهم أبو جعفر وابن محيصن. انظر: السبعة: ٤٧٣ والبحر المحيط (٣٧/٧).

فكمـا رأينا لم يسلم حـتى القـراء السـبـعـة - الذين عـدهـم ابن مـجـاهد[1] - من الطعـن في قـراءاتهـم، فـتـعـرضت قـراءة عـاصم ونافع وابن كثيـر وأبي عمرو وابن عامر وحـمـزة والكسائي - فيمـا وقفت عليه - لشيءٍ من الاعـتـراض بالتـضـعـيف أو التـخطئـة، وهـؤلاء هم القـراء السبعة المشهورون، فضـلاً على ما سوى ذلك من القراءات التي ضعفت واجتزأت بذكر هذه عنها.

---

(١) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، من شيوخ القراءات، ذو حفظٍ ودين، له (السبعة في القراءات) (ت ٣٢٤ هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٣٩ - ١٤٢).

القــدح في القــراء:

لم يسلم القراء على اختلاف مراتبهم من عبارات تضعف هذا وتنسب ذاك إلى الوهم أو القصور أو العدول عن الصواب:

فقد ذهب البصريون إلى وهم ابن عامر في قراءته: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1]. ووصف الفراء طبقة يحيى بن وثاب[2] من القراء بأنهم «قل من سلم منهم من الوهم»[3].

وقال المازني عن نافع إنه «لم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا»[4]، وقال المبرد كلامًا نحو هذا[5]. وذكر ابن جني أن قلة ضبط القراء إنما كانت لضعف في الدراية[6]. وأشار الزمخشري إلى قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[7] فقال: «الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء»[8]، فجعله يعتمد في روايته على الصحف ولم ينقلها سماعا.

---

(١) الإنصاف (٤٣٦/٢)، سورة الأنعام، والآية: (١٣٧).

(٢) إمام أهل الكوفة في القراءة، تابعي ثقة أسدي بالولاء. (ت ١٠٣ هـ) انظر: غاية النهاية (٣٨٠/٢) والنجوم الزاهرة (٢٥٢/١).

(٣) معاني القرآن (٧٥/٢).

(٤) المنصف (٣٠٧/١) والبحر المحيط (٢٧١/٤) وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (١٥٢/٤) وصبح الأعشى (١٧٩/١).

(٥) المقتضب (١٢٣/١).

(٦) الخصائص (٧٢/١-٧٣).

(٧) سورة الأنعام، والآية: (١٣٧).

(٨) الكشاف (٧٠/٢) والبحر المحيط (٢٣٠/٤) والإنصاف لابن المنيّر (٦٩/٢) وغيث النفع: ٢١٧.

ورأى الرضي أن حمزة إنما قرأ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] بالجر «بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي»[2].

كما ذكر السيوطي أن قومًا «من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات... وينسبونهم إلى اللحن»[3].

الباعث على القدح في القراء والقراءات:

ورد عن بعض الصحابة والتابعين آثارٌ تدل على تطرق اللحن والخطأ إلى بعض القراءات، فقد روي أن عائشة[4] رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[5] وقوله سبحانه ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[6] وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ والصابئون ﴾[7] فقالت: «هذا عمل الكُتَّاب، أخطؤوا في الكتاب»[8]. وروي عنها أيضًا أنها قالت في آية أخرى «ولكن الهجاء حُرِّف»[9].

---

(١) سورة النساء ، الآية (١).

(٢) شرح الكافية (١/٣٢٠).

(٣) الاقتراح: ٤٩.

(٤) أم عبدالله أم المؤمنين بنت الصديق رضي الله عنه. أفقه نساء المسلمين وأعلمهن (ت ٥٨ هـ). وفيات الأعيان (٣/١٦-١٩).

(٥) سورة طه، الآية:(٦٣).

(٦) سورة النساء ، الآية: (١٦٢).

(٧) سورة البقرة، الآية: (٦٢).

(٨) الإتقان في علوم القرآن (٢/٢٦٩).

(٩) مسند الإمام أحمد (٦/٩٥ ، ١٤٤) والإتقان (٢/٢٧٥).

وورد أنه لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان[1]، فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال "لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها - أو قال ستعربها - بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف"[2].

كما وردت آثار كثيرة عن ابن عباس[3] يخطّىء فيها شيئًا من القراءات المكتوبة كقوله: "إنما هي خطأ من الكاتب"[4]، وقوله: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس"[5]. وروي عن سعيد بن جبير[6] أنه كان يقرأ ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[7] ويقول: هو لحنٌ من الكاتب"[8].

وعن إبراهيم النخعي[9] أنه قال: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ و ﴿ إِنَّ

---

(١) ثالث الراشدين، ولي الخلافة سنة (٢٤هـ) وقتل عنها سنة (٣٥هـ). الكامل في التاريخ (٤١/٣، ٩٠).

(٢) الإتقان (٢٧٠/٢).

(٣) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب. حبر الأمة وترجمان القرآن (ت ٦٨هـ) انظر: ثمار القلوب: ٨٨.

(٤) الإتقان (٢٧٥/٢).

(٥) الإتقان (٢٧٥/٢).

(٦) أبو عبدالله الأسدي بالولاء، حبشي الأصل، من أكثر التابعين علمًا وفقهًا، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١١/٤).

(٧) سورة النساء ، الآية: (١٦٢).

(٨) الإتقان (٢٧٠/٢).

(٩) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي من مذحج. من كبار التابعين صلاحًا وحفظًا للحديث. (ت ٩٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٣٣٥/٣).

﴿هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] سواء، لعلهم كتبوا الألف مكان الياء، والواو في قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[2] مكان الياء»[3].

وقد أفاض العلماء في الإجابة عن هذه الآثار، وأطالوا في بيان وجه الحق الذي ينبغي أن تحمل عليه، وقالوا إنما أرادت عائشة رضي الله عنها بقولها (أخطؤوا) أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، لأن ما لا يجوز من كل شيء مردود بإجماع وإن طالت مدة وقوعه[4]. «وكيف يظن بالصحابة أولاً أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللد؟ ثم كيف يظن بهم ثانيًا في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟ ثم كيف يظن بهم ثالثًا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظن بهم رابعًا عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره؟ ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلفًا عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعًا وعادة»[5]. ثم إن إسناد الأثر المروي عن عثمان ضعيف مضطرب منقطع[6]. زد على هذا أنه قد حُرّفت روايته، والرواية عنه أنه قال لما عرض عليه

---

(١) سورة طـه، الآية: (٦٣). وهي قراءة أبي عمرو. انظر التيسير: ١٥١.

(٢) سورة البقرة، الآية: (٦٢).

(٣) الإتقان (٢/٢٧٣).

(٤) الإتقان (٢/٢٧٣).

(٥) الاقتراح: ٥٠-٥١ والإتقان (٢/٢٧٠).

(٦) الاقتراح: ٥١ والإتقان (٢/٢٧٠).

المصحف بعد الفراغ من كتابته: "أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا»[(١)]. وهذا لا إشكال فيه، فكأنه رأى فيه شيئًا على غير لسان قريش - كما وقع لهم في (التابوه) و (التابوت) - فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفي بذلك[(٢)].

وقد حُمل قول عثمان -إن صح- على أشياء خالف لفظُها رسمَها في المصحف، فلو قرئ بظاهر الخط لكان لحنا[(٣)].

وقد ثبت أن عثمان كان يصلح ما يراه من خطأ الكاتبين للمصحف، وله في ذلك قصص مشهورة[(٤)]، فكيف يصح أنه رأى فسادًا فأمضاه، وهو الذي عرض المصحف وأصلح جميع ما فيه[(٥)].

أما قول سعيد بن جبير فذكروا أنه أراد باللحن في قوله (لحن من الكاتب) القراءة واللغة، يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته، وفيها قراءة أخرى[(٦)].

وما ذكره إبراهيم النخعي من الآيات وجهها العلماء توجيهًا صحيحًا جاريًا على العربية[(٧)].

وعلى كل حال فقد حمل العلماء هذه الآثار على أن المراد خطأ

---

(١) الإتقان (٢/٢٧٢).

(٢) الاقتراح: ٥١ والإتقان (٢/٢٧٢).

(٣) الإتقان (٢/٢٧١).

(٤) انظر: الإتقان (٢/٢٧١-٢٧٢).

(٥) الإتقان (٢/٢٧٢).

(٦) الإتقان (٢/٢٧٣).

(٧) الإتقان (٢/٢٧٣-٢٧٤).

الاختيار لما هو الأولى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة، لأن ما كتب خطأً ليس من القرآن، إضافة إلى ضعف هذه الروايات ومعارضتها بروايات أخر عن ابن عباس وغيره بثبوت هذه الأحرف في القراءة[1].

لهذا يبعد أن تكون هذه الآثار هي الباعث على طعن بعضهم في القراءات، والدافع إلى القدح في نظري ما يلي:

١- التمسك بالقياس والحرص على سلامة القواعد التي قامت على الأكثر من كلام العرب، فقد ضعّف أبو حاتم والزجاج قراءة ﴿وَكَذَلِكَ نجّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] «لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله»[3]. وهذا الدافع لم يستقل به من ضعّف القراءات من البصريين فحسب، خلافًا لمن قال ذلك[4]، فهذا الفراء وقف عند قراءة ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رفارف خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيِّ حِسَانٍ﴾[5] فقال: «الرفارف قد يكون صوابًا، وأما العباقري فلا، لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح»[6]. فلم يصوّب القراءة بسبب مخالفتها للقاعدة القائمة.

٢- التورع والتحوب والتأثم إذا كانت القراءة تؤدي إلى محظور

---

(١) الإتقان (٢/٢٧٦).

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : (٨٨).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/٤٠٣) والجامع لأحكام القرآن (١١/٣٣٥).

(٤) مدرسة الكوفة: ٣٣٧.

(٥) سورة الرحمن، الآية (٧٦).

(٦) معاني القرآن (٣/١٢٠).

شرعي، ولهذا كان الزجاج يخطئ قراءة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] لأنه يفهم منها الحلف بغير الله، وهو خطأ في أمر الدين عظيم من المخلوقين، وقد اختص الله به سبحانه[2].

٣- ظن بعضهم أن للقارئ في القراءة اجتهادا، وقد رد بعض العلماء على تغليط الزمخشري ابن عامر في قراءته: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[3] فقال: «فإنه تخيّل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كلٌّ منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلاً وسماعًا»[4].

٤- الحرص الشديد على التحري والتثبت، وهذا يجرهم إلى التوقف عند بعض القراءات حين يعييهم أن يجدوا لها سندًا من كلام العرب، يدل على ذلك حرصهم الشديد على التمسك برسم المصحف، فلم يثبت الفراء الياء في الآية﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[5] لأنها محذوفة من الكتاب، ويذكر أن بعضهم يستجيز زيادة مثل هذه الأحرف، لكنه لا يرى مذهبهم، ويقول عن نفسه: «ولست أشتهي ذلك ولا آخذ به. اتباع المصحف إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القراء أحَبُّ إلي من خلافه، وقد كان أبو عمرو

---

(١) سورة النساء ، الآية : (١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٦/٢).

(٣) سورة الأنعام ، والآية: (١٣٧).

(٤) الإنصاف لابن المنيّر (٦٩/٢).

(٥) سورة النمل، الآية : (٣٦).

يقرأ ﴿ إِنَّ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1] ولست اجترئ على ذلك، وقرأ ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ ﴾[2] فزاد واوًا في الكتاب، ولست أستحب ذلك»[3].

الاحتجاج بالقراءات:

يحسن أولاً أن نقول إنه لا ينبغي أن يتهم الأئمة والقراء بنقل حروف القرآن دون تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، وهذا أمرٌ ينبه عليه العلماء كثيرًا في هذا المقام حين يعلمون أن القراءة قد نالها القدح كقول أبي حيان عن تلحين المبرد قراءةً لأبي عمرو: «ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغةُ العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر»[4]، وقال: «وكثير من هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك»[5]، وقال ابن الجزري[6]: «إن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم مبرؤون منه، وعنه منزهون»[7].

---

(١) سورة طه ، آلاية: (٦٣).

(٢) سورة المنافقون، الآية:(١٠). واشترك معه الحسن واليزيدى وابن محيصن. النشر (٢/٣٨٨).

(٣) معاني القرآن (٢/٢٩٣-٢٩٤) وانظر: المدراس النحوية: ٢٢٣.

(٤) البحر المحيط (١/٢٠٦).

(٥) البحر المحيط (٤/٢٧١-٢٧٢).

(٦) محمد بن محمد بن محمد العمري. شيخ الإقراء في زمانه، حافظ للحديث. له (النشر) و (غاية النهاية). (ت ٨٣٣هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٢٤٧).

(٧) النشر في القراءات العشر (٢/٢١٤).

وقد كان هؤلاء القراء من أمثال نافع وأبي عمرو يصرحون بأنه لو كان لهم أن يقرؤوا بما يرونه الأقيس عندهم لقرؤوا بعض الأحرف على خلاف ما هي عليه، ولكن ليس لهم أن يفعلوا ذلك، لأن القراءة سماع وليست اجتهادًا[١].

وقد كان ممن ضُعِّفت قراءتهم من القراء عرب فصحاء يحتج بكلامهم، ناقلون عن فصحاء، فابن عامر وابن كثير وأبو جعفر - وهم من القراء العشرة - عربٌ عاشوا وماتوا في عصر الاحتجاج، فينبغي أن يصرف النظر عما جاء من القدح في قراءاتهم، إذ لو افترضنا جدلاً أن لهم في قراءتهم اجتهادًا - وهذا ما سبق نفيه - فإن كلامهم مقبول في الاستشهاد، فما رووه سماعًا أولى بالقبول. وقد كان العلماء يشيرون إلى فصاحة القراء وعدم تطرق اللحن إلى روايتهم[٢].

والثقة في القارئ وضبطه سبب في قبول قراءته، كما أن الثقة في راوي الشعر سبب في قبول ما يأتي به «ولا سبيل إلى رد نقل الثقة»[٣].

ومن يبحث في كتب القراءات عن عناية القراء بضبط القراءات للغةً ونحوًا وأداءً يجد عجبًا[٤]، فقد اشترطوا في المعتمد من القراءات موافقة العربية، وموافقة رسم المصحف، وصحة السند[٥]، وميزوا

---

(١) النشر في القراءات العشر (١٧/١).

(٢) انظر: البحر المحيط (٤/٢٢٩، ٢٧١).

(٣) شرح المفصل (٧٨/٣).

(٤) بل إن من أصحاب القراءات علماء في اللغة والرواية والنحو كأبي عمرو بن العلاء والكسائي، وهذان من القراء السبعة.

(٥) النشر في القراءات العشر (٩/١) والإتقان في علوم القرآن (٢١٠/١).

الصحيح من السقيم، والمتواتر من الشاذ، وما لا تحل القراءة به وما تحل[1]. ومن أجل هذه الثقة والإتقان رأى السيوطي أن كلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وأن الناس قد أطبقوا على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ)[2]، ثم قال: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة»[3].

وقد كان ابن جني يرى أن القراءة الشاذة لا تقل في صحة الاحتجاج بها عن المجمع عليها «إذ هما جميعًا مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه »[4].

وقد وجد العلماء أن القراءات التي ضعفها بعض النحاة قد وجد لها وجه صحيح في العربية، أو جاءت على لغة من لغات العرب، أو وجدت لها شواهد صحيحة تسندها[5]، حتى الشاذة منها[6]. على أنه

---

(١) غيث النفع في القراءات السبع (٦/١).

(٢) الاقتراح: ٤٨.

(٣) الاقتراح: ٤٨.

(٤) المحتسب (٣٣/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٧٣/١-٣٧٤) والمحتسب (٤٩/٢) والخصائص (٣٢٨/١-٣٢٩) والبحر المحيط (١٥٢/١، ٢٢٩/٤-٢٣٠) وخزانة الأدب (٤٣٥/٤).

(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٥٧، ١٠٣ والمحتسب (٤٦/١-٤٧، ١٤٩، ٣٠٤) والبحر المحيط (٣١٩/٧-٣٢٠، ٤٩٣/٨).

قد استقر عند كثير من العلماء أن ما خفي من وجوه القراءات لا يعني أنها غير صحيحة، فالفراء يورد قراءة ﴿أَءِذَا صَلِلْنَا﴾[1] بالصاد[2]، ويقول: «ولست أعرفها، إلا أن تكون لغة لم نسمعها»[3].فيعز عليه أن يرمي القراءة بالخطأ وهو لم يحط بلغات العرب، وعلى هذا سار غيره كابن جني الذي حمل قراءة ﴿ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾[4] بأنه ربما «تكون هذه لغة لم تتأدَّ إلينا»[5].

وقد استقر عند العلماء في العصور المختلفة أن القراءة سنة متبعة لا يصح أن تخالف[6]، وينبغي لقواعد العربية أن تبنى عليها لا العكس[7]، وكان ابن مالك يحتج بالقراءات التي ضعفها بعض الأوائل، ويرد على المضعّفين، ويصحح ما قام على تلك القراءات من أحكام[8]، كإجازته العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار محتجًا بأدلة أبرزها قراءة حمزة التي ضعفها كثير: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[9] بل إن

---

(١) سورة السجدة، الآية : (١٠).

(٢) وهي قراءة الحسن. انظر: المحتسب (٢/١٧٣) والبحر المحيط (٧/٢٠٠).

(٣) معاني القرآن (٢/٣٣١).

(٤) سورة الأنعام، آلآية: (١٣٧). وهي قراءة إبراهيم النخعي. انظر: المحتسب (١/٢٣١).

(٥) المحتسب (١/٢٣١). وانظر: المنصف (١/٢٨١).

(٦) الكتاب (١/١٤٨) وإعراب ثلاثين سورة: ٢٤، ٤٢ والحجة للفارسي (١/٢٩) وشرح قطر الندى: ٢٤٥ والنشر في القراءات العشر (١/١٠-١١، ٢/٢٣٣).

(٧) إعراب ثلاثين سورة: ٤٢،٢٤ والحجة للفارسي (١/٢٩) والنشر (١/١٠-١١).

(٨) الاقتراح: ٤٩.

(٩) سورة النساء ، الآية : (١).. قال ابن مالك في الألفية ص ٤٨:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازمًا قد جعلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

العلماء حكوا أنه ربما أثبت المسألة وليس له شاهد إلا القراءة[1].

من هنا كان الاعتراض على دليل السماع بتخطئة الناقل لا يسلم به إن كان هذا الناقل محتجًا بكلامه، أو وثّقه العلماء وإن لم يكن كلامه حجة، أو وجد لنقله وجه صحيح يحمل عليه، أو جاء على لغة صحيحة من لغات العرب، أو سندته شواهد معتد بحجيتها.

فإن عدم هذه القيود جميعًا كان الاعتراض عليه وجيهًا ولم يقبل الاستشهاد به.

---

(١) ارتشاف الضرب (١/٥٢٦) وهمع الهوامع (١/٢٨٨).

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

يجاب عن الاعتراض على الدليل النحوي بتخطئة ناقله بطرقٍ أهمها:

١ - أن يكون الراوي أو القارئ المغلط فصيحًا يحتج بكلامه.

٢ - أن يكون الراوي أو القارئ ثقة عند العلماء، (وهذا الجواب يضعف ورود هذا الاعتراض في القراءات لاشتهار القراء بالثقة عند العلماء).

٣ - وجود وجه صحيح في العربية للرواية أو القراءة المغلطة، أو مجيؤها على لغة، أو وجود شواهد صحيحة تسندها.

٤ - تقديم إحسان الظن وأنّ الأصل صحة ما نقل ما سلم من المعارض، لأن المثبت مقدم على النافي.

٥ - القراءة سماع لا اجتهاد فيه ما صح سندها، فينبغي أن تعامل معاملة سائر شواهد النحو المسموعة وتبنى عليها الأحكام.

أمثله تطبيقية على هذا الاعتراض

الأول: قوله تعالى ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[1]، وهي قراءة الجمهور.

استدل بها بعض الكوفيين على أن (حاشى) في الاستثناء فعل، ووجه استدلالهم أنه دخله الحذف في الآية، والحذف إنما يكون في الفعل[2].

وقد اعتُرض عليها بأن أبا عمرو بن العلا قد أنكر هذه القراءة[3]، وحجته في ذلك أن العرب لا تقول: (حاش لك) ولا (حاشك)، وإنما تقول (حاشى لك، وحاشاك)[4]. وهذا مردود بما يلي:

١- أن هذه قراءة جمهور القراء، وفيهم فصحاء[5] يحتج بما قالوه فضلاً عما نقلوه.

٢- صرح العلماء بأن القراء السبعة ثقات، وأكثرهم قرأ بهذه القراءة.

٣- الأصل صحة النقل ما لم يعارض، وورود (حاشى لك) و (حاشاك) لا يمنع أن يكون في العرب من يقول (حاش لك)[6].

---

(١) سورة يوسف، الآية: (٣١).

(٢) معاني الحروف: ١١٨ والإنصاف (١/٢٨٠) وأسرار العربية: ٢٠٨ وائتلاف النصرة: ١٧٨.

(٣) الإنصاف (١/٢٨٥) والتبيين: ٤١٤.

(٤) الإنصاف (١/٢٨٥).

(٥) انظر ما سبق ص ٢٥٩.

(٦) قرأ أبو عمرو: (وقلن حاشا لله) بالألف. وقال اليزيدي: يقال: (حاشاك) و (حاشالك) وليس أحد من العرب يقول: (حاشك) ولا (حاشَ لك).
انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ٣٥٩.

٤ - القراءة دليل سماعي، وليس للقارئ أن يجتهد فيما يقرأ به.

إلا أن ثبوت هذه القراءة لا يدل على أن (حاشى) فعل دائمًا - كما هو مذهب الكوفيين- لأن الحذف يدخل الحرف كما قالوا في (رُبَّ): رُبَ بالتخفيف، وفي (سوف أفعل): سو أفعل وسف أفعل[١].

الثاني: قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٢].

استشهد بها الكوفيون - غير الفراء - والأخفشُ على جواز الفصل بين المضاف إليه مطلقًا لضرورة الشعر[٣]. ووجه الاستدال أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وإذا جاء هذا في القرآن فهو في الشعر أولى.

أ - وقد اعترض عليها البصريون ومنعوها، وذهبوا إلى وهي القراءة ووهم القارى، وقالوا: إن الذي دعا ابنَ عامر إليها أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء[٤].

ب -وقال النحاس عنها: إنها لا تجوز في كلام ولا شعر[٥].

جـ- أما الزمخشري فقد بالغ في الطعن فيها، فقال: «وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان

---

(١) مجالس ثعلب (٣١٥/١) وإعراب ثلاثين سورة: ١١٨ والإنصاف (٢٨٥/١-٢٨٧) وأسرار العربية: ٢٠٩-٢١٠ والتبيين: ٤١٤.

(٢) سورة الأنعام، والآية: (١٣٧).

(٣) الإنصاف (٤٣١/٢) وائتلاف النصرة: ٥١-٥٢.

(٤) الإنصاف (٤٣٦/٢) والبحر المحيط (٢٢٩/٤).

(٥) إعراب القرآن (٩٨/٢) وائتلاف النصرة: ٥٤ وغيث النفع: ٢١٧.

سمجًا مردودًا... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركائهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[1].

د- كما ضعف ابن عطية[2] أيضًا هذه القراءة[3].

والجواب عن هذا الاعتراض من وجوه:

١- فصاحة ابن عامر وعربيته، وكونه في عصر الاحتجاج، وقد ولد في حياة الرسول ﷺ، فهو من كبار التابعين، وكلامه حجة، وقد قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه وغيره من الصحابة قبل فشوّ اللحن، فهو أعلى القراء السبعة سندا[4]، ولا يصح الحكم على الفصيح بالخطأ[5].

٢- اشتهار ابن عامر بالثقة والضبط، وأحد شيوخه الذين عول عليهم عثمان بن عفان رضي الله عنه، كما عرف بالمعرفة والدين والأمانة، وهو

---

(١) الكشاف (٧٠/٢) والبحر المحيط (٢٣٠/٤) والإنصاف لابن المنيّر (٦٩/٢) وغيث النفع: ٢١٧.

(٢) عبدالحق بن غالب بن عطية المحاربي. مفسر فقيه أندلسي، له (المحرر الوجيز) (ت ٥٤٢هـ). انظر: بغية الوعاة (٧٣/٢).

(٣) المحرر الوجيز (٣٦٠/٥) والبحر المحيط (٢٢٩/٤) وغيث النفع: ٢١٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٨٢/ أ والبحر المحيط (٢٢٩/٤، ٢٣٠) وغيث النفع: ٢١٨ وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٧.

(٥) الخصائص (٣٨٧/١) والبحر المحيط (٢٣٠/٤) وغيث النفع: ٢١٧.

من سادات التابعين[1]، وقد جمع له الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بمسجد دمشق، وهي يومئذٍ دار الخلافة ومحط رجال العلم[2]، كما ذكروا أنه كان في خلقته بدمشق أربعمائة عريف يقومون عليه بالقراءة[3].

٣ - أجاب العلماء عن هذا الاعتراض بأن هذه القراءة لا تخالف القياس، فقد اشتملت علي فصلٍ بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسّن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، "فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله"[4].

ووضح ابن مالك الأمر الثالث بقوله: «الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله، لأن رتبته منبهة عليه... فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية»[5].

---

(١) شرح التسهل لابن مالك: ١٨٢/ أ والبحر المحيط (٤/ ٢٣٠) وغيث النفع: ٢١٧، ٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٧، ٢١٨.

(٢) غيث النفع: ٢١٨.

(٣) إتحاف فضلاء البشر: ٢١٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١٨٢/ أ) وغيث النفع: ٢١٧.

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨١-٩٨٢).

وقد وردت شواهد كثيرة لهذا النوع من الفصل سبق إيرادها[1].

٤- وجوب إحسان الظن في القارئ الناقل[2] لأنه مثبت، والمثبت مقدم على النافي اتفاقًا[3].

٥- الأصل أن القراءة سماع لا اجتهاد فيها ما صح سندها، فلا ينبغي أن يظن أن الأئمة السبعة اختار كل واحد منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا ورأيًا منه لا نقلاً وسماعا[4] كما هو مفهوم كلام الزمخشري حين قال: «والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء... لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[5]، فكلامه

هذا يقتضي جواز القراءة بما تقتضيه العربية مع صحة المعنى ولو لم ينقل، وقد نص العلماء على تحريمه، قال في النشر «ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر»[6].

فالوجه إجازة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالفعول في الضرورة كما هو مذهب الكوفيين والأخفش لوفرة الشواهد التي تخرج المسألة عن حد الشذوذ في النثر فكيف به في

---

(١) ينظر ص ٨٦ – ٨٧.

(٢) البحر المحيط (٤/٢٣٠).

(٣) إتحاف فضلاء البشر: ٢١٨.

(٤) الإنصاف لابن المنيّر (٢/٦٩) وغيث النفع: ٢١٨.

(٥) الكشاف (٢/٧٠).

(٦) (١/١٧) وانظر: غيث النفع: ٢١٨.

ضرورة الشعر.

الثالث: قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾[1].

استشهد به بعض الكوفيين[2] على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فـ (المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، والتقدير فيه:

يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، يعنى من الأنبياء -عليهم السلام-. ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في (قبلك)، والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعنى من أمتك[3]. وقيل: عطف على الضمير في (منهم)، والمعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك[4].

وقد اعتُرض عليه بأنه وهم من الكاتب[5]، وبأنه قد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت: «هذا خطأ من الكاتب»[6]، وبأنه روي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال: «إن

---

(١) سورة النساء، الآية: (١٦٢).

(٢) ذكر الأنبارى في الإنصاف (٢/٤٦٣) أن الإجازة مذهب الكوفيين جميعًا. ولكن الفراء يرى رأي البصريين فيمنع العطف إلا في الضرورة: معاني القرآن (١/٢٥٢-٢٥٣)، وثعلب يجيزه على ضعف: مجالس ثعلب (١/١٦٢).

(٣) الإنصاف (٢/٤٦٣).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/١٣٠-١٣١).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/١٣١).

(٦) الإنصاف (٢/٤٧١).

الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب والمقيمين الصلاة" يعني أن المملّ أعمل قوله (اكتب) في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ المملّ[1].

١- وقد سبق الجواب عن هذه الآثار وغيرها في موضوع (الباعث على القدح في القراء والقراءات)[2]، ومما قيل: إن مراد عائشة رضي الله عنها بالخطأ: أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز، لأن ما لا يجوز من كل شيء مردود بالإجماع وأن طالت مدة وقوعه[3].

٢- ودفع الزجاج هذا الاعتراض بأن «الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ، وهم أهل اللغة وهم القدوة... فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم رحمة الله عليهم. والقرآن محكمٌ لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الأعراب، كما قال عز وجل: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[4] وقال ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[5]»[6].

٣- يزاد على ذلك أن هذه القراءة هي قراءة جمهور الصحابة والقراء، وهم مَنْ هم فصاحة وعربية وثقة وإتقانا. فضلاً على أن

---

(١) الإنصاف (٤٧١/٢).

(٢) ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) الإتقان (٢٧٣/٢).

(٤) سورة فصلت، الآية: (٤٢).

(٥) سورة الشعراء، الآية: (١٩٥).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١٣١/٢).

العطف على الضمير المجرور بغير عود الجار قد ورد في الفصيح في شواهد كثيرة أوردها العلماء[1]، وعليها استند من أجاز العطف بغير عَود من الكوفيين ويونس والأخفش، وصحح ذلك ابن مالك وأبو حيان[2]. وورود الأكثر من كلام العرب بأعادة الجار لا يمنع إجازة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار - وإن كان خلاف الأكثر - لوروده في الفصيح في شواهد تخرج عن حد الشذوذ.

الرابع:

ما روى يونس عن بعض العرب وقد ضاع منه جمجمتان - أي قدحان - فقال: (وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه)[3].

استدل به الكوفيون على جواز إلحاق ألف الندبة بالصفة[4].

أ- واعترض عليه أبو البركات باحتمال أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس[5] فأخطأ في القياس.

ب- وكرر الاعتراض صاحب ائتلاف النصرة[6].

ويجاب عن ذلك بأن العلماء اتفقوا على توثيق يونس رحمه الله والاطمئنان لما يروي. وأنه لم يكن لينسب إلى العرب ما كان من قياسه.

---

(١) الإنصاف (٢/٤٦٣-٤٦٤) وائتلاف النصرة: ٦٣ وهمع الهوامع (٥/٢٦٨).

(٢) همع الهوامع (٥/٢٦٨).

(٣). الإنصاف (١/٣٦٥) وائتلاف النصرة: ٥٠.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) الإنصاف (١/٣٦٥).

(٦) ص ٥٠.

لكن يبقى هذا المسموع في حاجة إلى شواهد أخرى ليصح الاطمئنان إلى ما يبني عليه من حكم، وصار حقه أن يحمل على الشذوذ، ويمنع إلقاء علامة الندبة على الصفة.

الخامس: قول طرفة:

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ

وهو دليلٌ على ما ذهب إليه الفراء والمبرد وأبو بكر بن الأنباري من أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[1].

وقد رده أبو البركات بأن من رواه بالنصب "لعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف، فلا يكون فيه حجة"[2].

ومما يجاب به عن هذا الاعتراض:

١ - أنه ورد عن العرب أفعال مضارعة نصبت بـ (أن) مضمرة[3].

٢ - أن الأصل في الراوي صحة نقله عن العرب، وأن يحمل ما نسبه إلى العرب على أنه من كلامهم لا من قياسه.

لكن تبقى شواهد النصب بـ (أن) محذوفة من غير بدل دون مستوى القياس عليها، فينبغي أن تقصر على السماع والحفظ كغيرها مما جاء شاذًا ولا يقاس عليها حتى يثبت لها من الشواهد الفصيحة الكثيرة ما يؤهلها لأن يقام لها قاعدة من قواعد القياس.

---

(١) انظر ما سبق عن أصحاب هذا الرأي ص١٤٤ .

(٢) الإنصاف (٢/٥٦٥).

(٣) انظر ص ١٤٦ - ١٤٧.

الباب الثاني

الاعتراضات الواردة على الدليل النقلي من جهة متنه

- الاعتراض على النقل باختلاف روايته.
- الاعتراض على الدليل من الشعر بحمله على الضرورة.
- الاعتراض على النقل بكونه شاذاً.
- الاعتراض بالمعارضة.
- الاعتراض بالتأويل.
- الاعتراض بعدم الدلالة على الحكم.
- اعتراضات أخرى.

الفصل الأول

الاعتراض على النقل باختلاف روايته

- أسباب تعدد الرواية.
- أثر اختلاف الرواية في قوة الشاهد.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض.
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض.

توطئة:

كثيرًا ما نرى شواهد نحوية يستشهد بها في مسألة على نحوٍ ما، وترد في مسألة أخرى أو كتاب نحوي آخر على نحوٍ مختلف اختلافًا يسيرًا أو غير يسير.

كما توجد شواهد شعرية في كتب النحو إذا سعينا إلى تخريجها من مظانها كدواوين الشعر أو كتب الأمثال والأخبار ونحوها ألفيناها على صورةٍ مخالفة، وربما يكون موضع الشاهد نفسه مختلفًا على وجه لا يكون صالحًا للاستشهاد معه.

والمعترض هنا يدعى أن رواية الدليل التي لا شاهد فيها هي الرواية المعتمدة، ومن ثم لا ينبغي التعويل على روايته المستشهد بها.

وعَمَلُنَا في هذا الفصل ينبغي أن ينصبّ على نقاش هذا الرأي الذي يقول إن ورود رواية أخرى للدليل لا شاهد فيها يقتضي بطلان الاستدلال به. وهذا يتأتى من خلال الوقوف على أسباب تعدد الرواية، وأثر ذلك في الاستشهاد.

أسباب تعدد الرواية

قضية اختلاف الرواية لا تختص بالشواهد النحوية واللغوية فحسب، بل هي ظاهرة معروفة في الشعر بصورة عامة، ويمكن تلمس أسبابها من خلال الوقوف على بواعث تعدد الرواية في المرويات الشعرية على وجه العموم، وإن كانت الشواهد النحوية ربما تستقل بأمور أخرى تدعو إلى اختلاف روايتها. وأبرز ما وقفتُ عليه أو استنبطته من هذه الأسباب ما يلي:

١- تغيير الشاعر نفسه شيئًا من شعره، فقد يقول الشعر على وجه، ثم يعن له فيما بعد أن ينشده على صورة تختلف عن الأولى، فيغير عبارة بعبارة أو كلمة بكلمة أو نحو ذلك، فينقل الرواة الشعر على وجهيه اللذين صدرا من الشاعر[1]، ويكون الشاعر نفسه سببًا في تعدد روايات الشاهد.

وهذا الدافع هو الذي سبق إلى ذهن السيوطي حين سئل عن هذه القضية فقال: «كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضٍ دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديمًا فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشدة مرة هكذا ومرة هكذا»[2]، وكان هذا - كما قال - قبل أن يقف على أن ابن هشام قد ألمح إلى هذا السبب - مع سبب آخر سيأتي - حين ذكر رواية البيت:

---

(١) وقد عرف ذلك عن ذي الرمة. انظر: أخبار القضاة (٣/٩٣) والتنبيهات: ٢١١ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٨١ والموشح: ٢٨٩، ٢٩٠ والمزهر (١/٥٥٦).

(٢) الاقتراح: ٧٦-٧٧.

فَــلاَ مُــزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَــهَــا   وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَــالَهَــا[1]

بتذكير (أبقل) وتأنيثه مع نقل الهمزة فقال: "فإن صحت الرواية وصح أن القائل ذلك هو الذي قال: (ولا أرض أبقل) بالتذكير صح"[2].

وليس بغريب أن يرسل الشاعر أبياته على وجه لا يراه الوجهَ الأمثلَ فيها، وهو المفهوم من قول ابن مقبل: "إني لأرسل البيوت عوجًا فتأتي الرواة بها قد أقامتها"[3]، فهو يدرك أنه يقول الشعر معوجًا، ويرى أن تعديل الرواة لشعره إقامة لا عوجاجه.

٢- تصرف العربي الفصيح في شعر غيره على مقتضى لغته عند روايته، فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض[4]، «وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات»[5]. قال ابن ولاد[6] في رده على المبرد: «الرواة... قد تغير البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت

---

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي في مجاز القرآن (٦٧/٢) والأمالي الشجرية (١٥٨/١، ١٦١) والتصريح (٢٧٨/١).

(٢) تخليص الشواهد: ٤٨٤ والاقتراح: ٧٧ (مع تصرف منه في كلام ابن هشام)وخزانة الأدب (٤٦/١).

(٣) مجالس ثعلب (٤١٣/٢).

(٤) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٥٦٣/١).

(٥) تخليص الشواهد: ٤٨٥ والاقتراح: ٧٧ والمزهر (٢٦١/١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٤) وخزانة الأدب (٤٦/١).

(٦) أبو العباس أحمد بن الوليد بن محمد التميمي. من تلاميذ الزجاج. له (المقصور والممدود) و (الانتصار) (ت ٣٣٢هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين: ٣٧.

الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته الرواة بلغاتها"[1].

وقال الأعلم في معرض دفاعه عن سيبويه حين أورد البيت[2]:

مُـعَـاوِيَ إِنَّنَا بَشَـرٌ فَـأَسْـجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَـالِ وَلاَ الحَـدِيْدَا!

بنصب (الحديدا) مع أن بعضهم يرويه مجرورا: "يجوز أن... يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فقبله منه سيبويه... فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر"[3].

٣- تغيير رواة الشعر والمشتغلين بدراسته للبيت، وهذا التغيير على نوعين:

الأول: تغيير عفوي لم يقصد إليه، وذلك لأن كثيرًا منها يروى رواية شفوية، وهذا النوع من الراوية مظنة الزيادة والنقص، ويكون هذا التغيير إما نتيجة لوقوع اللبس والتوهم في فهم المعاني وإما لعدم ضبط اللفظ عند السماع وتحمل الرواية فيرويه بمعناه، أنشد ابن الأعرابي:

وَمَـوْضِعِ زَبْنٍ لاَ أُرِيْدُ مَـبِـيْـتَـهُ كَـأَنِّيْ بِهِ مِنْ شِـدَّةِ الرَّوْعِ آنِسُ[4]

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا: (وموضع ضيق). فقال سبحان الله!! تصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم

---

(١) خزانة الأدب (١٣٥/٤).

(٢) لعقيبة بن هبيرة الأسدي. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٤٨/٢) والمقتضب (٣٣٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١) وشرح المفصل (١٠٩/٢، ٩/٤).

(٣) تحصيل عين الذهب (٣٤/١).

(٤) للمرقش، وهو في الخصائص (٤٦٧/٢).

أن الزبن والضيق واحد؟[1]، قال ابن جني: «وهذا ونحوه عندنا هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متفقة. وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحدٍ منهما لصاحبه مرافد»[2].

والنوع الثاني من تغيير الرواة للشعر هو التغيير المتعمد، ذلك أنه لم يكن من المعيب في منهج الرواية حينذاك أن يصلح الراوية عن عمدٍ ما يراه في حاجة إلى إصلاح، وهذا ما يدل عليه قول ابن مقبل السابق[3]. وحين دخل شيخٌ هذلي على رواة الفرزدق وجدهم «يعدلون ما انحرف من شعره»[4]، ثم جاء رواة جرير[5] فإذا بهم «يقومون ما انحرف من شعره وما فيه من السناد»[6].

ويورد علي بن حمزة[7] عن بعض العلماء والرواة أنهم كانوا يغيرون أبياتًا عن روايتها لتتخرج على وجوه تصح بها[8]، ويعقب على ذلك بأن

---

(١) الخصائص (٢/٤٦٧).

(٢) الخصائص (٢/٤٦٨).

(٣) انظر ص ٢٨١.

(٤) الأغاني (٤/٢٥٨).

(٥) جرير بن عطية التميمي. من مقدمي الشعراء الإسلاميين. (ت ١١٠هـ) انظر: الشعر والشعراء (١/٤٦٤) والدرة الفاخرة: ٤٥٩.

(٦) الأغاني (٤/٢٥٨).

(٧) أبو القاسم البصري، لغوي أديب. له (التنبيهات) وغيره. (ت ٣٧٥هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/١٦٥).

(٨) التنبيهات: ١٣١.

الراوية إن كان لا بد من تغييره للرواية" فليغير بما يصح له معنى"[1].

وقال أبو عمرو بن العلاء: "أخطأ ذو الرمة في قوله:

حَــــرَاجِــــيْـجُ مَــــا تَـنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَـــةً

عَلَى الخَـسْـفِ أَوْ نَـرْمِيْ بِهَــا بَلَدًا قَــفْــرَا[2]»[3].

ولأجل هذا صار بعض الرواة ينشده:

حَــــرَاجِــــيْـجُ مَــــا تَـنْفَكُّ آلاً مَنَـاخَـــةً

ويقول: نحتال لصوابه"[4].

وقال الأصمعي: «قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:...

فَيَـا لَكَ يَوْمًـا خَـيْـرُهُ قَبْلَ شَـرِّهِ تَغَـيَّبَ وَاشِيْـهِ وَأَقْـصَرَ عَـاذِلُهْ

فقال: ويله ما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ قلت له: هكذا قرأته على أبي عمرو. فقال لي: صدقت، وكذا قاله جرير، وكان قليل التنقيح مشرد الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال:

فَـيَـا لَكَ يَوْمًــا خَــيْــرُهُ دُوْنَ شَــرِّهِ

فاروه هكذا، فقد كانت الرواة قديمًا تصلح من أشعار القدماء.

---

(١) التنبيهات: ١٣١.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (١٤١٩/٣) ومعاني القرآن (٢٨١/٣) والأمالي الشجرية (١٢٤/٢) وقوله: حراجيج أي: ضُمَّر.

(٣) الموشح: ٢٨٦.

(٤) الموشح: ٢٨٧.

فقلت: والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا»[1].

والطريف أن هذا التعديل هو الذي ثبت في ديوان الشاعر[2].

٤- تغيير بعض العلماء والنحاة لشيء من الشواهد، وهذا التغيير قد يكون متعمدًا مقصودًا يدفع إليه مناصرة رأي ارتآه أو مذهب ذهب إليه.

قال المبرد عن البيت:

إذَا ضَيَّعَ الإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّه ... بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الوُشَاةِ قَمِينُ[3]

قال: "الرواية: إذا جاوز الخلين سرٌّ... وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بُعْدٍ في القياس، فربما غيّر الرواية، فمن ذلك إنشادهم:...

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ ... عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعا[4]

والراوية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها:

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ ... فَأَلفَتْ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السِّبَاعا

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال، وهو كثير"[5].

---

(١) الموشح: ١٩٨-١٩٩.

(٢) (٢/٩٦٥).

(٣) لقيس بن الخطيم في النوادر في اللغة: ٢٠٤ وشرح المفصل (١٩/٩، ١٣٧).

(٤) للقطامي، وهو في النوادر في اللغة: ٢٠٤ والخصائص (٢/٤٢٦).

(٥) النوادر في اللغة: ٢٠٤، وكتب البيت فيه (فألّقت عند مصرعه الشباعا) ولا معنى له يوافق المقام، فلعله خطأ في الطبع، والتصويب من شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/١٨).

ونقل ابن المستوفي[1] وصف السيرافي لبيت الأعشى:

فِيْ فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[2]

بأنه معمول والثابت المروي: (أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِيْ الحِيْلَةِ الحِيَلُ) وقال: «والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شك أن النحويين غيروه ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعًا»[3].

وقد يأتي هذا التغيير عفوًا لعدم ضبطه ما سمعه،أو لتشابه الشاهد وغيره في الوزن أو المعنى، انظر إلى شاهد (ذو) الموصولة، وهو قوله:

ذَاكَ خَلِيْلِيْ وَذُوْ يُوَاصِلُنِيْ   يَرْمِيْ وَرَائِيْ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[4]

قال عنه العيني: "وركب ابن الناظم وأبوه أيضًا صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية فيه:

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُوْ يُعَيِّرُنِيْ   لاَ إِحْنَةٌ بَيْنَنَا وَلاَ جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِيْ مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ   يَرْمِيْ وَرَائِيْ بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[5]

إلا أنه ينبغي التنبيه على أمرٍ، وهو أن الأصل الثقة في العلماء، وإنّ الواحد منهم لا يغير الرواية تبعًا لهواه، بل الأصل سماعه من

---

(١) المبارك بن أحمد بن المبارك الإربلي. عالم بالتاريخ والحديث واللغة والأدب (ت ٦٣٧هـ) بغية الوعاة (٢/٢٧٢).

(٢) ورد البيت في المقتضب (٣/٩) والأمالي الشجرية (٢/٢) والإنصاف (١/١٩٩).

(٣) خزانة الأدب (٨/٣٩١).

(٤) البيت لبجير بن عنمة الطائي. انظر المقاصد النحوية (١/٤٦٤).

(٥) المقاصد النحوية (١/٤٦٥) وشرح شواهد المغني (١/١٦٠).

العرب، وإن خالفت روايته ما في الدواوين، قال ابن السيرافي بعد أن أورد شاهد الكتاب:

مُــعَــاوِيَ إِنَّنَا بَشَــرٌ فَــأَسْــجِحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَــالِ وَلاَ الحَــدِيْدَا

«وبلغني عن بعض من تأدب بالنظر في أبيات من الشعر ودخل على بعض السلاطين الذين لا يميزون من دخل إليهم إلا بحسن الزي والهيئة أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال: البيت مجرور، ومعه أبيات مجرورة... فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجهٍ، فأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين»[(١)].

أزيد على هذا أن الخلاف والمنافسة كانت بين أهل المذهبين الكوفي والبصري - كما هو معلوم - على أشدها، وهو أمر يدعو إلى أن لا يطمئن إلى كل اتهام من أحد الفريقين للآخر بتغيير الشعر والتصرف في روايته.

٥ - مجيء البيت الواحد في شعرين مختلفين: فقد كان الشعراء يستعير بعضهم كلام بعض، فربما أخذ بعضهم بيتًا من شعر غيره وتصرف فيه وضمّنه شعره، فينقل الرواة البيت من الشعرين بروايتيه.

فبيت الكتاب الذي سبق قريبًا وهو قوله (فلسنا بالجبال ولا الحديدا) ذكر بعض العلماء أن سبب اعتراض بعضهم على رواية

---

(١) شرح أبيات سيبويه (١/٣٠١-٣٠٣).

سيبويه (الحديدا) بالنصب أن هذا البيت روي مع أبيات مجرورة ومع أبيات منصوبة. فمن رواه بالجر روى معه:

فَهَبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَاعًا ... يَزِيْدُ أَمِيْرُهَا وَأَبُوْ يَزِيْدِ

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْ تُمُوْهَا ... فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيْدِ

إلى آخر الأبيات، ومن رواه بالنصب روى معه:

أَدِيْرُوْهَا بَنِيْ حَرْبٍ عَلَيْكُمْ ... وَلاَ تَرْمُوْا بِهَا الغَرَضَ البَعِيْدَا[1]

قال البغدادي: "وليس ينكر أن يكون بيت من شعرين معًا، لأن الشعراء قد يستعير بعضهم من كلام بعض، وربما أخذ البيت بعينه ولم يغيره، كقول الفرزدق:

تَرَى النّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيْرُوْنَ خَلْفَنَا ... وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَأْنَا إلى النَّاسِ وَقَّفُوْا

فإن هذا البيت لجميل بن عبدالله، انتحله الفرزدق. وأورد ابن خلف نظير هذا في شرح أبيات الكتاب ما يزيد على مائة بيت»[2].

---

(١) خزانة الأدب (٢/٢٦٢).

(٢) خزانة الأدب (٢/٢٦٢-٢٦٣).

أثر اختلاف الرواية في قوة الشاهد

أهم ما يميز الروايات المتعددة للشواهد أنه قد يثبت بعضها القاعدة دون بعضها الآخر، قال السيوطي: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضٍ دون بعض"[1]. ومن أجل هذا ارتبط الاختلاف عادةً في كتب النحو بموضع الشاهد، قال المبرد: "فأما قوله:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[2]

فعلى إضمار (هو)، لا يكون إلا على ذلك، فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده: (وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ)"[3].

ونُقل عن الزجاج أن شاهد التمييز:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[4]

يروى: (وَمَا كَادَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيبُ)[5].

إن ارتباط اختلاف الرواية بمكان الشاهد في جمهور ما يرد من أمثله هذه الظاهرة يدعو إلى البحث عن علة لذلك، والذي يسبق إلى

---

(١) الاقتراح: ٧٦.

(٢) البيت لثابت بن قطنة، وهو في الأمالي الشجرية (٢/٣٠١) وأمالي السهيلي: ٧١ والتصريح (٢/١١٢).

(٣) المقتضب (٣/٦٥-٦٦).

(٤) ينسب إلى المخبل السعدي وأعشى همدان ومجنون ليلى انظر: المقتضب (٣/٣٧) والأصول في النحو (١/٢٢٤) وشرح ديوان الحماسة: ١٣٣٠ وشرح اللمع لابن برهان (١/١٤١-١٤٢).

(٥) شرح المفصل (٢/٧٤).

الذهن أن يد التغيير تعمد إلى موضع الشاهد لإثبات قاعدة لا تثبت به لو لم يغير، أو لإبطال قاعدة دل عليها في روايته الأصلية، لكن هذا التعليل يبقى زعمًا يفتقر إلى دليل يطرده في الأمثلة الكثيرة جدًا لهذه الظاهرة، ولا نملك هذا الدليل، إنما التعليل الملائم كما أراه لارتباط اختلاف الرواية بموضع الشاهد في غالب شواهد النحو أن النحاة إنما عنوا بما كان من الاختلاف في موضع الشاهد، فيوردونه ويغضون الطرف عما عداه لعدم تعلق همتهم بغيره، وإلا فإن الاختلاف في رواية الشعر لا يختص بجزء منه، وهذا أمر مشتهر عند رواة الشعر ونقاده.

والعلماء يذكرون - كثيرًا - الروايات المختلفة للبيت الذي يوردونه إن وجدت، ويذكرون ما فيه شاهد منها وما لا شاهد فيه، لكنه لم يكن من العرف السائد بينهم النظر إلى الروايات المتعددة نظرة الشك والطعن في شيء منها إلا في مواقف نادرة من بعض العلماء، وهي لا تمثل المذهب العام لهم:

فقد ذكر الأصمعي أن الرواية الصحيحة لمطلع معلقة امرئ القيس هي:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ وَحَوْمَلِ

ومنع رواية (فحومل) لأن هذا موضع الواو لا الفاء[1].

وردّ المبرد على سيبويه روايته للبيت:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيْدَا

(١) مغني اللبيب: ٤٦٦.

بالنصب، وتبعه جماعة[1] منهم العسكري الذي قال: «ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقًا لما أرادوه: روي عن سيبويه، عندما احتج به في سبق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر: معاوي إننا بشر... البيت، وغلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وأولها:

مُـــعَـــاوِيَ إِنَّنَا بَشَـــرٌ... ... ...

فَـهَـبْـهَـا أُمَّـةً هَلَكَتْ ضَـيَـاعًـا يَزِيْدُ يَسُوسُهَا وَأَبُوْ يَزِيْدِ»[2].

ورأى ابن جني أن مجيء الشاهد على رواية ثابتة يصح أن يعترض به على رواياته الأخرى فقال: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميِّز، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفًا. فلا نجيز: شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصببت.

فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل[3]:

أَتَهْـجُـرُ لَيْلَى لِلفِـرَاقِ حَبِـيْـبَهَـا وَمَـا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

فنقابلة برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وَمَـا كَـانَ نَفْـسِيْ بِالفِـرَاقِ تَطِيْبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم»[4].

---

(١) خزانة الادب (٢/٢٦٠).

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢٠٧ وخزانة الادب (٢/٢٦٠).

(٣) ربيعة بن مالك السعدي التميمي، شاعر مخضرم معمر، توفي في خلافة عمر أو عثمان رضي الله عنهما. الشعر والشعراء (١/٤٢٠) وشرح اختيارات المفضل (١/٥٣٣).

(٤) الخصائص (٢/٣٨٤).

ولما جاء أبو البركات الأنباري جعل الاعتراض بالرواية على الرواية الأخرى قاعدة ثابتة، فقال: "وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه:

أحدها: أن تختلف الرواية، مثل أن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر:

سَيُغْنِيْنِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّيْ ... فَلاَ فَقْرٌ يَدُوْمُ وَلاَ غِنَاءُ[1]

فمد (غنى) وهو مقصور، فدل على جوازه. فيقول له البصري: الرواية (غَناء) بفتح الغين ممدود»[2]، وطبق هذا المبدأ في قضائه بين البصريين والكوفيين في (الإنصاف) من خلال أمثلة ستأتي في مبحث التطبيق - إن شاء الله -.

إن الذي ينبغي أن لا يغيب عنا حين نصل إلى رأي في هذه القضية هو أن الأصل في قبول اللغة فصاحة من تؤخذ عنه، فإن كان يحتج بكلامه فلا اختلاف حينئذٍ في قبوله، وإذا رجعنا إلى الأسباب الداعية إلى اختلاف الرواية وجدنا أن أبرزها يرجع إلى تغيير الشاعر نفسه، أو تصرف العربي الفصيح في الشعر على مقتضى لغته إذا رواه وإن لم يكن قائله، أو كون البيت في شعرين مختلفين، وهذه الأسباب - ما دامت وراء جمهرة أمثلة هذه الظاهرة - تدعو إلى الثقة في الروايات كلها وإن اختلفت، لأنها إن رجعت إلى الشاعر الفصيح فكل ما يصدر عنه حجة، وإن كان التغيير، من الراوي المحتج بكلامه فهي حجة، لأنها لو كانت من إنشائه لصح الاحتجاج بها، وإن كانت بسبب وجود البيت في شعرين فصيحين فكذلك، وقد كانت فصاحة

---

(١) لم أقف على قائله وهو في المخصص (١٥/١٣٦) والإنصاف (٢/٧٤٧).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٧.

الراوي سببًا في قبول العلماء رواياته المختلفة للشاهد الواحد، يقول ابن السيرافي في تعليل استشهاد سيبويه برواية للبيت تخالف الرواية المشهورة: «إنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين»[1]. وقال: «وليس هذا بمفسد لحجة سيبويه، لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين، إنما سمعها، والعرب بعضهم ينشد شعر بعض، فإذا غير هذا عربي يحتج بقوله صار كأنه هو القائل»[2].

ثم وضع ابن السيرفي قاعدة لما ينبغي أن يكون عليه موقف الدارس قبولاً أو رفضًا تجاه هذه الظاهرة الفاشية في شواهد اللغة والنحو، وبين العلة في وجودها فقال: "واعلم أن خلاف الإنشاد... لا ينبغي أن ينسبه أحدٌ الى اضطراب سيبويه، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة، فينشده على ما سمعه. ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم. والشواهد في كل رواية صحيحة، لأن العربي الذي غير الشعر وأنشده على وجه دون وجه - قوله حجة، ولو كان الشعر له لكان يحتج به. ألا ترى أن الحطيئة[3] راوية زهير، وكثيرًا راوية جميل، والراوي والمروي عنه كلاهما حجة"[4].

---

(١) شرح أبيات سيبويه (١/٣٠٣).

(٢) شرح أبيات سيبويه (١/٥٦٣).

(٣) أبو مليكة جرول بن أوس العبسي، من كبار الشعراء المخضرمين، هجّاء خبيث اللسان. (ت نحو ٤٥ هـ) انظر: الشعر والشعراء (١/٣٢٢).

(٤) شرح أبيات سيبويه (٢/١١٨).

فرواة الصيغ المتعددة للشاهد -حتى ولو لم يكونوا فصحاء يحتج بكلامهم - إنما أخذوها جميعًا من أفواه العرب الفصحاء، ولهذا صار الوجه أن يكتفى بالثقة في رواة الوجوه المختلفة للشاهد وإن لم يكن كلامهم حجة ليصح الاستشهاد بهذه الروايات جميعًا فلا يقبل الاعتراض برواية منها على سائرها أو معارضة واحدة بأختها، فقد اشتهر عند العلماء أنه «إذا صحت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى ردها»[(١)] وأنه «لا سبيل إلى رد رواية الثقة»[(٢)]. ولما اعترض بعض البصريين على الشاهد:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ   يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ فِيْ مَجْمَعِ[(٣)]

بأن الرواية (يفوقان شيخي) أجاب الإمام الرضي عن ذلك بقوله: «الإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وإن ثبت هناك رواية أخرى»[(٤)]. ذلك أن الثقة وإن خالفت روايته ما في الدواوين فهو لا يروي إلا ما سمعه ممن يستشهد بكلامه، ومن يطالع شروح شواهد الكتاب والكتب المعنية بشواهد يجد غير مرة نحو قولهم: «وغير سيبويه يرويه... وسيبويه أوثق من أن يُتهم فيما نقله ورواه»[(٥)]. فالبيت إذًا تنشده العرب على وجهين أو أكثر، والعلماء ليسوا سوى رواة أمناء

---

(١) شرح المفصل (٧٨/٣).

(٢) شرح المفصل (٧٣/٣، ٧٨).

(٣) للعباس بن مرداس، وهو في أمالي السهيلي: ٢٧ والمقاصد النحوية (٣٦٥/٤) والتصريح (١١٩/٢).

(٤) شرح الكافية (٣٨/١).

(٥) تحصيل عين الذهب (١٤٣/١-١٤٤) وانظر أيضًا (٣٤/١، ٣٤٣) وشرح المفصل (٣/ ٧٣) ولسان العرب (غمز) (٣٨٩/٥).

عليه، فكان سيبويه يشير إلى ما بلغه من روايات أخرى للشاهد غير التي أوردها: من ذلك أنه أنشد البيت:

بَنِي أَسَــدٍ هَلْ تَعْلَمُــونَ بَلاَءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[1]

وقال: «وسمعت بعض العرب يقول (أشنعا) ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا"[2]. ومنه قوله: "وقال الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابنُ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[3]

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر"[4].

نخلص من هذا إلى أن تعدد الروايات لا يطعن - على الصحيح - في الاحتجاج بإحداها، وعلى هذا درج العلماء بقولهم أو بعملهم[5]، وتكفي دلالة قول ابن جني: "ومن أبيات الكتاب:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًــا مِنَ اللّهِ وَلاَ وَاغِلِ[6]

---

(١) لعمرو بن شأس أو للحصين بن حمام المري. انظر: المقتضب (٩٦/٤) وتحصيل عين الذهب (٢٢/١) وشرح المفصل (٩٨/٧).

(٢) الكتاب (٤٧/١).

(٣) ورد البيت في المقتضب (٩٣/٤) والخصائص (٣٧٥/٢) وتحصيل عين الذهب (٢٣/١).

(٤) الكتاب (٤٩/١).

(٥) معاني القرآن للفراء (٣٤٨/٢) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٠٣/١، ٥٦٣، ١١٨/٢) وتحصيل عين الذهب (٣٤/١، ١٤٣-١٤٤، ٣٤٣) وشرح المفصل (٨٠/١-٨١، ٧٣/٣، ٧٨) وشرح الكافية الشافية (١٣٧١/٣) وشرح الكافية للرضي (٣٨/١) وخزانة الأدب (٢٦٢/٢، ٢٦٣).

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه برواية (فاليوم فاشرب): ٢٥٨ وهو في الكتاب (٢٠٤/٤).

أي أشربُ. وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه... وقول أبي العباس:

إنما الرواية (فاليوم فاشرب) فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه. وكذلك إنكاره عليه أيضًا قول الشاعر:

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[1]

فقال: إنما الرواية: (وَقَدْ بَدَا ذَاكِ مِنَ المِئْزَرِ)، وما أطيب العرس لولا النفقة"[2].

---

(١) للأقيشر الأسدي، وهو في الكتاب (٤/٢٠٣) وصدره:
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيْهِمَا

(٢) المحتسب (١/١١٠-١١١).

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

يجاب عن الاعتراض على الدليل النحوي باختلاف روايته بطرقٍ أبرزها:

١ - أن يكون من غيّر الرواية أو روى الرواية المختلفة فصيحًا يحتج بكلامه.

٢ - الثقة فيمن روى الوجه المختلف وإن لم يكن كلامه حجة، لأن الثقة لم يكن ليروي إلا ما سمعه ممن يستشهد بكلامه، (وهذا الجواب يضعف هذا الاعتراض ويفسد الطعن به على كثير من الأدلة).

٣ - ورود شواهد صحيحة كافية تسند الرواية.

٤ - الجمع بين الروايتين إن أمكن.

٥ - ترجيح رواية المستدل على رواية المعترض بضبط راويها وإتقانه، أو قربه من مصدر الرواية، أو شهرة الرواية وكثرة رواتها.

٦ - إضعاف رواية المعترض وأبطالها.

٧ - إثبات أن ما جاء به المعترض شاهد آخر وليس رواية أخرى للشاهد.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

الأول: قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا   وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

استدل به بعض الكوفيين والمازني والمبرد على جواز تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلاً متصرفًا[1].

أ - وقد اعترض جمهور البصريين على ذلك بأن الرواية على غير ذلك، وهي:

وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ[2]

وهذه لا شاهد فيها.

ب- وورد هذا الاعتراض من الزجاج[3] وابن جني الذي قال في اعتراضه: «فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: (أتهجر ليلى للفراق... البيت) فنقابلة برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

فرواية برواية، والقياس بعد حاكم»[4].

---

(١) رأيهم هذا في المقتضب (٣٦/٣) والجمل: ٢٤٢ والخصائص (٣٨٤/٢) والإنصاف (٨٢٨/٢) وأسرار العربية: ١٩٦-١٩٧.

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٣٣٠.

(٣) الإيضاح العضدي: ٢٠٣ وشرح المفصل (٧٤/٢).

(٤) الخصائص (٣٨٤/٢).

جـ- كما اعترض به ابن برهان[1]، وذكر أنه رأى رواية (نفسي) بخط أبي سعيد السكري[2] في ديوان الشاعر[3].

د- وأيد الفارقي[4] رواية (نفسي) بصحتها في القياس، وقال: "لو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن إحداهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها"[5].

هـ- كما اعترض بذلك أبو البركات[6] وطائفة من العلماء بعده[7].

ويجاب عن هذا الاعتراض بإثبات الثقات لرواية (نفسًا)، فقد رواها المازني[8] والمبرد[9] وابن السراج[10] وغيرهم[11]، وورود الرواية

---

(١) عبدالواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، أديب نحوي نسابة، له (شرح اللمع) و (أصول اللغة) (ت ٤٥٦هـ). انظر: إنباه الرواة (٢/٢١٣).

(٢) الحسن بن الحسين بن عبيدالله العتكي السكري. أديب راوية بصري، جمع أشعار كثير من الشعراء وأخبار بعض القبائل (ت ٢٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة (١/٢٩١).

(٣) شرح اللمع (١/١٤١-١٤٢).

(٤) أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، نحوي له (تقسيمات العوامل وعللها) و (تفسير المسائل المشكلة) (ت ٣٩١هـ). انظر: بغية الوعاة (١/٥٨٤).

(٥) هامش محقق المقتضب (٣/٣٧) نقلاً عن تفسير المسائل المشكلة للفارقي.

(٦) الإنصاف (٢/٨٣١) وأسرار العربية: ١٩٧.

(٧) التبيين: ٣٩٦ وشرح المفصل (٢/٧٤) وائتلاف النصرة: ٣٩.

(٨) الخصائص (٢/٣٨٤) وأسرار العربية: ١٩٧ وشرح المفصل (٢/٧٤).

(٩) المقتضب (٣/٣٧) والخصائص (٢/٣٨٤) وأسرار العربية: ١٩٧ وشرح المفصل (٢/٧٤).

(١٠) الأصول في النحو (١/٢٢٤).

(١١) انظر مصادر تخريج الشاهد ص ٢٨٨.

الأخرى لا يمنع صحة هذه الرواية كما ثبت من قبل، وعلى هذا فلا يسلم لابن جني قوله: "نقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

فرواية برواية[1]»، لأنه لا يصح الاعتراض على الرواية برواية أخرى إذا وثق في رواة الوجهين.

ورؤية ابن برهان رواية (نفسي) بخط السكري في ديوان الشاعر لا تكفي لإسقاط الثقة بالرواية الأخرى، إلا أنه لا يسلم بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ما لم ترد له شواهد كافية للقياس عليه.

الثاني: قول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

استشهد به الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه على وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان[2].

أ- وذكر الزجاجي أن بعضهم رواه: (مذ حجج ومذ دهر)[3] فلا شاهد فيه حينئذٍ.

ب- واعترض أبو البركات عليه أيضًا بأن الرواية الأخيرة هي الصحيحة[4].

---

(١) الخصائص (٢/٣٨٤).

(٢) سبق تخريج هذا المذهب ص ١٨٦.

(٣) الجمل: ١٣٩.

(٤) الإنصاف (١/٣٧٥).

جـ- وكرر ذلك صاحب ائتلاف النصرة[1].

والجواب عن ذلك أن رواية (من حجج ومن دهر) أثبتها غير واحد من ثقات العلماء والرواة كابن قتيبة[2] والزجاجي[3] والسيرافي[4] والهروي[5].

كما أثبت الأعلم البيت في شعر زهير بهذه الرواية[6]. والرواية إذا ثبتت عن الثقة فلا سبيل إلى ردها وإن خالفت رواية أخرى، فسلم هذا الدليل من الاعتراض باختلاف الرواية كما سلم من قبل من الاعتراض عليه بالصنعة[7]، وبذلك علم جواز وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان بقلة لسلامة الشاهد من المعارض.

الثالث: قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ

استدل به الكوفيون على جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا إذا كانت مؤقتة[8].

---

(١) ص ١٤٤.

(٢) الشعر والشعراء (١/١٣٩).

(٣) الجمل: ١٣٩.

(٤) شرح الكتاب (المطبوع) (١/١٦٦).

(٥) الأزهية: ٢٨٣. وهو علي بن محمد الهروي، إمام في النحو والأدب. له (الأزهية في الحروف) (ت نحو ٤١٥هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/٢٠٥).

(٦) شعر زهير بن أبي سلمى: ١١٤.

(٧) ص١٨٧.

(٨) انظر تخريج المسألة ص ٨٧ .

أ - ومنع البصريون ذلك، وقالوا: رواية البيت (عدة حولي كله رجب)[1] فلا شاهد فيه لأن المؤكد معرفة.

ب- وردّ أبو البركات الشاهد بذلك، ورأى أنه لا حجة فيه[2].

ومما يسقط به هذا الاعتراض:

١ - أن السكري - وهو راوية ثقة - أثبت هذه الرواية في شرحه أشعار الهذليين[3]، ومثله كثير من العلماء بعده[4]، والثقة لم يكن ليروي إلا ما سمعه ممن يستشهد بكلامه.

٢ - للمسألة شواهد أخرى سبق إيرادها[5].

٣ - رواية (يا ليت عدة حولٍ) هي المشهورة التي تكاد تجمع عليها المراجع التي أوردت الشاهد.

والذي أراه في هذه المسألة جواز توكيد النكرة بغير لفظها ما دامت محدودة مؤقتة كما اشترط ذلك الكوفيون، لحصول فائدة التوكيد بذلك.

الرابع: قول الشاعر:

جَاءَتْ كَبِيْرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا وَالقَوْمُ صِيْدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا[6]

---

(١) ائتلاف النصرة: ٦١-٦٢.

(٢) الإنصاف (٤٥٥/٢).

(٣) شرح أشعار الهذليين (٩١٠/٢).

(٤) انظر مصارد تخريج الشاهد ص ٨٨.

(٥) ص ٨٨ - ٨٩.

(٦) البيت لصخر الغي الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢٦٠/١) وديوان الهذليين (٢/ ٦١) وشرح السيرافي (١٥/٤) والإنصاف (٥٨٥/٢) وائتلاف النصرة: ١٥٣.

الخامس: قوله:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ   كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[1]

السادس: قوله:

لاَ تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا[2]

السابع: قوله:

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ   عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَأَلا[3]

استشهد بها الكوفيون على مجيء (كما) بمعنى (كيما) ونصب المضارع بعدها[4].

واعترض السيرافي على ذلك بقوله: «ما احتج به الكوفيون للنصب بـ (كما)... يروى على غير روايتهم مما لا يكون لهم حجة[5]»، وبدأ في ذكر الروايات التي يبطل بها الاستشهاد، وتابعه على ذلك غيره فقالوا: رواية الأبيات على النحو التالي: (جاءت كبير كما

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في المقاصد النحوية (٤/٤٠٧) وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في مجلس ثعلب (١/١٢٧) وشرح السيرافي (٤/١٥) ومعاني الحروف: ٩٩ والإنصاف (٢/٥٨٦).

(٢) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨٣ برواية (لا تشتم الناس كما لا تشتم) وهو في شرح السيرافي (٤/١٥) والأمالي الشجرية (١/١٨٦) والإنصاف (٢/٥٨٧، ٥٩١) وائتلاف النصرة: ١٥٣.

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه: ١٥٨ وشرح السيرافي (٤/١٦) والإنصاف (٢/٥٨٨) ولسان العرب (كيا) (١٥/٢٣٦) وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب (١/١٢٧).

(٤) المسألة في مجالس ثعلب (١/١٢٧-١٢٨) وشرح السيرافي (٤/١٥-١٦) ومعاني الحروف: ٩٩-١٠٠ والإنصاف (٢/٥٨٥) وائتلاف النصرة: ١٥٢.

(٥) شرح السيرافي (٤/١٥).

أخفرُها) بالرفع[1]، و (لكي يحسبوا)[2]، و (لا تظلم الناس كما لا تظلمُ) بالتوحيد[3]، و (كما يومًا تحدثُه) بالرفع[4].

وقد يجاب عن ذلك بأن ثعلب أنشد البيت الثاني بروايته المذكورة[5] وهو ثقة. ولكن تبقى هذه الأبيات في حيّز الشذوذ والقلة كما ذكر أبو البركات[6]، مما لا يسوغ أن يبنى عليها إجازة نصب بـ (كما).

الثامن: قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ

هذا دليل على ما ذهب إليه الفراء والمبرد وأبو بكر بن الأنباري من أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[7].

أ - وروى البغدادي اعتراض البصريين على ذلك بأن الرواية إنما هي بالرفع (أحضرُ)[8].

---

(١) شرح السيرافي (١٦/٤) والأنصاف (٥٩٠/٢) وائتلاف النصرة: ١٥٣.

(٢) شرح السيرافي (١٥/٤) ومعاني الحروف: ١٠٠ والإنصاف (٥٩١/٢).

(٣) شرح السيرافي (١٥/٤) والإنصاف (٥٩١/٢) وائتلاف النصرة: ١٥٣.

(٤) شرح السيرافي (١٦/٤) والإنصاف (٥٩١/٢).

(٥) مجالس ثعلب (١٢٧/١).

(٦) الإنصاف (٥٩٢/٢).

(٧) سبق الكلام عن أصحاب هذا الرأي ص ١٤٤.

(٨) خزانة الأدب (١١٩/١) وانظر (٥٠٧/٨) والدرر اللوامع (٣/١).

ب -وأيّد أبو البركات - كعادته - هذا الاعتراض[1].

وقد يجاب عن ذلك بما يلي:

١- أن رواية نصب (أحضر) رواها الفراء[2] وهو ثقة.

٢- ورود أفعال مضارعة عن العرب نصبت بـ (أن) مضرة ولم يعترض عليها برواية الرفع[3]. لكن تبقى شواهد النصب بـ (أن) محذوفة من غير عوض دون مستوى القياس عليها، فينبغي قصرها على السماع والحفظ كغيرها مما جاء شاذًا، ولا يقاس عليها حتى يثبت لها من الشواهد الفصيحة الكثيرة ما يؤهلها لأن يقام لها قاعدة من قواعد القياس.

التاسع: قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى ... وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[4]

استشهد به الكوفيون على خفض تمييز (كم) الخبرية مع انفصاله عنها[5].

أ- واعترض عليه أبو البركات بأن الرواية الصحيحة (مقرفٌ) بالرفع بالابتداء[6].

---

(١) الإنصاف (٥٦٥/٢).

(٢) معاني القرآن (٢٦٥/٣).

(٣) راجع ص ١٤٦ .

(٤) البيت لأنس بن زنيم في المقاصد النحوية (٤٩٣/٤) وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/ ١٦٧) وتحصيل عين الذهب (٢٩٦/١) وشرح المفصل (١٣٢/٤).

(٥) المسألة في الإنصاف (٣٠٣/١) والتبيين: ٤٢٩ وائتلاف النصرة: ٤١.

(٦) الإنصاف (٣٠٦/١).

ب- وتابعه في الاعتراض على البيت بعض من جاء بعده، ورأوا أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب[1].

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن رواية الجر أثبتها الثقات أصحاب أمهات كتب النحو كسيبويه[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] والزجاجي[5] وجمهور النحاة بعدهم[6].

لكن من يقرأ تعليق سيبويه والمبرد والزجاجي على هذه الرواية يجدهم قد خصوها وما ورد من نحوها بالضرورة، وهو الوجه فيها لانحصار ما جاء عن العرب من خفض تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها في أبيات قليلة من الشعر.

---

(١) التبيين: ٤٣١ وائتلاف النصرة: ٤٢.

(٢) الكتاب (٢/١٦٧).

(٣) المقتضب (٣/٦١).

(٤) الأصول في النحو (١/٣٢٠).

(٥) الجمل: ١٣٦.

(٦) انظر مصادر تخريج الشاهد.

الفصل الثاني

الاعتراض على الدليل من الشعر بحمله على الضرورة

- آراء العلماء في حقيقة الضرورة .
- مسوغات الضرورة .
- القياس على الضرورة .
- قيود على الضرورة .
- أنواع الضرورة .
- النظر في مدى قوة هذا الاعتراض .
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض .
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض .

توطئة:

إذا لم يرد للمسألة المختلف فيها من الأدلة إلا شواهد شعرية فإن المخالف يرد هذه الشواهد - عند اعتراضه - بقصرها على الشعر، وللشعر ضروراته التي تحمل الشاعر على ارتكاب ما لا يرتكبه المختار، وحينئذٍ لا يسلم بالرأي المبني على هذه الشواهد.

والفصل في صحة هذا الاعتراض أو بطلانه يحتاج إلى دراسة حقيقة الضرورة ومسوغاتها وصحة القياس عليها وشروطها وأنواعها لتتجلىٰ قوة هذا الاعتراض من ضعفه، وهل يصح أن يعتمد عليه في إسقاط الدليل النقلي.

آراء العلماء في حقيقة الضرورة

الضــرورة في اللغــة اسم لمصــدر الاضطرار، تقــول: حــملتني الضرورة على كذا، وقد اضطر فلان إلى كذا، وأصله من الضرر وهو الضيق[١]. والضرورة: الحاجة كالضارورة والضارور والضاروراء[٢].

ويعني بها في الاصطلاح - عمومًا - ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس سواء ما تعلق منه بوزنه أو بقافيته[٣].

لكن آراء العلماء اختلفت في حدِّها، وسوف أبدأ برأي جماعة من العلماء، ثم أثنّي برأي الجمهور لأتوسع فيه إن ظهر رجحانه، لمّا كان ما يراه الجمهور هو - في غالب الأمر - مظنة الرجحان:

فقد رأى جماعة من العلماء أن مخالفة القياس في الشعر لا يسمى ضرورة ما دام الشاعر قادرًا على أن يأتي بتركيب آخر أو صيغة أخرى في شعره دون ارتكاب ضرورة.

وأول ما يوافينا من ذلك - فيما وقفت عليه - إنكار الأصمعي قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ   وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ[٤]

---

(١) لسان العرب (ضرر) (٤/٤٨٣-٤٨٤).

(٢) القاموس المحيط (ضرر) (٢/٧٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٧٣).

(٤) ينسب للحارث بن نهيك وللبيد ولنهشل بن حري ولضرار بن نهشل وللحارث بن ضرار النهشلي ولمزرد أخي الشماخ. انظر: تحصيل عين الذهب (١/١٤٥) والمقاصد النحوية (٢/٤٥٤).

فقال: ما اضطره إليه؟ وإنما الرواية:

لِيَـبْـكِ يَزِيْدَ ضَـارِعٌ لِخُـصُـوْمَـةٍ[1]

وذهب الأخفش في الضرورة هذا المذهب[2]. ومثله ابن قتيبة الذي قال عن البيت:

يَبِـيْتُ عَلَى مَـعَـارِيَ فَـاخِـرَاتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَـدَمِ الـعِـبَـاطِ[3]

«وليست ها هنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف (معارٍ)، ولو قال: (يبيت على معارٍ فاخرات) كان الشعر موزونًا والإعراب صحيحًا»[4].

فلما جاء ابن مالك اتخذ هذا الرأي مذهبًا له وتوسع فيه حتى صار يعزى إليه، فقد أنشد بيت حسان:

عَلَى مَـا قَـامَ يَشْـتِـمُنِيْ لَئِـيْم ... كَـخِـنْزِيْرٍ تَمَـرَّغَ فِيْ رَمَـادِ[5]

وقول عمر بن أبي ربيعة[6]:

عَجَبًا مَا عَجِبْتُ مِمَّا لَو ابصَرْ ... تَ خَلِيْلِيَّ مَـا دُوْنَهُ لَعَـجِـبْـتَـا

---

(١) الشعر والشعراء (١/٩٩-١٠٠).

(٢) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب: ٧٢.

(٣) للمتنخل الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٦٨) والخصائص (١/٣٣٤، ٣/٦١) وتحصيل عين الذهب (٢/٥٨).

(٤) الشعر والشعراء (١/٩٩).

(٥) أنشد البيت في معاني القرآن (٢/٢٩٢) والأمالي الشجرية (٢/٢٣٣) وشرح المفصل (٤/٩) والمقاصد النحوية (٤/٥٥٤).

(٦) أبو الخطاب المخزومي القرشي، شاعر غزل من طبقة جرير والفرزدق، مات غرقًا وهو في البحر غازيًا سنة (٩٣هـ). انظر: الشعر والشعراء (٢/٥٥٣) والأغاني (١/٦١).

لِمَقَالِ الصَّفِيِّ: فِيمَ التَّجَنِّي؟ وَلِمَا قَدْ جَفَوْتَنِي وَهَجَرْتَا[1]

وأتبع ذلك بقوله: "وفي عدول حسان عن (علام يقوم يشتمني) وعدول عمر عن (ولم) مع إمكانهما دليلٌ على أنهما مختاران لا مضطران"[2].

كما نجد نحو قوله: "وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، لتمكن مستعمله من أن يقول..."[3] "وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختار، لتمكنهما من أن يقولا..."[4]، وأشار كثير من العلماء إلى مذهب ابن مالك هذا[5].

ووجه هذا المذهب أن الضرورة في الأصل من الاضطرار وهو الحاجة، وما لا يضطر إليه الشاعر ولا يجد عنه محيداً فليس بضرورة[6].

ويبنى على هذا الرأي أن يجوز في النثر ما يجوز في الشعر مما

---

(١) البيتان في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٥٧.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٦١-١٦٢.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٠١.

(٤) شرح الكافية الشافية (٣٠٠/١) وانظر (١٥٧٠/٣) وشرح التسهيل: ٣٤/و ومغني اللبيب: ٢٩٨ وتخليص الشواهد: ٨٢ والمقاصد النحوية (٤٤٤/٤) والأشباه والنظائر (٢٦٨/١) وشرح شواهد المغني (٦٠١/٢) وخزانة الأدب (٣٢/١، ٢٧٩/٥) وحاشية الأمير على المغني (٤٨/١) والضرائر للألوسي: ٦، ٨.

(٥) مغني اللبيب: ٧٢ وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٢٠٨/١) والكوكب الدري ٤٣٠ والاقتراح: ٤٢ وهمع الهوامع (٣٣٢/٥) وخزانة الأدب (٣٣/١) وحاشية الأمير على المغني (٤٨/١) والضرائر للألوسي: ٦، ٨.

(٦) انظر: الضرورة عند النحويين: ١٥٢.

للشاعر عنه مندوحة، لأن هذا لا يعد عندهم ضرورة، ولهذا أجاز ابن مالك حذف اللام وإبقاء عملها في الاختيار بقلة بعد القول غير الأمر لقول الراجز:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[1]

«أراد: لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرًا لتمكنه من أن يقول: إيذن»[2]. وقد كان المبرد يمنع هذه المسألة حتى في الشعر[3].

أما الفريق الآخر فيرى أن الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى، فالضرورة عندهم: ما أتى في الشعر على خلاف ما يجوز في النثر وإن كان عنه مندوحة[4].

ودليل ذلك عندهم قوله:

---

(١) البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي في المقاصد النحوية (٤/٤٤٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٥٦٩-١٥٧٠).

(٣) مغني اللبيب: ٢٩٧. وانظر مما أجازه ابن مالك اختيارًا اعتمادًا على هذه القضية - مخالفًا بذلك الجمهور -: شرح التسهيل: ٣٤/و وشرح الكافية الشافية (١/٣٠٠) وشرح ابن عقيل على الألفية (١/١٥٨) وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (١/٢٠٨) وخزانة الأدب (١/٣٣) والضرائر للالوسي: ٦. ويرى بعض الفضلاء أن في الأخذ بهذا المذهب دعوة لإعادة النظر في الشواهد المرفوضة. انظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٢٨-١٢٩.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٣ والمقرب (٢/٢٠٢) وتخليص الشواهد: ١٨٢ والكوكب الدري: ٤٣٠ والاقتراح: ٤٣ وهمع الهوامع (٥/٣٣٢) والأشباه والنظائر (١/٢٦٨) وخزانة الأدب (١/٣١، ٤٦، ٥/٢٧٩).

كَمْ بِجُــوْدٍ مُــقْــرِفٍ نَـالَ العُلَـى وَكَــرِيْمٍ بُخْلُهُ قَــدْ وَضَــعَــهُ

في رواية من خفض (مقرفًا) «ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه»[1].

والجمهور هم أصحاب هذا المذهب[2]، ولهذا حمل الخليل على الضرورة ما منع ابن قتيبة حمله عليها وهو ترك صرف (معارٍ) في قوله:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[3]

وحمل سيبويه على ضرورة الشعر البيت السابق (كم بجودٍ مقرفٍ) وأمثاله مما فصلت فيه (كم) عما أضيفت إليه وبقى مجروراً مع ما سبق قوله من إمكان رفعه أو نصبه دون كسر للشعر[4]. ومثلهما فعل ابن جني في غير مثال[5]. وهذا الرأي منهم جميعًا يدفع ما قد يسبق إلى الذهن من أن الضرورة عند الجمهور خاصة بما كان المجيء به على أصله يكسر الشعر بزيادة كلمة أو حرف أو حركة، أو نقص شيء من ذلك. وقد أفاض متأخروهم في تفنيد الرأي الأول، وسلكوا في ذلك سبلاً شتى:

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٣ وهمع الهوامع (٣٣٢/٥).

(٢) خزانة الأدب (٣٣/١) والضرائر للألوسي: ٦.

(٣) الكتاب (٣١٢/٣-٣١٣).

(٤) الكتاب (١٦٦/٢-١٦٨).

(٥) انظر ص ٣٢٤ من هذا الكتاب والخصائص (٦١/٣).

أولها: أنا لو قصرنا الضرورة على ما ليس عنه مندوحة ما بقي لنا في الوجود ضرورة[1]، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها[2]، بدليل أن (الراء) في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل، ولا يكاد متحدث ينطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء[3] لمكان لثغته فيها، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء[4].

الثاني: أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير روية، فلا يتمكنون من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه[5]. وقد يتنبهون هم أو غيرهم بعد ذلك إلى الاحتيال لإزالة تلك الضرورة[6].

الثالث: قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، وهم حينئذٍ يلجؤون إلى الضرورة مراعاة لذلك، وإذا ظهر لنا أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك

---

(١) تخليص الشواهد: ٨٢ وهمع الهوامع (٥/٣٣٢) والأشباه والنظائر (١/٢٦٨) وخزانة الأدب (٥/٢٧٩).

(٢) شرح الألفية للشاطبي (١/٢٠٨) وهمع الهوامع (٥/٣٣٢) والاقتراح: ٤٣ والأشباه والنظائر (١/٢٦٨) وخزانة الأدب (١/٣٣).

(٣) أبو حذيفة الغزال، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم، ومن رؤوس المعتزلة وأئمة البلغاء والمتكلمين (ت ١٣١هـ). انظر لسان الميزان (٦/٢١٤) والنجوم الزاهرة (١/٣١٣).

(٤) شرح الألفية للشاطبي (١/٢٠٩) وخزانة الأدب (١/٣٣-٣٤). وانظر خبر واصل بن عطاء في البيان والتبيين (١/١٤، ٢١-٢٢) وأمالي المرتضى (١/١٣٩).

(٥) تخليص الشواهد: ٨٣.

(٦) شرح الألفية للشاطبي (١/٢٠٩) وخزانة الأدب (١/٣٤).

فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟[1].

الرابع: أن العرب قد تركب الضرورة لقبح الزحاف فيما جاء على القياس، فهي تكره أن يجيء الزحاف المستقبح في شعرها[2].

يزاد على ذلك الشعر موضعٌ أُلِفت فيه الضرائر فلا تستنكر[3]، فلما كانت مظنة لها استباحوا فيه - كما قال ابن هشام في قياس أصولي - ما لم يضطروا إليه، كما ابيح القصر في السفر لكونه مظنة المشقة، مع أنها قد تنتفي مع بقاء الرخصة[4].

ثم إن في ذلك توسعة على الشعراء لاحتياجهم إلى أن يردوا مواطن شتى في شعرهم بأساليب مختلفة، فهم أحق بهذه الرخصة التي أقر بها لهم جمهور العلماء، ومن هنا كان مذهب الجمهور في الضرورة أقرب إلى واقع الشعر واتساع أغراضه وحاجة الشعراء إلى أن يكون الشعر لهم مطية سهلة فيما يرمون إليه، يجنحون بها إلى ما أبيح لهم من رخصة إذا أعنتهم المسير.

وعلى ما بيّنت فالتعريف اللغوي للضرورة يحتم عدم إمكان دفعها بخلاف التعريف العلمي الذي تواضع عليه الجمهور.

ويشير ابن جني إلى أن الشعراء يركبون الضرورات مع تمكنهم من ترك ارتكابها[5]، «أنسًا بها، واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت

---

(١) شرح الألفية للشاطبي (٢٠٩/١) وخزانة الأدب (٣٤/١).

(٢) شرح الألفية للشاطبي (٢١٠/١) وخزانة الأدب (٣٤/١) وانظر: المنصف (٧٨/٢).

(٣) همع الهوامع (٣٣٢/٥) وخزانة الأدب (٢١٤/٣).

(٤) تخليص الشواهد: ٨٣.

(٥) الخصائص (٤٠٦/٢، ٦١/٣، ٣٠٣-٣٠٤).

الحاجة إليها»[1] أي عند الإلجاء والاضطرار فيرحب خناقك إذا لم تجد وجهًا غيره، ويسهل حينئذٍ ارتكابه لاعتيادك له.

والذي أراه أولى بأن يؤخذ به التوسط بين الرأيين وهو مذهب الأصمعي وابن قتيبة، فليس من شرط الضرورة أن لا يكون للشاعر عنها محيد بتغيير نظمه إلى غيره، ولكن حين يكون التخلص من الضرورة لا يفضي إلى كسر شعر ولا إفساد قافية كما في قوله (أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ) وقوله (كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى) فلا ينبغي أن يحمل هذا على الضرورة، لأن الشعر لم يلزم الشاعر بارتكاب ما ارتكبه، بل فعله مختارًا كما لو كان ناثرًا، وهذا ما أراه يجرى مع حقيقة الضرورة.

ومن تمام الكلام الإشارة إلى النثر وهل له في الضرورة من نصيب.

فالمتفق عليه أن للعرب عناية بتحسين كلامهم المنثور بما يرونه يؤدي ذلك الغرض من سجع وازدواج وتناسب فواصل ونحو ذلك[2]، وربما غيروا مباني الألفاظ لأجل ذلك[3].

وقد رأى الأخفش أنه يجوز في النثر ما جاز في ضرورة الشعر للتناسب والسجع نحو قوله ﷺ (اللّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ

---

(١) الخصائص (٣/٣٠٣، ٦١) وتخليص الشواهد: ٨٢.

(٢) ينظر: الخصائص (١/٨٤).

(٣) درة الغواص: ٦٦ وما بعدها.

وَرَبَّ الأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ)[1]، وكان القياس (أضلوا) فأتى بضمير مؤنث لمناسبة (أضللن) و (أقللن)[2].

وجرى الفارسي وابن جني على ذلك في الأمثال، فهي «وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمّل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك. قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوّز الضرورة فيه"[3].

وعلى إجازة أن يرتكب في النثر المسجوع ونحوه ما يرتكب في الشعر من ضرورة سار جملة من العلماء المتأخرين، وساقوا لذلك أمثلة كثيرة[4]، لأن الأسباب التي تحمل على ارتكاب الضرورة في الشعر متوافرة عند الساجع، فينبغي أن يباح له ما يباح للشاعر. ولم أر - فيما وقفت عليه - مَنْ عارضَ هذا الأمر، وهو دليل استقراره عندهم وإجازتهم له[5].

---

(١) الحديث رواه الترمذي لكن روايته (وما أظلت... وما أقلت... وما أضلت): سنن الترمذي (١٨٣/٩).

(٢) همع الهوامع (٣٥٠/٥) وما بعدها، وفيه أمثلة أخرى كثيرة.

(٣) المحتسب (٧٠/٢).

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٣-١٥ والمقرب (٢٠٢/٢) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٢) وشرح ابن عقيل على الألفية (٣٣٩/٢) وهمع الهوامع (٣٥٠/٥-٣٥٢) والاقتراح: ٤١ وشرح الأشموني (٥٤٢/٢) والضرائر للألوسي: ٢٩-٣٣.

(٥) للدكتور محمود فجال بحث واف حول ضرائر النثر في النحو العربي نشر على ثلاثة أجزاء في مجلة العرب السنة ٢٢ص ٣٥٩ وما بعدها، و ٧٧٥ وما بعدها، والسنة ٢٣ص ١٨٢ وما بعدها فليراجع، ولم أتوسع هنا في الموضوع لأن البحث لا يقتضيه.

مسوغات الضرورة

لعل مما يسبق إلى الذهن أن الضرورة نوع من أنواع الخروج غير المقصود على القياس المتبع، لكن العلماء قد أدركوا ـ من لدن أوائلهم ـ أن الشاعر حين يركب هذا المركب إنما ينضبط بضوابط وله مقاصد يرمي إلييها ومنها:

١- مراجعة الأصول المتروكة بِردّ الشيء إلى أصله: وقد تنبه الخليل إلى هذا الأمر وشرحه، ذلك أن الشاعر إذا اضطر إلى تغيير صيغة عما هي عليه فإنه يرجع بها إلى أصلها، كما قال الشاعر:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

«فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل»[1].

ومن أمثلة ما أجازه العلماء من رد الأشياء إلى أصولها للضرورة - ونصوا فيه على الرد إلى الأصل - صرف ما لا ينصرف[2] وفك المدغم[3] وإجراء المعتل مجرى الصحيح[4] وتنوين ما لا ينون لوصفه

---

(١) الكتاب (٣/٣١٢-٣١٣) وانظر (٣/٣١٥) واللباب في علل البناء والإعراب ورقة ٢٧٣ والأشباه والنظائر (١/٢٦٩).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣١٢-٣١٣) والمقتضب (٣/٣٥٤) والوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٥٣ والخصائص (٢/٣٤٧).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/٣١٦، ٥٣٥) والمقتضب (١/١٤١-١٤٢، ٢٤٩-٢٥٠، ٣/٣٥٤) والوساطة: ٤٥٣ والخصائص (٢/٣٤٧).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/٣١٦، ٤٥٣) والمقتضب (١/١٠١، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤) والخصائص (٢/٣٤٧).

بـ (ابن)[1] وجمع المفرد ذي الجمع السماعي على القياس[2] وقصر الممدود[3] والتثنية والجمع باستعمال التكرير بالعاطف[4]. ولهذا منع جمهورهم ترك صرف ما ينصرف لأن فيه رجوعًا عن الأصل إلى غير أصل[5].

إلا أن من الأصول ما لا يراجع للضرورة، لأن شرط هذه المراجعة أن يكون العرب قد استعملوها في شعر أو نثر، ولأجل هذا امتنع تصحيح الفعل الثلاثي المعتل العين للضرورة كـ (قام) و (باع)[6] ومجيء التاء على أصلها في باب (افتعل) إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً أو دالاً أو ذالاً أو زايًا نحو: اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم وادّلج وادّكر وازدان[7]. وامتنع كذلك تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة والياء الساكنة بعد الضمة[8] لأن العرب لم تستعمل ذلك كله في شعر ولا نثر[9]، ولا يراجع من الأصول إلا ما راجعته العرب.

---

(١) ينظر الكتاب (٣/٥٠٥).

(٢) ينظر المقتضب (٢/١٩٩).

(٣) الوساطة: ٤٥٣.

(٤) الأمالي الشجرية (١/١٠-١١) وشرح المفصل (٤/١٣٧-١٣٨) وخزانة الأدب (٧/٤٦١، ٤٦٨).

(٥) المقتضب (٣/٣٥٤).

(٦) الخصائص (٢/٣٤٨).

(٧) الخصائص (٢/٣٤٩).

(٨) الخصائص (٢/٣٥٠).

(٩) وقد رد ابن جني في المواضع السابقة من الخصائص على ما يتوهم مجيؤه عن العرب من ذلك.

وإلى هذا المقصد يرجع معظم ما يجوز في ضرورة الشعر[١].

٢- التشبيه بشيء جائز في النثر على وجه من وجوه القياس ذلك أنهم «ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[٢].

والخليل هو صاحب هذه النظرية - فيما أعلم - كسابقتها، فكثيرًا ما نراه يوجه ضرائر الشعر مشبهًا إياها بما هو جارٍ على القياس، كقوله عن (إذا) «وقد جازَوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إنْ) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب»[٣]، وعن حذف الفاء من الجواب قال: "قد قاله الشاعر مضطرًا، يشبهه بما يتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا   وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلانِ[٤]

وقال عن (ثلاثة كلاب): «يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرود ونحوها»[٥].

وقال: «وقد قال الشعراء (ليتي) إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا (الضاربي) والمضمر منصوب»[٦].

وسلك سيبويه هذا المنهج، وصار يلتمس لكل ضرورة شبيهًا من

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ورقة ٢٧٣.

(٢) الكتاب (٣٢/١) والإنصاف (٢٩٧/١) والضرائر للألوسي ١٨.

(٣) الكتاب (٦١/٣).

(٤) الكتاب (٦٤/٣-٦٥).

(٥) الكتاب (٦٢٤/٣) أي لم يستعمل فيه جمع القلة (أكلب) تشبيهًا بما ليس له جمع قلة.

(٦) الكتاب (٣٦٩/٢-٣٧٠). ويرى الأعلم أن الحذف تشبيه بـ (إني) و (لعلي): تحصيل عين الذهب (٣٨٦/١).

كلام قياسي، فالشاعر حين اضطر وقف على المرخم المختوم بالهاء فحذفها، لأنه جعل المدة اللاحقة للقوافي عوضًا منها[1]، واضطر إلى الياء مكان الباء في الثعالب والأرانب فأبدلها مكانها كما يبدلها مكان الهمزة[2]، وحذف نون الوقاية من (قطي) و (قدي) تشبيهًا بحسبي لأن المعنى واحد[3]، وحذف لام الأمر وأعملها مضمرة تشبيها بـ (أن) إذ أعملوها مضمرة[4]، وأدخل (أنْ) بعد (كاد) تشبيهًا بعسى[5] وأدخل نون التوكيد في النفي تشبيهًا له بالنهي حين كان الفعل مجزومًا غير واجب[6]، وكسّر (ناكس) على (نواكس) صفةً للعقلاء وهم الرجال «لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجمال، فشبه بالجمال»[7].

بل إن سيبويه كان يجيز للشعراء في حال الضرورة أمورًا لم يورِد شواهد لها، وقد قاسها على ما يجوز في الكلام المنثور أو في الشعر للضرورة، وهو دليل على أنه يرى أهمية وجود وجه من وجوه القياس

---

(١) الكتاب (٢/٢٤٢) في نحو قوله: ✿ قِفِيْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ✿

(٢) الكتاب (٢/٢٧٣) في قوله:
لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعَالِيْ وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيْهَا

(٣) الكتاب (٢/٣٧١-٣٧٢) في قوله:
قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ ... لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيْحِ المُلْحِدِ

(٤) الكتاب (٣/٨) في نحو قوله:
مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

(٥) الكتاب (٣/١٦٠) في قوله: ✿ قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا ✿

(٦) الكتاب (٣/٥١٥-٥١٦) في قوله: يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

(٧) الكتاب (٣/٦٣٣) في قوله:
وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

لما يصح إجازته في الضرورة[1]

٣- التوسعة والإعداد لوقت الحاجة، وصاحب هذا المسوغ هو ابن جني، فقد ذكر أن العرب "يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليُعِدُّوها لوقت الحاجة. فمن ذلك قوله:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِيْ
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2]

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف»[3]. وقال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ فِيْ العُلَبِ[4]

فصرف دعداً الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنًا، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين[5]. وقال الشاعر:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ   بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

ولو قال (على معارٍ) لما كسر وزنًا ولا احتمل ضرورة[6].

---

(١) انظر الكتاب: (١/٩٨، ١٢٧، ١٣٤، ٣٦١، ٢/٣٥٧، ٣/٧٥-٧٦، ١٥٠).

(٢) لأبي النجم العجلي. وهو في الكتاب (١/٨٥) ومعاني القرآن (٢/٩٥) والمقتضب (٤/ ٢٥٢) والآمالي الشجرية (١/٨، ٩٣، ٣٢٦).

(٣) الخصائص (٣/٦١).

(٤) ينسب البيت لجرير ولابن قيس الرقيات، وهو في الكتاب (٣/٢٤١) والخصائص (٣/ ٦١، ٣١٦) وتحصيل عين الذهب (٣/٢٢) وشرح المفصل (١/١٧٠).

(٥) الخصائص (٣/٦١).

(٦) المرجع السابق.

ومعرفة هذه المقاصد التي يجنح إليها الشعراء عند ارتكابهم للضرورة أمر لا بد منه، وتتجلى الحاجة إلى معرفته عند الوقوف على رسالة مختصرة لابن فارس سماها (ذم الخطأ في الشعر)، رفض فيها الضرورة الشعرية بأنواعها، وقاس الممنوع منها على الجائز، ونعى على «ناسٍ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها، ويتمحلون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبوابًا، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبا»[1]، وضرب المثل على هؤلاء بسيبويه في كتابه حين أفرد بابًا لما يحتمل الشعر قال فيه: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»[2]. ولعل الدافع لابن فارس في هذا أنه لم يقف على مقاصد الشعراء عند ارتكاب الضرائر، فخلط بين الجائز والممنوع، وحكم على القسمين بالرفض التخطئة[3].

وما من شك في أن قيام الضرورة على هذه المقاصد والأسس يفرق بينها وبين الخطأ، وإن كنا لا نملك لكل ضرورة وقعت من شاعر تفسيرًا يبين مقصدها، إلا أن توجيه العلماء لذلك الجمع الكبير من الضرائر يجعل الضرورة مظنة التماس هذه المقاصد.

وقد كان العلماء يحظرون أن يرتكب خطأ من أجل ضرورة الشعر، ويرون الضرورة لا تعني الخطأ، ولننظر إلى قول سيبويه: «ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي. وكَي خطأ، من قبل

---

(١) ذم الخطأ في الشعر: ١٧-١٨.

(٢) الكتاب (١/٢٦).

(٣) انظر: ذم الخطأ في الشعر: ٢١-٢٤.

أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة»[1]. فالشاعر إذا اضطر فعليه أن يلتمس لما يخرج إليه وجهًا في العربية، وليس له أن يخطئ.

(١) الكتاب (٢/٣٨٥).

القياس على الضرورة

يكاد جمهور العلماء يتفقون على عدّ الضرورة رخصة مباحة في الشعر، على اختلاف بينهم في وصف هذه الرخصة حسنًا وقبحًا بحسب موقعها من الشعر أو وقعها على النفس[1]، وأنه لا ينبغي أن يخطأ الشعراء إذا لم يلح لكلامهم وجه يحمل عليه[2].

لكن وجد -قديمًا وحديثًا- من يرفض الضرورة ويرى أن على الشعراء تجنبها، وسلكوا في ذلك تعليلاتٍ شتى:

فمنهم من عدها من عيوب اللفظ[3] ورأى أنه « ينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائة، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضًا تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها »[4]، وحكموا على أمثلةٍ من الضرورة بأنها كلام غث مستكره غلق لا يجعل حجة، ويجب اجتناب ما أشبهه[5]، وبأنها تكلف لا خير فيه[6].

---

(١) انظر: المستوى اللغوي: ١٤٥.

(٢) منهاج البلغاء: ١٤٤.

(٣) كتاب الصناعتين: ١١٤.

(٤) كتاب الصناعتين: ١٥٦.

(٥) عيار الشعر: ٤٣ .

(٦) الوساطة: ١٠ والعمدة (٢/٢٦٩).

وإذا أعدنا النظر إلى أصحاب هذا الرأي المعارض للضرورة وجدناهم من المشتغلين بالأدب ونقده، لأن نظرتهم إلى الضرورة تختلف عن نظرة النحاة إليها، فهم يرونها بمنظار فني صرف[١].

وبرز في معارضة الضرورة وتخطئتها من اللغويين ابنُ فارس، فرأى أنه «لا معنى لقول من قال: ✿ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ✿[٢] وهذا -وإن صح - وما أشبهه من قوله: ✿ لَمَّا جَفَا إِخْوَانُهُ مُصْعَبَا ✿[٣] وقوله: ✿ قِفَا عِنْدَ مِمَّا تَعْرِفَانِ رُبُوعِ ✿[٤] فكله غلط وخطأ»[٥]. وذكر أنه لم يسمع بسلطان أو ذي سطوة اضطر شاعرًا إلى ارتكاب الضرورة في شعره، وقد كان في مكنة الشاعر أن يتجنبها بأن يقول غير ذلك الشعر[٦].

أما المحدثون المانعون للضرورة فاعتل بعضهم بأن الشعر لا يرتجل

---

(١) انظر: المستوى اللغوي: ١٤٤-١٤٥.

(٢) لقيس بن زياد العبسي، وعجزه: (بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِيْ زِيَادِ) وهو من أبيات الكتاب (٣/ ٣١٦) والخصائص (١/٣٣٣).

(٣) قال البغدادي في الخزانة (١/٢٨٩-٢٩٠): «لما عصى أصحابُه مصعبا..والبيت من قصيدة للسفاح بن بكير معدان اليربوعي يرثي بها شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة بن يربوع، وقال أبو عبيدة: هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير وكان وفي له حتى قتل معه. وهذه أبيات من مطلعها:

صلى على يحيى وأشياعه ... رب رحيم وشفيع مطاع

لما عصى أصحابُه مصعبًا ... أدى إليه الكيل صاعًا بصاع»

وانظر: المفضليات: ٣٢٣ وشرحها لابن الأنباري: ٦٣٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الصاحبي: ٢٧٥-٢٧٦.

(٦) ذم الخطأ في الشعر: ٢١-٢٣ وهمع الهوامع (٥/٣٣٢).

في زمـاننا مـا دام الدافع إلى ارتكاب الضـرورة هو الارتجـال وعـدم التروي[1].

ورأى غيـرُهم أن يكون للشـعـر قـواعـده وقـيـاسـه الخـاص المبـيح للضـرورة، وللاختـيـار قـواعـده وقـيـاسـه الخـاص[2]. وهو رأي ظاهرة الجـودة لكنه لا يقـدم جديدًا سـوى أنه جـعل للغـة قـيـاسين أحـدهمـا للشـعـر والآخـر للنثـر، وهو يؤدي إلى الضـرورة كـذلك، لأن الذي جـعل للشـعـر قيـاسًا خـاصًا إنما هـو الضرورة، فـصرنا إلى مـا فـررنا منه، مع أن منهج السـابقين أقـرب إلى الحكمـة لجـريان كـلام العـرب فيـه على قياس واحد - لا قياسين - وينفرد الشعر فيه بضروراته[3].

والذي لا معدى عن ذكره أن الشـاعـر مطالب بالمعاني الكثيـرة في الحيـز الضيق والقـالب الملتـزم، فـلا أقل من إعطائه الحق في الخـروج عن المألوف في النثر، وفي حدودٍ لا تجانب الفصاحة. وهـذا الخروج لا يعد ضـعفًا من الشـاعـر وإن كـان ظاهـره كذلـك، بل هو من جهـة أخـرى دليل وثوق الشـاعـر من نـفسـه وقـوة طبـعـه كـمـا يقـول ابن جني، "فـمتى رأيت الشـاعـر قـد ارتكـب مثل هـذه الضـرورات على قـبـحـهـا وانـخـراق الأصـول بهـا، فـاعلم أن ذلك على مـا جـشـمـه منه وإن دل من وجـه على جـوره وتعـسـفـه، فـإنه من وجـه آخـر مـؤذن بصـيـاله وتخـمطه، وليس بمقـاطع دليل على ضـعف لغتـه، ولا قـصـوره عن اختـيـار الوجـه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام، ووارد الحـرب الضـروس حـاسـرًا من غيـر احـتـشـام، فهـو وإن كـان ملـومًا في

(١) في أصول النحو: ٧٠.

(٢) من أسرار اللغة: ٣٤٣.

(٣) انظر: الضرورة عند النحويين: ١٦٣-١٦٤.

عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منّته... لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه»[1].

وابن جني مبالغ هنا في جعله مرتكب الضرورة في صورة البطل، وكأن موقفه خير من موقف من يتجنب الضرورات في شعره، وفي هذا مغالطة بيّنة، لكن هذا لا يمنع من إعطاء الشاعر حقه في الخروج عن شائع النثر عند الحاجة في إطار الفصاحة وما عرف من قواعد الضرائر.

وقد اختلفت وجهات النظر في القياس علي الضرورة، فمانع ومجيز ومفصل: فقد منع بعضهم القياس مطلقا[2]، «لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا»[3].

وأجاز بعضهم القياس على ما كثر استعماله منها عند العرب دون ما لم يكثر استعماله[4].

وأجاز آخرون القياس على كل ما اضطروا إليه دون أن يحدث شيء لم يرد عنهم ولهذا خُطئ ابن هانئ في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[5]

---

(١) الخصائص (٢/٣٩٢) وانظر: الضرورة عند النحويين: ١٨٨-١٨٩.

(٢) مقدمة محقق ذم الخطأ في الشعر: ٦.

(٣) تعليق محقق شرح شذور الذهب: ١٦٩.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣١١ والمقرب (٢/٢٠٦).

(٥) ديوان أبي نواس: ٩٠. والفواقع: النفاخات التي يحدثها المزج.

لتأنيثه أفعل التفضيل المجرد عن أل والإضافة وليس بمسموع[١].

وأجاز الخليل بن أحمد للشاعر كل تغيير يقتضيه الشعر دون حد، وهذا يفهم من قوله: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته... ويحتج بهم ولا يحتج عليهم»[٢].

إلا أنه من البدهي أن لا يقاس في الكلام المختار على ما اضطروا إليه في شعر، ومثل هذا يعد خطأ عند سيبويه فهو يشير في تعليقه على بعض ما جاء في الشعر بقوله: «فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ»[٣]، كما أشار إلى ذلك أبو البركات في عبارات مختلفة كقوله: «والقرآن ليس فيه ضرورة»[٤] وقوله: «وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام» ونحو ذلك[٥].

ومع هذا نرى سيبويه يجيز -على ضعف- في الكلام ما لا يأتي إلا في الشعر، فيذكر بعض الأساليب ويعقب عليها بقوله: «وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام»[٦]، ونحو ذلك[٧]. فكأن الضرورة

---

(١) المفصل: ٢٣٥-٢٣٦ وخزانة الأدب (٨/٣١٥-٣١٦) والضرائر للألوسي: ٩-١٧.

(٢) منهاج البلغاء: ١٤٣-١٤٤.

(٣) الكتاب (٣/٦٢).

(٤) الإنصاف (٢/٤٣٥).

(٥) انظر: الإنصاف (٢/٧٠٠).

(٦) الكتاب (١/٤٨).

(٧) انظر: الكتاب (١/٨٥، ٣/٣٩-٤٠، ١١٢-١١٣).

عنده على درجات بحسب منزلتها في الحسن والقبح، فمنها ما لا يرتكب في نثر البتة، ومنها ما يصح وقوعه في الكلام على وجه ضعيف.

وباستعراض هذه الآراء في القياس على الضرورة بين متشدد ومتساهل ومفصل نجد أن هناك ما يكاد يتفق عليه جمهور العلماء والدارسين، وهو أن ما كان من ضرورات الشعر عند الأولين فللمحدثين أن يقيسوا عليه في أشعارهم[1]، فـ «كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك»[2].

ولا يَرِدُ على ذلك أن الأولين يرتجلون أشعارهم ولا يترسلون كالمولدين فهم إلى الضرورة أحوج، لأنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل فيه الحولي والمحكك، وكثير من المحدثين يرتجل، ولأن العلماء النقاد الأوائل قد وقفوا على كثرة الضرورات في شعر المحدثين ولم ينكروا على أحدٍ منهم[3].

إلا أنه لا يصح أن يرخى العنان للشعراء في الخروج على أصول اللغة وقواعدها بدعوى أنهم أمراء الكلام، بل لا بد من حدٍ يقف عنده

---

(١) انظر: الكتاب (٥٥٤/٣) والمقتضب (١٠١/١، ١٤١-١٤٢، ٩٧/٢-٩٨).

(٢) الخصائص (٣٢٣/١-٣٢٤).

(٣) الخصائص (٣٢٤/١-٣٢٨).

الشاعر، وينتهي إليه الفرق بين النظم والنثر، وإلا لجاز له أن «يثقل كل مخفف، ويخفف كل مثقل، ويحذف ويزيد، ويغير الجموع، ويتحكم في التصريف، ويتعدى ذلك إلى حركات الإعراب، ويتجاوزه إلى ترتيب الحروف»[1]، وفي الركون إلى ما حده العلماء من أبواب تنتظم أصول الضرائر الجائزة الخير كل الخير.

كما لا ينبغي أن يقاس على ما ورد عن العرب من ضرائر مستقبحة أو مستوحشة مما سيرد تفصيلها بعد لإخلالها بالفصاحة، وهذا النوع كما يقول ابن جني «لا نجيزه للعربي أصلاً، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رسمًا»[2].

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٥٣.

(٢) الخصائص (١/٣٣٠).

قيود على الضرورة:

١- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها:

الضرورة رخصة في الشعر وليست مقصداً من مقاصده، ومن أجل هذا كان تجنب الشاعر لها أولى من ارتكابها، كما أن الحكم إذا دار بين الضرورة وعدمها فالأولى أن لا يحمل على الضرورة، ولهذا قال سيبويه: "لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد"[(١)].

وقد قيل في وزن (يؤثفين)[(٢)] إنه (يُؤَفْعَلْنَ) أو (يُفَعْلَيْنَ)، ورأى ابن جني أن «يفعلين أولى من يؤفعلن، لأنه لا ضرورة فيه»[(٣)].

وقال الشاعر:

أَلاَ رَجُـلاً جَـزَاهُ اللهُ خَـيْـرًا   يَدُلُّ عَلَى مُـحَـصِّلَةٍ تَبِـيْتُ[(٤)]

فقال الخليل وسيبويه: نصب (رجلاً) ونوّنه لأنه حمله على إضمار فعل، وجعل (ألا) حرف تحضيض، والتقدير: ألا ترونني رجلاً. وقال يونس: إنه منصوب بالتمني، ونُوِّنَ ضرورة، ورجح الأعلم الرأي الأول لأنه لا ضرورة فيه[(٥)].

واختلف في قول الشاعر:

---

(١) الكتاب (٢/١٦٤).

(٢) في نحو قوله: * وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

(٣) المنصف (٢/١٨٤).

(٤) لعمرو بن قِعَاس أو قنعاس وهو في الكتاب (٢/٣٠٨) والنوادر في اللغة: ٥٦ وشروح سقط الزند: ٨٢٥ والمقاصد النحوية (٣/٣٥٢). وأراد بالمحصلة المرأة.

(٥) تحصيل عين الذهب (١/٣٥٩) وخزانة الأدب (١١/١٩٣).

لاَهِ ابنَ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ فِيْ نَسَبٍ عَنِّيْ وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِيْ فَتَخْزُوْنِي[1]

هل المحذوف لام الجر أو اللام الأصلية؟ ورجح ابن النحاس أن الباقية هي لام الجر، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون في البيت ضرورة، بخلاف حذف الأصلية، «وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها»[2].

٢- الجائز من الضرورة يقدر بقدره:

إذا اضطر الشاعر إلى ارتكاب الضرورة فإنه يجتزئ منها بما يحتاج إليه فقط، فـ «ما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة»[3].

وصورة ذلك أن يضطر شاعر إلى منع صرف المنصرف المجرور لعدم استقامة الوزن مع التنوين، فإنه يقتصر على حذف التنوين دون الكسرة «إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة»[4] «لأن الضرورة دعت إلى تنوين، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل»[5].
قال الرضي: «وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، قال:

---

(١) لذي الأصبع العدواني وهو في مجالس العلماء: ٧١ والخصائص (٢/٢٨٨) والأمالي الشجرية (٢/١٣) والمقاصد النحوية (٣/٢٨٦).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٢٧٠) نقلاً عن التعليقة لابن النحاس. ولم أجده في النسخة التي بين يدي بعد التحري.

(٣) شرح المفصل (٧/١٣٣).

(٤) شرح الكافية (١/٣٦).

(٥) الأشباه والنظائر (١/٢٦٩).

سَـــلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْـهَـا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[1][2]

أي أنه اكتفى بالتنوين، ولم يتعد ذلك إلى معاملته معاملة غير المقصود فينصبه، وهذا هو رأي سيبويه، قال "فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأن (مطرًا) وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع، كذلك لا ينتصب هذا"[3].

٣- يحمل على أسهل الضرورتين:

إذا كان للكلام تخريجان في كليهما ضرورة، إلا أن الضرورة في أحدهما أخف أو أسهل فالأولى الحمل عليها دون الأخرى[4].

فقد ذكر الأعلم تخريجين للشاهد:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

أحدهما أن يكون على إضمار لام الأمر في (تفد)، وهو من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر.

والثاني أن يكون الفعل مرفوعًا حذفت لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة منها، وقد مال إلى هذا الأخير قائلاً: «وهذا أسهل في الضرورة وأقرب»[5].

---

(١) البيت للأحوص الأنصاري، وهو في المقتضب (٤/٢١٤،٢٢٤) والأمالي الشجرية (١/ ٣٤١) والمقاصد النحوية (١/١٠٨، ٤/٢١١).

(٢) شرح الكافية (١/١٣٣).

(٣) الكتاب (٢/٢٠٢-٢٠٣).

(٤) الضرورة عند النحويين: ١٧٥.

(٥) تحصيل عين الذهب (١/٤٠٩) وانظر (١/٤٢٣).

هذا وقد نبه المازني إلى قاعدة يحسن الاعتداد بها، وهي أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف "فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب... فإنْ كان زيغ الإعراب يكسر البيت كسرًا لا يزاحفه زحافًا فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك كقوله:

سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا[1]

فهذا لا بد من التزام ضرورته"[2]. فمفاده أن الإعراب إنْ ترتب عليه قبح فحسب دون كسر الشعر فهو واجب، أما إذا أدى إلى كسر البيت فينبغي احتمال اللحن فيه.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في شرح ديوانه: ٨٨ وصدره:
لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيْرِ وَفَوْقَهُ

(٢) الخصائص (١/٣٣٣-٣٣٤).

أنواع الضرورة

يقسم ابن عصفور الضرورة أقسامًا أربعة: زيادة ونقص وتأخير وبدل:[1]

فأما الزيادة والنقص فالذي يزاد أو ينقص واحد من أربعة: حركة وحرف وكلمة وجملة[2].

وأما التقديم والتأخير فالذي يقدم واحد من ثلاثة: حركة وحرف وبعض الكلام على بعض[3].

وأما البدل فالذي يبدل واحد من أربعة: حركة من حركة وحرف من حرف وكلمة من كلمة وحكم من حكم[4].

ولسنا نُعْنَى في هذا البحث بشرح أمثله هذه الأنواع وتفصيلها، ويكفي أن يقال إن ابن عصفور قد أفرد كتابه (ضرائر الشعر) كاملاً لذلك.

وقد حرص بعض العلماء على حصر ما يدخل تحت هذه الأقسام، وممن فعل ذلك الزمخشري الذي حصرها في عشر نظمها في بيتين هما:

ضَرُورَةُ الشِّعْرِ عَشْرٌ عُدَّ جُمْلَتَهَا   وَصْلٌ وَقَطْعٌ وَتَخْفِيفٌ وَتَشْدِيدُ

---

(١) ضرائر الشعر: ١٧ والمقرب (٢/٢٠٢-٢٠٦).

(٢) ضرائر الشعر: ١٧-١٨٦.

(٣) ضرائر الشعر: ١٨٧-٢١٥.

(٤) ضرائر الشعر: ٢١٦-٣١١.

مَـدٌّ وَقَـصْـرٌ وَإِسْكَانٌ وَتَحْـرِكَـةٌ   وَمَنْعُ صَـرْفٍ وَصَرْفٌ ثُمَّ تَعْـدِيْدُ[1]

وحصرها غيره في مائة[2]، لكن هذا الحصر لا يخلو من تكلف وقصور، لأن الضرورة بابها الشعر، وشعر العرب لم يُحط بجميعه، ولهذا ختم سيبويه الباب الذي أفرده لما يحتمل الشعر بقوله: "وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا"[3]. إلا أن تلك الأنواع التي عددها ابن عصفور تبقى أصولاً شاملة لما لا يحصى من الضرائر، ولا يكاد يشذ عنها «إلا مالا بال له أن كان شذ»[4]، ولا ينبغي الاشتغال بحصر تلك الصور لعدم إمكان الإحاطة بها.

الضرورة الحسنة والقبيحة:

ليست الضرائر في منزلة واحدة من القبول، فمنها ما تألفه النفس، ومنها ما تأباه وتستثقله.

فمن ضرورة الشعر ما دعاه العلماء ضرورة حسنة وهو ما كان بينه وبين القياس سبب، كإسكان الياء في موضع النصب كقول رؤبة:

سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطِيْطَ الحُقَقْ[5]

لأنها حرف علة كالألف، والألف ساكنة في الأحوال كلها[6].

---

(١) ضرائر للألوسي: ٢٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكتاب (٣٢/١).

(٤) ضرائر الشعر: ٣١١.

(٥) البيت لرؤبة في ديوانه: ١٠٦، وهو في المقتضب (٢٢/٤) والأمالي الشجرية (١٠٤/١) وشرح المفصل (١٠٣/١٠). والحقق: جمع حقة الطيب.

(٦) المحتسب (١٢٦/١) والأمالي الشجرية (٢٩٦/١).

ومنها ما وصفوه بالقبح، وهو ما لم يتبيّن له وجه من القياس، كدخول (أل) الموصولة على صريح الفعل في قوله:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغضَ العُجْمِ نَاطِقًا   إلَى رَبِّنَا صَوْتَ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[1]

وبعضهم يعرف الضرورة الحسنة بأنها ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، ومد القصور، وتسكين عين (فعلات)[2].

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسه، فهو يؤدي إلى التباس (مطعم) بـ (مطعام)، وتنوين (أفعل من)، والترخيم في غير النداء وتسكين المضارع بلا جازم، والزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم، كقوله:

* مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *[3]

أي أنظر، والزيادة المؤدية لما يقل في كلامهم كقوله:

كَأَنِّيَ بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ   عَلَى عَجَلٍ مِنِّيَ وَطَأْطَأْتُ شِيْمَالِي[4]

---

(١) شرح الكافية (١٣/١) وخزانة الأدب (٣١/١) نقلاً عن الأصول لابن السراج ولم أجده في النسخة المحققة من الأصول. والبيت لذي الخرق الطهوي.
وهو في النوادر في اللغة: ٦٧ وأمالي السهيلي: ٢١.

(٢) منهاج البلغاء: ٣٨٣ وعروس الأفراح (٨٨/١) وهمع الهوامع (٣٢٣/٥) والاقتراح: ٤١.

(٣) لم ينسب في الانصاف (٢٤/١) وشرح المفصل (١٠٦/١٠) وصدره:
(وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِيْ).

(٤) البيت لامرئ القيس. واللقوة: الخفيفة السريعة. انظر الديوان:٣٨ والخصائص (١١/١).

أي (شمالي)، أو النقص المجحف كقوله:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ   فَتَقَادَمَتْ بِالحَبْسِ فَالسُّوبَانِ[1]

أراد (المنازل)، أو العدول عن صيغة لأخرى كقوله:

فِيْهِ الجِيَادُ وَفِيْهِ كُلُّ سَابِغَةٍ   جَدْلاَءَ مُحكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلاَّمِ[2]

أي (سليمان)[3].

---

(١) للبيد في شرح ديوانه: ١٣٨ وهو في الخصائص (١/٨١، ٢/٤٣٧) والمقاصد النحوية (٤/٢٤٦) والتصريح (٢/١٨٠).

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه: ٢٢٧.

(٣) منهاج البلغاء: ٣٨٣ وعروس الأفراح (١/٨٨-٨٩) وهمع الهوامع (٥/٣٣٣-٣٣٤) والاقتراح: ٤١-٤٢.

النظر في مدى قوة هذا الاعتراض:

ينبغي أن نسلم بصحة الاعتراض بالضرورة إذا تحقق وقوعها، وقد أشار بعض المؤلفين إلى أنه قد سقط لأجل الاعتراض بها الاحتجاج بقدرٍ من شعر القبائل المعتد بها في الفصاحة[1]، وهذا أمر مسلم به، إلا أنه - من وجهة نظري - لا ضرر منه، فلأن يهدر شيء من الفصيح وتسلم القواعد وتطرد فلا يُدخل المولدون في كلام العرب ما ليس منه خيرٌ من أن يجمع شذاذ الفصيح الذي دعت إليه إقامة وزن الشعر ويجعل لكلٍ منها قاعدة، فلا ينضبط لنا سليم المولد من سقيمه.

---

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٢٥.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

الاعتراض على الدليل من الشعر بحمله على الضرورة اعتراض قوي يصعب نقضه، وأبرز السبل التي يمكن دفعه بها:

١- ورود المسألة في شواهد نثرية ليست سجعًا أو ازدواجًا.

٢- أن تكون مما لا يجيزه العلماء في الضرورة بأن لا يرجع فيها إلى أصل أو وجه من وجوه القياس ونحو ذلك، أو يرجع فيها إلى أصل لم يرد عن العرب.

٣- ومن يرى رأي غير الجمهور في الضرورة يرى الاعتراض بها يبطل إذا كان الشاعر قادرًا على الإتيان بتركيب آخر أو صيغة أخرى دون ارتكاب ضرورة، ولا أستحب ذلك.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

الأول: قول الشاعر:

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الكَلْبِ الكِلَابَا[1]

استشهد به الفراء على ما ذهب إليه هو والأخفش من جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، أي: سُبَّ السَّبُّ[2].

أ - واعترض عليه ابن جني بأنه «من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلا»[3].

ب -وبذلك أيضًا اعترض ابن الشجري[4].

ج - وحكى العكبري الاعتراض عليه بأنه من ضرورة الشعر[5].

ويجاب عن هذا الاعتراض بورود ذلك في النثر، قرأ ابن عامر وعاصم في رواية «وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ»[6] أي نُجِّيَ النَّجَاءُ[7].

---

(١) البيت لجرير في التبيين: ٢٧٢ وخزانة الأدب (٣٣٨/١) وليس في ديوانه، وانظر: الخصائص (٣٩٧/١) والأمالي الشجرية (٢١٥/٢).

(٢) الأمالي الشجرية (٢١٦/٢) والتبيين: ٢٧٠-٢٧٢.

(٣) الخصائص (٣٩٧/١).

(٤) الأمالي الشجرية (٢١٥/٢-٢١٦).

(٥) التبيين: ٢٧٣.

(٦) سورة الأنبياء، الآية (٨٨).. وانظر: السبعة: ٤٣٠ والتيسير: ١٥٥.

(٧) معاني القرآن للفراء (٢١٠/٢) والتبيين: ٢٧١ وشرح المفصل (٧٥/٧) وهمع الهوامع (٢٦٥/٢-٢٦٦).

وقرأ أبو جعفر ﴿ لِيُجْزَي قَوْماً بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُونَ ﴾[1]، أي: يُجْزَى الجَزَاءُ قَوْمًا[2].

وقد وجه العلماء القراءتين بما يخرجهما عن الدلالة على نيابة المصدر[3]. وإذا علمنا أن الأخفش حين أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به الصحيح قال: «هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال»[4] فإنا نرجح ما ذهب إليه الجمهور من أن هذه المسألة خاصة بالشعر.

الثاني: قول الشاعر:

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا[5]

الثالث: قول الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِيْ ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا[6]

استشهد الكوفيون بهما على مجيء (سوى) اسمًا بمنزلة (غير)

---

(١) سورة الجاثية، الآية (١٤). وانظر البحر المحيط (٨/٤٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/٤٦) والتبيين: ٢٧١-٢٧٢ وشرح المفصل (٧/٧٥) وهمع الهوامع (٢/٢٦٥).

(٣) انظر: الخصائص (١/٣٩٨) والأمالي الشجرية (٢/٢١٥-٢١٧) والتبيين: ٢٧٢-٢٧٣.

(٤) الخصائص (١/٣٩٧).

(٥) البيت للمرار بن سلامة العجلي في الكتاب (١/٣١) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٤٢٤) وتحصيل عين الذهب (١/١٣) والمقاصد النحوية (٣/١٢٦).

(٦) البيت للأعشى في ديوانه: ١٢٥ والكتاب (١/٣٢، ٤٠٨) والمخصص (١٥/١٥١) وتحصيل عين الذهب (١/١٣، ٢٠٣) والأمالي الشجرية (١/٢٣٥، ٢/٤٥).

وعدم لزومها الظرفية، فقد دخل عليها في البيتين حرف الخفض[1].

وهذا عند البصريين خاص بضرورة الشعر[2]، فرد أبو البركات على الكوفيين بذلك وقال: «إنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسمًا بمنزلة (غير) في حال الضرورة، لأنها في معنى (غير)، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهًا»[3].

ويجاب عن هذا الاعتراض بخروج (سوى) عن الظرفية في الاختيار، وذلك نحو ما روي عن بعض العرب أنه قال (أَتَانِيْ سِوَاؤُكَ)[4]. لكن الوارد رويات قليلة شاذة حملها العلماء على الشذوذ لتفرد راويها بها[5] ، فالوجه لزوم (سوى) الظرفية وعدم خروجها عنها إلا في الضرورة الشعرية[6]، وهي حين تخرج عن الظرفية في الشعر تجري على وجه من القياس وهو كونها في المعنى كـ (غير) و «ليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[7].

---

(١) الإنصاف (١/٢٩٤-٢٩٥) والتبيين: ٤٢٠-٤٢١ وشرح الكافية (١/٢٤٨) وائتلاف النصرة: ٤٠.

(٢) الكتاب (١/٣١-٣٢، ٤٠٧-٤٠٨) وشرح الكافية (١/٢٤٨).

(٣) الإنصاف (١/٢٩٧). وانظر: ائتلاف النصرة: ٤٠.

(٤) الإنصاف (١/٢٩٦).

(٥) الإنصاف (١/٢٩٨).

(٦) أجاز ابن مالك خروج (سوى) عن الظرفية في السعة للكثرة الشواهد شعراً ونثراً. انظر: شرح التسهيل (٢/٣١٤-٣١٦).

(٧) الكتاب (١/٣٢) والإنصاف (١/٢٩٧) والضرائر للألوسي: ١٨.

الرابع: قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوْرِيٌّ
وَلاَ خَلاَ الجِنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ[1]

استدل به الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام[2].

واعترض أبو البركات بأن "تقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فية حجة"[3].

وهو اعتراض صحيح، والاعتراض بحمل الدليل من الشعر على الضرورة من أقوى الاعتراضات ما لم ترد المسألة في نثر صحيح شائع. فالوجه منع تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.

الخامس: قول الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا[4]

السادس: قول الشاعر:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ   مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا[5]

---

(١) للعجاج وهما في النوادر في اللغة: ٢٢٦ وأمالي القالي (١/٢٥٥) والمخصص (١٠/١٢١) والإنصاف (١/٢٧٤) والتبيين: ٤٠٧.

(٢) الإنصاف (١/٢٧٤) والتبيين: ٤٠٧ وائتلاف النصرة: ١٧٥.

(٣) الإنصاف (١/٢٧٧).

(٤) لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه: ٤٩٨ وهو في الكتاب (٢/٣٧٩) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/١٠١) والخصائص (٢/٣٨٦).

(٥) البيت لجرير في ديوانه (١/٥٧) وهو في الإنصاف (٢/٤٧٦) والمقاصد النحوية (٤/١٦٠) والتصريح (٢/١٥١).

استشهد بهما الكوفيون والأخفش على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في الاختيار دون توكيد[١].

أ - والبصريون يمنعون ذلك إلا في الشعر[٢]، ولهذا رد أبو البركات الشاهدين بقوله: «إنما جاء ههنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائر، فلا يكون لكم فيه حجة»[٣].

ب -وتابعه في ذلك صاحب ائتلاف النصرة[٤].

ويجاب عن ذلك بوروده في الاختيار: قال تعالى «عَلَّمَهُ شَدِيدُ القُوَى ذُوْ مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى»[٥]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع في (استوى)، أي: استوى جبريل ومحمد بالأفق[٦].

وقد وجه العلماء الآية - كما سيأتي -[٧] على وجه لا يكون فيها معه شاهد، فسلم حمل الشعر على الضرورة، ووجوب التوكيد أو الفصل بين الضمير المروفوع المتصل وما يعطف عليه.

---

(١) الإنصاف (٢/٤٧٥-٤٧٧) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٣٨١) وائتلاف النصرة: ٦٣.

(٢) الكتاب (٢/٣٧٩).

(٣) الإنصاف (٢/٤٧٧).

(٤) ص: ٦٤.

(٥) سورة النجم، الآية (٧).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣/٩٥) والإنصاف (٢/٤٧٥) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١/٣٨١) وائتلاف النصرة: ٦٣.

(٧) انظر ص ٤٥١.

السابع: قوله:

فَـيَـا الغُــلامَــانِ اللّذَانِ فَــرّا
إيّاكُــمَــا أنْ تُكْسِــبَــانِيْ شَــرّا[١]

الثامن: قوله:

مِنَ اجْلِكِ يَا الّتِيْ تَيَّمْتِ قَلْبِيْ ... وَأَنْتِ بَخِــيْلَةٌ بِالْـوُدِّ عَنِّـيْ[٢]

استشهد بهما الكوفيون على جواز نداء ما فيه الألف واللام[٣].

واعترض أبو البركات والعكبري بأن هذا إنما يجيء في الشعر ضرورة، فلا يكون فيه حجة على الأصول الممهدة[٤].

وقد يجاب بأنهم يقولون في الدعاء (يا ألله)[٥]، لكن العلماء بينوا أن نداء لفظ الجلالة يفترق عن غيره مما فيه (أل) لتنزيل (أل) منزلة الجزء منه وكثرة استعماله، فلا يقاس عليه غيره مما فيه (أل)[٦]، فبقي الوارد من ذلك عن العرب مقصوراً على الشعر، وحينئذٍ يصح حمله على الضرورة.

---

(١) لم أقف على قائلهما، وهما في المقتضب (٢٤٣/٤) واللامات: ٣٤ والأمالي الشجرية (١٨٢/٢) وأسرار العربية: ٢٣٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب (١٩٧/٢) والمقتضب (٢٤١/٤) والأصول في النحو (٣/ ٤٦٣) واللامات: ٣٤ وشروح سقط الزند (١١٦/١).

(٣) الإنصاف (٣٣٦/١) والتبيين: ٤٤٥-٤٤٦ وائتلاف النصرة: ٤٦ .

(٤) الإنصاف (٣٣٩/١) والتبيين: ٤٤٦.

(٥) الإنصاف (٣٣٩/١).

(٦) الكتاب (١٩٥/٢) وأسرار العربية: ٢٣١ والإنصاف (٣٣٩/١-٣٤٠) والتبيين ٤٤٧ وائتلاف النصرة: ٤٦-٤٧.

التاسع: قوله: إنِّيْ إذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَـمَّــا
أَقُــوْلُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُــمَّــا

العاشر: قوله: وَمَــا عَلَيْكِ أَنْ تَقُــوْلِيْ كُلَّمَــا
سَــبَّــحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَــا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَــيْــخَنَا مُــسَلَّمَــا

استدل بهما الكوفيون على أن الميم المشددة في (اللهمّ) ليست عوضًا من حرف النداء، لاجتماعهما في الشاهدين، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه[1].

أ - وقد ذكر ابن الشجري أن هذا يختص بضرورة الشعر[2].

ب -وكذلك فعل الأنباري، وذكر أنه سهل الجمع بينهما أن العوض في آخر الاسم، والمعوض منه في أوله[3].

ج - كما اعترض بحمله على الضرورة العكبري، واستدل على ذلك بارتكابه للضرورة أيضًا في قوله (اللهمّا) فزاد على الكلمة ما ليس منها[4].

وهو اعتراض صحيح، سلم من دليل النثر الذي يبطله، فحق أن يحمل البيتان على ضرورة الشعر، وأن تكون الميم عوضًا من (يا) في النداء.

---

(١) انظر ص٩٢ - ٩٣.

(٢) الأمالي الشجرية (١٠٣/٢).

(٣) الإنصاف (٣٤٥/١).

(٤) التبيين: ٤٥٢.

الحادي عشر: قول الشاعر:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ[١]

الثاني عشر: قول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[٢]

الثالث عشر: قوله:

إِمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ

قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي[٣]

هذه أدلة الكوفيين على جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه[٤].

أ- والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في الشعر[٥]، وقد اعترضوا على شواهد الكوفيين بأنها محمولة على الضرورة، وقاسوه على الترخيم في غير النداء ضرورة[٦].

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٨٤ والكتاب (٢/٢٧١) وتحصيل عين الذهب (١/٣٤٣) والأمالي الشجرية (١/١٢٦، ٢/٨٨).

(٢) لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفراء (١/١٨٧) والأمالي الشجرية (١/١٢٩) وأسرار العربية: ٢٣٩ والإنصاف (١/٣٤٨).

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه: ٦٤ والكتاب (٢/٢٤٧) والمقتضب (٤/٢٥١) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/٤٥٨).

(٤) انظر: الأمالي الشجرية (٢/٨٨-٨٩) وأسرار العربية: ٢٣٩-٢٤٠ والإنصاف (١/٣٤٧-٣٤٩) والتبيين: ٤٥٤ وائتلاف النصرة: ٤٨ .

(٥) الأمالي الشجرية (٢/٨٩) .

(٦) خزانة الأدب (٢/٣٢٩).

ب- وتابعهم الأنباري[1] والعكبري[2] وغيرهما[3] على ذلك.

وشواهد الكوفيين النقلية في هذه المسألة كلها من الشعر، وهي شواهد قليلة، فكان الوجه فيها أن تخص بضرورة الشعر وأن يمنع ترخيم المضاف في الاختيار.

الرابع عشر: قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِيْ   فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

استدل به الكوفيون على جواز إظهار (أنْ) المصدرية بعد (كي) المقرونة باللام[4].

أ- واعترض الأنباري على الاستشهاد بالبيت بأن الشاعر "قد أظهر (أن) بعد (كي) لضرورة الشعر، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام"[5].

ب- وتابعه بعض العلماء على ذلك كابن النحاس[6] وغيره[7].

وقد يجاب عن ذلك بمجيئه في غير الشعر، حكى الكوفيون عن

---

(١) أسرار العربية: ٢٤٠-٢٤١ والإنصاف (٣٥٢/١-٣٥٦).

(٢) التبيين: ٤٥٥.

(٣) ائتلاف النصرة: ٤٨.

(٤) انظر ص ٩٦.

(٥) الإنصاف (٥٨٣/٢).

(٦) التعليقة: ٩١/ب والاقتراح: ٧١ وخزانة الأدب (١٦/١).

(٧) ائتلاف النصرة: ١٥٢.

العرب: (لِكَيْ أَنْ أُكْرِمَكَ)[1]. إلا أنه مثال نادر في النثر حقه أن يقصر على الحفظ ولا يقاس عليه.

الخامس عشر: قول الشاعر:

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى ... وَشَرِيْفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

السادس عشر: قول الشاعر:

كَمْ فِيْ بَنِيْ سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[2]

استشهد بهما الكوفيين على خفض تمييز (كم) الخبرية مع انفصاله عنها[3]. واعتُرِضَ على ذلك بأنه إنما جاء في الشعر فلا يكون فيه حجة[4].

والمتأمل لشواهد الكوفيين في هذه المسألة يجدها كما قال المعترضون، فهي شواهد من الشعر قليلة، وقَصْرُها على الضرورة هو الوجه فيها، وهو رأي سيبويه إذ قال: «وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز»[5].

---

(١) شرح الكافية (٢/٢٣٩).

(٢) البيت للفرزدق في شرح المفصل (٤/١٣٢) والمقاصد النحوية (٤/٤٩٢) ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/١٦٨). وضخم الدسيعة أي عظيم العطية.

(٣) انظر مراجع المسألة ص ٣٠٦.

(٤) الإنصاف (١/٣٠٦) والتبيين: ٤٣١ وائتلاف النصرة: ٤٢.

(٥) الكتاب (٢/١٦٦-١٦٧) ومثله المبرد في المقتضب (٣/٦١-٦٢) والزجاجي في الجمل: ١٣٦.

الفصل الثالث:

الاعتراض على النقل بكونه شاذا

- معنى الشذوذ عند العلماء .
- أسباب الشذوذ .
- الشاذ والنادر والضعيف .
- الشاذ والضرورة .
- أقسام الشاذ وأحكامه .
- القياس على الشاذ .
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض .
- أمثله تطبيقية على هذا الاعتراض .

توطئـــة:

قلة الوارد من شواهد المسألة سبب للشك في ثبوتها، والمعترض هنا يتخذ هذا الأمر تكأة ليمنع القياس عليها، لأنه لا يقاس إلا على ما شاع من كلام العرب لا على ما ندر منه.

وللوقوف على صحة الاعتراض بشذوذ الدليل ينبغي دارسة معنى الشذوذ وأسبابه وأقسامه، والفرق بينه وبين غيره من مصطلحات القلة كالنادر والضعيف والضرورة، وحكم القياس على الشاذ، ثم محاولة تبين الحد الفاصل للحكم على الأدلة بكونها قليلة شاذة أو كثيرة مقيسة.

معنى الشذوذ عند العلماء:

أصل الشاذ في اللغة المتفرد والمتفرق[1]، قال الشاعر:

يَتْـرُكْنَ شـذَّان الحَصَـى جَـوَافِـلا[2]

أي ما تطاير وتهافت منه[3].

وهو في الاصطلاح: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره[4]. ويزيد بعضهم موضحًا ذلك فيقول: "من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[5] . وبالتأمل نجد هذا ينطبق على الشاذ قياسًا دون الشاذ استعمالاً، وهما من أقسام الشاذ التي سيأتي الكلام عليها قريبًا.

ويقابل الشاذ: المطّرد، وهو في كلامهم: المتتابع والمستمر، يقال: اطرد الشيء إذا تبع بعضُه بعضًا وجرى[6]، ومنه اطّراد الجدول والغدير إذا تتابع ماؤه بالريح[7].

---

(١) تهذيب اللغة (شذذ) (١١/٢٧١) والخصائص (١/٩٦-٩٧) ولسان العرب (شذذ) (٣/٤٩٤) وتاج العروس (شذذ) (٢/٥٦٦).

(٢) لم أقف على قائله، وهو الخصائص (١/٩٦) ولسان العرب (شذذ) (٣/٤٩٤).

(٣) الخصائص (١/٩٦-٩٧) والمزهر (١/٢٢٧).

(٤) الخصائص (١/٩٧) والمزهر (١/٢٢٧) والاقتراح: ٥٨ والأشباه والنظائر (١/٢٥٤).

(٥) شرح الشافية للجاربردي (١/٢٠) والتعريفات: ١٦٣ والاشباه والنظائر (١/٢٥٧) وشرح شواهد شرح الشافية (٤/٤).

(٦) الصحاح (طرد) (٢/٥٠٢) والقاموس المحيط (طرد) (١/٣٢١) وتاج العروس (طرد) (٢/٤٠٨).

(٧) الخصائص (١/٩٦) والمزهر (١/٢٢٦) والاقتراح: ٥٨ والأشباه والنظائر (١/٢٥٤).

وقد عرّف ابن جني المطّرد اصطلاحًا بأنه "ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"[1].

واعلم أن العلماء قد اشترطوا للحكم بالشذوذ شروطًا أظهرها:

١- أن يكون لا شك في خلافه للأصول[2].

٢- أن يكون سمع ممن ترضى عربيته[3].

٣ - أن يثبت في رواية صحيحة[4]

أسباب الشذوذ:

أشار ابن السراج إلى علتين رجّح كونهما وراء ظاهرة الشذوذ، وهما:

١- أن يكون العربي حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه[5].

٢- أن يستهويَ العربيَّ أمرٌ غلَّطه[6].

كما تلمس ابن جني علة وقوع ما شذ قياسًا في كلام العرب في واحدٍ من الأمور الآتية:

١- أن لا يُحْكِمَ العربيُّ القياسَ على لغة آبائه.

٢- أن يقصر السامع عن إدراك وجه صحته.

---

(١) الخصائص (١/٩٧) والمزهر (١/٢٢٧) والاقتراح: ٥٨ والاشباه والنظائر (١/٢٥٤).

(٢) الأصول في النحو (١/٥٦) والمزهر (١/٢٣٢).

(٣) الأصول في النحو (١/٥٦) والمزهر (١/٢٣٢).

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٦٣.

(٥) الأصول في النحو (١/٥٦-٥٧) والمزهر (١/٢٣٢).

(٦) الأصول في النحو (١/٥٧) والمزهر (١/٢٣٢).

٣- أن يسمعها العربي ممن ليس فصيحًا فتسري في كلامه، وهذا قليل[١].

ومع أن هذه كلها أسباب محتملة إلا أني أرى خلف جمهور هذه الظاهرة سببًا آخر:

فقد بذل أوائل العلماء جهدًا شاقًا مشكورًا في جمع اللغات ودرس خصائصها في وقت قصير إذا قيس بأمثاله[٢]، لكن تقصي خصائص كل لغة من لغات العرب الكثيرة يكاد يكون مستحيلاً في تلك الحقبة الوجيزة ومع الإمكانات المحدودة وتفرق العرب وانتشارهم في جزيرتهم[٣]. ومع كون القرآن منبعًا ثرًا أفاد منه اللغويون والنحاة لاشتمال حروفه على كثير من لغات العرب الفصيحة فإنه لم يجمع ظواهر العربية كلها، فلم يكن ذلك من مقاصده[٤]. كما أن شعرهم قد ضاع منه قدر جليل[٥].

وقد نتج عن نقص هذا الاستقراء عند الأوائل أن صار المتأخر يستدرك على المتقدم، لأن المتأخر يأخذ ما عند الأوّلين ويضيف إليه ما جمعه هو، فإذا ببعض القضايا يحكم عليها المتقدم بالخطأ أو الشذوذ، فيقف المتأخر على شواهد لها يراها كفيلة بإجازتها في الكلام دون شذوذ[٦].

---

(١) الخصائص (٢/٢٥-٢٦) والاقتراح: ٦٣-٦٤.

(٢) انظر: الخصائص (٣/١٨٦).

(٣) انظر للمرجع السابق.

(٤) انظر: أصول النحو العربي للحواني: ٨١.

(٥) طبقات فحول الشعراء (١/٢٥-٢٦).

(٦) انظر: أصول النحو العربي للحلواني: ٨٣-٨٥.

فعيسى بن عمر يمنع رفع خبر (ليس) بعد (إلا) حتى دله أبو عمرو بن العلاء على أنه لغة تميم[1].

وكره أبو عمرو قراءة ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[2] بكسر الشين[3] وقال: «يقرأ بها برابر مكة وسودانها»[4]، وكأنه لم يقف على أنها لغة بني سليم[5].

وكان سيبويه يرى (حاشا) حرف جر أبدًا، ويمنع دخول (ما) المصدرية عليها، فيقول: «ألا ترى لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلاما»[6]. وإذا بالمتأخرين يجزون صحبتها (ما) مستندين إلى نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا[7]

فالمترجح من قول سيبويه (لم يكن كلاما) أنه لم يقف على ما وقف عليه المتأخرون من شواهد دفعتهم إلى إجازة المسألة، لأن المتزخر أبدًا يأخذ ما عند المتقدم، ويزيد عليه ما استقراه هو من كلام العرب.

---

(١) ذيل الأمالي: ٣٩ والمزهر (٢/٢٧٧-٢٧٨). وانظر: أصول النحو العربي للحلواني: ٨٣.

(٢) سورة البقرة، الآية (٣٥).

(٣) حكاها هارون الأعور عن بعض القراء ولم يسمّهم: البحر المحيط (١/١٥٨).

(٤) المحتسب (١/٧٣).

(٥) المحتسب (١/٧٤).

(٦) الكتاب (٢/٣٥٠).

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية (١/٦٢٢-٦٢٣) والبيت للأخطل في المقاصد النحوية (٣/١٣٦) والتصريح (١/٣٦٥) ولم أقف عليه في شعره.

لهذا كان الوجه في غالب أمثلة الشذوذ أن تكون لغاتٍ ضاعت شواهدها أو اندثرت أو قلّ الناطقون بها، وقد يعثر بعض العلماء على شواهد لها دون آخرين، فيقع الاختلاف في بعض الظواهر بين مجيز ومانع. فسيبويه يرى أن أسلوب (ذَهَبْتُ الشَّامَ) و (دَخَلْتُ البَيْتَ) من الشاذ[1]، في حين يراه المبرد جائزًا، ويعرب (البيت) مفعولاً[2]، وقد «ألحق الفراء بـ (دخلت): (ذهبت) و (انطلقت)، فقال: العرب عدت إلى أسماء الأماكن: دخلت وذهبت وانطلقت. وحكى أنهم يقولون: دَخَلْتُ الكُوْفَةَ وذَهَبْتُ اليَمَنَ وانْطَلَقْتُ الشَّامَ. قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله»[3].

ومما يحسن الأخذ به ما رآه بعض الباحثين من أن الأجدر أن يسمى ما خالف القواعد - التي بنيت على الأكثر - بمصطلح (لغة) بدلاً من مصطلح (الشاذ)، لأنهم لم يحيطوا بكلام العرب[4]، فلعل ما سمي شاذًا لغات فصيحة ضاعت شواهدها، وهو رأي تزعمه أبو عمرو بن العلاء حين سئل عما وضعه من علم العربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقيل له: «كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[5].

---

(١) الكتاب (٣٥/١).

(٢) المقتضب (٣٣٧/٤).

(٣) همع الهوامع (١٥٣/٣). وانظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٠٦.

(٤) ظاهرة التأويل : ١١٠.

(٥) طبقات النحويين واللغويين: ٣٩.

الشاذ والنادر والضعيف:

ترد هذه المصطلحات للدلالة على ظواهر خالفت الكثير المطرد من كلام العرب، وتمتاز كل واحدة منها بخاصة تفرقها عن أخواتها، لكن بعض العلماء يستعمل هذه الألفاظ بعضها مكان بعض.

وقد حاول ابن هشام تلافي هذا الخلط بين المصطلحات، فأراد أن يحدد لكل لفظة مدلولاً مستقلاً: "اعلم أنهم يستعملون (غالبًا) و (كثيرًا) و (نادرًا) و (قليلاً) و (مطّردًا):

فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[1].

وإذا أردنا الوقوف على كل واحد من مصطلحات موضوعنا ومعرفة صلته بالشاذ فإنا نجد النادر في اللغة: الساقط والشاذ، ومنه النوادر[2]. أما في الاصطلاح فمن العلماء من يعرّفه بأنه ما قل وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس[3]، وبعضهم اشترط أن يكون موافقًا للقياس[4].

---

(١) المزهر (٢٣٤/١) والاقتراح: ٥٩.

(٢) الصحاح (ندر) (٨٢٥/٢) .

(٣) شرح الشافية للجاربردي (٢٠/١) والأشباه والنظائر (٢٥٧/١) وشرح شواهد شرح الشافية (٤/٤).

(٤) التعريفات: ١٦٣.

وفي موازنة بينه وبين الشاذ نجد بينهما عمومًا من وجه، فما خالف القياس وقلّ وجوده شاذ ونادر، وما خالفه وكان كثيرًا شاذ فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط[1].

أما الضعيف فهو ما يكون في ثبوته كلام[2]، فليس بينه وبين الشاذ والنادر عموم وخصوص، فهو مباين لهما[3]. إلا أن الضعيف أقوى من الشاذ، ولهذا إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ[4].

الشاذ والضرورة:

مدلول الضرورة كما تبين في الفصل السابق مقارب لمدلول الشذوذ، فكلاهما خروج عن القياس، إلا أن الشذوذ ميدانه النثر والضرورة تختص بالشعر، ولهذا يكثر في كلام العلماء قولهم: "إذا اضطر شاعر"، فيقرنون الاضطرار بالشعر[5].

لكنا نجد في أحيان قليلة شيئًا من الاضطراب في هذه القسمة، ففي حين سمّى المبرد دخول (يا) على (التي) ضرورة في قول الشاعر:

---

(١) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي (٢٠/١).

(٢) شرح الشافية للجاربردي (٢٠/١) والتعريفات: ١٦٣ والأشباه والنظائر (٢٥٧/١) وشرح شواهد شرح الشافية (٤/٤).

(٣) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي (٢٠/١).

(٤) الاقتراح: ١٨٧.

(٥) انظر: الكتاب (٩٩/١) والمقتضب (١٠١/١، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ١٩٩/٢، ٣٥٤/٣) والخصائص (٣٩٦/١).

مِنَ اجْلِكِ يَا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِيْ   وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّيْ[1]

سماه الرضي شاذًا[2].

وابن جني قال عن دخول اللام على خبر المبتدأ في قول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[3]

إنه ضرورة[4]، في حين دعاه الرضي[5] وابن عقيل[6] شاذًا.

ويتقدم الزمن ونرى للشاذ والضرورة مدلولاً آخر، ربما كان تفسيرا لما أشرنا إليه من اضطراب في استعمال المصطلحين عند بعض العلماء، فقد انشد الرضي قول الشاعر:

وَقَدْ بَعُدَتْ بِالوَصْلِ بَيْنِيَ وَبَيْنَهَا   بَلَى إنَّ مَنْ زَارَ القُبُوْرَ لَيَبْعُدَا[7]

وقال: «واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب شاذ»[8].

---

(١) المقتضب (٤/٢٤١) والبيت لم يعز لقائل في أسرار العربية: ٢٣٠ والإنصاف (١/٢٠٩) وشرح المفصل (٢/٨).

(٢) شرح الكافية (١/١٤٥).

(٣) ينسب الرجز لرؤبة ولعنترة بن عروس، وهو في ملحق ديوان رؤبة: ١٧٠ ومجاز القرآن (١/٣٢٣، ٢/٢٢، ١٧٧) وشرح المفصل (٣/١٣٠).

(٤) سر صناعة الإعراب (١/٣٧٨).

(٥) شرح الكافية (٢/٣٥٦).

(٦) شرح الألفية (١/٣٦٦).

(٧) ورد البيت دون عزوٍ في أمالي المرتضى (٢/١٩٤) مع اختلاف في صدره، وخزانة الأدب (١١/٢١٠).

(٨) شرح الكافية (٢/٣٨٢).

وعلق البغدادي على ذلك بقوله: «وإنما قال شاذ ولم يقل ضرورة لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح: أخرج البخاري[1] في (كتاب الأيمان والنذور) من صحيحه عن عبدالله بن مسعود[2] رضي الله عنه: قال بينما رسول الله ﷺ مضيفٌ إلى قبة من أدم يمان إذ قال لأصحابه: (أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟) قالوا: بلى»[3]، وساق أحاديث أخرى[4].

كما ذكر الرضي أن مجيء (حتى) جارة للضمير في قوله:

فَـــلاَ وَاللـهِ لاَ يُلْفَـى أُنَـاسٌ ... فَتىً حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيْدِ[5]

شاذ[6]، فتعقبه البغدادي بأن «الأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منثور»[7].

فكأن مصطلح الشاذ صار يطلق أيضًا على ما كان خارجًا عن القياس في الشعر إذا ورد له نظير من النثر.

---

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أول من وضع كتابًا يجمع الصحيح من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم. (ت ٢٥٦هـ). انظر: تاريخ بغداد (٢/٤-٣٦).

(٢) صحابي هذلي، من أقرب الصحابة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وأول من جَهَرَ بقراءة القرآن بمكة. (ت ٣٢هـ). انظر: غاية النهاية (٤٥٨/١).

(٣) صحيح البخاري (١٥٠/٤).

(٤) خزانة الأدب (٢١١/١١).

(٥) لم أقف على قائله، وهو في المقاصد النحوية (٢٦٥/٣).

(٦) شرح الكافية (٣٢٦/٢).

(٧) خزانة الأدب (٤٧٤/٩)، وقول الرضي إنه شاذ يدل علي عدم تعين إرادته للمصطلح الذي ارتضاه البغدادي.

وربما فسر لنا هذاعلة إطلاق بعض المتأخرين لفظ (الشاذ) على ما عرف بأنه ضرورة وهو وقوعهم على أمثلة نثرية لم يقف عليها السابقون تماثل في خروجها عن القياس ما جاء في الشعر، فدعوا ما جاء في الشعر شذوذًا جريًا على مفهوم الشذوذ الذي اعتمده البغدادي.

أقسام الشاذ وأحكامه:

قسم ابن السراج ثلاثة أضرب:

أولها: ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو (استحوذ)، فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ كاستقام واستعاذ، ولكن العرب استعملته على الأصل دون إعلال.

الثاني: ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، نحو ماضي (يدع) فأن قياسه وبابه أن يقال: (ودع) (يدع)، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (ودع) استغناءً عنه بـ (ترك).

الثالث: ما شذ عن القياس والاستعمال، نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على المضارع كـ (اليُجَدَّع)[1].

وقد سار ابن جني وغيره على هذا التقسيم، وذكروا لكل ضرب أمثلة كثيرة[2].

---

(١) الأصول في النحو (١/٥٧). وقوله (اليجدع) أي في بيت ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَض العُجْمِ نَاطِقًا ... إلَى ربِّنَا صَوْت الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

(٢) الخصائص (١/٩٧-٩٩) والمصنف (١/٢٧٧-٢٧٩) وشرح المفصل (١/٢٥، ٢/٩، ٢٠- ٢١، ٤/١٠٧، ٩/١٢٤) والمصباح المنير (١/٣٢٩) والاقتراح: ٥٨-٥٩ والمزهر (١/٢٢٧-٢٣٠) والأشباه والنظائر (١/٢٥٤-٢٥٧).

وقد تبقى في القسمة العقلية قسم رابع لا يدخل في أقسام الشاذ، وهو ما اطرد في القياس والاستعمال جميعًا، "وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة" كرفع الفاعل ونصب المفعول(١).

أما الشاذ في القياس دون الاستعمال فحكمه أن يحفظ فيتبع المسموع الوارد نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه(٢)، فتقول: (استحوذ) لا (استحاذ)، ولكن لا تقيس عليه (استقام) و (استعاذ) فتقول (استقوم) و (استعوذ)، بل تجريها على القياس الواجب فيها وهو الإعلال.

والمسموع من هذا الضرب قوي في نفسه يصح الاستدلال به(٣). ثم إن جاء شيء من هذا النوع موافقًا للقياس ولو بقلة فالوجه إجازة استعمال الوجهين - أعني القليل الموافق للقياس والكثير المخالف له - لأنك لن تعدم حينئذٍ أن تكون موافقًا للسماع أو للقياس. بل إن بعضهم أجاز إجراءه على مقتضى القياس - وإن لم يسمع فيه - إلى جانب الوجه المسموع(٤).

أما الضرب الثاني وهو الشاذ في السماع المطرد في القياس فيرى ابن جني أن حكمه أن يترك ما تركت العرب، فلا يقال (ودع) ماضي (يدع) ويستغنى عنه بـ (ترك)، ولكن يجرى في نظائره على

---

(١) الخصائص (٩٧/١) والمنصف (٢٧٧/١-٢٧٨) والاقتراح: ٥٨ والمزهر (٢٢٧/١) والأشباه والنظائر (٢٥٤/١).

(٢) الأصول في النحو (٥٧/١) والخصائص (٩٩/١) والمزهر (٢٢٩/١) والأشباه والنظائر (٢٥٥/١).

(٣) المصباح المنير (٣٢٩/١).

(٤) القياس في اللغة العربية: ٤٠-٤١، ٥٢، ٥٣.

القياس الواجب فيه، فتقول: (وزن) و (وعد) لو لم تسمعهما[1].

وفي رأيي أن الشطر الثاني من حكم ابن جني - وهو أن يُجرى في نظيره على القياس - حكم نظري لا يسلم، وليس له فائدة عملية، ذلك أنه لو لم يسمع (وَزَنَ) و (وَعَدَ) فلا ينبغي استعمالهما، لأنهما سيكونان من المطرد قياسًا لا استعمالا، فيفضيان إلى حال (ودع)، وكما امتنع استعمال (ودع) لعدم اطراده في السماع فكذلك ينبغي أن يمنع استعمال (وزن) و (وعد) لو لم يسمعا، فتأمل ذلك.

والضرب الثالث وهو الشاذ في القياس والاستعمال يطرح ولا يعرج عليه في القياس، ولا يستعمل إلا على وجه الحكاية[2].

ومما له صلة بتفصيل أقسام الشاذ بيان أحوال ما سمع منفردًا عن بابه، وهي كما يلي:

١- ينفرد في بابه مع إطباق العرب على النطق به وليس له نظائر تخالفه، كقولهم في شَنُوءَة: شَنَئِيّ، ولم يسمع النسب إلى (فَعُولَة) في غير هذا، فهذا شأنه أن يقبل ويحتج به ويقاس عليه، فيقال في النسب إلى (حلوبة) و (ركوبة): حلبي وركبي[3].

٢- أن ينفرد عربي فصيح بشيء، ولم يرد ما يخالفه أو يوافقه، فالوجه في هذا أن يقبل لأنه ربما وقع إليه من لغة قديمة لم يشاركه في سماعها أحد، أو يكون شيئًا ارتجله والعربي إذا قويت

---

(١) الخصائص (٩٩/١) والمزهر (٢٢٩/١) والأشباه والنظائر (٢٥٥/١).

(٢) الأصول في النحو (٥٧/١) والخصائص (٩٩/١) والمصباح المنير (٣٢٩/١) والمزهر (٢٢٩/١) والأشباه والنظائر (٢٥٥/١).

(٣) الخصائص (١١٥/١-١١٦) والاقتراح: ٦١.

فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه كما يحكى عن رؤبة وأبيه[1].

٣- أن يكون المنفرد غير فصيح أو متهمًا غير موثوق ولم يخالَف أو يوافَق، فهذا يُرَدّ ولا يقبل[2].

٤- أن يكون فصيحًا مخالفًا الجمهور والقياس يقبل ما جاء به، فالوجه أن يحسن الظن به، لأنه ربما وقع إليه من لغة قديمة[3].

٥- أن يكون المنفرد غير فصيح وقد خالف الجمهور، فهذا يرد عليه ما انفرد به ولا يقبل منه[4].

---

(١) الخصائص (٢/٢٤-٢٥) والاقتراح: ٦٣.

(٢) الخصائص (٢/٢٥) والاقتراح: ٦٣.

(٣) الخصائص (١/٣٨٥-٣٨٦) والاقتراح: ٦١.

(٤) الخصائص (١/٣٩٠) والاقتراح: ٦٣.

القياس على الشاذ

المتتبع لحال أهل البلدين البصرة والكوفة مع الشاذ يجد البصريين أكثر إحاله إلي هذا الوصف، وذلك راجع إلى شدة حرصهم على اطراد القواعد، ومن ثم درجوا هم ومن تابعهم في هذا المنهج في العصور المختلفة على عدم التعويل علي الشاذ في التقعيد، ومنعوا القياس عليه، ووردت عنهم العبارات المؤكدة لذلك:

قال سيبويه: «لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[١] وقال ابن السراج: «ينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشد منه»[٢]. ونَقَل عن المبرد قولَه: «وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه»[٣].

وقال الزجاجي: «إن الشيء إذا اطرد عليه باب فصح في القياس وقام في المعقول ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل لعلة تلحقه لم يكن ذلك مبطلاً للأصل والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجودة في جميع العلوم، حتى في علوم الشرائع والديانات»[٤].

وكثير نحو هذا يرد عند منعهم هذه القاعدة أو تلك معتمدين على أنها إنما قامت علي مثال أو مثالين يحتملان غير ما أوردا له، وإنما

---

(١) الكتاب (٢/٤٠٢).

(٢) الأصول في النحو (١/٥٦) والمزهر (١/٢٣٢).

(٣) الأصول في النحو (١/١٠٥).

(٤) الإيضاح في علل النحو: ١١٣.

تثبت القاعدة "باستقراء جزئيات كثيرة، حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط بذلك"[1].

فموقف النحاة العام من الشاذ أن يطرح ولا تنقض به القواعد المطردة[2]، ويبني على هذا أن لا يصح القياس عليه، ولكن وجُد بعض الخلف في هذا، فعلى الرغم من تحذير سيبويه المتكرر من القياس على الشاذ[3] فقد وقع منه "القياس على النادر القليل المنكر في القياس»[4]، كما أن القياس على الشاذ والنادر من قواعد الكوفيين[5]. إلا أنه موقف لا يسلم به، ويبقى الأصل في مسألة الشاذ أن يقتصر فيه علي الحكاية والسماع[6] لأنه الأصل المستعمل في كثير من العلوم «ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم»[7]، ذلك أنه لو طُرِدَ القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول وجعل أصلاً لأدى إلى اختلاط الأصول بغيرها، وهذا يفسد

(١) منهج السالك لأبي حيان: ١٩٤.

(٢) الأصول في النحو (١/١٠٥) ولمع الأدلة: ١٠٧ والاقتراح: ٧٥ والمزهر (١/٢٣٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/٨٠، ٣/٣٧٦-٣٧٧، ٤٥٧، ٤/٤٠٥).

(٤) فهارس كتاب سيبويه: ٢٩، ومثّل له بجعل سيبويه تصغير (أفعل) في التعجب قياساً مطرداً نحو (ما أميلح) مع أن (أفعل) في التعجب فعل عند البصريين، فتصغيره مخالف للقياس؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء. انظر: الكتاب (٣:٤٧٧-٤٧٨).

(٥) همع الهوامع (١/١٧٢).

(٦) انظر: الأصول في النحو (٢/٣٥١).

(٧) الأصول في النحو (١/٥٦) وينظر (١/١٠٥) والاقتراح: ٥٧ والمزهر (١/٢٣٢).

الصناعة بأسرها[١]، وعلى هذا درج الثقات الأوائل[٢]، وما من شك في أن هذا يوافق الهدف الذي وضعت له القواعد ونحتاج إليه اليوم كثيراً وهو حصر القواعد وتقليلها وضبطها، ومعلوم أن القياس على كل ما شذ يجعلها كثيرة متشعبة مضطربة ينقض بعضها بعضاً[٣].

الفصل بين المقيس والشاذ:

لعل سائلاً يقول: كيف لنا أن نفصل بين ما يقاس عليه من الشواهد وما هو دون ذلك مما لا يصح القياس عليه، وهل هناك معيار واضح للنحوي يتمكن به من إطلاق أحكامه؟

بادئ ذي بدء تحسن الإشارة إلى استقرار عرف النحاة على أنه يقاس على الكثير من الشواهد دون القليل، إلا أنهم لم يحددوا على وجه الدقة هذه الكثرة والقلة، ولعل ذلك راجع إلى عسر استقصاء جميع الظواهر اللغوية لدى القبائل[٤].

وقد أوقعهم عدم التحديد هذا في أن يكلوا إلى عقل الدارس وعلمه تقدير الكثرة والقلة والحكم عليها، مع تباين العقول والفهوم في درجة الضبط والتقدير، فصرنا نرى الشواهد لمسألة ما يعدها بعض العلماء كثيرة، في حين يقصرها آخرون على السماع لعدم بلوغها درجة الكثرة في تقديرهم، فقد أورد أبو حيان شواهد كثيرة جاء المصدر المنّكر فيها حالاً ثم قال: «ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل:

---

(١) الإنصاف (٢/٤٥٦) وهمع الهوامع (١/١٧٢).

(٢) ينظر: المزهر (١/٢٣٢-٢٣٣).

(٣) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١١٣.

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٠٩-١١٠.

أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز (جاء زيدٌ بكاءً)»[1].

ومن جهة أخرى نراهم يقيسون على القليل في النسب إلى (فَعُولَة) على (فَعَلِيّ)، مع أنه لم يرد منه إلا (شنوءة) و (شنئي)، لكنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) فأجازوا في (ركوبة): (ركبيّ) وفي (حلوبة): (حلبيّ)[2].

وفي هذا إشكال على المتعجل، لكنه يزول عمّن تأمله كابن جني الذي أفرد بابًا في (الخصائص) دعاه: (بابٌ في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه)[3]، قال في ديباجته: «هذا بابٌ ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس»[4]، ومثّل للقليل المقيس بالنسب إلى (شنوءة) على (شنئي)، ومثّل للكثير غير المقيس بالنسب إلى ثَقيف وقُرَيش وسُلَيم على: (ثَقَفِيّ) و (قُرَشِيّ) و (سُلَمِيّ)، فلا يقاس وهو أكثر من (شنئي)[5].

والعلة في ذلك وردت في كلام مختصر للأخفش، وهو قوله: «فإن قلت: إنما جاء هذا في حرفٍ واحد - يعني شنوءة - قال: فإنه جميع

---

(١) ارتشاف الضرب (٣٤٢/٢).

(٢) الخصائص (١١٥/١-١١٦). وانظر: ظاهرة التأويل: ١٠٩.

(٣) (١١٥/١-١١٧).

(٤) الخصائص (١١٥/١).

(٥) الخصائص (١١٥/١-١١٦).

ما جاء"[1]. وعلّق ابن جني على ذلك بقوله: "وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيرُهُ أنّ الذي جاء على (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قابلُهُ، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام"[2]. فالمسألة إذًا نسبية، ويُرجع في الحكم بالقلة والكثرة فيها إلى القدر الوارد من شواهد الظاهرة مقيسًا بالقدر المخالف إن وجد، وليست مبنيةً على تحكم النحوي أو ذوقة كما قد يظن.

وقد سلفت الإشارة إلى محاولة ابن هشام تحديد نسب مصطلحات القلة والشذوذ وترتيبها[3]، وهي محاولة نافعة للتعرف على علاقة هذه المصطلحات ببعضها، لكنها غير كافية ليحكم بها - بدقة وتحديد - على شواهد ظاهرة لغوية أو نحوية.

كما حاول بعض الدارسين المحدثين ذلك، وتعددت آراؤهم فيه: فمن قائل إن المقصود بالكثرة المقيس عليها ليس كثرة الألفاظ المستعملة في الباب، بل هو ما عُرف من طبيعة اللغة وحالتها العامة، والشاذ هو ما خالف هذه الحال العامة للغة. ومن قائلٍ إنها الكثرة العددية وموصٍ بمزيد من دراسة مقياس الكثرة والقلة[4].

والذي أراه أن القضية لا تحتاج إلى كبير عناء، وأنها قد فُصل فيها منذ زمن بعيد، فَصل فيها الأخفش وابن جني بكلمات معدودة

---

(١) الخصائص (١/١١٦).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر ص: ٣٦٤.

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٠-٤١ وظاهرة التأويل: ١١٣-١١٤.

توافق طبيعة القواعد النحوية[1]. ذلك أن من يلمس قواعد النحو عن قرب، ويتأمل ما تقوم عليه من استقراء لظواهر اللغة ولغات القبائل، وما يصاحب ذلك من نقص وقصور عن بلوغ درجة الاستقصاء يدرك أن قضية القياس والشذوذ لا يمكن أن يحكم بقانون عددي ينفي القليل الشاذ ويبقي المقيس الكثير بدقة وتحديد، بل المسألة نسبية يختلف تقدير الكثرة والقلة فيها باختلاف القدر الوارد من شواهد الظاهرة، فقد تكثر الشواهد المخالفة للقاعدة ولا يقبل القياس عليها، لأنها برغم كثرتها تبقى شاذة إذا قيست بالجمع الضخم الذي يخالفها من الشواهد الموافقة للقاعدة. وقد تقلّ الشواهد جداً فيقاس عليها، لأنه لم يرد ما ينقضها، وهي جميع ما ورد في بابها، «فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء... فلا غرو ولا ملام»[2].

ومن هنا كان الاعتراض على النقل بكونه شاذاً اعتراضاً صحيحاً ما سلم الحكم المراد إبطاله من الشواهد الكثيرة الكافية، بشرط أن لا يكون كل الوارد من المسألة المختلف فيها قليلاً وإلا كان القليل من شواهدها مقيسا.

---

(١) سبق بيان رأيهما ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) الخصائص (١/١١٦).

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

الاعتراض على الدليل بحمله على الشذوذ اعتراض قوي، كالاعتراض بالحمل على الضرورة، لأن العلماء لا يكادون يستعملونه إلا في ظاهرة شحت أمثلتها، ومن هنا يصعب الجواب عن هذا الاعتراض.

وأهم السبل التي تسلك في الجواب عنه:

١- إثبات الحكم الذي دل عليه الدليل بشواهد كثيرة كافية.

٢- إثبات قلة الوارد من المسألة المختلف فيها، فلا يكون القليل من شواهدها شاذًا.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

الأول: ما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب: (قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا)[١].

استدل به الكوفيون على مجيء ثاني الضميرين في المسألة الزنبورية منصوبا.[٢]

وقد اعترض الأنباري وابن هشام على الاستدلال به، وحكموا عليه بأنه شاذ خارج عن القياس لا يعبأ به كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) والجر بـ (لعل) وأشباهها[٣].

وإذا نظرنا إلى الوارد من المسألة منصوبًا نجده كما قالا في مقابلة ما جاء من ذلك مرفوعًا كثيرًا[٤]، فلزم حمله على الحفظ دون قياس عليه.

الثاني: قراءة ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٥].

استدل بها الكوفيون على أن (أي) الموصولة إذا حذف العائد من الصلة معربة[٦].

---

(١) انظر: الإنصاف (٢/٧٠٤) ومغني اللبيب: ١٢١.

(٢) انظر للمرجع السابق.

(٣) الإنصاف (٢/٧٠٤) ومغني اللبيب: ١٢٥.

(٤) انظر التمثيل على ذلك فيما سبق ص: ١٤٢.

(٥) سورة مريم، الآية (٦٩). وهي قراءة هارون الأعور القارئ. انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٣٩).

(٦) الإنصاف (٢/٧١١) وائتلاف النصرة: ٦٧.

واعترض أبو البركات بأنها "قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب"(١).

لكن لا يسلم بذلك، فالقراءة الشاذة أحد الأدلة المعتد بها - كما سبق تفصيل ذلك(٢) - ما وَجَدَتْ ما يسندها ويخرجها إلى مستوى القياس كشأن غيرها من الشواهد المسموعة، وإذا بحثنا عن سند لها وجدنا سيبويه يروي "أن ناسًا - وهم الكوفيون - يقرؤونها: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضل"(٣). وقال أبو عمر الجرمي: «خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدًا يقول: اضرب أيُّهم افضل، أي: كلهم ينصبون»(٤).

فإذا تبين أن ثبوت إعراب (أي) في هذه الحالة لا ينقض مجيئها مبنية في أكثر ما جاء عن العرب جاز لنا أن نبيح في (أي) الموصولة محذوفة العائد البناء والإعراب، وإن كان البناء فيها أشهر لغلبة شواهده على شواهد الإعراب.

الثالث: قول بعض العرب (لَيسَ الطِّيبُ إلاّ المِسْكُ)(٥).

---

(١) الإنصاف (٢/٧١٤).

(٢) انظر: ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣) الكتاب (٢/٣٩٩).

(٤) الإنصاف (٢/٧١٢) وارتشاف الضرب (١/٥٣٤) ومغني اللبيب: ١٠٨.

(٥) الكتاب (١/١٤٧) ومجالس العلماء: ٣ وذيل الأمالي: ٣٩ والمسائل الحلبيات: ٢١٠-٢٧٠ وطبقات النحويين واللغويين: ٤٣ والتبيين: ٣١٠-٣١١ والأشباه والنظائر ٣/٩٤-٩٥، ٢٤٦-٢٥٠.

استدل به الفارسي على عدم فعلية (ليس)، وذلك لأنها لم تنصب (المسك)، فأشبهت (ما) في عدم العمل[1].

واعترض العكبري بأنها حكاية "شاذة شذوذًا لا يثبت بمثله أصل... والشذوذ المطّرح كثير"[2].

وهو اعتراض وجيه، إذ لم يرد من هذا ما يقف أمام مجيء (ليس) ناصبة للخبر في جمهور كلام العرب، فصح حمل ما جاء منه على الحفظ والسماع، ومنع القياس عليه.

الرابع: قول بعض العرب (أَتَانِيْ سِوَاؤُكَ)[3].

استدل به الكوفيون على مجيء (سوى) اسمًا بمنزلة (غير) وعدم لزومها الظرفية، إذ جاءت هنا مرفوعة[4].

فرد الأنباري ذلك بأنها «رواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة»[5].

وهو اعتراض قوي لكونها رواية لا يسندها نظير في الاختيار فصح حملها على الشذوذ والاقتصار فيها على الحفظ فحسب[6].

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٢١ والتبيين: ٣١٠-٣١١.

(٢) التبيين: ٣١١-٣١٢.

(٣) الإنصاف (٢٩٦/١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) الإنصاف (٢٩٨/١).

(٦) سبق بيان رأي ابن مالك في خروج (سوى) عن الظرفية في السعة ص ٣٤٦ هامش (٦).

الخامس: قول العرب (آللهِ لَتَفْعَلَنَّ؟) فيقول المجيب (أللهِ لأفْعَلَنَّ)[1].

استدل به الكوفيون على جواز عمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض[2].

ورُدَّ الاستدلال به لمخالفته للقياس، وأنه إنما ساغ هنا لكثرة استعمال هذا الاسم وهو لفظ الجلالة[3].

وهو اعتراض قوي ينطبق على ما حُكِيَ أيضًا من قولهم (كَلاَّ اللهِ لأخْرُجَنَّ)[4]، فترجح أن نبقى فيما عدا هذا الاسم على الأصل وهو تقييد إجازة حذف حرف القسم وعمله بوجود عوضٍ عنه كهمزة الاستفهام أوهاء التنبيه ونحو ذلك كما هو مذهب البصريين[5].

السادس: قول الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[6]

---

(١) الإنصاف (١/٣٩٣) وائتلاف النصرة: ١٤٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الإنصاف (١/٣٩٦) وائتلاف النصرة: ١٤٧.

(٤) همع الهوامع (٤/٢٣٤).

(٥) الكتاب (٢/١٦٠-١٦١، ٣/٤٩٩-٥٠٠) والمقتضب (٢/٣٣٦) والجمل للزجاجي: ٧٢ والفصول في العربية: ٣٣ والإنصاف (١/٣٩٣) وائتلاف النصرة: ١٤٧.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٨٣) والأصول في النحو (٢/١١٩) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/٢٠٧) وشواهد التوضيح: ٥٥.

السابع: قوله:

أكُـرُّ عَلَى الكَتِـيْـبَـةِ لا أُبَالِيْ   أفِـيْـهَـا كَـانَ حَـتْـفِـيْ أَمْ سِـواهَا[(١)]

الثامن: قوله:

نُعَلِّقُ فِيْ مِثْلِ السَّوارِيْ سُيُوْفَنَا   وَمَا بَيْنَها وَالكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ[(٢)]

التاسع: قوله:

هَلاّ سَأَلْتَ بِذِيْ الجَمَاجِمِ عَنْهُم   وَأَبِيْ نُعَـيْمٍ ذِيْ اللِّوَاءِ المُحْـرِقِ[(٣)]

استشهد بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض[(٤)].

وقد حمل الأنباري هذه الأبيات على الشذوذ الذي لا يقاس عليه[(٥)].

وإنما أوردت اعتراضه هذا في فصل (الاعتراض بالحمل على الشذوذ) - على الرغم من كون المُعْتَرَض عليه شواهد من الشعر - جريًا على ما سار عليه بعض النحاة من إطلاق مصطلح (الشاذ) على

---

(١) للعباس بن مرداس. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٥٨ والبحر المحيط (٢/ ١٤٨).

(٢) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه: ٥٣، وهو في معاني القرآن للفراء (١/٢٥٣، ٢/٨٦) والحيوان (٦/٤٩٤) والبحر المحيط (٢/١٤٧).

(٣) لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفراء (٢/٨٦) والإنصاف (٢/٤٦٦).

(٤) الإنصاف (٢/٤٦٤-٤٦٦) وائتلاف النصرة: ٦٣.

(٥) الإنصاف (٢/٤٧٤).

شواهد الشعر إذا ورد لها نظير في النثر[1]، والعطف على الضمير المجرور دون عود الجار قد ورد في شواهد نثرية كثيرة أوردها العلماء[2]، واستند عليها من أجاز هذا الحكم من الكوفيين ويونس والأخفش، وصححه ابن مالك وأبو حيان[3].

مجيء الأكثر من أساليب العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار لا يمنع إجازته دون إعادة الجار - وإن كان خلاف الأكثر - لوروده في الفصيح في شواهد تخرج عن حد الشذوذ.

العاشر: قول العرب: (أَطْرِقْ كَرَا)[4].

الحادي عشر: قولهم: (افْتَدِ مَخْنُوقُ)[5].

الثاني عشر: قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ)[6].

استدل بها الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس[7].

---

(١) سبق بيان هذا الرأي ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٢) الإنصاف (٢/٤٦٣-٤٦٤) وائتلاف النصرة: ٦٣ وهمع الهوامع (٥/٢٦٨).

(٣) همع الهوامع (٥/٢٦٨).

(٤) الكتاب (٢/٢٣١) ومجمع الأمثال (١/٤٣١) وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٦٠-١٣٦١) وائتلاف النصرة: ٥٧ وهمع الهوامع (٣/٨٠).

(٥) الكتاب (٢/٢٣١) ومجمع الأمثال (٢/٧٨) والمساعد (٢/٤٨٥) وائتلاف النصرة: ٥٧ .

(٦) الكتاب (٢/٢٣١) ومجمع الأمثال (١/٤٠٣) والمساعد (٢/٤٨٥) وائتلاف النصرة: ٥٧.

(٧) ائتلاف النصرة: ٥٧.

واعتُرض عليهم بأن ما استدلوا به «شاذ لا معوّل عليه»[١].

وإذا استعرضنا ما ورد من نداء اسم الجنس مع حذف الحرف وجدناه قليلاً في أمثلة معدودة حقها أن تقصر على السماع، ولهذا حكم جمع من العلماء على الوارد منه بحمله على الضرورة أو الشذوذ[٢].

الثالث عشر: قولهم: (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه)[٣].

استدل به الكوفيون على جواز ندبة الأسماء الموصولة[٤].

واعترض عليه أبو البركات بأنه «من الشاذ الذي لا يقاس عليه»[٥]. وهو اعتراض قوي لندرة الوارد منه، والندبة شأنها أن تكون تفجعًا على معلوم، ولهذا أشار العلماء إلى المسوغ الذي سهل قولهم هذا، وهو كون الموصول معروفًا بعينه، وهو عبدالمطلب[٦] جد النبي ﷺ، وقد كان عُرِفَ بحفر بئر زمزم، فتنزّلَ الموصول هنا منزلة العلم[٧]، وهو لا يدل على جواز ندبة الموصول مطلقًا، فترجح أنه لا يجوز أن يقال: (وامن قام) ونحوه إذا لم يقصد به شخص بعينه، فإن تعيّن المقصود فالوجه جوازه.

---

(١) ائتلاف النصرة: ٥٧.

(٢) الكتاب (٢/٢٣٠-٢٣١) وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٦٠-١٣٦١) والمساعد (٢/٤٨٦).

(٣) الإنصاف (١/٣٦٣) وائتلاف النصرة: ٤٩ وهمع الهوامع (٣/٦٧).

(٤) الإنصاف (١/٣٦٣) وائتلاف النصرة: ٤٩.

(٥) الإنصاف (١/٣٦٣).

(٦) عبدالمطلب بن هاشم بن عبدالمناف. كانت له السقاية والرفادة في قومه. انظر: تاريخ اليعقوبي (١/٢٠٣).

(٧) الكتاب (٢/٢٢٨) والإنصاف (١/٣٦٣-٣٦٤) وائتلاف النصرة: ٥٠.

الرابع عشر: ما روى يونس عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان - أي قدحان - فقال: (وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه).

استشهد به الكوفيون على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة[1]. ورُدّ بأنه من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه[2].

وهذا صحيح ينبغي الأخذ به، ومنع إلحاق ألف الندبة بالصفة، إذ لا يكاد يعرف له نظير يسنده.

الخامس عشر: قراءة ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾[3].

إذ يُستدل بها على ما ذهب إليه الفراء والمبرد وأبو بكر بن الأنباري من أن (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[4].

وقد اعتُرض على القراءة بأنها شاذة فلا يقاس عليها[5].

وهذا اعتراض وجيه ينبغي الأخذ به ومنع النصب بـ (أنْ) محذوفة من غير بدل في غير مواضع إضمارها وجوبًا وجوازًا المعلومة. لأن شواهد المسألة لم تبلغ من الكثرة ما يؤهلها للقياس عليها.

---

(١) سبق تخريج المسألة ص ٢٧١.

(٢) الإنصاف (١/٣٦٥) وائتلاف النصرة: ٥٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٨٣)، وهي قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود. انظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٩) والجامع لأحكام القرآن (٢/١٣) والبحر المحيط (١/٢٨٢-٢٨٣).

(٤) المقتضب (٢/٨٥،١٣٦) والإنصاف (٢/٥٦٠) وائتلاف النصرة: ١٥٠ وهمع الهوامع (٤/١٤٢). والكلام عن أصحاب هذا الرأي سبق ص١٤٥ .

(٥) الإنصاف (٢/٥٦٤) وائتلاف النصرة: ١٥٠.

الفصل الرابع

الاعتراض بالمعارضة

- معارضة النقل بالنقل .
- معارضة النقل بالقياس .
- معارضة النقل باستصحاب الحال .
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض .
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض .

توطئة:

المعارضة في اللغة المقابلة على سبيل المساواة والمماثلة، يقال: عارضت فلانًا في السير إذا سرت حياله[1]، وعارضته مثل ما صنع إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك[2]، وعارضت كتابي بكتابه: قابلته[3]، وفلان يعارضني أي يباريني[4].

ويراد بالمعارضة هنا - وهو استعمال الأصوليين - إسقاط الدليل بمقابلته بدليل آخر يدل على ضد ما دل عليه الأول فيفسد الاستدلال به.

وبالنظر إلى المعنى اللغوي للّفظة يتبين أنه لا وجود لـ (عارض) بمعنى (اعترض) في اللغة، وإنما هو اصطلاح درج عليه أصحاب هذا الفن من الأصوليين، وهم يعرّفون (المعارضة) بتعريفات كثيرة، ترجع بمجملها إلى معنى اصطلاحي عام، ومن أبرز هذه التعريفات:

١- ممانعة الخصم بدعوى المساواة[5].

٢- تقابل الشيئين على وجه يمنع كل واحدٍ منهما مقتضى صاحبه[6].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (عرض) (٢٧٢/٤) والقاموس المحيط (عرض) (٣٤٨/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) لسان العرب (عرض) (١٦٧/٧) والقاموس المحيط (عرض) (٣٤٨/٢).

(٤) لسان العرب (عرض) (١٦٧/٧).

(٥) الكافية في الجدل: ٦٩.

(٦) الإبهاج (٢٧٣/٢) ونهاية السول (٣٥/٣).

٣- أن يتنافى الدليلان كليًا أو جزئيًا[١].

٤- ورود دليلين يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر[٢].

٥- تقابل الدليلين على السواء في حكمين متضادين، في محل واحد، في حالة واحدة[٣].

٦- تقابل الدليلين على سبيل المدافعة والممانعة[٤].

٧- مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله أو بما هو أقوى منه[٥].

ولو أردنا استخلاص تعريف موجز منها يجمع بينها لقلنا: إن (المعارضة) عند الأصوليين هي: إيراد دليل يتضمن نقيض ما يدل عليه دليل آخر.

وقد تعرض النحاة لـ (المعارضة) فذكر الأنباري أنها أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من جهة متنه، ولكنه لم يعرفها واكتفى بالتمثيل لها، قال: «الخامس: (المعارضة)، مثل أن يقول الكوفي في أعمال الفعلين: الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى قول الشاعر:

---

(١) شرح ابن قاسم على شرح الورقات (الشرح الصغير): ١٤٨.

(٢) التوضيح لمتن التنقيح (٢/١٠٤).

(٣) المغني للخبازي: ٢٢٤.

(٤) أصول السرخسي (١٢/٢) والبحر المحيط للزركشي ج٣ ورقة ١٥٨/ب وشرح الكوكب المنير: ٤٢٥.

(٥) الحدود في الأصول: ٧٩.

وَقَـدْ نَغْنَى بِهَـا وَنَرَى عُـصُـوْرًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا[1]

فيقول له البصري: هذا معارضٌ بقول الشاعر:

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُوْ عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[2][3]

ونستنبط من هذا التمثيل أن (المعارضة) هنا لا تختلف عمّا أراده الأصوليون بها، وهي أن يورد المعترضُ دليلاً يتضمن نقيض ما دل عليه الأول ليبطل الاستدلال به.

وقد اختلف في قبول هذا النوع من الاعتراض، فمنعه بعضهم لأنه لا يرى صحة الاعتراض على الدليل إذا كان «مُنْصَبَّ الاستدلال»[4].

وأجازه الأكثرون ومنهم أبو البركات[5]، والحجة في ذلك أن الدليل ما لم يسلم من (معارضة) دليل لم يكن عليه تعويل[6]، والاعتراض المقبول هو الذي يُبَيَّنُ به فقد شرط من شرائط الاستدلال، وهذا موجود في (المعارضة) لأنها إنما جيء بها لذلك، فوجب قبولها[7].

---

(١) البيت للمرار الأسدي. وهو في كتاب (٧٨/١) والمقتضب (٤/٧٦-٧٧) وتحصيل عين الذهب (٤٠/١). والخريدة: الخفرة الحيية، والخدلة: الغليظة الساق الناعمة.

(٢) البيت للفرزدق في شرح ديوانه (٨٤٤/٢) والكتاب (٧٧/١) وأساس البلاغة (نصف) (٤٤٨/٢) ولسان العرب (نصف) (٣٣٢/٩).

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٥٢.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب: ٥٣ ولمع الأدلة: ١٣٥، ١٣٦. وقولهم: منصبّ الاستدلال: أي نصٌ في الدلالة.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب: ٥٣.

(٧) لمع الأدلة: ١٣٥.

معارضة النقل بالنقل

سلف القول إن السماع هو أول أدلة النحو والمقدم فيها، حتى إن بعض اللغة لا يؤخذ إلا به، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر من اللغة، وإن القياس لا ينهض دليلاً يعتد به إن لم يكن له مستند من السماع عن العرب[1].

وإذا اعترض على الدليل النقلي بدليل نقلي آخر يقتضي خلاف ما دل عليه الأول فهناك سبيلان مباشران لدفع هذا الاعتراض:

أحدهما: أن يسقط (المعارضة) بأحد وجوه الاعتراض، بأن يتكلم على الدليل المعترض به بإيراد اعتراض صحيح - من الاعتراضات المفصلة في هذا البحث - على متنه أو سنده لإبطاله[2].

الثاني: أن يرجح دليله على الدليل المعارض بوجه من وجوه الترجيح[3]، وسيأتي بيان هذه الوجوه.

مناهج الأصوليين في ترتيب طرق دفع التعارض:

يحسن هنا أن أورد ما يسلكه جمهور الفقهاء والأصوليين من خطوات حين يقفون على دليلين نقليين متعارضين في الدلالة للاستفادة من جهدهم في الجواب عن هذا النوع من الاعتراض على

---

(١) راجع ص ١٩.

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/٤٧) والمعونة في الجدل: ٤٧، ٦٧ والواضح (٣/٩٨٨) والإغراب في جدل الإعراب: ٥٣.

(٣) الفقيه والمتفقه (٢/٤٧) والواضح (٣/٩٨٨-٩٨٩) والإغراب في جدل الإعراب: ٥٣.

الدليل النحوي، ويتمثل ذلك في الخطوات التالية مرتبة[1]:

١- الجمع بين الدليلين - إن أمكن - بإحدى طرق الجمع، فهو أَوْلى من إهمال أحدهما، وفيه تحقيق العمل بكل واحدٍ منهما.

٢- إن تعذر الجمع رُجّح أحدهما على الآخر إن وجد فيه أحد وجوه الترجيح.

٣- إن عدم المرجح بحث في تأريخهما، فيحكم بنسخ المتأخر للمتقدم.

٤- إن جهل التأريخ حكم بسقوطهما، ويرجع بعد ذلك إلي البراءة الأصلية.

أما الجمع بين الدليلين المتعارضين فيراد به التأليف والتوفيق بين مدلوليهما ليعمل بهما معًا[2]، وأبرز ما يعنينا من وجوه الجمع عند الأصوليين: الجمع باختلاف الحكم، بأن يجعل حكم أحدهما غير الحكم الذي نفاه الآخر فيزول التعارض[3].

وأما ترجيح أحد الدليلين على الآخر فقد بلغت وجوهه عند بعض علماء الأصول أكثر من مائة وعشرين وجهًا[4]، وهي أقسام ثلاثة: فمنها ما يرجع إلى الإسناد، ومنها ما يعود إلى المتن، ومنها ما يتعلق بأمر خارج عنهما، وسأقتصر على ما ينتفع به منها في موضوع

---

(١) العدة في أصول الفقه (١٠١٩/٣) والإبهاج (٢١٠/٣) وشرح تنقيح الفصول: ٤٢١.

(٢) دراسات في التعارض والترجيح: ٣٣٨.

(٣) أصول السرخسي (١٩/٢) وكشف الأسرار (٩٠/٣).

(٤) الإحكام (٢٤٢/٤) وما بعدها.

الاعتراض على الدليل النحوي:

١- المرجحات العائدة إلى الإسناد:

أ - أن يكون رواة أحد الدليلين أكثر من الآخر أو أعلم أو أوثق أو أحفظ وأتقن فترجح روايته[1].

ب -أن يكون أحد الراويين مباشرًا للسماع بنفسه فتقدم روايته[2].

جـ- أن يكون أحد النقلين أعلى إسنادًا من الآخر، أي أن وسائطه أقل، فيقدم على ما نزل إسناده، إذ كلما قل الرواة كان ذلك أبعد عن احتمال الخطأ والكذب[3].

د- أن يكون أحد الدليلين مسندًا والآخر مرسلاً، فيقدم المسند على المرسل[4].

٢ - المرجحات العائدة إلى المتن:

أ - أن تكون دلالة أحدهما من قبيل المنطوق والآخر من قبيل دلالة غير المنطوق، فيقدم المنطوق لظهور دلالته وبُعْدِهِ عن الالتباس[5].

ب - أن يكون أحدهما دالاً على المقصود من غير وجه، والآخر لا يدل

---

(١) العدة في أصول الفقه (٣/١٠١٩-١٠٢٣) واللمع للشيرازي: ٨٣-٨٤ والمستصفى (٢/٣٩٧) والإحكام (٤/٢٤٢-٢٤٣).

(٢) العدة في أصول الفقه (٣/١٠٢٤) واللمع للشيرازي: ٨٣ والمستصفى (٢/٣٩٦).

(٣) الإحكام (٤/٤٨).

(٤) العدة في أصول الفقه (٣/١٠٣٢) والإحكام (٤/٢٤٥).

(٥) اللمع للشيرازي: ٨٥ والمحصول (٢/٢/٥٧٩) والإحكام (٤/٢٥٤).

إلا من وجه واحد، فيرجح الأول لأنه أغلب على الظن[١].

٣- المرجحات العائدة إلى أمر خارج عن الإسناد والمتن:

وأبرزها أن يكون أحد الدليلين موافقًا لدليل آخر نقلي أو قياسي، فيقدم الأول، لأن مخالفة دليل واحد أولى من مخالفة دليلين[٢].

هذا التفصيل الأصولي نجد منه شيئًا كثيرًا - نصًا أو تطبيقًا - عند بعض دارسي النحو واللغة، فقد أفرد ابن جني بابًا (في اللفظين على المعنى الواحد يَرِدَان عن العالم متضادين)، طبق فيه كثيرًا من القواعد التي مرت آنفًا وغيرها في دفع التعارض بين الدليلين[٣]:

فإذا ورد القولان للعالم الواحد متضادين، وكان أحدهما مرسلاً والآخر معللاً كان الوجه الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل[٤]. ومثّل على ذلك بقول سيبويه: «وأما بنتٌ فإنك تقول: (بنوي) من قِبَل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة»[٥]، وقوله: «وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا، لأنهن لحقن للتأنيث»[٦]، وهو الذي قال في بابٍ سماه (هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما

---

(١) المحصول (٢/٢/٥٧٥) والإحكام (٤/٢٥٢).

(٢) العدة في أصول الفقه (٣/١٠٤٦-١٠٤٩) والمستصفى (٢/٣٩٦) والإحكام (٤/٢٦٤).

(٣) وهو وإن اختلف عما نحن فيه لكونه يتناول اختلاف رأي العالم الواحد في مسألة واحدة والحديث هنا في معارضة المسموع عن العرب بمسموع مثله إلا أنه اتبع قواعد دفع التعارض بين النصين المتعارضين، فناسب ذكر قواعده هنا.

(٤) الخصائص (١/٢٠٠).

(٥) الكتاب (٣/٣٦٢).

(٦) الكتاب (٤/٢١٧).

ليس في آخره حرف تأنيث): «وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء... ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت»[1]. فَحَكَمَ في القولين الأولين أن تاء (بنت) و (أخت) للتأنيث، وفي الأخير أنها ليست للتأنيث، واعتل لهذا بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يسكن ما قبلها إن لم يكن ألفًا، فإذا ثبت ذلك «وجب أن يحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأول، ولا يحمل القولان على التضاد»[2]، ووجه التأول هنا أن هذه التاء لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث، وإن لم تكن عنده للتأنيث[3].

والأصوليون يأخذون بهذا المبدأ في دفع التعارض بين الأدلة، فإذا دل أحد الدليلين على الحكم وعلته، ودل الآخر على الحكم فقط رجح الأول لأنه أقرب إلى الإيضاح والبيان[4].

أما إذا ورد عن العالم حكمان متضادان على شيء واحد دون تعليل لأحدهما فيرى ابن جني أنه ينبغي النظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد، ويتأول الآخر[5]. من ذلك قول

---

(١) الكتاب (٣/٢٢١).

(٢) الخصائص (١/٢٠٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المحصول (٢/٢/٥٧٥) والإحكام (٤/٢٥٦).

(٥) الخصائص (١/٢٠٣).

سيبويه: «اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين»[١]، وقد قال في موضع آخر «اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران»[٢]، فجعل (حتى) من حروف الجر، وهذا نافٍ لكونها ناصبة للفعل، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها[٣]، وقد عُلِمَ من مذهب سيبويه أنه لا يذكر (حتى) إذا عد الحروف الناصبة للفعل[٤]، فَفُهِمَ أن (أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى) وليست ناصبة، ويحمل قوله إنها تنصب على أن الفعل لما انتصب بعدها ولم تظهر (أن) وكانت (حتى) كالنائب عنها نسب النصب إليها مجازاً[٥].

وإن نص العالم في أحد القولين على الرجوع عن الآخر أُخِذَ بالأخير وطرح المرجوع عنه[٦]. وقد كان الرجوع عن المذهب معروفًا عن بعض العلماء كأبي العباس المبرد الذي تتبع كلام سيبويه في كتاب سماه (مسائل الغلط) ثم رجع عنه وقال: (هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا»[٧].

فإن لم ينص العالم على الرجوع عن أحد قوليه وتأخر تاريخ

---

(١) الكتاب (١٦/٣).

(٢) الكتاب (٦/٣).

(٣) الخصائص (٢٠٤/١).

(٤) الكتاب (٥/٣).

(٥) الخصائص (٢٠٤/١).

(٦) الخصائص (٢٠٥/١).

(٧) الخصائص (٢٠٦/١).

أحدهما أخذ به وطرح الأول[١].

وإن جهل التاريخ وأحد القولين أقوى من صاحبه فينبغي إحسان الظن بالعالِم ونسبة أقوى القولين إليه واطّراح الآخر[٢].

فإن تساويا في القوة فينبغي حملهما على أنهما رأيان إحسانًا للظن دون قطع بذلك، وأنّ الدواعي إلى تساويهما في القوة عند الباحث هي التي دعت القائل بهما إلى اعتقادهما معًا[٣]. والقول بالقولين فصاعدًا يعرفه الفقهاء عند الشافعي[٤]، والنحاة عند أبي الحسن الأخفش، وكان الفارسي يقول: "مذهب أبي الحسن كثيرة"[٥].

هذا ما كان من ابن جني، أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر أن الترجيح بين الدليلين يكون راجعًا إلى الإسناد أو إلى المتن:

فالترجيح في الإسناد بأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ[٦].

والترجيح في المتن بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه[٧].

---

(١) الخصائص (٢٠٥/١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الخصائص (٢٠٦/١) والاقتراح: ١٩٨.

(٦) لمع الأدلة: ١٣٦-١٣٧.

(٧) المرجع السابق.

معارضة النقل بالقياس

يتفق العلماء على أن القياس من الأدلة النحوية المعتد بها، ومن يراجع أدلة مسائل الخلاف يجد من المذاهب ما لم ينتصر له أصحابه إلا بدليل قياسي في مقابلة أدلة نقلية وعقلية تسند الرأي الآخر، وكأنهم اعتقدوا أن قياسهم في المسألة قد بلغ من القوة ما يكفل لمذهبهم النصرة[1].

وقد كان من منهج النحاة أن السماع إذا ورد بشيء لم يكن لما يخالفه من القياس وجه ولزم تركه، قال الفارسي: «الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس»[2]. وكان النحاة القراء ربما قرؤوا على خلاف مذهبهم، فيقدمون القراءة - لكونها رواية سماعية - على ما قوي من قياسهم، فقد ذهب البصريون في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[3] إلى أن (وي) كلمة دخلت على (كأن)، وذهب الكوفيون إلى أنها (ويك) دخلت على (أنّ)، وقد قرأ أبو عمرو - وهو بصري - بالوقف على الكاف من (ويك)، وقرأ الكسائي - وهو كوفي - بالوقف على الياء من (وي) «فهذا يدلك على أن قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً، حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم يقرأ إلا بما نقل»[4].

وقال الشاطبي: «القياس عند أهل اللسان تابع للسماع، فالسماع

---

(١) راجع الإنصاف: المسائل: ٥١، ٥٢، ١٠٨.

(٢) نقله في المنصف (١/٢٧٩) وخزانة الأدب (٨/٤٢١).

(٣) سورة القصص، الآية: (٨٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٧).

هو الحاكم لا العكس»[1]. وأشار المرادي إلى أن مذهب سيبويه والأخفش في المصادر القياسية الجري على القياس فيها متى ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، أما إن جاء السماع ببناء للمصدر فلا قياس[2].

وقد حرص بعض العلماء على بيان وجه فضيلة السماع على القياس، فقال أبو علي: "لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع"[3].

ووجّه ابن فارس كون السماع هو الأصل بأنه ليس لأحدٍ أن يحدث في اللغة ماليس فيها أصلاً، فوجب اتباع المسموع[4].

وفي بابٍ عقده ابن جني (في تعارض السماع والقياس) في بعض ما ورد عن العرب فصل بين المتعارضين بالجمع بينهما، وذلك كقولهم (استحوذ)، والقياس فيه أن يقال: استحاذ، فكان الجمع أن يُنطق بالمسموع فيما جاء فيه، فيقال: استحوذ لا استحاذ، ثم لا يقاس عليه غيره، بل يجرى علي ما يقتضيه القياس، فيقال: استقام واستباع لا استقوم واستبيع[5].

---

(١) المواهب الفتحية (٣٩/١) نقلاً عن شرح الألفية المشاطبي.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٢٩/٣) وانظر: شرح الأشموني (٢/٣٤٦-٣٤٧).

(٣) المنصف (٢٧٩/١) وخزانة الأدب (٤٢١/٨).

(٤) الصاحبي: ٣٣-٣٤.

(٥) الخصائص (١/١١٧-١١٨).

فإن كثر الاستعمال للشيء، وعارضته قوة القياس فالاستعمال الكثير مقدم - ودلت الشواهد على أن الفصيح قد يتكلم باللغة غيرُها أقوى قياسًا عنده - ومن أمثلة هذا التعارضِ اللغةُ الحجازية في إعمال (ما)، فهي أسير استعمالاً من اللغة التميمية في إهمالها، وإن كانت التميمية أقوى قياسًا من جهة شبه (ما) بـ (هل) في دخولها على الاسم والفعل، فكان حقها أن تهمل مثلها، إلا أن الوجه استعمال ما كثر في السماع وهو اللغة الحجازية، وبها جاء التنزيل[(١)].

وهكذا الشأن إذا سند القياس السماع وعاضهما قياس عقلي غير مسموع، فإنه يجرى على ما سمع من العرب ويترك غيره، ويعد ذلك القياس غير المسموع - كما يرى الأخفش وابن جني - لشاعرٍ مولد أو لساجع، لأنه على قياس كلامهم[(٢)].

---

(١) الخصائص (١/١٢٤-١٢٥). ومثّل ابن جني لذلك أيضًا بأن عمارة بن عقيل قرأ (ولا الليل سابقُ النهارَ)، فسأله المبرد عن ذلك فقال: أردت (سابقٌ النهارَ)، فقال له: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن. قال ابن جني: «فقوله: (أوزن) أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغةٍ وغيرها أقوى في نفسه منها». الخصائص (١: ١٢٥).

(٢) الخصائص (١/١٢٥-١٢٦).

معارضة النقل باستصحاب الحال

الاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[1]. فيستصحب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد ما يوجب البناء وهو شبه الحرف أو تضمن معناه، ويستصحب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد ما يوجب الإعراب وهو مضارعة الاسم[2].

واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتد بها عند الجمهور[3]، والمسائل التي استدل فيها النحاة به كثيرة جدًا[4]، وربما اكتفى به بعضهم دليلاً على مذهبه دون أن يشاركه دليل آخر من سماع أو قياس كما فعل البصريون حين ذهبوا إلى أن (كم) مفردة موضوعة للعدد وليست مركبة، لأن الأصل هو الإفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بدليل السماع أو القياس[5]. واكتفوا به أيضًا في الاحتجاج لمذهبهم في منع عمل حرف القسم محذوفًا دون عوض، لأن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف[6]، وفي الاحتجاج لرأيهم في منع مجيء أسماء الاشارة أسماءً موصولة، لأن الأصل في ألفاظ الإشارة أن تكون دالة على الإشارة،

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦ والاقتراح: ١٧٢.

(٢) لمع الأدلة: ١٤١.

(٣) الإنصاف (١/٣٠٠، ٣٩٦، ٢/٧١٩) ولمع الأدلة: ١٤١ وائتلاف النصرة: ٤١، ١٤٧ والاقتراح: ١٧٢.

(٤) انظر: الاقتراح: ١٧٣.

(٥) الإنصاف (١/٣٠٠) والتبيين: ٤٢٣ وائتلاف النصرة: ٤١ والاقتراح: ١٧٢.

(٦) الإنصاف (١/ ٣٩٦) وائتلاف النصرة: ١٤٧ والاقتراح: ١٧٢.

والأسماء الموصولة ليست كذلك[1].

والاستدلال باستصحاب الحال خاص بحالة افتقار الرأي المقابل إلى الدليل، فهو من أضعف الأدلة، ولا يحتج به في مقابلة دليل سماعي أو قياسي بغرض نقضه، ومن هنا اشترطوا للتمسك به أن لا يوجد دليل يعارضه، فـ «لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[2].

وبهذا يصح أن نقول:

أ- تصح (معارضة) النقل بالنقل إذا كان النقل المعترض به صحيحًا سالمًا من الاعتراض على متنه وسنده واتفق الحكم الذي دل عليه الدليلان ولم يترجح دليل المستدل على دليل المعترض بأحد وجوه الترجيح.

ب- لا يعول على دليل القياس (معارضًا) لدليل السماع غير القابل للتأويل.

جـ- لا اعتداد باستصحاب الحال أيضًا إذا اعترض به على النقل[3]، فهذان وإن اعتدبهما دليلين لا يعتد بهما (معارضين).

---

(١) الإنصاف (٢/ ٧١٩) وائتلاف النصرة: ٦٨.

(٢) لمع الأدلة: ١٤٢ والاقتراح: ١٧٤.

(٣) انظر: الإنصاف (١/ ١١٢) والاقتراح: ١٩٣.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

أولاً: إذا كانت (المعارضة) بالنقل:

أ - إسقاط (المعارضة) بإيراد وجه من وجوه الاعتراض الصحيح على الدليل المعترض به متنه أو سنده لإبطاله.

ب -بيان اختلاف حكم دليل المعترض عن حكم دليل المستدل، فلا ينهض به الاعتراض.

جـ- ترجيح دليل المستدل على دليل المعترض بوجه من وجوه الترجيح -التي سبق تفصيلها[1]- لسنده أو متنه.

د -تأييد دليل المستدل بدليل آخر من نقل أو قياس يوافقه، دون دليل المعترض.

ثانياً: إذا كانت (المعارضة) بالقياس:

أ- بيان أن دليل المعترض قياسي في مقابلة دليل سماعي لا يحتمل التأويل، فلا يعول على دليل المعترض.

ب- إسقاط (المعارضة) بإيراد وجه من وجوه الاعتراض الصحيح على العلة المعترض بها لإبطالها.

ثالثاً: إذا كانت (المعارضة) بالاستصحاب:

يبين أن هذا الدليل ضعيف لا يقوى على (معارضة) الدليل النقلي إذ لا يعول على دليل استصحاب الحال ما وجد دليل غيره، ولم أجد لهذا الاعتراض الأخير مثالاً في مسائل الخلاف النحوية.

---

(١) انظر: ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

أولاً: معارضة النقل بالنقل:

الأول: قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1].

استدل به المبرد على أن الضمير بعد (لولا) لا يأتي إلا منفصلاً، ولم يأت في التنزيل إلا كذلك[2].

واعترض عليه أبو البركات بأن ذلك (معارض) بما جاء عن العرب كثيراً في كلامهم وأشعارهم من قولهم (لولاي) و (لولاك)، وساق ما أنشده الفراء من قول الشاعر:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[3]

وقوله:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[4]

وكذلك قوله:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلَاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ[5]

---

(١) سورة سبأ، الآية: (٣١).

(٢) الكامل (٢/٢٥٠) والأمالي الشجرية (١/ ١٨١، ٢/ ٢١٢) والإنصاف (٢/ ٦٨٧).

(٣) البيت لعمرو بن العاص، وهو في الإنصاف (٢/ ٦٩٣) وشرح المفصل (٣/ ١٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٠).

(٤) ليزيد بن الحكم وهو في الكتاب (٢/٣٧٤) ومعاني القرآن (٢/٨٥) والخصائص (٢/ ٢٥٩) وقلة النيق: ما استدار من رأس الجبل.

(٥) الإنصاف (٢/٦٩٠ – ٦٩٣) والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٨٠ وفي الأمالي الشجرية (١/ ١٨١).

ولا شك أن مجيء الضمير بعد (لولا) منفصلاً نحو (لولا أنا) و (لولا أنت) أكثر في كلامهم وأفصح، ولهذا لم يأت في القرآن إلا كذلك، لكن عدم مجيء الضمير بعدها متصلاً في التنزيل لا يدل على عدم جوازه كما هي حجة أبي العباس، فالعلماء مجمعون على أن القرآن وإن كان أفصح الكلام فإنه لم يحو فصيح كلام العرب كله، لأنه لم يُنزل لذلك، وقد ذكر العلماء أساليب ولغات أجمعوا على فصاحتها لم ترد في التنزيل كلغة التميميين في إهمال (ما)[1]، ولم يقل أحد إنها غير فصيحة لعدم ورودها في القرآن. فالرأي جواز مجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، ومجيؤه منفصلاً أفصح منه.

الثاني: قوله تعالى ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[2].

الثالث: قوله تعالى ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[3].

الرابع: في الأثر (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُك)

الخامس: قول الشاعر:

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي   بَنُوْ عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

السادس: قول الشعر:

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا   جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[4]

---

(١) الإنصاف (٢/ ٦٩٤ - ٦٩٥).

(٢) سورة الكهف، الآية (٩٦)

(٣) سورة الحاقة، الآية (١٩)

(٤) للطفيل الغنوي في ديوانه: ٢٣ والكتاب (١/ ٧٧) وشرح أبيات سبيويه لابن السيرافي (١/ ١٨٣) وتحصيل عين الذهب (١/ ٣٩).

السابع: قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيْمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[1]

الثامن: قول الشاعر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنّىً غَرِيْمُهَا[2]

استشهد بها البصريون على أن إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين أولى من إعمال الأول منهما[3].

وخالفهم الكوفيون ورأوا أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني، واعترضوا على أدلة البصريين بأدلة أُعْمِلَ فيها أول الفعلين، منها قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[4]

فأعمل الفعل الأول وهو قوله (كفاني) ورفع به (قليل) وأهمل الفعل الثاني وهو قوله (لم أطلب)[5]. ومنها ما رواه الأخفش الأكبر من

---

(١) لوعلة الجرمي أو لرجل من باهلة. انظر: الكتاب (١/ ٧٧) والمقتضب (٤/ ٧٥) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٢٥٨) والسيفانة: الطويلة.

(٢) لكثيّر عزة في ديوانه: ١٤٣ وشرح المفصل (١/ ٨) وشرح شذور الذهب: ٤٢١ والتصريح (١/ ٣١٨).

(٣) الكتاب (٧٧/١) والمقتضب (٧٤/٤ – ٧٥) والإيضاح العضدي: ٦٦ – ٦٨ والإنصاف (٨٧/١ – ٩٢) والتبيين ٢٥٢ – ٢٥٤ وائتلاف النصرة: ١١٤.

(٤) لامرئ القيس في ديوانه: ٣٩ والمقتضب (٤/ ٧٦) والخصائص (٢/ ٣٨٧) وشرح شذور الذهب: ٢٢٧ والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥).

(٥) الكتاب (١/ ٧٩) والإيضاح العضدي: ٦٧ والمفصل: ٢١ والإنصاف (١/ ٨٤ – ٨٥) والتبيين: ٢٥٦ وشرح الكافية (١/ ٨١ – ٨٢) ومغني اللبيب: ٦٦٠ وائتلاف النصرة: ١١٣.

قول الشاعر:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوىً عَمِيْدًا ... وَسُــوْئِلَ لَوْ يُبِــيْنُ لَنَا سُــؤَالا

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوْرًا ... بِهَـا يَقْـتَـدْنَنَا الخُـرُدَ الخِـدَالا

فأعمل الفعل الأول وهو قوله (نرى) ونصب به (الخرد) وأضمر في الفعل الثاني وهو قوله (يقتدننا)[1]. وقول الآخر:

وَلَمَّـــا أَنْ تَحَـــمَّلَ آلُ لَيْلَى ... سَـمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُـرَابَا[2]

فأعمل الأول (سمعت) ونصب به (الغراب)، ولو أعمل الثاني وهو قوله (نعب) للزمه أن يرفع الغراب فاعلاً[3]. وقول الشاعر:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُوْدِ أَرَاكَـةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحِلِ[4]

فأعمل (تنخل) ورفع به قوله (عود)، وأضمر في الفعل الثاني وهو قوله (استاكت)[5].

وقد أجاب بعض العلماء عن هذه الأدلة كما يلي:

١- قول امرئ القيس: (كفاني ولم أطلب قليلٌ) أجاب عنه سيبويه بأنه إنما رفع قوله (قليل) «لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان

---

(١) الكتاب (١/ ٧٨ - ٧٩) والإنصاف (١/ ٨٥ - ٨٦) والتبيين: ٢٥٥ وائتلاف النصرة: ١١٣.

(٢) لم يعز لقائل. وهو في الإنصاف (١/ ٨٦).

(٣) الإنصاف (١/ ٨٦) والتبيين: ٢٥٥.

(٤) ينسب لكل واحد من عمر بن أبي ربيعة وطفيل الغنوي والمقنع الكندي، وهو في شرح ديوان عمر: ٤٩٨ وديوان طفيل: ٦٥ والكتاب (١/ ٧٨) والاسحل من شجر السواك.

(٥) الكتاب (١/ ٧٨) والإيضاح العضدي: ٦٨ والمفصل: ٢٠ - ٢١ والتبيين: ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح المفصل (١/ ٧٩).

المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى»[1]. فأجاب عن الدليل باختلافه في الحكم عن أدلة البصريين، فلا يُعْتَرَضُ عليها به، لأن هذا خارج عن باب التنازع، ووجه خروجه أن من شرط هذا الباب أن يكون الفعلان كلاهما موجهين إلى المعمول، فيعمل فيه أحدهما، وفي هذا البيت لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وُجه إليه الأول[2]، فأعمل الأول لأن المعنى يختل بإعمال الثاني، لأن التقدير يصبح: كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال، وما ذلك أراد، بل مراده: لو كان سعيي لمعيشة دنيئة كفاني قليل ولم أطلب الملك، ودليل ذلك قوله في البيت الذي يليه:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[3]

٢ - وقول الآخر:

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا   بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

وقوله: سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا

أجاب عنهما الأنباري وغيره باختلافهما عن أدلة البصريين أيضًا في الحكم، وذلك أنه إنما أعمل الأول مراعاةً لحركة الروي، فإن

---

(١) الكتاب (١/ ٧٩).

(٢) المفصل: ٢١.

(٣) انظر: الإنصاف (١/ ٩٢ - ٩٣) والتبيين: ٢٥٧ وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٩) والإيضاح في شرح المفصل (١/ ١٦٩ - ١٧٠) وشرح الكافية (١/ ٨١ - ٨٢)، ومغني اللبيب: ٦٦٠ - ٦٦١ وشرح قطر الندى: ١٩٩ - ٢٠٠ وائتلاف النصرة: ١١٥ والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦ - ٣٧).

الروي فيهما مفتوح، والثاني يطلب مرفوعًا، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنما الخلاف في الأولى[1].

٣ - كما أجيب عن أدلة الكوفيين جميعها بأنها لا تدل على أكثر من جواز إعمال الأول من المتنازعين، والجواز لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في الأَوْلى، ولا تدل على الأولى[2].

والحق أن ما سلم من القدح من أدلة الكوفيين المعترض بها على أدلة البصريين إن لم يدل على رجحان إعمال الأول - دال على استواء الأمرين، لا على جوازهما مع كون إعمال الثاني أولى، وعلى هذا فالذي أختاره مذهب ثالث وسط بين المذهبين، وهو إجازة إعمال أحد العاملين في باب التنازع على السواء دون ترجيح، لوجود الشواهد الصحيحة السالمة من الاعتراض للأمرين كليهما، ما لم يوجد مرجح خارجي لإعمال أحدهما.

ثانيًا: معارضة النقل بالقياس:

الأول: قول الشاعر:

وَإنَّ امْـــرَأً أَسْــــرَى إلَيْكِ وَدُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[3]

---

(١) الإنصاف (١/ ٩٣) والتبيين: ٢٥٧ وائتلاف النصرة: ١١٥.

(٢) الإنصاف (١/ ٩٣) والتبيين: ٢٥٧ وشرح المفصل (١/ ٧٩) وائتلاف النصرة: ١١٥.

(٣) البيتان للأعشى في ديوانه: ٢٥٩ ومجاز القرآن (١/ ٢٤٤، ٢/ ٣٩، ٤٧) والأمالي الشجرية (١/٣١٧) وسملق: أي قفر لا نبات فيها.

الثاني: قول الشاعر:

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الحَدِيْدُ عَلَى الكُمَاةِ[1]

استدل بهما الكوفيون على عدم وجوب إبراز الضمير مع الوصف المشتق إذا جرى على غير من هو له، فقد جاء خبر إن (محقوقة) جاريًا على غير مبتدئه وهو اسم إن (امرأً) ولم يبرز الضمير، ولو أبرزه لقال (محقوقة أنت) وكذلك مفعول (يرى) الثاني (متقلديها) جرى على غير مبتدئه في الأصل المفعول الأول ليرى (أرباقهم) فترك إبراز الضمير معه، ولو أبرزه لقال: (متقلديها هم)[2].

وقد اعتُرض على ذلك بأن القياس يوجب إبراز الضمير مع الوصف إذا جرى على غير من هو له من وجهين:

أحدهما: أن المشتق فرع على الفعل في تحمّل الضمير، والمشبّه بالشيء أضعف منه في ذلك الشيء، ولو أجزنا عدم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له لأدى ذلك إلى تسويته بالفعل، والفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول، فوجب إبراز الضمير في هذه الحالة ليقع الفرق بين الأصل والفرع[3].

والوجه الثاني: أن عدم إبرازه إذا جرى على غير من هوله يؤدي إلى الإلباس في بعض المواطن، ألا ترى أنك لو قلت: (زيدٌ أخوه ضاربٌ) وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٥٩).

(٢) الأمالي الشجرية (١/ ٣١٦ - ٣١٧) والإنصاف (١/ ٥٨ - ٥٩) والتبيين: ٢٦١ وائتلاف النصرة: ٣٢.

(٣) الإنصاف (١/ ٥٩ - ٦٠) والتبيين: ٢٦٠ وائتلاف النصرة: ٣٢ - ٣٣.

إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، ولو أبرزته لزال ذلك الالتباس، فوجب إبراز الضمير نفيًا للبس، ثم يطرد الباب فيما لا يلبس، ولهذا لم يلزم إبراز الضمير معه إذا جرى على من هو له لأنه لا التباس فيه[1].

ويجاب عن هذا الاعتراض بما يلي:

١- أما قولهم إن وجوب الإبراز إنما هو لئلا يسوّى بين الفرع والأصل فهي علة عقلية محتملة، لكنها ليست بالقوية، ولا تقبل في مقابلة أدلة الكوفيين النقلية التي لم يبرز فيها الضمير مع جريان الوصف على غير من هو له.

٢- وأما الالتباس فمن المسلم به أن دفعه من مقاصد اللغة، ولا يجوز فيها ما أدى إليه، فإذا جرى المشتق على غير من هو له وأدى عدم إبراز الضمير إلى الإلباس تعين إبرازه، ما لم توجد قرينة تدرأ الالتباس فيصبح الوجهان جائزين، ودليلا الكوفيين لا يخرجان عن هذا، لأن من تمعن فيهما يجد بهما قرينة تمنع الإلباس وتعين المراد، فإن التأنيث في قوله (محقوقة) يمنع أن تكون جارية على اسم إن (امرأ)، والتقلّد لا يصح عقلاً أن ينسب إلى الأرباق، بل إلى لا بسيها، ولأجل هذه القرينة لم يبرز الضمير في البيتين، ولو فقدت لكان الإبراز واجبًا مجاراة لإجماع الفريقين عليه، وإن كان إبراز الضمير مع ما فيه لبس أيضًا ليس نصًا في رفع اللبس، لجواز أن يكون توكيدًا لضمير الأخ.

---

(١) الأمالي الشجرية (١/ ٣١٤ - ٣١٥) والإنصاف (١/٦٠) والتبيين: ٢٦٠ وائتلاف النصرة: ٣٣ والأشباه والنظائر (١/ ٢٧٩).

٣ - أمـا طرد المسـألة وحـمل غـيـر الملبس على الملبس في وجـوب الإضمار فإنه وإن كان ذا نظائر في اللغة كحملهم (نعد) و (تعد) و (أعـد) في حـذف الواو على (يعـد) مع أنه لم يلزم مـعـهـا مـا لـزم مـعـه، إلا أنـه أمـر لا يجب الأخـذ به مـا دامت الأدلـة النقليـة قـد جاءت بعدم إبراز الضمير ما وجدت القرينة.

من هنـا كـان المخـتـار في هذه المسـألة هو أمـر وسط، فـالوصف يجب إبراز الـضـمـيـر معـه إذا جـرى على من هـوله مـا أوقع في إلـبـاس وكـان إبرازه مُعِينًا على رفع اللبس ولم تـوجـد قـرينة تدل على صـاحبـه، أما إن وجدت القرينة فالإبراز غيـر واجب وإن جرى على غير صاحبه. وقـد نـقـل ابن مـالك أن هـذا الـتـوسط هو مـذهـب الكوفـيـين[1]، وقـال" وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب"[2].

الثالث: قولهم في المثل: (فِيْ بَيْـتِـهِ يُؤْتَى الحَكَمُ)[3]

الرابع: قولهم: (فِيْ أَكْفَانِه لُفَّ المَيِّتُ).

الخامس: قولهم: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ).

السادس: ما حكاه سيبويه من قولهم: (تَمِيْمِيٌّ أَنَا)

السابع: قول الشاعر:

بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا ... بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[4]

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠) وشرح التسهيل: ٥٠/ و.

(٢) شرح التسهيل: ٥٠/ و .

(٣) مجمع الأمثال (٢/ ٧٢).

(٤) للفـرزدق في ديوانه (١/ ٢١٧) وهو في الحـيـوان (١/ ٣٤٦) والإنصـاف (١/ ٦٦) وشرح المفصل (١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢) والتصريح (١/ ١٧٣).

الثامن: قول الشاعر:

فَـتًـى مَـا ابنُ الأَغَـرِّ إذَا شَـتَـوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فِيْ شَهْرَيْ قَمَاحِ[1]

التاسع: قول الشاعر:

كِــلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظُنُونٌ آنَ مُطَّرَحَ الظُّنُونِ[2]

استشهد بها البصريون على جواز تقديم الخبر المفرد والجملة على المبتدأ، والتقدير فيها: (الحكمُ يؤتى في بيته) و (الميتُ لُفَّ في أكفانه) و (مَنْ يشنؤك مشنوءٌ) و (أنا تميميٌّ) و (بنو أبنائنا بنونا) و (ابنُ الأغر فتىً ما إذا شتونا)، والبيت الأخير تقدم فيه الظرف، وهو قوله (كلا يومي طوالة) المتعلق بالخبر (ظنون) على المبتدأ (وصل أروى)، فدل على جواز تقدم الخبر، إذ لا يقع المعمول إلا حيث يصح وقوع العامل[3].

واعترض الكوفيون بأن القياس يمنع تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، وذلك لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، لأن الغالب في الخبر أن يشتمل على ضمير المبتدأ، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره[4].

---

(١) لمالك بن خالد الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين (١/ ٤٥١) ولسان العرب (سبح) (٢/ ٤٧٤) وشهرا قماح: شهرا الشتاء.

(٢) للشماخ في ديوانه: ٣١٩ والإنصاف (١/ ٦٧) وشرح المفصل (٣/ ١٠١) ولسان العرب (طول) (١١/ ٤١٥).

(٣) انظر في شواهد البصريين: الكتاب (٢/ ١٢٧) والإيضاح العضدي: ٥٢ والإنصاف (١/ ٦٥ - ٦٧) والتبيين: ٢٤٦ - ٢٤٧ وائتلاف النصرة: ٣٣.

(٤) الإنصاف (١/ ٦٥) وأسرار العربية: ٧٠ والتبيين: ٢٤٨ وائتلاف النصرة: ٣٣.

وقد أجيب عن دليلهم هذا بإسقاط العلة التي اعترضوا بها، وذلك أن الممنوع من الإضمار قبل الذكر هو ما تقدم فيه الضمير على ظاهره لفظًا وتقديرًا، أما إن تقدم في اللفظ وهو في تقدير التأخير كقوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾[1] فهو جائز، ومسألتنا من هذا النوع، لأن رتبة الخبر التأخر عن المبتدأ، فلا يضر تقدمه على المبتدأ واشتماله على ضميره ما دام في تقدير التأخير عنه[2].

وبهذا سقطت علة الكوفيين، وسلمت أدلة البصريين النقلية من (المعارضة)، وصح بناء عليها الحكم بجواز تقديم الخبر المفرد والجملة على مبتدئه.

العاشر: قوله:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[3]

الحادي عشر: قوله:

أَمَا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا[4]

استدل بهما الكوفيون على جواز تعريف عجز العدد المركب

---

(١) سورة طه، الآية: (٦٧).

(٢) الإنصاف (١/ ٦٨ - ٧٠) وأسرار العربية: ٧٠ - ٧١ والتبيين: ٢٤٨ وائتلاف النصرة: ٣٣ - ٣٤.

(٣) لأبي النجم العجلي. وهما في المقتضب (٤/ ٤٩) والأمالي الشجرية (٢/ ٢٥٢) والإنصاف (١/ ٣١٧) وشرح المفصل (١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، ٦/ ٦٠).

(٤) لعمرو بن عبدالجن أو لعبدالحق. انظر: المخصص (١٣/ ١٠٥، ١٧/ ١٣٧) ولسان العرب (نسر) (٥/ ٢٠٦) و (ابل) (١١/ ٦) والعندم: صبغ أحمر يختضب به.

وتمييزه فيقال: (الخمسة العشر الدرهم)، وذلك أن (أل) تكثر زيادتها في كلام العرب كما في قوله في الشاهدين (العمرو) و (النسر) ولما كان كلٌّ من الجزء الثاني من العدد المركب وتمييزه اسمًا نكرة جاز القول بدخول الألف واللام عليهما كسائر الأسماء[1].

وقد عورض هذا الاستدلال بحجة البصريين القياسية، وهي أنهم استدلوا على منع دخول الألف واللام على عجز العدد المركب بكون الجزأين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، ولا يجمع في الاسم الواحد بين علامتي تعريف، بل تلحق علامة التعريف بالأول من الجزأين لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرّفت العرب الاسم المركب فقالوا: (الخاز باز) ولم يقولوا: (الخاز الباز) فيكرروا حرف التّعريف مع العجز[2].

وأما التمييز فإنما لم يجز إدخال الألف واللام عليه لأنه" واحد يدل على جمع، فإذا كان معروفًا لم يكن فيه هذا المعنى[3]" ولأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف دون المعرفة التي هي الأثقل[4].

والفصل في هذه المسألة يقوم على النظر في دلالة شواهد الكوفيين على المسألة، فالشاهدان لا يدلان على صحة تعريف العدد المركب وتمييزه، ولم أقف لهم على شاهد سماعي واحد لهذا الحكم،

---

(١) التبيين: ٤٣٤ – ٤٣٥.

(٢) المقتضب (٢/ ١٧٦) والإنصاف (١/ ٣١٣ – ٣١٤) والتبيين: ٤٣٤ وائتلاف النصرة: ٤٤ وشرح الأشموني (١/ ٨٧).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣١٢).

(٤) الإنصاف (١/ ٣١٥).

وقصارى ما يدل عليه الشاهدان أن حرف التعريف قد يزاد في بعض المواضع على خلاف الأصل، وإلحاقه بالاسم الثاني في المركب العددي وبتمييزه إما أن يفيد تعريفًا أو يكون زيادة محضة: أما إفادته التعريف فقد أبطله البصريون بقياسهم، وأما القول بزيادته فهو أمر خلاف الأصل، وما كان خلاف االأصل لا تصح إجازته إلا بنقل صحيح، ولا نملك ذلك. فكان الوجه قصر إلحاق الألف واللام على صدر العدد المركب دون عجزه وتمييزه.

الفصل الخامس

الاعتراض بالتأويل

- معنى التأويل وسببه .
- شروط التأويل الصحيح .
- الأوجه التي يأتي عليها الاعتراض بالتأويل.
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض .
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض .

معنى التأويل وسببه:

التأويل في اللغة مأخوذ من الأول وهو الرجوع[1]، ويقال: (أوّل الحكم إلى أهله) أي أرجعه ورده إليهم[2]، وأوّل الكلام تأويلاً وتأوّله: دبره وقدره وفسره[3].

وقد استعمل المفسرون والأصوليون والنحويون هذا المصطلح في معانٍ يمكن إرجاع بعضها إلى بعض، لأنها منبثقة من المعنى الأصلي للكلمة: (أوّله) أي رجعه.

فالتأويل عند المفسرين: صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني[4]، وإن جعلها بعضهم مرادفة لكلمة (التفسير)[5].

والتأويل في اصطلاح الأصوليين: صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به، لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر[6].

أما في اصطلاح النحاة فيستعمل في غير معنى: فمنها رد الفعل أو غيره مما يسبق بموصول حرفي إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلاً أو

---

(١) تهذيب اللغة (آل) (١٥/ ٤٣٧) ومعجم مقاييس اللغة (أول) (١/ ١٥٩) ولسان العرب (أول) (١١/ ٣٢) والقاموس المحيط (آل) (٣/ ٣٤١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (أول) (١٥٩/١).

(٣) القاموس المحيط (آل) (٣/ ٣٤١).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٦٧).

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) روضة الناظر: ٩٢.

مفعولاً أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة[1]. والذي يعنينا من معنى التأويل عند النحاة استعماله في مقام صرف الدليل عما يدل عليه ظاهره، وهو الذي عناه الأنباري حين ساقه اعتراضًا على النقل من جهة متنه، واجتزأ عن تعريفه بالتمثيل له فقال:" مثل أن يقول الكوفي: الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر:

وَمِــمَّنْ وَلَدُوا عَــامِــرُ ذُوْ الطُّوْلِ وَذُوْ الـعَــرْضِ[2]

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدل على جوازه.

فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة"[3]. ومنه يفهم أن مراده بالتأويل حمل الشاهد على وجه لا يدل على ما ساقه المستدل من أجله.

وهذه المعاني الاصطلاحية جميعها -عند المفسرين والأصوليين والنجاة - يجمعها المعنى اللغوي للكلمة وهو الرجوع، ففيها كلها رجوع من معنى إلى معنى غيره.

وللتأويل موضع نص عليه أبو حيان لا يسوغ في غيره، وذلك «إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»[4] وهذا يعني أن ماجاء كثيرًا في كلام العرب فتأويله ضعيف لا يسوغ، وإن كان

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٥.

(٢) البيت لذي الأصبع العدواني. وهو في الأصول في النحو (٣/٤٣٨) والإنصاف (٢/ ٥٠١) وشرح المفصل (١/ ٦٨) ولسان العرب (عمر) (٤/ ٦٠٨).

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٩.

(٤) المزهر (١/ ٢٥٨) والاقتراح: ٧٥ نقلاً عن التذييل والتكميل لأبي حيان، ولم أجده في المطبوع منه.

القياس له قابلاً، ولذلك قال أبو حيان: «تأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»[١].

والحامل على التأويل أن اطراد القواعد أمر ضروري للحكم بصحتها، ولما كان إدخال ظواهر اللغة جميعها تحت إطار واحد أمرًا عسيرًا تمنعه طبيعة اللغة ذات الظواهر المختلفة ومستويات التعبير المتباينة لجأ دارسوها إلى التأويل لحفظ ذلك الاطراد، ومقصدهم من ذلك بإيجاز: رد ما يخرج عن إطار اللغة العام إليه. وهذا الاتجاه ناشيء عن مبدأ عقلي صحيح، وهو أن تأويل النص ليتفق مع القاعدة أولى من حمله على الشذوذ. فلما حمل المبرد قول الشاعر:

أَبْـيَـضُ مِـنْ أُخْـتِ بَـنِـيَّ إِبَـاضِ[٢].

على الشذوذ لمجيء أفعل التفضيل فيه من البياض لم يرق ذلك بعض العلماء بعده، ورأوا أن الأَوْلى تأويله على أن قوله (من أخت) متعلق بمحذوف نعت لأبيض، لا بأبيض نفسها، وتقديره: أبيض كائنٌ من أخت بني إباض،" أراد من جملتها ومن قومها... وتأوُّلَه على هذا الوجه أولى من حمله على الشذوذ"[٣].

ولاشك في أن مما جعل الدارسين يجترؤون على هذا النوع من وسائل تثبيت القاعدة طبيعة الجملة العربية التي يعتريها الحذف كثيرًا، ولا بد للوصول إلى المعنى من تقدير المحذوف أو المحذوفات[٤].

---

(١) منهج السالك: ٢١٤.

(٢) لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٦ وأمالي المرتضى (١/ ٩٢، ٢/٣١٧) وشرح المفصل (٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧).

(٣) أمالي المرتضى (١/ ٩٢ - ٩٣).

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٠.

شروط التأويل الصحيح:

اشترط الأصوليون للتأويل الصحيح شروطًا أهمها:

١ - أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلاً للتأويل، بأن يكون محتملاً لما صرف إليه[١].

٢ - إن يوجد مستند للتأويل، بأن يقوم الدليل على أن المراد باللفظ هو المعنى الذي صرف إليه، ويعرف ذلك بمخالفة ظاهر اللفظ لما هو أقوى منه سندًا أو دلالة، كأن يكون هذا اللفظ محتملاً وما يخالفه نص في الموضوع، فيؤول المحتمل عوضًا عن رده[٢].

وقد تعارف النحاة على شروط ينبغي الالتفات إليها عند ركوب التأويل أبرزها:

١ - أن لا يكون المراد تأويله لغة فصيحة اختصت بها قبيلة أو طائفة من العرب لم يتكلموا إلا بها وخالفوا ما عليه الاكثرون." ومن ثم رد تأويل أبي علي قولهم: (لَيْسَ الطِّيِّبُ إلاّ المِسْكُ) على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة بني تميم"[٣].

٢ - أن يكون الكلام المراد تأويله مما يحتج به، فان كان خارجًا عن عصر الفصاحة أو عن القبائل المحتج بكلامها فلا ينبغي الاشتغال بتأويله، ويُكتفى بوصفه باللحن والخطأ[٤].

٣ - أن لا يبلغ التأويل من التكلف حدًا يخرج به عن المستساغ وإلا فهو مردود غير مقبول.

---

(١) الإحكام (٣/ ٥٤).

(٢) إرشاد الفحول: ١٧٧.

(٣) المزهر (١/ ٢٥٨) والاقتراح: ٧٥ نقلاً عن التذييل والتكميل، ولم أقف عليه فيه.

(٤) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٠.

الأوجه التي يأتي عليها الاعتراض بالتأويل

الاعتراض بالتأويل يأتي على صورٍ متعددة تتفاوت في قوتها وكثرة ورودها، وإليك أبرزها بادئًا بأكثرها على الترتيب بحسب ما هداني إليه الاستقراء:

١ - حمل الدليل على الحذف والتقدير:

يكثر في العربية حذف الشيء وهو مراد، وحينئذٍ لا يخلو الكلام من قرينة تدل عليه «وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[١]، لأن من مقاصد اللغة الإيضاح والبيان، ولا بد من علم المخاطب لما طوي من الكلام وأضمر[٢].

ودليل سعة هذه الظاهرة دخولها كلام العرب جمله ومفرداته وحروفه وحركاته[٣]، فإذا كثراستعمالهم شيئًا من ذلك استساغوا فيه الحذف متكئين على علم المخاطب به[٤] طلبًا للإيجاز والاختصار[٥]، وقد يعبر عن هذا العمل بالاتساع[٦]، إلا أن ابن السراج قد فرق بين الحذف والاتساع، فإن أسقطت العامل وأبقيت عمله فهذا حذف، وإن زال العمل فهو اتساع[٧].

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٦٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٧٤، ٢١٢).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٦٠).

(٤) الكتاب (٢/١٢٩، ٢٠٨، ٣/ ٥٠٤) والمقتضب (٢/ ١٥١) وانظر: ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: ١٣٥ - ١٣٧.

(٥) الكتاب (١/ ٢٢٢) والخصائص (١/ ٨٢).

(٦) الكتاب (١/ ٢١٢ - ٢١٣).

(٧) الأصول في النحو (٢/ ٢٥٥).

ويأتي الاعتراض بهذا الوجه بادعاء تقدير عامل في المعمول الظاهر، أو حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذف موصوف وإقامة صفته مقامه، أو حذف القول وإقامة مقوله مقامه، أو حذف جملة أو كلمة أو حرف على ما سيأتي تفصيله عند التطبيق، والغرض من ذلك إبطال استدلال المستدل بدليله، ولا بد للمعترض من تأييد اعتراضه بإثبات دليل يدل على المحذوف، وذكر نظائر صحيحة لتأويله، وأن يكون هذا الحذف بعيدًا عن الإجحاف، والتقديرُ سالماً من التكلف، وأن تتوفر شروط الحذف التي بيّنها العلماء وهي - زيادةً على وجود الدليل-: أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه، وأن لا يكون مؤكداً، وأن لا يؤدي حذفه إلىٰ اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل، وأن لا يكون عاملاً ضعيفًا فلا يحذف الجار ولا الجازم والناصب للفعل إلا في مواضع مسموعة، وأن لا يكون عوضًا عن شيء، وأن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي[1].

٢ - ادعاء الفصل بين أجزاء الكلام:

مجيء الجمل المعترضة بين المتلازمين كالفعل ومعموله والمبتدأ وخبره والشرط وجوابه والقسم وجوابه والموصوف وصفته والموصول وصلته والمتضايفين والمتعاطفين أمرٌ معهود في العربية[2].

ويجيء الاعتراض بهذا الوجه بتعليق آخر الكلام بشيء تقدم منه لصرفه عن التعلّق بما استدل به المستدل، فيسقط استشهاده به.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٧٨٦ - ٧٩٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٥٠٦ - ٥١٢.

٣ - **التأويل بالتقديم والتأخير:**

في الكلام مواضع الأصل فيها الترتيب كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحوها[١].

والمعترض يسلك سبيل ادعاء عدم الترتيب وأنّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا لتبطل دلالة الشاهد على ما سيق لأجله.

٤ - **حمل بعض الكلام على الزيادة:**

من الحروف ما يستعمل زائدًا في بعض أساليب اللغة، ويقصد بالزائد ما لا يتغير معنى الكلام الأصلي بحذفه وإن أفاد الكلام تقوية وتوكيدًا[٢].

ويجيء الاعتراض بهذا الوجه بأن يحمل المعترض شيئًا يتعلق به استشهاد المستدل على الزيادة، فلا يبقى في الدليل مع ذلك شاهد.

٥ - **التأويل بالحمل على المعنى:**

من أساليب العربية أن يحمل المتكلم بعض ألفاظه على معناها، فيعاملها بما تستحق في تلك الحال من حيث عود الضمائر والصرف وعدمه وغير ذلك.

ويَرِدُ الحمل على المعنى في صور عدة كالتعبير عن المذكر بلفظ المؤنث وعكسه، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة وعكسه أيضًا[٣].

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٨٢) وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٨٠ - ١٨١) وشرح المفصل (٨/ ١٢٨) والأشباه والنظائر (١/ ٢٤٧).

(٣) الخصائص (٢/ ٤١١).

ويعترض بهذا الوجه بأن يحمل الكلام على ما يقبله الأسلوب من معنى يخالف ظاهر الكلام ويزول به الاستشهاد.

٦ - حمل الدليل على وجه آخر ظاهر:

وهذا مبني على قاعدة اشتهرت عند بعض العلماء هي: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال[١]، قال أبو البركات: "إذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به"[٢].

وينبغي عند الاعتراض بهذا الوجه أن يكون الوجه المحمول عليه محتملاً وجيهًا ليصح التعلق به في إسقاط الاستدلال.

---

(١) الاقتراح: ٧٦.

(٢) الإنصاف (١/ ٦٠).

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

تبين بالنظر إلى ما سبق من صور التأويل ووجوهه وإلى ما يسلكه العلماء في مناقشاتهم لرد التأويل أنّ لدفعه سبلاً كثيرة أبرزها:

١- إضعاف التأويل بوصفه بالتكلف ونحوه من صور القدح فيه.

٢- بيان قرينة في الكلام ترجح الحمل على الظاهر.

٣- إثبات عدم احتمال الوجه الذي صرف إليه الدليل.

٤- كون المؤوّل لغة فصيحة اختصت بها قبيلة أو طائفة من العرب لم يتكلموا إلا بها وخالفوا ما عليه الأكثرون، فلا يصح تأويلها.

٥- بيان لزوم أمر باطل على التأويل يمنع اللجوء إليه.

٦- إثبات أن الدليل بعد تأويله دال على ما كان يدل عليه قبل التأويل، فلم يبطل الاستشهاد بتأويله.

٧- عدم الدليل على إرادة المعنى الذي صرف الكلام إليه.

٨- إبطال الدليل المعتمد عليه في التأويل أو إضعافه.

٩- بيان الفرق بين الشاهد المعترض عليه ونظائره التي حمل عليهاعند التأويل.

١٠-عدم اطراد صحة التأويل في نظائر الشاهد المؤول.

١١-إيراد شاهد آخر للمسألة لا يحتمل التأويل أو شواهد كثيرة يثقل تأويلها. وسيظهر ذلك جليًا من أمثلة التطبيق الآتية.

أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض

أولاً: التأويل بالحذف والتقدير:

الأول: قول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدَمَ المَالِ مُصْرِمَا[1]

الثاني: قول بعض العرب: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ).

الثالث: ما حكاه الفراء عن بعض العرب: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ المَوْلُودَةُ).

استدل بها الكوفيون على اسمية (نعم) و (بئس) لدخول حرف الخفض عليهما، وهو لا يدخل إلا على الأسماء[2].

واعترض البصريون بأن الحكاية مقدرة فيه، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته كقول الراجز:

وَاللهِ مَا لَيْلِيْ بِنَامَ صَاحِبُهُ[3]

فيكون التقدير في الشواهد السابقة: (ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار) و (نعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه بئس العير) و (والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة) ويكون التقدير في البيت السابق: (ما ليلي بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه)، فلم يدخل حرف الخفض على هذه الأشياء في الحقيقة، وإن كان كذلك في اللفظ، وإنما دخل على

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ١٢٨ والأمالي الشجرية (٢/ ١٤٧) والإنصاف (١/ ٩٧) وأسرار العربية: ٩٧ وشرح المفصل (٧/ ١٢٧).

(٢) الأمالي الشجرية (٢/ ١٤٧ - ١٤٨) والإنصاف (١/ ٩٧ - ٩٩) وأسرار العربية: ٩٧ وشرح ديوان المتنبي (١/ ٢٩٩ - ٣٠٠) والتبيين: ٢٧٦ وائتلاف النصرة: ١١٥.

(٣) لم أقف على قائله، وهو في الإنصاف (١/ ١١٢) وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨).

الموصوف المحذوف مع صفته (القول) والمذكور هو مقول القول المحذوف[1].

ويجاب عن هذا بأن التأويل بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ضعيف، حتى إن ابن جني يكاد يحصره في الضرورة ويمنع القياس عليه[2]، ذلك أن مقام الصفة في الأصل - تخصيصًا أو مدحًا أو غيرهما - مقام إطناب، والحذف يناقض ذلك، ومع أن واقع العربية يقبل هذا النوع من الحذف إلا أنه لا يخلو من ضعف.

لكن من يراجع أدلة البصريين الدالة على فعلية نعم وبئس يجدها قوية يتعسر نقضها[3]، إلا أنه بدلاً من ترجيح أحد المذهبين على صاحبه ولكل رأي أدلته القوية يحسن الأخذ بوجهة نظر ابن عصفور في سَوْق هذا الخلاف بين الفريقين، فقد نقل أنه لم يختلف أحدٌ من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلاف فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن (نعم الرجل) و (بئس الرجل) جملة فعلية، وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بئس الرجل) اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شرًا) أحدهما للممدوح والآخر للمذموم، وهما في الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما[4].

---

(١) الأمالي الشجرية (٢/ ١٤٨) والإنصاف (١/ ١١٢ - ١١٣) وأسرار العربية: ٩٨ - ٩٩ والتبيين: ٢٧٩ وائتلاف النصرة: ١١٧.

(٢) الخصائص (٢/ ٣٦٦).

(٣) راجع الإنصاف (١/ ١٠٤ - ١١٢).

(٤) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٩٤) نقلاً عن تصانيف ابن عصفور المتأخرة.

وإذا خرج الخلاف عن فعلية (نعم) و (بئس) سقط الاعتراض عليه بالتأويل، وخرج عما نحن بصدده من تطبيق الاعتراض على مسائل الخلاف المشهورة.

الرابع: قول الشاعر:

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الحَدِيْدُ عَلَى الكُمَاةِ

استدل به الكوفيون على عدم وجوب إبراز الضمير مع الوصف إذا جرى على غير من هُو لَهُ، فقد ترك إبراز الضمير في قوله (متقلديها) مع جريانه على غير صاحبه، ولو أبرزه لقال: (متقلديها هم)[1].

واعتُرض بحذف المضاف فيه وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير (يرى أصحاب أرباقهم)، والوصف جارٍ على ذلك المحذوف، ولحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه شواهد معروفة[2].

وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأخفش لا يرى القياس على حذف المضاف[3] إلا أن هذا التأويل لازم، فحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في اللغة كثير واسع[4]، والتقلد لا يبيح العتل نسبته إلى الأرباق، بل إلى لابسيها وأصحابها، لكنه تأويل لا يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس كما هو رأي البصريين، بل الراجح أن الوصف يلزم إبراز الضمير معه إذا جرى على غير صاحبه ولم تدل

---

(١) انظر ما سبق ص ٤١٢.

(٢) الإنصاف (١/ ٦١ - ٦٤) والتبيين: ٢٦٢.

(٣) الخصائص (٢/ ٣٦٢).

(٤) المرجع السابق نفسه.

قرينة عليه، فإن وجدت القرينة فالإبراز غير متحتم وإن جرى الوصف على غير من هُو لَهُ. وهذا مذهب ثالث وسط بين المذهبين، سبقت الإشارة إلى أن ابن مالك اختاره ونقل أنه هو مذهب الكوفيين(١).

الخامس: قول:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوْرِيٌّ
وَلاَ خَلاَ الجِنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

استدل به الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام(٢). واعتُرض عليه بأن التقدير: (ولا إنسيّ خلا الجنّ)، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره(٣).

ولو أجيب عنه بالتمسك بالأصل وهو عدم الحذف لم يستقم الاستدلال به، لأن تقديم حرف الاستثناء مقصور على ضررة الشعر، ولا يصح القياس عليه(٤).

السادس: قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفَرَاقِ تَطِيْبُ

استشهد به بعض الكوفيين والمازني والمبرد والجرمي من البصريين على جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفًا(٥).

---

(١) شرح التسهيل: ٥٠/ ووشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠) وانظر ما سبق ص

(٢) انظر ص ٤١٤ .

(٣) الإنصاف (١/ ٢٧٧) وائتلاف النصرة: ١٧٦.

(٤) انظر ص ٣٤٨ .

(٥) انظر ص ٢٨٩ .

واعتُرض عليه بتقدير فعل ناصب، كأنه قال: أعني نفسًا، ولم ينصبه على التمييز[1].

ويجاب عن هذا التأويل بما يلي:

١- أنه متكلف لا يقتضيه المقام، إذ لا يفتقر فهم الكلام إلى تقدير هذا الفعل.

٢- خلوّ الكلام من دليل حالي أو لفظي على إرادة المعنى والتقدير الذي صرف إليه الشاهد، إذ لا يتسنى لكل من قرأ البيت أن يقدر هذا التقدير.

إلا أنه بالنظر إلى ندرة الشواهد التي تسند البيت لا يسلم بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ما لم ترد له أدلة كافية للقياس عليه.

السابع: قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ﴾[2]

الثامن: قول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

استدل بهما الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه على وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية[3].

واعتُرض عليهما بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه،

---

(١) الإنصاف (٢/ ٨٣١) وأسرار العربية: ١٩٧ والتبيين: ٣٩٧.

(٢) سورة التوبة. الآية : (١٠٨)..

(٣) سبق تخريج مذهبهم ص ١٨٦.

والتقدير في الآية: من تأسيس أول يوم، وفي البيت: من مَرِّ حججٍ ومن مَرَّ دهر[1]. وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أمرٌ معروف وله شواهد[2]. والجواب عن هذا ما يلي:

١- ما ذكره السهيلي في رده تأويل الأية بأنه لا يُبطل الاستشهاد بها على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، لأن الدليل بعد تأويله دال على ما كان يدل عليه فبل التأويل، فالمعنى: من وقت تأسيس أول يوم، فإضمار التأسيس لا يفيد[3].

٢- عدم الدليل على إرادة المقدر، فلا قرينة على أن المراد مر الحجج، بل المتبادر لمن تأمل أن المعنى بدء الوقت ليس غيره.

٣- للمسألة شواهد أخرى أوردها العلماء[4]، وإذا كثرت شواهد المسألة فتأويلها ضعيف وإن كان ممكنا.

وقد سبق دفع الاعتراض على البيت (أقوين من حجج ومن دهر) بالصنعة واختلاف الرواية[5] وبيان أن الوجه صحة وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان بقلةٍ لسلامة الشاهد من المعارض المعتد بقوته.

التاسع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[6].

---

(١) الجمل للزجاجي: ١٣٩، ١٤٠ والإنصاف (١/ ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦) ومغني اللبيب: ٤٢٠ وائتلاف النصرة: ١٤٣.

(٢) الخصائص (٢/٣٦٢) والإنصاف (١/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

(٣) الروض الأنف (٤/ ٢٥٧)

(٤) الروض الأنف (٤/ ٢٥٧ - ٢٥٨) ومغني اللبيب: ٤٢٠ وائتلاف النصرة: ١٤٣ - ١٤٤.

(٥) انظر ص ١٨٧، ٣٠٠.

(٦) سورة الواقعة، الآية: (٩٥).

العاشر: قوله ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[1].

الحادي عشر: قوله ﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[2].

الثاني عشر: قوله ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾[3].

الثالث عشر: قول العرب(صَلاةُ الأُولَى).

الرابع عشر: قولهم (مَسْجِدُ الجَامِعِ).

الخامس عشر: قولهم (بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ).

استدل بها الكوفيون على جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان[4]. واعتُرض عليها بحملها على حذف المضاف إليه و إقامة صفته مقامه، والتقدير فيها: حق الأمرِ اليقينِ، ولدار الساعةِ الآخرةِ، وحب الزرعِ الحصيدِ، وبجانب المكانِ الغربيِّ، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد الموضعِ الجامعِ، وبقلة الحبةِ الحمقاءِ. فلم يضف الاسم إلى نفسه[5].

ومما يقال في الجواب عن ذلك:

١- أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ضعيف، حتى كاد ابن

---

(١) سورة يوسف، الآية : (١٠٩).

(٢) سورة ق، الآية : (٩).

(٣) سورة القصص، الآية : (٤٤).

(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣٠ - ٣٣١، ٣٤٧، ٢/ ٥٥ - ٥٦، ١٥٩) والإنصاف (٢/ ٤٣٦ - ٤٣٧) وائتلاف النصرة: ٥٤.

(٥) الإيضاح العضدي: ٢٧١ - ٢٧٢ والإنصاف (٢/ ٤٣٨) وارتشاف الضرب (٢/ ٥٠٦) وائتلاف النصرة: ٥٥.

جني يحظر القياس عليه كما سبق تعليل ذلك[1]، ولذلك قال أبو حيان: «قبح ذلك لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف»[2].

٢ - كثرة الأدلة المؤولة، فهي سبعة، يضاف إليها شواهد أخرى ذكرها العلماء كقوله تعالى ﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[3]وقولهم (عَامُ الأوَّلِ) و (لَيْلَةُ الأُوْلَى) و (حَبَّةُ الخَضْرَاءِ) و (لَيْلَةُ القَمْرَاءِ) و (يَوْمُ الأَوَّلِ) و (سَاعَةُ الأُوْلَى) و (بَابُ الحَدِيْدِ)[4]. والأدلة إذا كثرت وتظاهرت لم يحسن تأويلها وإن كان محتملا.

والذي يترجح في هذه المسألة التفصيل: فالاسم المضاف إلى اسم يوافقه معنىً إما أن يكون مضافًا إلى صفته أو إلى غيرها كإضافته إلى مرادفه أو إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن كان من إضافة الموصوف إلى صفته فالوجه قبوله كما في هذه الشواهد، وإن لم يكن كذلك فلا يقبل لأن شواهده قليلة وتأويلها مقبول[5].

السادس عشر: قوله تعالى ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[6].

السابع عشر: قول الشاعر:

---

(١) انظر ص ٤٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٥٠٦).

(٣) سورة البينة، الآية : (٥).

(٤) معاني القران للفراء (١/ ٢٣٠ - ٢٣١، ٢/ ٥٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٥٠٥).

(٥) انظر تأويلها في أوضح المسالك (٣/ ١١٠).

(٦) سورة النساء، الآية : (١٦٢).

نُعَلِّقُ فِيْ مِثْلِ السَّوَارِيْ سُيُوْفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانفُ

استشهد بهما بعض الكوفيين على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[1].

واعتُرض عليه بتقدير فعل في الآية ناصب لقوله (المقيمين) على المدح أي: أعني المقيمين[2] وبتقدير تكرير (بين) في البيت، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها[3]، والعرب تنصب الاسم - مع تكرر العطف أو الوصف - على المدح[4]، كما تحذف المكرر للدلالة عليه[5].

ويمكن الإجابة بكثرة شواهد المسألة[6] على نحوٍ لا يحسن معه تأويلها، فضلاً على كون التأويل خلاف الأصل وأن الحمل على الظاهر أولى لتمام المعنى معه دون غموض أو إلباس، وقد سبق إسقاط ما لحق ببعض أدلة هذه المسألة من اعتراضات وبيان أن مجيء جمهور كلام العرب بإعادة الخافض لا يمنع إجازة هذا العطف دون إعادته - وإن كان خلاف الأكثر - لوروده في الفصيح في شواهد تخرج عن حد الشذوذ[7].

---

(١) سبق بيان وجه استشهادهم بالآية ص ٢٦٩.

(٢) الإنصاف (٢/ ٤٦٨).

(٣) الإنصاف (٢/ ٤٧٢).

(٤) الإنصاف (٢/ ٤٦٨ - ٤٧٠).

(٥) الإنصاف (٢/ ٤٧٢ - ٤٧٤).

(٦) انظر: ص والإنصاف (٢/ ٤٦٣ - ٤٦٤) وائتلاف النصرة: ٦٣ وهمع الهوامع (٥/ ٢٦٨).

(٧) انظر ص ٢٦٨ وما بعدها، ٣٨٤ - ٣٨٥.

الثامن عشر: قوله:

فَيَا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرّا
إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانِيْ شَرّا

التاسع عشر: قوله:

مِنَ اجْلِكِ يَا الّتِيْ تَيَّمْتِ قَلْبِيْ وَأنْتِ بَخِيْلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّيْ

استدل بهما الكوفيون على جواز نداء الاسم المحلى بالألف والام[1].

واعتُرض عليهما بأنه قد حذف فيهما الموصوف وأقيمت صفته مقامه، والتقدير: (يا أيها الغلامان)، و (يا أيها التي تيمت)[2].

ومن الجواب عنه:

١ - جواب العكبري بعدم اطراد هذا الحذف في أمثاله، فلو جاز هذا التقدير لجاز «أن يقدر مثل ذلك في (يا الرجل) ولم يقل به أحد»[3].

٢ - ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[4]، وقد سبقت الإشارة إلى هذا قريبًا[5].

إلا أن هذين الدليلين وإن لم يسقطا بالتأويل فقد سبقت الإشارة

---

(١) انظر ص ٣٥٠.

(٢) الإنصاف (١/ ٣٣٨ - ٣٣٩) وأسرار العربية: ٢٣١ والتبيين: ٤٤٧ وائتلاف النصرة: ٤٦.

(٣) التبيين: ٤٤٧.

(٤) الخصائص (٢/ ٣٦٦).

(٥) انظر ما سبق ص ٤٣١.

إلى سقوط الاستدلال بهما لكونهما محمولين على الضرورة[١].

المتمّ للعشرين: قول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِيَ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

هذا البيت يُستدل به على ما ذهب إليه الفراء والمبرد وأبو بكر بن الأنباري من أنّ (أنْ) الخفيفة تنصب المضارع محذوفةً دون بدل[٢].

وقد اعتُرض عليه بأنه إنما أراد: بعد ما كدت أفعلُها (يعني الخصلة) فحذف الألف وألقى فتحه الهاء على ما قبلها[٣]، كما قال الشاعر:

فَإِنِّيْ قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِيْ ... نَوَائِبَ كُنْتُ فِيْ لَخْمٍ أَخَافَهْ[٤]

يريد: أَخَافُهَا، وهي لغة لخم، وقولهم (نَحْنُ جِئْنَاكَ بَهْ) أي جئناك بها[٥].

والخصلة التي أعاد إليها الضمير هي خصلة الغدر، إذ زجر نفسه عن الغدر بعد أن كاد يقدم عليه[٦]، وقد سبقت الإشارة إلى أن شواهد إعمال (أنْ) محذوفة من غير بدل لا ترقى في الكثرة إلى مستوى

---

(١) راجع ص ٣٥٠.

(٢) تحقيق رأيهم ص ١٤٤.

(٣) الإنصاف (٢/ ٥٦٧) ومغني اللبيب: ٨٣٩.

(٤) لم أقف على قائله. وهو في الإنصاف (٢/ ٥٦٨).

(٥) الإنصاف (٢/ ٥٦٨).

(٦) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٣٣٩).

القياس عليها، وأن الراجح الاقتصار فيها على الحفظ والسماع(١).

ثانياً: التأويل بدعوى الفصل بين أجزاء الكلام:

الأول: قول الشاعر:

فَلَوْ وَلَدَتْ قُـفَـيْـرَةُ جَـرْوَ كَلْبٍ   لَسُـبَّ بِذَلِكَ الكَلْبِ الكِلابَا

استشهد به الفراء على مذهبه هو والأخفش من جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، والتقدير: سُبَّ السَّبُّ(٢).

واعتُرض على ذلك بأن قوله (جرو كلب) نداء معترض بين الفعل ومعموله، فالكلاب مفعول (ولدت)، أي: لو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب(٣).

والجواب ما يلي:

١ - أن في هذا التأويل ضعفًا وتكلفًا، لأن فيه تعليق متأخر بمتقدم مفصول عنه دون مسوغ، وهو خلاف الأصل ولا دليل عليه.

٢ - عدم استقامة معنى الكلام بعد التأويل مع مراد الشاعر، فمرادُه أنه وُلِدَ للمهجو أخ من جنس الكلاب لكان في ذلك معرة على الكلاب أن كان هذا الولد من جنسها، ولا يستقيم المعنى مع التأويل.

فهو تأويل مردود، لكن الشاهد سبق ترجيح حمله على ضرورة

---

(١) انظر ما سبق ص ٣٠٥، ٣٨٧.

(٢) راجع ص ٣٤٥.

(٣) التبيين: ٢٧٣.

الشعر[1]، وقد كان الأخفش مع إجازته نيابة المصدر مع وجود المفعول به الصحيح يقول: «هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال»[2].

الثاني: قوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[3] استدل به الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[4].

واعتُرض على هذا الاستدلال بأن (المسجد) مجرور بالعطف على الظاهر المتقدم (سبيل الله)، وفصل بينهما بقوله (وكفرٌ به)، أي: وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، "لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنهم يقولون: (صددته عن المسجد) ولا يكادون يقولون: (كفرت بالمسجد)"[5].

وهذا وجه من التأويل قوي ومحتمل، إلا أن كثرة شواهد المسألة[6] تجعل تأويل شيء منها لا ينقض ما دلت عليه، لأن التأويل لا يعول عليه إلا في حال قلة شواهد المسألة، وقد سبق بيان سقوط ما لحق بعض أدلة هذه المسألة من اعتراضات[7]، وأن الوجه قبول ما دلت عليه هذه الشواهد من جواز العطف على الضمير المجرور دون

---

(١) انظر ص ٣٤٦.

(٢) الخصائص (١/ ٣٩٧).

(٣) سورة البقرة، الآية : (٢١٧).

(٤) الإنصاف (٢/ ٤٦٣ - ٤٦٤) وائتلاف النصرة: ٦٣.

(٥) الإنصاف (٢/ ٤٧١ - ٤٧٢).

(٦) انظر: ص ٣٨٤ - ٣٨٥ والإنصاف (٢/ ٤٦٣ - ٤٦٤) وائتلاف النصرة: ٦٣ وهمع الهوامع (٥/ ٢٦٨).

(٧) ص ٢٦٩ وما بعدها، ٣٨٤ - ٣٨٥.

إعادة الجار، وإن كان خلاف الأكثر من كلام العرب.

ثالثًا: التأويل بالتقديم والتأخير:

الأول: قول الشاعر:

خَبِيْرٌ بَنُوْ لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[1]

استشهد به الكوفيون والأخفش على عدم اشتراط تقدم نفي أو استفهام على الوصف المبتدأ به[2].

واعتُرض بتقدير الوصف خبرًا مقدمًا لقوله (بنو لهب)، وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع لأن المفرد على (فَعِيْل) وهذه تقع على المفرد وغيره كما قال تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[3].

وهو تأويل محتمل والكلام قابله، وتقديم الخبر على المبتدأ معروف في أساليب العرب، والعلماء نصوا على جوازه[4] فاشتراط البصريين تقدّم نفي أو استفهام على الوصف المبتدأ به هو المذهب الراجح.

الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[5].

---

(١) ينسب الشاهد لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/ ٥١٨) والتصريح (١/ ١٥٧)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٩١) وائتلاف النصرة: ٧٩.

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٩١) وائتلاف النصرة: ٧٩.

(٣) أوضح المسالك (١/ ١٩٣) وائتلاف النصرة: ٧٩. سورة التحريم، الآية : (٤).

(٤) الخصائص (٢/ ٣٨٢).

(٥) سورة المائدة، الآية : (٦٩).

استـدل به الكـوفيـون على جـواز العطف على مـوضـع اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر[1].

واعتُرض بأن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. فـ (الصابئون) مبتدأ محذوف الخبر للدلالة عليه[2]، والاستئناف مع حذف الخبر له نظائر في كلامهم[3].

ويجاب عن هذا الاعتراض بما فيه من تكلف بادعاء التقديم والتأخير والحذف، ولو حمل على ظاهره لسلم من هذه الأمور.

إلا أن هذا الشاهد، ومثله قولهم (إنك وزيدٌ ذاهبان)[4] لا يدلان على صحة العطف على محل اسم (إن) بالرفع مطلقًا قبل تمام الخبر، بل غاية ما يدلان عليه الرأي الوسط الذي ذهب إليه الفراء من الكوفيين وهو أن لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) كالشاهدين السابقين، بخلاف ما إذا ظهر عملها في اسمها فلا يصح العطف حينئذ بالرفع[5]، وهذا هو أوجه الآراء لدلالة الدليل عليه

---

(١) الإنصاف (١/ ١٨٦) والتبيين: ٣٤٣ - ٣٤٤ وائتلاف النصرة: ١٦٧.

(٢) الكتاب (٢/ ١٥٥) وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣١) والإنصاف (١/ ١٨٧) والتبيين: ٣٤٥ وائتلاف النصرة: ١٦٨.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٥٦) وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٢) والإنصاف (١/ ١٨٧ - ١٨٩) والتبيين: ٣٤٥.

(٤) الكتاب (٢/ ١٥٥) والإنصاف (١/ ١٨٦).

(٥) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٠ - ٣١١) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٢) وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٢) والإنصاف (١/ ١٨٦) والتبيين: ٣٤١ وائتلاف النصرة: ١٦٧.

وسلامته من التأويل المتكلف.

رابعاً: التأويل بالزيادة:

الأول: قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

الثاني: قول الشاعر:

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تقدْ ... ...

استشهد بهما الكوفيون وابن الطراوة على جواز مجيء التمييز معرفة[1].

واعترض البصريون عليهما بأن (أل) زائدة فيهما، أي: طبت نفساً وملئت رعباً[2].

وللمجيب أن يقول إنها دعوى دون دليل، إذ الأصل عدم الزيادة، وهذا التأويل خلاف الأصل، إلا أن هذين البيتين مما جاء نادراً ولا يسوغ إخراجهما عن حد السماع، فكان ينبغي التزام تنكير التمييز في حالاته جميعها.

خامساً: التأويل بالحمل على المعنى:

قال الشاعر:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُوْ الطُّوْلِ وَذُوْ العَرْضِ

---

(١) راجع ص ١٨٤.

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ٢٢٦) والتصريح (١/ ٣٩٤) وهمع الهوامع (٤/ ٧٢).

استدل به الكوفيون على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فقد منع (عامر) الصرفَ وهو منصرف[1].

واعتُرض بأن سبب ترك الصرف الحملُ على المعنى، «وإنما عامر اسم قبيلة»[2]، والحمل على المعنى له نظائر في كلامهم، قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[3]، فلم يصرف (ثمود) الثاني لأنه جعله اسمًا للقبيلة حملاً على المعنى، وقال الشاعر:

قَـــامَتْ تُبَكِّيْـــهِ عَلَى قَـــبْـــرِهِ   مَنْ لِـيَ مِنْ بَعْــدِكَ يَا عَــامِــرُ
تَرَكْــتَنِيْ فِيْ الدَّارِ ذَا غُـــرْبَةٍ   قَــدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِــرُ[4]

والأصل أن يقول: ذات غربة، فحمله على المعنى أي تركتني إنسانًا ذا غربة. وأمثلة الحمل على المعنى كثيرة[5].

والجواب عن هذا الاعتراض ما يلي:

١- أن في الكلام قرينة تمنع الحمل على المعنى المؤنث، وهو قوله: (ذو الطول وذو العرض) ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطول

---

(١) الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨) والإنصاف (٢/ ٥٠١ - ٥٠٢) والإغراب في جدل الإعراب: ٤٩ وشرح المفصل (١/ ٦٨) وشرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٣٤٠).

(٢) الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨) وانظر: الإنصاف (٢/ ٥٠٢) والإغراب في جدل الإعراب: ٤٩ وشرح المفصل (١/ ٦٨).

(٣) سورة هود، الآية (٦٨).

(٤) البيتان بلا نسبة في مجاز القرآن (٢/ ٧٦) وأمالي المرتضى (١/ ٧١ - ٧٢) وشرح المفصل (٥/ ١٠١).

(٥) انظر: الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨ - ٤٣٩) والإنصاف (٢/ ٥٠٢ - ٥٠٩) والإغراب: ٤٩ - ٥٠.

وذات العرض[1].

ورُدّ هذا بأن قوله (ذو الطول) راجع إلى الحي، ونظير هذا التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر:

إنَّ تَمِـيْـمـاً خُلِقَتْ مَلْمُـوْمَـا

قَـوْمًـا تَرَى وَاحِـدَهُمْ صِـهْـمِـيْـمَـا[2]

فقال: (خلقت) أراد به القبيلة، ثم قال: (ملموما) أراد به الحي، ثم انتقل إلى الجمع فقال: (قومًا ترى واحدهم)[3].

وقد انتصر الأنباري للكوفيين وأجاب بأن حمل الكلام على ظاهره هو الأصل، وهو أولى من تأويله، قال: «نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى»[4].

٢- ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر مسألة كثرت شواهدها، بحيث لا يصح تأويلها، فقد أورد أبو البركات وحده لها في الإنصاف ثلاثة عشر شاهدًا شعريًا.

والكوفيون لم يدعوا جواز المسألة مطلقًا، بل خصوها بضرورة

---

(١) الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨) والإنصاف (٢/ ٥٠٢) والإغراب: ٥٠.

(٢) البيتان منسوبان إلى المخيس الأعرجي في لسان العرب (صهم) (٣٤٩/١٢) وهما في ملحقات ديوان رؤبة: ١٨٥ - ١٩١، والصهميم: الذي لا ينثني عن مراده.

(٣) الأصول في النحو (٣/ ٤٣٨) والإنصاف (٢/ ٥٠٩ - ٥١٠) والإعراب: ٥١.

(٤) الإنصاف (٢/ ٥١٠ - ٥١١).

الشعر، فكان الوجه القول بما قالوا به، والتسليم بما ذهبوا إليه.

سادساً: التأويل بالحمل على وجوه أخرى:

الأول: قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1].

استشهد به البصريون على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ووجه الدليل أنه قدم معمول خبر (ليس) - وهو الظرف - عليها، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل[2].

واعتُرض عليه بحمل الظرف المتقدم على الابتداء وعدم تعليقه بالخبر، وإنما بُني لإضافته إلى الفعل، كما قرئ ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[3]، فإن (يوم) في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل[4].

وأجاب العكبري عن ذلك بما يلي:

١- أنه يلزم على جعل الظرف مبتدأً أن تكون الجملة بعده خبرًا، فيلزم أن تحوي ضميرًا يعود على المبتدأ، ويكون التقدير: ليس مصروفًا عنهم فيه، ولا يجوز حذف العائد على المبتدأ في غير الضرورة[5].

---

(١) سورة هـود، الآية (٨).

(٢) المسائل الحلبيات: ٢٨١ والإنصاف (١/ ١٦٢) والتبيين: ٣١٦ وشرح الكافية (٢/ ٢٩٧) وشرح قطر الندى: ١٣٣ وائتلاف النصرة: ١٢٣.

(٣) سورة المائدة، الآية (١١٩). وهي قراءة نافع. انظر: البحر المحيط (٤/ ٦٣).

(٤) الإنصاف (١/ ١٣٦) والتبيين: ٣١٦ وائتلاف النصرة: ١٢٣.

(٥) التبيين: ٣١٧. ولا يسلم للعكبري أن الحذف خاصٌ بالضرورة، فقد أجازوا الارتباط بضمير منوي كقولهم (السمن منوان بدرهم). انظر: شرح عمدة الحافظ: ١٦٦.

٢- أن (يوم) مضاف إلى فعل معرب، فالجيد في مثل هذا إعراب المضاف، ولم يقرأ أحدٌ من القراء (يوم) بالرفع، بخلاف النظير الذي ذكر وهو قوله تعالى ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1] فقد قرئ مرفوعًا[2]. وقراءة الفتح ﴿ يومَ ينفعُ ﴾ إعرابٌ لابناء، فهو منصوب على الظرفية، أي: هذا واقعٌ في يوم نفع الصادقين[3].

إلا أنه ينبغي قبل مناقشة الجواب مناقشة الدليل نفسه، فلا نسلم أن تقدم المعمول يستلزم جواز تقدم العامل، وإن قال به غيرُ واحد، فليس نحو ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ في التركيب مثل قولك: مصروفًا ليس عنهم. وأنت تقول: زيدًا لن أضربَ ولم أضربْ[4]، وليس لك أن تقدم (أضرب) وهو عامل على (لن) و (لم) فتوقعه موقع معموله (زيد) وعلى هذا فليس من المسلم به للبصريين إجازة تقديم خبر (ليس) عليها مستندين إلى هذه الآية.

الثاني: قوله تعالى ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[5].

استدل به الكوفيون والأخفش على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في الاختيار دون توكيد، ووجه الاستدلال أنه عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مطلع الشمس[6].

---

(١) سورة المائدة، الآية (١١٩).

(٢) وهي قراءة الجمهور.

(٣) التبيين: ٣١٧.

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٩٧).

(٥) سورة النجم، الآية (٦، ٧).

(٦) الإنصاف (٢/٤٧٥) وشرح ديوان المتنبي (١/٣٨١) وائتلاف النصرة: ٦٣.

واعتُرض عليه بأن الواو فيه واو الحال لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، أو استوى على صورته التي خُلق عليها في حالة كونه بالأفق قبل أن يأتي النبي ﷺ في صورة رجل[1].

ومن يراجع أقوال السلف من الصحابة والتابعين يجدهم يفسرون الآية بهذا التفسير، أعني أن الحديث بها عن جبريل وحده[2]، مما يدل على صحة هذا التأويل، وعدم دلالة هذا الشاهد على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل مباشرة. وقد سبق حمل ما جاء من شواهده الشعرية على الضرورة، وترجيح وجوب التوكيد أو الفصل بين هذا الضمير وما عطف عليه في الاختيار[3].

---

(١) الإنصاف (٢/ ٤٧٧) وائتلاف النصرة: ٦٣ – ٦٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٨٦ – ٨٧).

(٣) يراجع ما سبق ص٣٥٠ .

الفصـــل الســـادس

الاعـتراض بعدم الدلالة على الحكم

- طرق الجواب عن هذا الاعـتراض.
- مثال تطبيقي على هذا الاعـتراض.

هذا نوع من الاعتراض يذكر لإبطال دلالة الشاهد على الحكم الذي جيء به لإثباته، وربما رآه المتعجل نوعًا من التأويل، لكنه عند التأمل شيء آخر، فالتأويل حمل الدليل على وجه آخر يحتمله مع احتماله للوجه الأول الذي سيق من أجله، ومن ثم لا ينبغي التعويل على هذا الدليل جريًا على قاعدتهم: (إذا تطرق إلى الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال)، وهذا غير ما نحن فيه، لأن المعترض هنا يذكر علة في الدليل تمنعه من الدلالة على الحكم، وليس يذكر وجهًا آخر يحتمله الدليل فحسب.

والحقيقة أنه من المستغرب أن يستشهد محتجٌّ بدليل ليس له فيه حجة، ولهذا كان ميدان هذا الاعتراض ضيقًا، إلا أنه بالتأمل والاستقراء أمكن الوقوف على أسباب تدعو إلى إيراد الدليل في غير محله، وهذه أبرزها:

١- بتر الدليل عما يتصل به من سابق أو لا حق شعرًا كان أو نثرا:

فمن النقل الفصيح ما يدل جزؤه منفصلاً على حكم معين، ولو جيء بالنقل كاملاً لما ساغ الاحتجاج به على ذلك الحكم، فلا يسلم لمن جاء ببعض الدليل مبتورًا عن تمامه بما قال حتى يكون النقل عند إتمامه مطابقًا لحكمه، وإلا كان هذا نوعًا من سوء تناول الدليل والاستدلال به، ومن هنا لزم الرجوع إلى مصادر الدليل الأولى للوقوف على سابقه ولاحقه، ومعرفة تأثير ذلك على صحة الاستدلال(١):

ذكر بعض العلماء من أقسام الواو: واو علامة المذكرين في لغة طيء أو أزدشنوءة أو بلحارث، ويستشهدون عليها بالحديث (يَتَعَاقَبُونَ

(١) في أصول النحو: ٦٨.

فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنهَّارِ)[1].

وقد نقّرت في أمهات كتب الحديث فألفيته يروى بهذه الرواية في جملة منها[2]، لكن هذا الحديث جاء بروايات أخرى تدل على أن المستشهد به على هذه اللغة جزء من الحديث وليس رواية أخرى له، فروي بلفظ: (إنَّ لله مَلائِكَةً يَتَعَاقَبُوْنَ، مَلاَئِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةُ النَّهَارِ[3]) وروي بلفظ: (المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُوْنَ فِيْكُم، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ[4]) وروي بلفظ: (المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُوْن، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ[5]) وروي بلفظ: (إنّ لله مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ، فَإِذَا كَانَ صَلاَةُ الفَجْرِ نَزَلَتْ مَلاَئِكَةُ النَّهَارِ[6]) والمتأمل لرواية الشاهد على لغة (أكلوني البراغيث) يجد من رووها جميعًا أخذوها من طريقٍ واحد، وهو طريق صاحب الموطأ، في حين تعددت الروايات التي لا شاهد فيها واختلفت طرقها، وذلك مما يشعر -ولو على سبيل الظن- أن رواية الموطأ التي

---

(١) مغني الليب: ٤٧٨.

(٢) الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر) والحديث رقم (٨٥) ص ١٢٣ ومسند الإمام أحمد (٢/ ٤٨٦) وصحيح البخاري (كتاب الصلاة) (١/ ١٠٥) و (كتاب التوحيد) (٤/ ٢٨٢) وصحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة) (١/ ٤٣٩) وسنن النسائي (كتاب الصلاة) (١/ ١٩٤) كلهم يرويه من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

(٣) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٥٧) من طريق موسى بن يسار عن أبي هريرة.

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٣١٢) من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة.

(٥) صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق) (٢/ ٢١٣) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

(٦) صحيح ابن خزيمة (كتاب الصلاة) (١/ ١٦٥) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

أخذها عنه من أوردها جزءٌ اقتُطِعَ من حديث لا شاهد فيه، وأقرب ما تُرَدُّ إليه رواية المسند الثانية، فوافقت بعد اقتطاعها هذه اللغة.

٢ - تلفيق الدليل وتركيبه من كلامين مختلفين، فيدل ما تركب منهما على ما لا يدل عليه أحدهما منفردا:

استشهد ابن جني على استعمال (أو) في معنى الواو بقول الشاعر:

وَكَانَ سِيَّانِ أَلاَّ يَسْرحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[1]

«وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو... أي فكان سيان ألا يسرحوا نعمًا وأن يسرحوه بها، وهذا واضح»[2].

وعند تحقيق الدليل في مظانه نجده مركبًا من بيتين لا شاهد فيهما، وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء:

المَانِحُ الأُدْمَ كَالمَرْوِ الصِّلابِ إذا مَا حَارَدَ الخُوْرُ وَاجْتُثَّ المَجَالِيحُ

وَزَفَّتِ الشَّوْلُ مِنْ بَرْدِ العَشِيِّ كَمَا زَفَّ النَّعَامُ إِلَى حَفَّانِهِ الرَّوْحُ

وَقَالَ مَا شَيْهُمْ: سِيَّانِ سَيْرُكُمُ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلاَّ يَسْرَحُوا نَعَمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيهِمْ وَتَسْرِيحُ[3]

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي وهو في الأمالي الشجرية (١/ ٦١، ٢/٣١٥) وشرح المفصل (٢/ ٨٦، ٨/ ٩١) وسيأتي تحقيقه من ديوان الهذليين. وقد سبق ابن جني بالاستشهاد بالبيت شيخه أبو علي الفارسي في الإيضاح: ٢٩٦.

(٢) الخصائص (١/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

(٣) ديوان الهذليين (١/ ١٠٦ - ١٠٨) والمحاردة: أن تمنع الناقة اللبن فلا تدر، والخور والمجاليح صفتان للنوق ذوات اللبن. والحفان: الصغار.

على أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا عدم الاحتجاج برواية الخصائص، لأن ابن جني ثقة لم يكن ليروي إلا عن فصيح يحتج بكلامه، والرواية إذا رويت عن الفصيح لا تبطُل بثبوت رواية أخرى للشاهد[1]، إلا أن الذي دعا إلى سوق هذا المثال بيان أثر تلفيق النصوص في الاستشهاد بها.

٣- جهل معنى الدليل أو عدم التنبه لمعناه عند الاستشهاد، وهو أمر يدفع إلى سوء الاستدلال به:

أورد ابن الشجري قول الشاعر:

حَتَّى إذَا سَلَكُوهُمُ فِيْ قُتَائِدَةٍ   شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[2]

وخرّجه على حذف جواب (إذا) لأن هذا البيت هو آخر القصيدة، وقدّر الجواب فعلاً ناصبًا للمصدر، أي: شلّوهم شلاً[3].

وتابعه على ذلك أبو البركات في معرض استشهاده لحذف الجواب للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار[4].

وردّ عليهما البغدادي بأن هذا المذهب مخلٌّ بالمعنى «لأن الشل أي الطرد إنما كان قبل إسلاكهم في قتائدة، أي إدخالهم فيها، وكلامهم

---

(١) انظر ما سبق ص ٢٩٤.

(٢) لعبدمناف بن ربع الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥) ومجاز القرآن (١/ ٣٧) وأمالي المرتضى (١/ ٣) والقتائدة: الثنية الضيقة.

(٣) الأمالي الشجرية (١/ ٣٥٨).

(٤) الإنصاف (٢/ ٤٦١).

يقتضي أن يكون بعد ذلك، وهو فاسد»[1].

فانظر كيف ساق عدم الالتفات إلى المعنى إلى الاستدلال بهذا الدليل على مسألة يأبى المعنى دلالته عليها[2].

٤- التمسك بأدنى شاهد للمسألة وإن لم يكن مطابقًا لما جيء به شاهدًا له كل المطابقة: فقد تبعث ندرة الشواهد من اتخذ رأيًا على أن يتمسك بأدنى شاهد ذي صلة به ولو من بعيد، ويترتب على هذا الاستدلال غير الدقيق أن يجد المدقق في الشاهد أمورًا تبطل الاحتجاج به أو تضعفه.

وبهذا يتبين أن صحة الاعتراض على النقل بعدم دلالته على الحكم تتوقف على صحة الحجة التي بني عليها من ادعاء بتر الدليل أو فساد المعنى مع الاستشهاد ونحو ذلك.

---

(١) خزانة الأدب (٧/ ٤٠ - ٤١).

(٢) راجع: الخلاف النحوي: ٣٩٨ - ٣٩٩.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض

يجاب عن الاعتراض على شاهد السماع بعدم دلالته على الحكم بطرقٍ أبرزها:

١ - إثبات دلالته على الحكم الذي سيق من أجله من وجه آخر.

٢ - إبطال الحجة التي تمسك بها المعترض في منع دلالة الدليل.

٣ - بيان أن الدليل الذي ادعي بتره رواية أخرى موثقة للشاهد لا يصح إبطال دلالتها.

٤ - بيان أن المعنى الذي ادعي فساده بهذا الاستدلال مستقيم من وجه آخر.

مثال تطبيقي على هذا الاعتراض

قول الشاعر:

خَلا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ[(١)]

استدل به الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.[(٢)] واعتُرض عليه بأنه لا دليل فيه علىٰ تصدير حرف الاستثناء في أول الكلام؛ لأن هذا الشاهد مبتور عما قبله، والشعر كما هو في ديوان الشاعر:

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلاَ أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ

فحرف الاستثناء في وسط الكلام لا في مستهله، والاستدلال بهذا البيت ساقط[(٣)].

وهذا الوجه من الاعتراض قوي، ولم يثبت من طرق الجواب السابقة ما ينقضه، وقد سبق بيان قصر العلماء الشواهد القليلة لهذه المسألة على الضرورة[(٤)]، فساغ القول بمنع تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.

---

(١) لأبي زبيد الطائي في الأمالي الشجرية (١/ ٩٧) وهو في مجاز القرآن (٢/ ٢٨، ١٣٧) ومجالس ثعلب: ٤٨٦ والخصائص (٢/ ٤٣٨).

(٢) الإنصاف (١/ ٢٧٣) والتبيين: ٤٠٧ وائتلاف النصرة: ١٧٥.

(٣) الإنصاف (١/ ٢٧٧) وائتلاف النصرة: ١٧٦.

(٤) راجع ص ٣٤٧.

الفصل السابع

اعتراضات أخرى

١ - الاعتراض بمشاركة المعترض للمستدل في دليله.

٢ - الاعتراض على المستدل بمخالفة دليله لمذهبه.

٣ - الاعتراض على النقل بوصفه بالضعف.

الأول: الاعتراض بمشاركة المعترض للمستدل في دليله

وهو ادعاء المعترض دلالة الدليل على رأيه أيضًا، وقد مثّل له الأنباري بقوله: «مثل أن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه تسمّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل وإلا لما سمي مصدرًا. فيقول له الكوفي: هذه حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه إنما سمي مصدرًا لأنه صدر عن الفعل، كما يقال: (مَرْكَبٌ فَارِهٌ وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ)، أي مركوب فاره ومشروب عذب»[1].

وعدّه من كتب في هذا الموضوع من الأصوليين أحد الاعتراضات التي ترد على الاستدلال بالدليل النقلي من جهة متنه[2]. ويعرفه بعضهم بأنه: أن يجعل المعترض ما استدل به المستدل دليلاً له في المسألة التي اعتراض عليها[3].

فالخلاف بين المستدل والمعترض هنا في وجه الاستدلال لا في أصله.

---

(١) الإغراب: ٤٨ - ٤٩.

(٢) الواضح (٣/ ٩٧٠) والجدل: ٣٤.

(٣) المنهاج في ترتيب الحجاج: ٥٨.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض:

يجاب عن الاعتراض بمشاركة المعترض للمستدل في دليله بطرقٍ يوردها بعض الأصوليين والفقهاء، وأبرزها:

١- إيراد أدلة أخرى تعضد الحكم الذي استنبطه المستدل(١)

٢- بيان عدم احتمال الدليل للحكم الذي بناه عليه المعترض(٢).

٣- بيان قرينة في الدليل ترجح الحكم الذي أخذه المستدل من الدليل(٣).

---

(١) نيل الأوطار (٣/ ٢٠٢).

(٢) المنهاج في ترتيب الحجاج: ٦٠، ١٠٦ والمعونة: ٤٤، ٦٠ - ٦١ والجدل: ٢٨، ٣٤ والمغني لابن قدامة (٥/ ٦٦٥).

(٣) المنهاج في ترتيب الحجاج: ٥٩، ١٠٥، ١٠٦ والمجموع شرح المهذب (٣٧٢/١٥).

مثال تطبيقي على هذا الاعتراض:

* قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[1].

* وقال سبحانه: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾[2].

استشهد بهما الكوفيون على وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر[3].

واعترض البصريون بأنه لا حجة في الآيتين، إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب، والبصريون يقولون بهذا[4].

ومن الجواب عن هذا الاعتراض أن يقال: دليل الوجوب إجماع القراء على النصب، ولم يُرْوَ فيهما أن أحدًا قرأ بالرفع، فدل على تعيّن النصب[5].

إلا أن هذا مردود بما يلي:

١- لا يسلم بعدم رواية الرفع، فقد أثبتها غير واحد من العلماء في الآية ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ ﴾[6].

---

(١) سورة هــود، الآية: (١٠٨).

(٢) سورة الحشر، الآية: (١٧).

(٣) الإنصاف (١/ ٢٥٨) والتبيين: ٣٩١ وائتلاف النصر: ٣٧.

(٤) الإنصاف (١/ ٢٥٩) والتبيين: ٣٩٢ وائتلاف النصر: ٣٨.

(٥) الإنصاف (١/ ٢٥٨) والتبيين: ٣٩٢ وائتلاف النصر: ٣٧.

(٦) وهي قراءة الأعمش والمطوعي. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٤٦) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٢٦) وإملاء ما من به الرحمن (٢/ ٢٥٩) وإتحاف فضلاء البشر: ٤١٤.

٢- لا يلزم من عدم ورود القراءة بوجه ما عدم جوازه وفصاحته، وقد سبق القول إن القرآن أفصح الكلام لكنه لم يحو كل الفصيح، كخلوّه من لغة التميميين في إهمال (ما) مع الإجماع على فصاحتها[١].

٣- قد تمنع القراءة بشيء وهو جائز عربية، لأن القراءة - كما أشار العلماء - سنة متبعة، لا يتبع بها ما صح من وجوه العربية[٢].

٤- الفراء - وهو من أئمة الكوفيين - أجاز الرفع في المسألة، وإن جعله مرجوحًا، قال: «﴿ خَٰلِدَيْنِ فِيهَآ ﴾ نصب، ولا أشتهي الرفع، وإن كان يجوز»[٣].

وإنما ذهب من ذهب من الكوفيين إلى ذلك لأمرين:

أحدهما: أن النصب في قولنا (في الدار زيد قائمًا فيها) يجعل لكل واحد من الظرفين فائدة مستقلة، فالأول خبر للمبتدأ والثاني ظرف للحال، أما في حالة الرفع فإن كل واحدٍ منهما يفيد ما أفاده الآخر[٤].

والثاني: أنه يلزم في حالة الرفع تقديم الضمير على ظاهره، فلو رفع قوله (خالديْنِ) خبرًا لـ (أنّ) في الآية ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَآ ﴾ لكان حق (في النار) التأخير، ويصير التقدير: فكان

---

(١) الإنصاف (١/ ٢٥٩ - ٢٦٠) وائتلاف النصرة: ٣٨ وانظر ما سبق ص ٤٠٨.

(٢) ائتلاف النصرة: ٣٨.

(٣) معاني القرآن (٣/ ١٤٦).

(٤) الإنصاف (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩) والتبيين: ٣٩٢.

عاقبتهما أنهما خالدان في النار[1].

وعلى كل واحدٍ من هذين الأمرين كلام:

إما الأول فإنه وإن كان الظرف الأول يفيد ما أفاده الثاني إلا أن هذا لا يبطل فائدة أحدهما، لأن من مذاهب العرب توكيد اللفظ بتكريره وإن وقعت الفائدة بأحد اللفظين[2].

وأما لزوم تقدم المضمر على ظاهره فإنه وإن كانت رتبة الظاهر التأخير فإنه مقدم في اللفظ، وإذا عاد الضمير على متقدم في اللفظ فلا محذور[3].

وبهذه المناقشة يعلم قوة ما ذهب إليه البصريون من إجازة الرفع في الصفة الصالحة للخبرية إذا تكرر الظرف معها.

---

(١) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٢٦).

(٢) الإنصاف (١/ ٢٦٠) والتبيين: ٣٩٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٢٦).

الثاني: الاعتراض على المستدل بمخالفة دليله لمذهبه

وهو من الاعتراضات التي ترد على النقل من جهة متنه، وقد عبر عنه الأنباري بـ (الاستدلال بما لا يقول به)[1]، ومثّل له بقوله: "مثل أن يقول البصري: الدليل على أن واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنما العمل لـ (رب) المقدرة أنه قد جاء الجرُّ بإضمارها من غير عوضٍ منها في نحو قوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِيْ طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِيْ الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[2]

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟»[3].

والأصوليون يرون هذا الوجه من الاعتراض من الطرق الصحيحة لإبطال دليل الخصم، وذلك لأنه لا يجوز له أن يثبت الحكم من طريق وهو يعتقد بطلانه[4].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٧.

(٢) لجميل بثينة في ديوانه: ١٨٨ وهو في الخصائص (١/ ٢٨٥) وشرح المفصل (٣/ ٢٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٩) والتصريح (٢/ ٢٣).

(٣) الإغراب: ٤٧ – ٤٨.

(٤) المنهاج في ترتيب الحجاج: ٤٢.

طريق الجواب عن هذا الاعتراض:

الاعتراض على الدليل بمخالفته لمذهب صاحبه ذو شقين، فحين يقول به أحد الفريقين للرد على الفريق الآخر يكون موقفه قويًا، أما حين تخرج المسألة عن دائرة المختلفين وينبري للفصل فيها من هو في خارج دائرة الخلاف فإن الدليل - والحالة هذه - قوي، ويكون الاعتراض - فيما أرى - اعتراضًا ضعيفًا، لأن الحجة إذا سندها السماع وقبلها العقل ينبغي أن تقبل وإن خالفت مذهب صاحبها في مسألةٍ ما، والمعترض لا يلجأ إلى الطعن في الاستشهاد من هذا الوجه إلا إذا كان الدليل من القوة والحجية بحيث لا يمكن إبطاله في ذاته، فيتمسك بأمر خارج عنه، وهو مخالفته لمذهب المستدل، على الرغم من أن الدليل ينبغي أن ينظر إلى صحته وبطلانه أنى كان مصدره، ولهذا كان من منهج الأصوليين في الجواب عن هذا الاعتراض أن يقال: إنه وإن كان المستدل لا يقبله فالمعترض يرى حجيته فيلزمه العمل به[1].

(١) المعونة في الجدل: ٥٦ والواضح (٣/ ٩٦٢).

مثال تطبيقي على هذا الاعتراض:

قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادهمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[(١)].

استشهد بها الكوفيون -غير الفراء- والأخفش على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، ووجه الاستدلال أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وإذا جاء هذا في القرآن فهو في الشعر أولى[(٢)].

واعترض الأنباري بأن الكوفيين لا يرون الفصل بالمفعول في غير الضرورة، ولا ضرورة في القرآن، «وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض»[(٣)].

ويجاب عنه بأن الدليل لا يجوز أن يجعل حجة في النقيض إذا لم يجز أن يجعل حجة في النظير إلا في الحالة واحدة وهي ما إذا كان النقيض أولى بالشيء من النظير، فحينئذ قد يكون الدليل حجة في نقيضه وإن لم يحتج به في نظيره، ومسألتنا من هذا القبيل، فقد جاءت الآية والحجةُ فيها صحيحة، وقد سبق بيان سلامتها من القدح[(٤)]، والمتضايفان مفصول بينهما فيها بالمفعول، فإذا لم يستشهد

---

(١) سورة الأنعام، الآية : (١٣٧).

(٢) انظر ما سبق ص ٢٦٥.

(٣) الإنصاف (٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦) وانظر: ائتلاف النصرة: ٥٤.

(٤) ص ٢٦٥ وما بعدها.

بها على إجازة ذلك فيما جاء فيه وهو النثر فينبغي قبولها في الشعر، لأن مجيء المسألة في الاختيار الفصيح دليل على جوازها في الضرورة من باب أولى، إذ يستساغ في الشعر مالم يرد به النثر فكيف بما ورد النثر به.

فإذا تبين أن الفصل بالمفعول لا يخالف القياس[١]، وأن العلماء قد ذكروا وجوهاً تحسّنه[٢]، وأن له شواهد كثيرة تعضده[٣]، فلا أقل من قبول ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش من جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول في ضرورة الشعر فحسب.

---

(١) انظر ص ٢٦٧.

(٢) انظر ص ٢٦٧.

(٣) انظر ص ٨٦ – ٨٧.

الثالث: الاعتراض على النقل بوصفه بالضعف

خاتمة الاعتراضات التي ترد على الدليل بقلةٍ وصفُهُ بالضعف، وواضح أنه من الاعتراضات الواردة على النقل من جهة متنه، وليس له ذكر عند الأصوليين - فيما أعلم -، وصِفَتُهُ: أن يرى المعترض أنه قد ترتب على الاستدلال ضعفٌ في المعنى يبعد أن يكون مرادا، فلا ينبغي الركون إليه.

وإنما كان تأخير الحديث عن هذا الاعتراض لأنه عند ثبوته يضعف الاستدلال لكنه لا يبطله، ولهذا لم يكن للجوء المعترض إليه وجه إلا إذا أعياه البحث عن اعتراض قوي صحيح.

كما أنه لا بد من التثبت من تحقق ضعف المعنى على وجه لا يسوغ حمل السماع عليه.

طرق الجواب عن هذا الاعتراض:

ذكرت أن هذا الضرب من الاعتراض لا يكفي في إسقاط الاستدلال، فحجة المجيب عنه قوية، وأبرز ما يلتمس من سبل الجواب:

١- إثبات سلامة المعنى من الضعف بوجه من وجوه التأويل غير المتكلف.

٢- بيان أن ضعف المعنى لا يقدح في صحة الاستدلال وإن أضعفه.

٣- تأييد المستدل دليله بشواهد تعضد احتجاجه.

مثال تطبيقي على هذا الاعتراض:

قراءة عاصم في إحدى روايتيه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] بنون واحدة وتشديد الجيم.

وَجَّهَهَا الفراء على مذهبه هو والأخفش في إجازة إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، أي: نُجّي النجاءُ[2].

واعترض العكبري بأن في الآية على هذا التوجية ضعفًا شديدًا في المعنى «لأن المعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون، ونسبة النجاء بعيد جدًا»[3].

والأمر كما قال، فإذا اجتمع إلى ذلك أن في هذه القراءة تسكين الياء شذوذًا وهي آخر الفعل الماضي، وأنه قد سبق نسبة ما استدل به من الشعر في هذه المسألة إلى الضرورة[4]، وأن الأخفش حين أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به الصحيح قال: «هو جائز في القياس وإن لم يرد به السماع»[5] تبين رجحان ما ذهب إليه الجمهور من أن هذه المسألة مخصوصة بالشعر لا ينبغي أن تجاز في غيره.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: (٨٨). وهي رواية أبي بكر عنه، وقد ذكر العكبري في التبيين: ٢٧١ أنها رواية حفص عن عاصم، وهذا يخالف ما ذكره العلماء من رواية حفص (ننجي) بنونين.
انظر: السبعة: ٤٣٠ والتيسير: ١٥٥.

(٢) معاني القرآن (٢/ ٢١٠) وانظر: التبيين: ٢٧١.

(٣) التبيين: ٢٧٣.

(٤) ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٥) الخصائص (١/ ٢٩٧).

خاتمة البحث

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أعانني على إتمام هذا البحث الذي درست فيه موقف من يفصل في مسائل الخلاف النحوية من خلال اعتراض كل فريق على الدليل النقلي للفريق الآخر وقدحه فيه.

وقد سعيت إلى أن أوفي الموضوع حقه وأصل به إلى ما أستطيع من غاية لأجني منه النتائج التي أردت الوقوف عليها.

ولقد كثرت هذه النتائج وأربى بعضها في الأهمية على بعض، وعَلِقَ منها بذهني - لطول المعاشرة وكثرة الملازمة - شيء كثير، وأنا أسجل أبرزها في ذيل هذا البحث اقتداءً بسنة السلف:

١- من الاعتراضات التي ترد على الدليل النقلي ما يوحي ظاهره بقوته لكنه عند التحقيق ضعيفٌ يسهل إسقاطه كالاعتراض عليه بجهالة قائله أو تعدد رواياته، ومنها ما هو قوي يتعسر نقضه إذا تحقق وقوعه كالاعتراض عليه بحمله على الضرورة أو بكونه شاذًا.

٢- يقبل الشاهد في الاحتجاج وإن لم يعرف قائله ما دام صادرًا عن راوٍ أو عالم ثقة يعتمد عليه، وكذا يكون مقبولاً إذا رواه فصيح من الألى يحتج بكلامهم.

٣- إذا نسب البيت لشاعر معين ثم لم يوجد في ديوانه فالوجه فيه أن يحكم بأنه له مالم يثبت لغيره.

٤- تخطئة العلماء لبعض العرب وتغليطهم لهم ما هو - فيما أراه - إلا تعبير منهم عما بلغته لغتهم من إيغال في مخالفة جمهرة المسموع والقياس المتّبع، ولم يريدوا ردَّها وإن بلغت من القلة هذا الحد.

٥- لا يلتفت إلى الاعتراض على الدليل بكونه مصنوعًا إن لم تثبت الصنعة بأدلة وأمارات صحيحة أو كان واضعه يحتج بكلامه.

٦- كثير من الأبيات المحدثة التي قيل إن النحويين استشهدوا بها إنما سيقت تمثيلاً وطرحًا للنقاش واستئناسًا لا استشهادًا واحتجاجا.

٧- تحديد عصر الاحتجاج في اللغة يختلف عنه في النحو، ففي اللغة يستشهد بكلام الحاضرة وشعرهم إلى أواخر القرن الثاني، ويستشهد بكلام البادية وشعرهم إلى أواسط القرن الرابع، أما في النحو فلم يفرق بين كلام الحاضرة والبادية، وتعد بداية العصر العباسي هي الحد الفاصل لما يحتج به من السماع، ويستثنى من ذلك المعمرون من شعراء العصر الأموي الذين عاشوا جزءًا من حياتهم في العصر العباسي.

٨- لا يسلم بالاعتراض على دليل السماع بتخطئة الناقل إن كان هذا الناقل محتجًا بكلامه، أو وثّقه العلماء وإن لم يكن كلامه حجة، أو وجد لنقله وجه صحيح يحمل عليه، أو جاء على لغة صحيحة من لغات العرب، أو سندته شواهد معتد بحجيتها، ولهذا ضعف الاعتراض به على القراءات لاشتهار القراء بالثقة عند العلماء.

٩- تعدد روايات الشاهد لا يطعن - على الصحيح - في الاحتجاج بإحداها، فيكفي أن يكون الراوية فصيحًا، أو ثقة وإن لم يكن فصيحًا لتقبل الرواية التي أثبتها، لأن الثقة لم يكن ليروي إلا ما سمعه ممن يستشهد بكلامه.

١٠- الاعتراض على النقل بكونه شاذًا اعتراض صحيح ما سلم الحكم المراد إبطاله من الشواهد الكثيرة الكافية، بشرط أن لا يكون كل الوارد من المسألة المختلف فيها قليلاً وإلا كان القليل من شواهدها مقيسا.

١١- تصح (معارضة) النقل بالنقل إذا كان النقل المعترض به صحيحًا سالمًا من الاعتراض على متنه وسنده، واتفق الحكم الذي دل عليه الدليلان، ولم يترجح دليل المستدل على دليل المعترض بأحد وجوه الترجيح.

١٢-لا يعول على دليل القياس (معارضًا) لدليل السماع غير القابل للتأويل كما أنه لا اعتداد باستصحاب الحال إذا اعترض به على النقل، فهذان وإن اعتد بهما دليلين لا يعتد بهما (معارضين).

١٣-الاعتراض على النقل بضعفه في المعنى لا يكفي لإسقاطه، فحجة المجيب عنه قوية، ولا محيد عن التثبت من تحقق ضعف المعنى على وجه لا يسوغ حمل السماع عليه.

ولا يفوتني في خاتمة هذا البحث أن أذكر أن دراستي لهذا الموضوع قد فتحت أمامي وأمام إخواني وزملائي الباحثين آفاقًا واسعة، وأنا أنوي مستعينًا بالله أن تكون خطوتي التالية في البحث - بإذنه تعالى - دراسة الاعتراضات الواردة على العلة النحوية وطرق الجواب عنها مطبقة على مسائل الخلاف النحوية راجيًا أن أقف على ثمرته بإذن الله.

وفي الختام لا أزعم أنني في عملي هذا قد بلغت التمام والكمال، ولكن حسبي أنني حاولت أن أشد جياد الحزم، وأمد ركاب العزم، مقدمًا رجلاً ومؤخرًا أخرى، لعلمي أن الباع قصير، والمتاع يسير، والبضاعة مزجاة، والخبرة لا تسعف المتعلم بما رجاه، وأنا أعزم على من طالع هذا البحث أن ينسب ما فيه من صواب إلى رب العباد وما فيه من خطأ إلى طالب علمٍ مبتدئ، وفق الله الجميع لما فيه الصلاح والسداد، والله المستعان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهـارس الفـنـيـة

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
- ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	٥	١٤٢
سورة البقرة		
- ﴿ وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾	٣٠	١٤٧
- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾	٣٤	٢٤٨
- ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾	٣٥	٣٦٣
- ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾	٥٤	٢٤٨
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ ﴾	٦٢	٢٥٢، ٢٥٤
- ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾	٢٥٥	١٥٥
سورة آل عمران		
- ﴿ هَا أَنتُمْ أُولَاءِ ﴾	١١٩	٢٢٠
سورة النساء		
- ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	١	٥٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦١
- ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾	١١٤	٣٧
- ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾	١٦٢	٢٥٢، ٢٥٣
سورة المائدة		
- ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾	١١٤	٩٢

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الرحمن		
- ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفۡرَفٍ خُضۡرٖ وَعَبۡقَرِيٍّ حِسَانٖ﴾	٧٦	٢٤٩، ٢٥٦
سورة الحشر		
- ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ ﴾	١٧	٤٦٧، ٤٦٨
سورة المنافقون		
- ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	١٠	٤٢، ٢٥٨
سورة التحريم		
- ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	٤	٤٤٤
سورة البينة		
- ﴿دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾	٥	٤٣٨
سورة الهمزة		
- ﴿ فِي عَمَدٖ مُّمَدَّدَةِۭ ﴾	٩	١٢٣

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٣ - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة والمشهورة

٤ - فهرس الأشعار والأرجاز

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
سيغنيني...	... غناءُ	٢٩٢
قد علمت...	... السعلاءِ	٥٥
وعلمت...	... الجراءِ	٥٥
أن نعم...	... الخواءِ	٥٥
يا لك...	... شيشاءِ	٥٦
ينشب...	... واللهاءِ	٥٦
ولما أن...	... الغرابا	٤١٠، ٤١١
فانقض...	... طنبا	٧٤
لما جفا...	... مصعبا	٣٢٩
أم الحليس...	... شهربَه	٣٦٧
ترضى...	... الرقبَه	٣٦٧
أتهجر...	... تطيبُ	٢٨٩، ٢٩١
ترى....	... قريبُ	١٦٢
يحب...	... نصيبُ	١٦٢
أقام...	... شبيبُ	١٦٨
لكنه...	... رجبُ	٨٨

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
وحلق...	... القوانسِ	٨٦
يبيت...	... العباطِ	٣١٣، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٥
وممن...	... العرضِ	٤٢٣
أبيض...	... إباضِ	٤٢٤
لقد علمت...	... مسمعا	٧٢، ١٩٠
بني أسد...	... أشنعا	٢٩٥
فأنكرتني...	... والصلعا	١٦٠
فكرت...	... السباعا	٢٨٥
ياليتني...	... مرضعا	٨٩
تحملني...	... أكتعا	٨٩
كم بجود...	... وضعَهْ	٣١٦
فإنك...	... شوارعُ	١٩٠
إذا مت...	... أصنعُ	٧٣
يقول.. .	... اليجدعُ	٣٤١
قفا.. .	... ربوع	٣٢٩
فما كان...	... مجمعِ	٢٩٤
قد أصبحت...	... تدعي	٣٢٥
علي...	... أصنعِ	٣٢٥
فإني...	... أخافَهْ	٤٤١

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
وعض...	... أو مجلفُ	١٣١
ترى...	... وقفوا	٦٦، ٢٨٨
تنفي...	... الصياريفِ	٨٦
سوى...	... الحققْ	٣٤٠
زحرت...	... خنفقيقا	٨٩
يرى...	... حاذقُ	٥٣
أدارًا...	... يترقرقُ	٦٧
وذي...	... ترقرقُ	٦٧
وكادت...	... تنطقُ	٦٧
فيا دار...	... أو يتدفقُ	٦٧
ولا يكر سيء...	... مخلوقُ	١٥٥
ومنهل...	... حوازقُ	١٧٣
ولضفادي...	... نقانقُ	١٧٣
ولم...	... رواهقُهْ	١٦٧، ١٧١
هل أنت...	... مخراقِ	١٧٣
يا رُبَّ...	... بطلاقِ	٧١
لم تدر...	... وخلاقي	٧١
أسعد...	... يصدقِ	١٧٢، ١٨١
يا حكم...	... عبد الملكْ	٦٧

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
على مثل...	... من بكا	٩٨
أهدموا...	... لا أبالكا	١٧٨
وأنا...	... حوالكا	١٧٨
هي الدنيا...	... وفتكي	٢٢٣
فلا...	... مبكي	٢٢٣
ضعيف...	... الأجلْ	١٧٣
أحيا...	... ما عدلا	٢٢٤
من كان...	... مهزولا	٢١٤، ٢٢١، ٢٢٣
محمد...	... تبالا	٥٣، ٥٧، ٩٨، ٢٣٧
فرد....	.. سؤالا	٤١٠
وقد...	... الخدالا	٣٩٢، ٤١٠، ٤١١
يذيب...	... لسالا	٢١٦
رأيت...	... فعالا	٣٦٣
فلا ترى...	... حلائلا	٦٩
كه...	... حاظلا	٦٩
يتركن...	... جوافلا	٣٦٠
فلا مزنة...	... إبقالَها	٢٨١
في فتية...	... وينتعلُ	٢٨٦
وهمًّ...	... يعادلُهْ	١٤٦

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
فيالك...	... عاذلُهْ	٢٨٤
أيا جارتا...	... تعالي	٢١٥
كأني...	... شيمالي	٣٤١
فلو أن...	... المالِ	٤٠٩
ولكنما...	... أمثالي	٤١١
إذا هي...	... إسحلِ	٤١٠
عتوا...	... الأجادلِ	٨٧
قفا...	... فحوملِ	٤٤، ٢٩٠
وقوفًا...	... وتجملِ	٦٥
أغركِ...	... يفعلِ	٤٥
ربما تكره...	... العقالِ	٧٠
كنا...	... الأولِ	١٢٤
فجاء...	... قطربلِ	١٢٤
فكلهم...	... يأتلي	١٢٤
إن...	... أسفلِ	١٢٤
فاليوم...	... واغلِ	٢٩٥
رسم...	... جللهْ	٤٧٠
ويومًا...	... السلمْ	٦٢، ٧٢
هم...	... معظما	١٦٧، ١٧١

أول البيت	آخر البيت	رقم الصفحة
فقلت...	... شيطانِ	١٩٥
أي قلوص...	... تراها	١٥٨، ١٦٦
طاروا...	... علاها	١٥٨، ١٦٦
واشدد...	... حقواها	١٥٨، ١٦٦
ناجية...	... أباها	١٥٩، ١٦٦
وأنت...	... منهوي	٤٠٧
بدالي...	... جائيا	١٣٢، ١٤٦
له ما رأت...	... سمائيا	٣٣٨
ألا ليت...	... النواجيا	٧٦
أدين...	... داعيا	٧٦
فيا راكبًا...	... تلاقيا	٧٥، ٧٦
ألا لا تلوماني...	... ولا ليا	٧٦
أقبل...	... مغافريِّ	١٠٤
عند...	... بالعشيِّ	١٠٤
يجر...	... بالخفيِّ	١٠٤
قال لها...	... يا تافيِّ	٥٤، ٧٨

٥ - فهرس الأدلة المعترض عليها

أولاً: الآيات القرآنية:

ثانيًا: الأحاديث النبوية والآثار:

ثالثاً: الأمثال والأقوال المأثورة

المثل أو القول	رقم الصفحة
- آللهِ لتفعلن؟ فيقول المجيب: آلله لأفعلن	٣٨٣
- أتاني سواؤك	٣٨٢
- أصبح ليلُ	٣٨٥
- أطرق كرا	٣٨٥
- افتد مخنوق	٣٨٥
- بقلة الحمقاء	٤٣٧
- تميميٌّ أنا	٤١٥
- صلاة الأولى	٤٣٧
- في أكفانه لف الميت	٤١٥
- في بيته يؤتى الحكم	٤١٥
- قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها	١٣٨، ٣٨٠
- ليس الطيبُ الا المسكُ	٣٨١
- مسجد الجامع	٤٣٧
- مشنوء من يشنؤك	٤١٥
- نعم السير على بئس العير	٤٣١
- واجمجمتيّ الشاميتيناه	٢٧١، ٣٨٧
- والله ما هي بنعم المولودة	٤٣١
- وامن حفر بئر زمزماه	٣٨٦

رابعاً: الأشعار والأرجاز

أول البيت	آخره	رقم الصفحة
- فلو ولدت...	... الكلابا	٣٤٥، ٤٤٢
- أتهجر...	... تطيبُ	٢٩٨، ٤٣٤
- لكنه...	... رجبُ	٣٠١
- أبا عرو...	... فيجيبُ	٣٥٢
- فاليوم...	... من عجبِ	٣٨٣
- وكمتًا...	... مذهبِ	٤٠٨
- خبيرٌ...	... مرتِ	٤٤٤
- كُلِّف...	... شقوتهْ	١٠١
- بنت...	... حجتهْ	١٠١
- يرى...	... الكماةِ	٤١٣، ٤٣٣
- فتىً ما...	... قماحِ	٤١٦
- علام...	... تقدْ	٤٤٦
- فزججتها...	... مزادهْ	٨٣، ١٨٧، ٢٣٢
- يلومونني...	... لعميدُ	٨٢
- جاءت...	... رمدُوا	٣٠٢
- ألا أيهذا...	... مخلدِي	١٤٤، ٢٧٢، ٣٠٤
- بنونا...	... الأباعدِ	٤١٥

٦ - فهرس الأعلام المترجم لهم

٧ - ثبت المصادر والمراجع[١]

أولاً: المصادر والمراجع المطبوعة

١ - **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** - عبداللطيف ابن أبي بكر الشرجي الزبيدي - بتحقيق د. طارق الجنابي - عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢ - **الإبهاج في شرح المنهاج** - علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠هـ.

٣ - **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** - أحمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء - بتصحيح علي محمد الضباع - دار الندوة الجديدة - بيروت.

٤ - **الإتقان في علوم القرآن** - جلال الدين السيوطي - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٥ - **الأحاجي النحوية** - جار الله الزمخشري - بتحقيق مصطفى الحدري - مكتبة الغزالي بحماة.

٦ - **الإحكام في أصول الأحكام** - لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠هـ.

---

(١) لم أورد فيه إلا ما أثبته في هوامش البحث دون المراجع التي راجعتها ولم أحل اليها، لأن الأولى هي التي تتعلق بها همة القارئ متى أراد توثيق مسألة من مصدرها، ولأجنب هذا الثبت الطول الزائد عن الحاجة.

٧ - **أخبار الشعراء المحدثين من كتاب الأوراق** - أبو بكر الصولي - بنشر ج. هيورث. دن دار المسيرة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨ - **أخبار القضاة** - وكيع محمد بن خلف بن حيان - عالم الكتب - بيروت

٩ - **أخبار النحويين البصريين** - أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي - بتحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٠ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** - أبو حيان الأندلسي - بتحقيق د. مصطفى أحمد النماس - مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى - ج١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م - ج٢ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١١- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** - محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩هـ.

١٢ - **الأزهية في علم الحروف** - علي بن محمد الهروي - بتحقيق عبدالمعين الملوحي - مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣ - **أساس البلاغة** - جار الله الزمخشري - مطبعة دار الكتب - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٧٣م.

١٤ - **الاستيعاب في أسماء الأصحاب** - يوسف بن عبدالله بن عبد البر - طبعت على هامش - "الإصابة" - مصر - ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

١٥ - **أسرار العربية** - أبو البركات الأنباري - بتحقيق محمد بهجة

البيطار - المجمع العلمي العربي - دمشق - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه للدكتور رمضان عبدالتواب: انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق -مج ٤٩- ج٢

١٦ - **أسماء المغتالين من الأشراف، وأسماء من قتل من الشعراء (نوادر المخطوطات)** أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي - بتحقيق عبدالسلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

١٧ - **الأشباه والنظائر في النحو** - جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٨ - **الاشتقاق** - أبو بكر بن دريد - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - مؤسسة الخانجي بمصر - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

١٩ - **اشتقاق أسماء الله** - أبو القاسم الزجاجي - بتحقيق د. عبدالحسين المبارك - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠ - **الإصابة في تمييز الصحابة** - ابن حجر العسقلاني - بيروت - مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

٢١ - **إصلاح المنطق** - ابن السكيت - بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٢٢ - **الأصمعيات (اختيار الأصمعي)** - أبو سعيد عبدالملك بن قريب ابن عبدالملك - بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الخامسة.

٢٣ - **أصول التفكير النحوي** - د. علي أبو المكارم - الجامعة الليبية - كلية التربية - ١٩٧٣م.

٢٤ - **أصول السرخسي** - أبو بكر بن محمد بن أحمد بن سهل السرخسي - بتحقيق أبو الوفاء الأفغاني - دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣هـ.

٢٥ - **الأصول في النحو** - أبو بكر بن السراج - بتحقيق د. عبدالحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦ - **أصول النحو العربي** - د. محمد خير الحلواني - جامعة تشرين - اللاذقية - ١٩٧٩م.

٢٧ - **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** - أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

٢٨ - **إعراب القرآن** - أبو جعفر النحاس - بتحقيق د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٩ - **الأعلام** - خير الدين الزركلي - الطبعة الثالثة - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٠ - **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء** - محمد راغب الطباخ الحلبي - حلب - ١٣٤٢هـ.

٣١ - **الأغاني** - أبو الفرج الأصفهاني - دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

٣٢ - **الإغـراب في جـدل الإعــراب ولمع الأدلة في أصـول النحـو** - أبو البـركات عبدالـرحمن كمال الدين بن محـمد الأنبـاري - بتـحقـيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٣٣ - **الإفـصـاح في فـقـه اللغـة** - حـسين يوسف مـوسى وعـبـدالفتـاح الصعيدي - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية.

٣٤ - **الاقتراح في علم أصول النحو** - جلال الدين السيوطي - بتحقيق د. أحـمـد مـحـمـد قاسم مطبـعـة السـعـادة - القـاهـرة - الطبـعـة الأولى - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٣٥ - **ألفـيـة ابن مـالك في النحو والصرف** - محـمـد بن عـبـدالله بن مالك - مطبعة كرم ومكتبتها - دمشق.

٣٦ - **ألقـاب الشـعـراء ومن يعـرف منهم بأمـه** - مـحـمـد بن حـبـيـب - بتـحـقـيـق عـبـدالسـلام هارون - نوادر المخطوطات - المجـمـوعـة السـابعة - مطبـعـة لجنة التـأليف والتـرجـمـة والنشـر - الطبـعـة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٣٧ - **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** - القاضي عياض ابن موسى اليحصبي - بتحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث - القـاهرة، المكتبة العتيقة - تونس - الطبـعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٨ - **الأمـالي** - أبو علـي اسـمـاعـيل بن القـاسم القـالـي - دار الكتـاب العربي - بيروت.

٣٩ - **أمـالي السهيلي**: في النحو واللغة والحديث والفقه - أبو القـاسم عبدالرحمن ابن عبـدالله السهيلي الأندلسي - بتـحقـيق محـمد

إبراهيم البنا - مطبعة السعادة.

٤٠ - **الأمالي الشجرية** - ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي ابن حمزة المعروف بابن الشجري - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ.

٤١ - **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد** - الشريف المرتضى علي ابن الحسين الموسوي العلوي - بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٢ - **الإمتاع والمؤانسة** - أبو حيان التوحيدي - مصر - ١٩٣٩م.

٤٣ - **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** - أبو البقاء العكبري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٤ - **إنباه الرواة على أنباه النحاة** - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية الأولى - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٤٥ - **الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال** - ناصر الدين أحمد ابن محمد بن المنيّر - بهامش الكشاف للزمخشري - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٦ - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** - أبو البركات الأنباري - بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - دار إحياء التراث العربي - مصر - الطبعة الرابعة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٤٧ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** - ابن هشام الأنصاري - بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - دار الجيل - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٨ - **أيام العرب قبل الإسلام** - أبو عبيدة معمر بن المثنى - بتحقيق د. عادل جاسم البياتي - مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر - بغداد - ١٩٧٦م.

٤٩ - **إيضاح شواهد الإيضاح** - أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي - بتحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥٠ - **الإيضاح العضدي** - أبو علي الفارسي - بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود - مطبعة دار التأليف - بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٥١ - **الإيضاح في شرح المفصل** - أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب - بتحقيق د. موسى بناي العليلي - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني - بغداد - ١٩٨٢م.

٥٢ - **الإيضاح في علل النحو** - أبو القاسم الزجاجي - بتحقيق د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٣ - **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** - أبو بكر محمد ابن القاسم الأنباري - بتحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م

٥٤ - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** - عماد الدين أبو

الفداء اسماعيل ابن كثير القرشي - نشر أحمد محمد شاكر - مطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر - الطبعة الثالثة.

٥٥ - **البحر المحيط** - أثير الدين أبو حيان الأندلسي - مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض.

٥٦ - **البداية والنهاية في التاريخ** - ابن كثير - مصر - ١٣٥١هـ - ١٣٥٨هـ.

٥٧ - **البصائر والذخائر** - أبو حيان التوحيدي - بتحقيق د. ابراهيم الكيلاني - مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء - دمشق.

٥٨ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي - بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

٥٩ - **البيان والتبيين** - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي بمصر - الطبعة الرابعة - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٠ - **تاج العروس من جواهر القاموس** محمد مرتضى الحسيني الزبيدي - الطبعة الخيرية بالجمالية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٠٦هـ.

٦١ - **تاريخ آداب العرب** - مصطفى صادق الرافعي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٢ - **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام** - الذهبي - مصر.

٦٣ - **تاريخ بغداد (أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣)**

أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٤ - **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** - أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري - بتحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٥ - **تاريخ النحو وأصوله** - القسم الأول - النحويين البصرة والكوفة - د. عبدالحميد السيد طلب - مكتبة الشباب - مصر.

٦٦ - **تاريخ اليعقوبي** - أحمد بن إسحاق بن واضح اليعقوبي - النجف - ١٣٥٨هـ.

٦٧ - **تأويل مختلف الحديث** - أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - بتصحيح محمد زهري النجار - دار الجيل - بيروت - ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٦٨ - **التبيان في شرح الديوان (شرح ديوان المتنبي)** - أبو البقاء العكبري - بضبط وتصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٦٩ - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** - أبو البقاء العكبري - بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الاسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٠ - **التحرير في أصول الفقه** - كمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد ابن مسعود (ابن الهمام) - مطبوع مع شرحه تيسير

التحرير - دار الكتب العلمية - بيروت.

٧١ - **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (بهامش كتاب سيبويه)** - يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري المعروف بالأعلم - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - الطبعة الأولى - ١٣١٦هـ.

٧٢ - **تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه** - الفيروز أبادي - بتحقيق عبدالسلام هارون - نوادر المخطوطات - المجموعة الأولى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى - ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٧٣ - **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** - جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري - بتحقيق د. عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٤ - **تذكرة الحفاظ** - أبو عبدالله شمس الدين الذهبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧٥ - **التذكرة السعدية في الأشعار العربية** - محمد بن عبدالرحمن العبيدي - بتحقيق عبدالله الجبوري - مطابع النعمان - النجف - ١٩٧٢م.

٧٦ - **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** - أبو حيان الأندلسي - قطعة ناقصة في جزأين - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ.

٧٧ - **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** - أبو عبدالله ابن مالك -

بتحقيق محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي - مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧٨ - **التعريفات** - علي بن محمد الجرجاني - بتحقيق د. عبدالرحمن عميرة - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٩ - **التفسير الكبير** - الفخر الرازي - دار الكتب العلمية - طهران - الطبعة الثانية.

٨٠ - **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** - أبو الفتح عثمان بن جني - بتحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة عبدالرزاق الحديثي وأحمد مطلوب - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٨١ - **التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات (الكامل، الفصيح، المصنف، الإصلاح، مقصور ابن ولاد)** - علي بن حمزة البصري - بتحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي - (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) - دار المعارف - القاهرة - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨٢ - **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه** - أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري - (مع كتاب ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي) - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٨٣ - **تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (شرح شواهد الكشاف)** - محب الدين أفندي - بتصحيح نصر الهوريني - المطبعة الكبرى - ١٢٨١هـ.

٨٤ - **تهذيب تاريخ ابن عساكر** - عبدالقادر بدران - دمشق - ١٣٢٩ - ١٣٥١هـ.

٨٥ - **تهذيب التهذيب** - ابن حجر العسقلاني - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

٨٦ - **تهذيب اللغة** - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٨٧ - **التوضيح لمتن التنقيح مع شرح التلويح** - صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود البخاري - دار الكتب العلمية - بيروت.

٨٨ - **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** - المرادي المعروف بابن أم قاسم - بتحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الثانية.

٨٩ - **التيسير في القراءات السبع** - أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمر الداني - نشر أوتو برتزل - مطبعة الدولة - استانبول، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى - بغداد - ١٩٣٠م.

٩٠ - **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** - الثعالبي - بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر - ١٣٧٤هـ - ١٩٦٥م.

- الجامع الصحيح = صحيح البخاري.

٩١ - **الجامع لأحكام القرآن** - أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - مطبعة دار الكتب - القاهرة - أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٩٢ - **الجدل على طريقة الفقهاء** - أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد الحنبلي - منشورات المعهد الفرنسي بدمشق.

٩٣ - **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** - الحميدي - مصر - ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٩٤ - **جمع الجوامع** - تاج الدين عبدالوهاب بن السبكي - دار الفكر العربي - بيروت - ١٤٠٢هـ.

٩٥ - **الجمل في النحو** - أبو القاسم الزجاجي - بتحقيق د. علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - دار الأمل - الأردن - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٩٦ - **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** - أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - بتحقيق د. محمد علي الهاشمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٩٧ - **جمهرة الأمثال** - أبو هلال العسكري - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٩٨ - **جمهرة أنساب العرب** - ابن حزم الأندلسي - بتحقيق عبدالسلام هارون - دار المعارف - مصر - ١٩٦٢م.

٩٩ - **جمهرة اللغة** - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى - ١٣٤٤هـ.

١٠٠ - **الجنى الداني في حروف المعاني** - الحسن بن قاسم المرادي -

بتحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجار بردي انظر: مجموعة الشافية.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي.

١٠١ - **حاشية على شرح التصريح على التوضيح للأزهري** - يس بن زين الدين العليمي الحمصي - بهامش شرح التصريح على التوضيح - دار الفكر - بيروت.

١٠٢ - **حاشية على مغني اللبيب لابن هشام** - محمد الأمير الأزهري - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٣ - **حاشية على مغني اللبيب لابن هشام** - مصطفى محمد عرفة الدسوقي - المطبعة الحميدية: عبدالحميد أحمد حنفي - مصر - ١٣٥٨هـ.

١٠٤ - **الحجة في علل القراءات السبع** - أبو علي الفارسي - بتحقيق علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار ود. عبدالفتاح شلبي.

١٠٥ - **الحجة في القراءات السبع** - أبو عبدالله الحسين ابن خالويه - بتحرير د. عبدالعال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت، القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٩٧٩م.

١٠٦ - **حجة القراءات** - أبو زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة - بتحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨٢م.

- حجة القراءات في منهج النحاة انظر: بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها - الجزء الأول.

١٠٧ - **الحدود في الأصول** - أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي - بتحقيق د. نزيه جاد - نشر مؤسسة الزعبي - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

١٠٨ - **الحلل في شرح أبيات الجمل** - ابن السيد البطليوسي - بتحقيق د. مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٩م.

١٠٩ - **الحماسة** - أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري - باعتناء الأب لويس شيخو اليسوعي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- حول ضرائر النثر في النحو العربي: انظر مجلة العرب ج٥، ٦ج ١١، ١٢ - السنة ٢٢ - وج٣، ٤ - السنة ٢٣.

١١٠ - **الحيوان** - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

١١١ - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** - عبدالقادر بن عمر البغدادي - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - ١٩٧٩م.

١١٢ - **الخصائص** - أبو الفتح عثمان بن جني - بتحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١٣ - **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف** - محمد خير الحلواني - دار القلم العربي - حلب - ١٩٧٤م.

١١٤ - **دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين** - د. السيد صالح عوض محمد النجار - دار الطباعة المحمدية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ.

١١٥ - **درة الغواص في أوهام الخواص** - القاسم بن علي الحريري - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة.

١١٦ - **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة** - حمزة الأصفهاني - بتحقيق عبدالمجيد قطامش - دار المعارف - بمصر - ١٩٧٢م.

١١٧ - **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** - أحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١١٨ - **ديوان ابن مقبل** - بتحقيق د. عزة حسن - دمشق - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

١١٩ - **ديوان أبي الأسود الدؤلي** - بتحقيق عبدالكريم الدجيلي - شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة - بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٢٠ - **ديوان أبي تمام الطائي** - حبيب بن أوس - بشرح محيى الدين الخياط - نشر محمد جمال.

١٢١ - **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي** - بتحقيق محمد عبده عزام - دار المعارف بمصر.

١٢٢ - **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى**

بالتبيان في شرح الديون - بتصحيح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأخيرة - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٢٣ - **ديوان أبي فراس** - رواية أبي عبدالله الحسين ابن خالويه - دار صادر بيروت.

١٢٤ - **ديوان أبي فراس الحمداني** - رواية ابن خالويه - نشر سامي الدهان - المعهد الإفرنسي بدمشق - ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.

١٢٥ - **ديوان أبي نواس برواية الصولي** - بتحقيق د. بهجت عبدالغفور الحديثي - دار الرسالة للطباعة - بغداد - ١٩٨٠م.

١٢٦ - **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس** - بشرح وتعليق د. محمد محمد حسين - المكتب الشرقي للنشر والتوزيع - بيروت.

١٢٧ - **ديوان أعشى همدان وأخباره** - بتحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين - دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢٨ - **ديوان امرئ القيس** - بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعارف بمصر - ١٩٥٨م.

١٢٩ - **ديوان أوس بن حجر** - بتحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٣٠ - **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** - بتحقيق د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر.

١٣١ - **ديوان جميل (شعر الحب العذري)** - بتحقيق د. حسين نصار - مكتبة مصر - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٦٧م.

١٣٢ - **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري عن الأثرم وعن محمد بن حبيب وغيرهما** - بتحقيق د. سيد حنفي حسنين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٣٣ - **ديوان الحطيئة** - بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني - بتحقيق نعمان أمين طه - شركة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

١٣٤ - **ديوان ذي الرمة (شرح أبي نصر الباهلي - رواية ثعلب)** - غيلان ابن عقبة العدوي - بتحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب.

١٣٥ - **ديوان زهير بن أبي سلمى** - بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري - المكتبة التجارية - مصر.

١٣٦ - **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني** - بتحقيق وشرح صلاح الدين الهادي - دار المعارف بمصر.

١٣٧ - **ديوان طرفة بن العبد** - دار بيروت - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣٨ - **ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري** - بتحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٣٩ - **ديوان الطرماح** - بتحقيق د. عزة حسن - مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٤٠ - **ديوان الطفيل الغنوي** - بتحقيق محمد عبدالقادر أحمد - دار الكتاب الجديد - الطبعة الأولى - ١٩٦٨م.

١٤١ - **ديوان عدي بن زيد العبادي** - بتحقيق محمد جبار المعيبد - وزارة الثقافة - بغداد - ١٩٦٥م.

١٤٢ - **ديوان العرجي** - بتحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي - الشركة الإسلامية للطباعة والنشر - بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

١٤٣ - **ديوان عمر بن أبي ربيعة** - دار صادر - بيروت.

١٤٤ - **ديوان الفرزدق** (رواية الحسن بن الحسين السكري عن محمد ابن حبيب عن ابن الأعرابي عن المفضل بن محمد ويعقوب بن السكيت عن الجرمازي وسعدان عن أبي عبيدة) بتقديم د. شاكر الفحّام - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٤٥ - **ديوان كثيّر عزة** - جمعه وشرحه د. إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٤٦ - **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** - بجمع سامي مكي العاني - مكتبة النهضة - بغداد - الطبعة الأولى - ١٩٦٦م - ١٣٨٦هـ.

- ديوان المتنبي = ديوان أبي الطيب المتنبي.

١٤٧ - **ديوان مسكين الدارمي** - بجمع وتحقيق عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم العطية - مطبعة دار البصري - بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

١٤٨ - **ديوان النابغة الذبياني** - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر.

١٤٩ - **ديوان الهذليين** - دار الكتب المصرية - ١٣٦٩هـ.

١٥٠ - **ذم الخطأ في الشعر** - ابن فارس اللغوي - بتحقيق د. رمضان عبدالتواب - مكتبة الخانجي بمصر - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٥١ - **الرد على النحاة** - ابن مضاء القرطبي - بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٢ - **رسالة الغفران** - أبو العلاء المعري - بتحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) - دار المعارف - القاهرة - الطبعة السادسة.

١٥٣ - **رصف المباني في شرح حروف المعاني** - أحمد بن عبدالنور المالقي - بتحقيق د. أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٥٤ - **رغبة الآمل من كتاب الكامل** - سيد بن علي المرصفي - مطبعة نهضة مصر - الطبعة الأولى - ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م.

١٥٥ - **الرواية والاستشهاد باللغة (دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث)** - د. محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٦م.

١٥٦ - **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام** - أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي - بتعليق طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.

١٥٧ - **روضة الناضر وجنة المناظر** - موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٩١هـ.

١٥٨ - **الزاهر في معاني كلمات الناس** - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري - بتحقيق د. حاتم صالح الضامن - وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد للنشر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٩ - **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية** - أبو حاتم الرازي - بتحقيق حسين بن فيض الله الهمدانّي اليعبري الحرازي - المعهد الهمداني للدراسات الإسلامية - دار الكتاب العربي بمصر - الطبعة الثانية - ١٩٥٧م.

١٦٠ - **السبعة في القراءات** - أبو بكر ابن مجاهد - بتحرير: د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٠م.

١٦١ - **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون** - ابن نباتة المصري - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة المدني - القاهرة - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

١٦٢ - **سر صناعة الإعراب** - أبو الفتح عثمان بن جنى - تحقيق د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦٣ - **سمط اللآلي (اللآلي في شرح أمالي القالي)** - أبو عبيد البكري الأونبي - بتحقيق عبدالعزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

١٦٤ - **سنن الترمذي** - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - بتعليق عزت عبيد الدعاس - مطابع الفجر الحديثة - حمص - الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

١٦٥ - **سنن النسائي** - أبو عبدالرحمن بن شعيب النسائي - مطبعة

مصطفى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

١٦٦ - **سيبويه إمام النحاة** - علي النجدي ناصف - عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٦٧ - **السيرة النبوية** - أبو محمد عبدالملك بن هشام - بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي - مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.

١٦٨ - **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه** - د. خديجة الحديثي - جامعة الكويت - الكويت - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٦٩ - **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - دار المسيرة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧٠ - **شرح ابن قاسم العبادي على شرح المحلي للورقات للجويني (الشرح الصغير)** - مطبوع بهامش إرشاد الفحول للشوكاني - دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩هـ.

١٧١ - **شرح أبيات سيبويه** - أبو جعفر النحاس - بتحقيق د. وهبة متولي عمر سالمة - مكتبة الشباب - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٧٢ - **شرح أبيات سيبويه** - أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي - بتحقيق د. محمد علي سلطاني - دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت - ١٩٧٩م.

١٧٣ - **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر)** - أبو علي

الفارسي - بتحقيق د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - دار العلوم والثقافة - بيروت. الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٤ - **شرح أبيات مغني اللبيب** - عبدالقادر بن عمر البغدادي - بتحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٧٥ - **شرح اختيارات المفضل الضبي** - الخطيب التبريزي - بتحقيق د. فخر الدين قباوة - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

١٧٦ - **شرح أشعار الهذليين** - أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبدالله السكري - بتحقيق عبدالستار أحمد فراج - مكتبة دار العروبة - القاهرة.

١٧٧ - **شرح ألفية ابن مالك المسمى**: منهج السالك على ألفية ابن مالك - الأشموني - بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

١٧٨ - **شرح ألفية ابن مالك** - بهاء الدين عبدالله بن عقيل - بتحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - دار اللغات - الطبعة الرابعة عشرة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٧٩ - **شرح ألفية ابن مالك** - ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن محمد بن مالك - بتحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد - دار الجيل - بيروت.

١٨٠ - **شرح التصريح على التوضيح** - خالد بن عبدالله الأزهري - دار الفكر - بيروت.

١٨١ - **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح** - سعد الدين التفتازاني - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٢ - **شرح جمل الزجاجي** - ابن عصفور الإشبيلي - بتحقيق د. صاحب أبو جناح - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٨٣ - **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت** - بتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب - دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٨٤ - **شرح ديوان الحماسة** - أحمد بن محمد المرزوقي - بتحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٨٥ - **شرح ديوان الحماسة** - الخطيب التبريزي - القاهرة - ١٢٩٦هـ.

١٨٦ - **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي** - شرح محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

١٨٧ - **شرح ديوان الفرزدق** - جمع عبدالله الصاوي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

١٨٨ - **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** - بتحقيق د. إحسان عباس - وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت - ١٩٦٢م.

- شرح ديوان المتنبي للعكبري = التبيان في شرح الديوان.

- شرح الشافية للجاربردي: انظر: مجموعة الشافية.

١٨٩ - **شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي** - بتحقيق محمد نور الحسن

ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٩٠ - **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** - **ابن هشام الأنصاري** - بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.

١٩١ - **شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب** - عبدالقادر البغدادي - بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد.

- شرح الشواهد الكبرى = المقاصد النحوية.

١٩٢ - **شرح شواهد المغني** - جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - بتصحيح محمد محمود الشنقيطي - دار مكتبة الحياة.

١٩٣ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - جمال الدين محمد بن مالك - بتحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري - وزارة الأوقاف - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٩٤ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٣م.

١٩٥ - **شرح القصائد العشر** - أبو زكريا الخطيب التبريزي - بتحقيق د. فخر الدين قباوة - دار الأصمعي - حلب - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٩٦ - **شرح قطر الندى وبل الصدى** - جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري - بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة

التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الحادية عشرة - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٩٧ - **شرح الكافية الشافية** - جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك - بتحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٩٨ - **شرح الكافية في النحو** - رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ.

١٩٩ - **شرح كتاب سيبويه** - أبو سعيد السيرافي - بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مركز تحقيق التراث - القاهرة - ١٩٨٦م.

٢٠٠ - **شرح الكوكب المنير** - محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار - بتحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد - دار الفكر دمشق - ١٤٠٠هـ.

٢٠١ - **شرح اللمع** - أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان العكبري - بتحقيق د. فائز فارس - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢٠٢ - **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** - أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري - بتحقيق عبدالعزيز أحمد - شركة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٠٣ - **شرح المعلقات السبع** - أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني.

٢٠٤ - **شرح المفصل** - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش - عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة.

- شرح المقرب لابن النحاس = التعليقة على المقرب.

٢٠٥ - **شروح التلخيص** - سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - الطبعة الأولى - ١٣١٧هـ.

٢٠٦ - **شروح سقط الزند** - للتبريزي وابن السيد البطليوسي والخوارزمي - بتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٤٧م.

٢٠٧ - **شعر الأخطل** - أبو مالك غياث بن غوث التغلبي - بتحقيق د. فخر الدين قباوة - صنعة السكري روايته عن أبي جعفر محمد ابن حبيب - دار الأصمعي - حلب.

٢٠٨ - **شعر خفاف بن ندبة السلمي** - جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٦٧م.

٢٠٩ - **شعر زهير بن أبي سلمى** - صنعه الأعلم الشنتمري - بتحقيق د. فخر الدين قباوة - دار القلم العربي بحلب - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢١٠ - **شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري** - جمع د. سامي مسكي

العاني - مطبعة المعارف - بغداد - ١٩٧١م.

٢١١ - **الشعر والشعراء** - أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - بتحقيق أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية ١٩٦٦م.

٢١٢ - **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** - أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي - بتحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، دار البغدادي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١٣ - **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** - جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك - بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١٤ - **شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد** - د. عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧م - ١٩٨٧م.

٢١٥ - **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** - د. خالد عبدالكريم جمعة - مكتبة دار العروبة - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢١٦ - **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العَرب في كلامها** - أبو الحسين أحمد بن فارس - تحقيق د. مصطفى الشويمي - مؤسسة أ. بدران - بيروت ١٩٦٣م - ١٣٨٢هـ.

٢١٧ - **صبح الأعشى** - أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٣١هـ - ١٩١٣م.

٢١٨ - **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية** - إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢١٩ - **صحيح البخاري** - أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - مطبعة دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٢٠ - **صحيح ابن خزيمة** - أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري - بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٢١ - **صحيح مسلم** - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢٢٢ - **صحيح مسلم بشرح النووي** - محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - دار الفكر - بيروت.

٢٢٣ - **صفة الصفوة** - أبو الفرج ابن الجوزي - حيدر آباد - ١٣٥٥هـ.

٢٢٤ - **الصناعتين: الكتابة والشعر** - أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري - بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثانية.

٢٢٥ - **ضحى الإسلام** - أحمد أمين - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة العاشرة.

٢٢٦ - **ضرائر الشعر** - ابن عصفور الإشبيلي - بتحقيق السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - الطبعة الأولى - ١٩٨٠م.

٢٢٧ - **ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة** - أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني - بتحقيق د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هداره - منشأة المعارف - الإسكندرية.

٢٢٨ - **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** - محمود شكري الآلوسي البغدادي - المكتبة العربية - بغداد - المطبعة السلفية - مصر ١٣٤١هـ.

- **الضرورة عند النحويين** للدكتور/ محمد عبدالحميد سيد: انظر: مجلة كلية الأداب - جامعة الرياض - المجلد الرابع ١٣٩٥/ ١٣٩٦هـ.

٢٢٩ - طبقات الحنابلة - ابن أبي يعلى - طبعة الفقي بمصر - ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٣٠ - **طبقات الشافعية الكبرى** - تقي الدين السبكي - بتحقيق د. عبدالفتاح الحلو و د. محمود الطناحي - مطبعة عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى.

٢٣١ - **طبقات الشعراء** - ابن المعتز - بتحقيق عبدالستار أحمد فراج - القاهرة - ١٩٦٨م.

٢٣٢ - **طبقات فحول الشعراء** - محمد بن سلام الجمحي - نشر محمود محمد شاكر - مطبعة المدني - القاهرة.

٢٣٣ - **طبقات المفسرين** - جلال الدين السيوطي - بتحقيق د. علي محمد عمر مكتبة وهبة - الطبعة الأولى - ١٣٩٦هـ.

٢٣٤ - **طبقات المفسرين** - شمس الدين الداودي - بتحقيق د. علي محمد عمر - مكتبة وهبة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ.

٢٣٥ - **طبقات النحويين واللغويين** - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر

٢٣٦ - **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي (بحث في المنهج)** - د. عبدالله بن حمد الخثران - النادي الأدبي - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٣٧ - **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي** - د. فتحي عبدالفتاح الدجني - وكالة المطبوعات - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٨٤م.

٢٣٨ - **عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري** - أبو العلاء المعري - بتحقيق ناديا علي الدولة - الشركة المتحدة للتوزيع.

٢٣٩ - **العبر في خبر من غبر** - الحافظ الذهبي - بتحقيق فؤاد سيد - الكويت - ١٩٦١م.

٢٤٠ - **العدة في أصول الفقه** - القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي - بتحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ.

- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** لبهاء الدين السبكي: انظر: شروح التلخيص.

٢٤١ - **عصور الاحتجاج في النحو العربي** - د. محمد إبراهيم عبادة - دار المعارف بمصر - ١٩٨٠م.

٢٤٢ - **العقد الفريد** -أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي - بتصحيح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة -الطبعة الثانية - ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.

٢٤٣ - **علوم الحديث** - أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - بتحقيق د. نور الدين عتر - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٤٤ - **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** - ابن رشيق القيرواني - بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - دار الجيل - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٢م.

٢٤٥ - **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** - الشهاب الخفاجي - دار صادر - بيروت.

٢٤٦ - **عيار الشعر** - أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن طباطبا العلوي - بتحقيق د. طه الحاجري و د. محمد زغلول سلام - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - ١٩٥٦م.

٢٤٧ - **عيسى بن عمر الثقفي نحوُهُ من خلال قراءته** - صباح عباس السالم - مؤسسة الأعلمي - بيروت - دار التربية - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٤٨ - **العين** - الخليل بن أحمد الفراهيدي - بتحقيق د. عبدالله درويش - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٢٤٩ - **عيون الأخبار** - ابن قتيبة الدينوري - مصورة عن طبعة دار الكتب - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٢٥٠ - **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ** - جمع وشرح محمد خليل الخطيب - ١٩٥٠م - ١٩٥١م، ١٣٧١هـ.

٢٥١ - **غاية النهاية في طبقات القراء** - ابن الجزري - باعتناء ج. برجستر آسر - مطبعة السعادة بمصر - ١٩٣٣م.

٢٥٢ - **غيث النفع في القراءات السبع** - ولي الله الصفاقسي - بهامش (سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرىء المنتهي) لأبي القاسم علي ابن عثمان بن القاصح شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٥٣ - **الفاضل - المبرد** - بتحقيق عبدالعزيز الميمني - مطبعة دار الكتب بالقاهرة - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٢٥٤ - **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** - أبو محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني - بتحقيق د. محمد علي سلطاني - دار قتيبة - دمشق - ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٢٥٥ - **الفصول في العربية** - أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان - بتحقيق د. فائز فارس - مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٥٦ - **الفقيه والمتفقه** - الخطيب البغدادي - بتصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري - دار إحياء السنة النبوية - ١٣٩٥هـ.

٢٥٧ - **الفلاكة والمفلوكون** - الدلجي - ١٣٢٢هـ - مصر.

٢٥٨ - **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له** - محمد عبدالخالق عضيمة - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٥٩ - **الفهرست** - محمد بن إسحاق النديم - بتحقيق رضا تجدد.

٢٦٠ - **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** - محمد عبدالحي بن عبدالكبير الإدريسي الكتاني - فاس - ١٣٤٦هـ - ١٣٤٧هـ.

٢٦١ - **في أصول النحو** - سعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي: بيروت - دمشق - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٦٢ - **القاموس المحيط** - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت.

٢٦٣ - **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** - د. عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة علي الصباح - الكويت - الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

٢٦٤ - **القياس في اللغة العربية** - محمد الخضر حسين - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٥٣هـ.

٢٦٥ - **الكافية في الجدل** - أبو المعالي الجويني - بتحقيق د. فوقية حسين محمود - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٩٩هـ.

٢٦٦ - **الكامل في التاريخ** - عز الدين بن الأثير الجزري - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٦٧ - **الكامل في اللغة والأدب** - أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد - مكتبة المعارف - بيروت.

٢٦٨ - **الكتاب** - سيبويه - نشر هرتويغ درنبرغ - باريس - ١٨٨١م.

٢٦٩ - **كتاب سيبويه** - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م. وإليه الإحالة عند الإطلاق.

٢٧٠ - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** - محمود بن عمر الزمخشري - بتصحيح مصطفى حسين أحمد - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧١ - **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي** - لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٤هـ.

٢٧٢ - **كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه** - محمد بن حبيب - بتحقيق عبدالسلام هارون - نوادر المخطوطات - المجموعة السابعة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢٧٣ - **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** - جمال الدين الأسنوي - بتحقيق د. محمد حسن عواد - دار عمار - الأردن (عمّان) الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٧٤ - **اللامات** - أبو القاسم الزجاجي - بتحقيق د. مازن المبارك - مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٧٥ - **اللباب في تهذيب الأنساب** - ابن الأثير (المؤرخ) - مصر - ١٣٥٦ - ١٣٦٩هـ.

٢٧٦ - **لسان العرب** - محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي - دار صادر، دار بيروت - بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢٧٧ - **لسان الميزان** - ابن حجر العسقلاني - حيدر آباد - ١٣٣١هـ.

٢٧٨ - **اللغة بين المعيارية والوصفية** - د. تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

٢٧٩ - **اللغة والنحو بين القديم والحديث** - عباس حسن - دار المعارف بمصر - ١٩٦٦م.

- لمع الأدلة في أصول النحو: انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو.

٢٨٠ - **اللمع في أصول الفقه** - أبو إسحاق الشيرازي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

٢٨١ - **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** - أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي - بتصحيح د. فريتس كرنكو - مع كتاب معجم الشعراء للمرزباني - مكتبة القدسي - القاهرة - ١٣٥٤هـ.

٢٨٢ - **مجاز القرآن** - أبو عبيدة معمر بن المثنى - بتعليق محمد فؤاد سزكين - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٨٣ - **مجالس ثعلب** - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية.

٢٨٤ - **مجالس العلماء** - أبو القاسم الزجاجي - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت - ١٩٦٢م.

٢٨٥ - **مجمع الأمثال** - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني - بتحقيق محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٢٨٦ - **مجمل اللغة** - أبو الحسين أحمد بن فارس - بتحقيق الشيخ هادي حسن حمودي - معهد المخطوطات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٧ - **مجموع أشعار العرب** (وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) بتصحيح وليم بن الورد البروسي - ليبيغ - ١٩٠٣م.

٢٨٨ - **المجموع شرح المهذب** - أبو بكر زكريا محيي الدين بن شرف النووي - دار الفكر - بيروت.

٢٨٩ - **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** : تحتوي على متن الشافية، وشرحها للجار بردي، وحاشية الجار بردي لابن جماعة - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٩٠ - **المحبر** - محمد بن حبيب - حيدر آباد - ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م.

٢٩١ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** - أبو الفتح عثمان بن جني بتحقيق علي النجدي ناصف و د. عبدالحليم النجار و د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٦هـ.

٢٩٢ - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** - أبو محمد عبدالحق ابن عطية - بتحقيق عبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي العناني - على نفقة أمير دولة قطر خليفة آل ثاني - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٩٣ - **المحصول في علم أصول الفقه** - فخر الدين محمد بن عمر الرازي - بتحقيق د. طه جابر فياض العلواني - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٩٤ - **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** - ابن خالويه - نشر ج. برجشتراسر - المطبعة الرحمانية بمصر - ١٩٣٤م.

٢٩٥ - **المخصص** - أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده - المطبعة الأميرية - ١٣٢١هـ.

٢٩٦ - **المدارس النحوية** - د. شوقي ضيف - دار المعارف بمصر.

٢٩٧ - **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** - د. مهدي المخزومي - مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٢٩٨ - **المذكر والمؤنث** - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري - بتحقيق د. طارق عبد عون الجنابي - وزارة الأوقاف بالعراق - مطبعة العاني - بغداد الطبعة الأولى - ١٩٧٨م.

٢٩٩ - **المذكر والمؤنث** - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - بتصحيح وتعليق مصطفى أحمد الزرقا - مع كتابي كفاية المتحفظ للأجدابي ومختصر الوجوه للخوارزمي - المطبعة العلمية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ.

٣٠٠ - **مرآة الجنان** - اليافعي اليمني - دائرة المعارف النظامية بالهند - ١٣٧٧هـ.

٣٠١ - **مراتب النحويين** - أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر - القاهرة.

٣٠٢ - **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (وهو مختصر معجم البلدان لياقوت)** - صفي الدين عبد المؤمن بن عبدالحق البغدادي - بتحقيق علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣٠٣ - المرتجل - أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب - بتحقيق علي حيدر - دمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٠٤ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي - بتحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر.

٣٠٥ - **المسائل الحلبيات** - أبو علي الفارسي - بتحقيق د. حسن هنداوي - دار القلم، دار المنارة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٠٦ - **مسائل خلافية في النحو** - أبو البقاء العكبري - بتحقيق د. محمد خير الحلواني - دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الثانية.

٣٠٧ - **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** - أبو علي الفارسي - بتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - مطبعة العاني - بغداد.

٣٠٨ - **المساعد على تسهيل الفوائد** - بهاء الدين بن عقيل - بتحقيق د. محمد كامل بركات - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٠٩ - **المستصفى من علم الأصول** - أبو حامد الغزالي - دار صادر - بيروت - المطبعة الأميرية - مصورة عن الطبعة الأولى - ١٣٢٢هـ.

٣١٠ - **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر** - د. محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة.

٣١١ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل** - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣١٢ - **مشكل إعراب القرآن** - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣١٣ - **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية** - د. ناصر الدين الأسد - دار المعارف بمصر - الطبعة الرابعة - ١٩٦٩م.

٣١٤ - **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** - أحمد بن محمد بن علي الفيومي - بتصحيح مصطفى السقا - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٣١٥ - **المعارف** - ابن قتيبة الدينوري - المطبعة الإسلامية - مصر - ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

٣١٦ - **معاني الحروف** - أبو الحسن علي بن عيسى الرماني - بتحقيق د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي - مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة - الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

٣١٧ - **معاني القرآن** - الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي - بتحقيق د. فائز فارس - طبع الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق المحدودة - الكويت الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣١٨ - **معاني القرآن** - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣١٩ - **معاني القرآن وإعرابه** - أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج - بتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٠ - **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** - عبدالرحيم بن أحمد العباسي - مصر - ١٣٦٧هـ.

٣٢١ - **معجم الأدباء** - ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي البغدادي - دار المأمون بمصر - الطبعة الأخيرة.

٣٢٢ - **معجم البلدان** - ياقوت بن عبدالله الحموي - دار صادر - دار بيروت - بيروت - ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٢٣ - **معجم الشعراء** - المرزباني - القاهرة.

٣٢٤ - **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** - د. محمد نجيب اللبدي - مؤسسة الرسالة - بيروت - دار الفرقان - عمّان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢٥ - **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة** - يوسف إليان سركيس - مصر - ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

٣٢٦ - **معجم مقاييس اللغة** - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - بتحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار الكتب العلمية - إيران - قم.

٣٢٧ - **معرفة علوم الحديث** - الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري - بتصحيح وتعليق د. السيد معظم حسين - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٢٨ - **المعمرون والوصايا** - أبو حاتم السجستاني - بتحقيق عبدالمنعم عامر - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٦١م.

٣٢٩ - **المعـونة في الجـدل** - أبو إسـحـاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفـيـروز أبادي المعـروف بالشـيـرازي - بتـحـقـيق د. علي بن عبدالعزيز العميريني - مركز المخطوطات والتراث - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٣٠ - **المغني** - أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ١٤٠١هـ.

٣٣١ - **المغني في أصول الفقه** - جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد ابن عمر الخبازي - بتحقيق د. محمد مظهر بقا - مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.

٣٣٢ - **مـغني اللبـيب عن كـتب الأعـاريب** - ابن هـشـام الأنصـاري - بتحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٩٧٩م.

٣٣٣ - **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** - طاش كبري زاده - حيدر آباد - ١٣٢٩هـ.

٣٣٤ - **المفصل في علم العربية** - الزمخشري - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية.

٣٣٥ - **المفـضل في شـرح أبيـات المفـصّل** - أبو فـراس العـاني الحلبي (بهامش كتاب المفصل للزمخشري) - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية.

٣٣٦ - **المفضليات** - المفضل الضبي - بتحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الرابعة.

٣٣٧ - **مقاتل الطالبيين** - أبو الفرج الأصفهاني - بتحقيق السيد أحمد صقر - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٣٣٨ - **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى** (بهامش خزانة الأدب لبغدادي) - العيني - طبعة بولاق - الطبعة الأولى.

- مقاييس اللغة = معجم مقاييس اللغة.

٣٣٩ - **المقتصد في شرح الإيضاح** - عبدالقاهر الجرجاني - بتحقيق د.كاظم المرجان - وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٢م.

٣٤٠ - **المقتضب** - أبو العباس المبرد - بتحقيق محمد عبدالخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣٤١ - **مقدمة لدرس لغة العرب** - عبدالله العلايلي - المطبعة العصرية - القاهرة - الطبعة الأولى.

٣٤٢ - **المقرب** - ابن عصفور - بتحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري - رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣٤٣ - **المقصور والممدود** - أبو زكريا الفراء - بتحقيق ماجد الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٤٤ - **من أسرار اللغة** - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الخامسة - ١٩٧٥م.

٣٤٥ - **المنتخب من أدب العرب** - أحمد الإسكندري وآخرون - مصر - ١٩٤٤م.

٣٤٦ - **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل - لابن الحاجب** - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ.

٣٤٧ - **المنصف شرح التصريف للمازني** - أبو الفتح بن جني - بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٣٤٨ - **من نسب إلى أمه من الشعراء (نوادر المخطوطات)** - محمد بن حبيب - بتحقيق عبدالسلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى - ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٣٤٩ - **منهاج الأصول** - القاضي البيضاوي (طُبِعَ مع شرحه نهاية السول للأسنوي) - عالم الكتب - بيروت.

٣٥٠ - **منهاج البلغاء وسراج الأدباء** - حازم القرطاجني - بتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨١م.

٣٥١ - **المنهاج في ترتيب الحجاج** - أبو الوليد الباجي - بتحقيق عبدالمجيد تركي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

- منهج السالك على ألفية ابن مالك = شرح ألفية ابن مالك.

٣٥٢ - **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** - أبو حيان - بتحقيق سدني جليزر - الجمعية الشرقية الأمريكية - نيوهافن - الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٤٧م.

٣٥٣ - **المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية** - حمزة فتح الله - المطبعة الأميرية بمصر - الطبعة الأولى - ١٣١٢هـ.

٣٥٤ - **الموشح** - **أبو عبدالله المرزباني** - بتحقيق علي محمد البجاوي - دار نهضة مصر - ١٩٦٥م.

٣٥٥ - **الموطأ** - مالك بن أنس - بتصحيح محمد فؤاد عبدالباقي - ضمن سلسلة (كتاب الشعب).

٣٥٦ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** - الذهبي - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٥هـ.

٣٥٧ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** - ابن تغري بردي - دار الكتب المصرية - ١٣٤٨ - ١٣٧٥هـ.

٣٥٨ - **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** - أبو البركات الأنباري - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة.

٣٥٩ - **نسب قريش** - المصعب بن عبدالله الزبيري - مصر - ١٩٥٣م.

٣٦٠ - **النشر في القراءات العشر** - ابن الجزري - بتصحيح علي محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٦١ - **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** - أحمد بن محمد المقري التلمساني - بتحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣٦٢ - **نقض كتاب (في الشعر الجاهلي)** - محمد الخضر حسين - المكتبة العلمية - بيروت.

٣٦٣ - **نكت الهميان في نكت العميان** - صلاح الدين الصفدي - مصر - ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.

٣٦٤ - **نهاية السول في شرح منهاج الوصول** - جمال الدين الأسنوي - عالم الكتب - بيروت.

٣٦٥ - **النهر المادّ من البحر (بهامش البحر المحيط)** - أبو حيان - مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض.

٣٦٦ - **النوادر في اللغة** - أبو زيد الأنصاري - بتصحيح سعيد الخوري الشرتوني - دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٦٧ - **نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء** - أبو المحاسن اليغموري - بتحقيق رودلف زلهايم - دار فرانتس شتاينر بفيسبادن - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٦٨ - **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار** - محمد بن علي الشوكاني - مكتبة دار التراث - القاهرة.

٣٦٩ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** - جلال الدين السيوطي - بتحقيق عبدالسلام هارون و د. عبدالعال مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

٣٧٠ - **الواضح في مشكلات شعر المتنبي** - أبو القاسم الأصفهاني - بتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - الدار التونسية للنشر - ١٩٦٨م.

٣٧١ - **واضح المسالك لتحقيق منهج السالك للأشموني (بهامش شرح الأشموني)** - محمد محيي الدين عبدالحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الثالثة.

٣٧٢ - **الوافي بالوفيات** - صلاح الدين الصفدي - استانبول - ١٩٣١م.

٣٧٣ - **الوساطة بين المتنبي وخصومه** - علي بن عبدالعزيز الجرجاني - بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثالثة.

٣٧٤ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ابن خلكان** - بتحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت.

٣٧٥ - **يتيمة الدهر** - أبو منصور الثعالبي - بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - مطبعة حجازي - ١٣٦٦هـ.

ثانياً: المصادر والمراجع المخطوطة

١ - **البحر المحيط** - بدر الدين الزركشي - مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٤٦٨ ف، ٤٦٩ف، ٤٧٠ف) عن مخطوط مكتبة أحمد الثالث رقم (٧٢١) أصول فقه.

٢ - **تاريخ دمشق** - الحافظ ابن عساكر - مصورة عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق - فهرسها الشيخ محمد بن رزق الطرهوني - نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة - ١٤٠٧هـ.

٣ - **التعليقة على المقرب لابن عصفور** - ابن النحاس - مصورة عن مخطوط الأزهر بالجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم (٣١٠/ف).

٤ - **تفسير عيون سيبويه** - هارون بن موسى القرطبي - مصورة عن نسخة المتحف البريطاني.

٥ - **شرح أبيات سيبويه والمفصل** - عفيف الدين الكوفي - مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (ف ٩٧٦) عن نسخة يني جامع ١٠٦٤ تركيا.

٦ - **شرح ألفية ابن مالك** - إبراهيم بن موسى الشاطبي - مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت الأرقام (ف ٨٠٣٧، ف ٨٠٣٨، ف ٨٠٣٩، ف ٨٠٤٠ ف ٨٨٢٨) عن مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٥٦.

٧ - **شرح التسهيل** - ابن مالك - مصورة عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٠ نحو/ ش.

٨ - **شرح كتاب سيبويه** - أبو سعيد السيرافي - مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت الأرقام (١٠٢٩٦/ ف، ١٠٢٩٧/ ف، ١٠٢٩٨/ ف، ١٠٢٩٩/ ف، ١٠٣٠٠/ ف) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧نحو).

٩ - **طراز الحلة وشفاء الغلة شرح الحلة السيرا في مدح خير الورى لابن جابر** - أبو جعفر الرعيني - مصورة عن مكتبة الاسكو ريال بمدريد.

١٠ - **فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد** - العيني - مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٣١٧٠).

١١ - **الكتاب** - **سيبويه** - مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (ف ٢٣٢) عن مخطوط مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (١٦٣ نحو).

١٢ - **اللباب في علل البناء والإعراب** - أبو البقاء العكبري - مصورة عن مخطوط الأزهرية (٧٧٧) نحو (٥٦٠٢).

١٣ - **الملخص في الجدل** - أبو إسحاق الشيرازي - مصورة عن مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء رقم (٦٤أصول فقه).

ثالثاً: الدوريات

١ - بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها - الجزء الأول - كلية اللغة العربية بالرياض - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢ - مجلة العرب ج٥، ٦ السنة ٢٢ ذو القعدة وذو الحجة ١٤٠٧هـ.

٣ - مجلة العرب ج١١، ١٢ السنة ٢٢ الجماديان ١٤٠٨هـ.

٤ - مجلة العرب ج٣، ٤ السنة ٢٣ رمضان وشوال ١٤٠٨هـ.

٥ - مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض - المجلد الرابع عام ١٣٩٥هـ - ١٣٩٦هـ / ١٩٧٥ - ١٩٧٦م.

٦ - مجلة المجمع العلمي العراقي - الدورة (٣٢) - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٧ - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد التاسع والأربعون - الجزء الثاني - ربيع الأول ١٣٩٤هـ - نيسان ١٩٦٤م.

٨ - مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة - الجزء الأول - رجب ١٣٥٣هـ - أكتوبر ١٩٣٤م - المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - ١٩٣٥م.

رابعاً: الرسائل الجامعية

١ - الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من السنة والجواب عنها - رسالة ماجستير - عبدالعزيز بن عبدالرحمن المشعل - بإشراف د. أحمد بن علي سير مباركي - ١٤٠٧هـ - كلية الشريعة بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢ - الشاهد الشعري في النحو العربي - رسالة دكتوراه - محمد الباتل الحربي - بإشراف د. محمد علي الريح هاشم - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

٣ - الواضح في أصول الفقه - أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي - بتحقيق موسى بن محمد القرني - رسالة دكتوراه - ١٤٠٤هـ - جامعة أم القرى - مكة المكرمه.

٨ - فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- **الفصل الأول: الاعتراض على النقل باختلاف روايته:**	٢٧٦ - ٣٠٦
- توطئة	٢٧٨
- أسباب تعدد الرواية	٢٨٠ - ٢٨٨
- أثر اختلاف الرواية في قوة الشاهد	٢٨٩ - ٢٩٦
- طرق الجواب عن هذا الاعتراض	٢٩٧
- أمثلة تطبيقية على هذا الاعتراض	٢٩٨ - ٣٠٦
- **الفصل الثاني: الاعتراض على الدليل من الشعر بحمله على الضرورة**	٣٠٨ - ٣٥٤
- توطئة	٣١٠
- آراء العلماء في حقيقة الضرورة	٣١٢ - ٣٢٠
- مسوّغات الضرورة	٣٢١ - ٣٢٧
- القياس على الضرورة	٣٢٨ - ٣٣٤
- قيود على الضرورة:	٣٣٥ - ٣٣٨
- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها	٣٣٥ - ٣٣٦
- الجائز من الضرورة يقدر بقدره	٣٣٦ - ٣٣٧
- يحمل على أسهل الضرورتين	٣٣٧ - ٣٣٨
- أنواع الضرورة:	٣٣٩ - ٣٤٢
- الضرورة الحسنة والقبيحة	٣٤٠ - ٣٤٢
- النظر في مدى قوة هذا الاعتراض	٣٤٣

الموضــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة